الدم والدين

كشف النقاب
عن الدولة اليهودية والديموقراطية

جوناثان كوك

نقله إلى العربية

د. محمد زهير السمهوري

العبيكان
Obeikan

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الدم والدين

كشف النقاب عن
الدولة اليهودية والديموقرطية

جوناثان كوك

نقله إلى العربية

د. محمد زهير السمهوري

العبيكان
Obeikan

Original Title
Blood and Religion
The Unmasking of the
Jewish and Democratic State
By: Jonathan Cook
Copyright Jonathan Cook 2006
ISBN 0 7453 2555 6

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition published by First Published 2006 by pluto Press, 345 Archway Road, London N6 5AA and 839 Greene Street, Ann Arbor, MI 48106. This Translation is Published by arrangemnt With Pluto Press ltd.

حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع بلوتو بريس. لندن. المملكة المتحدة.

© العبيكان 2007-1428

ISBN 0 342 54 9960 978

الناشر

شركة العبيكان للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب
هاتف: 2937574 / 2937581، فاكس: 2937588 ص. ب: 67622 الرياض 11517

الطبعة العربية الأولى 1428هـ-2007م

ح مكتبة العبيكان، 1428هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
كوك، جونثان
الدم والدين
418 ص؛ 4
ردمك: 0
1- النزاع ال
أ. السمهور
ديوي: 56.6
ردمك: 0

جميع الحق
واسطة، س
التسجيل، أ
، شكل أو
وبي»، أو

الإهداء

إلى سالي، زياد، مها

وإلى كل الفلسطينيين العرب الآخرين

الذين قاتلوا من أجل الحق ليثبتوا أنهم

فلسطينيون

المحتويات

تمهيد 9

الخارطة 21

مقدمة: الجدار الزجاجي 23

تفضيل الحدود الخادعة ـ فلسفتان: الجدار الحديدي مقابل الجدار الزجاجي ـ خلف الجدار الزجاجي الخيِّر ـ عقود من الاضطهاد الصامت ـ تاريخ للسكون العربي ـ خطر فكرة دولة لجميع مواطنيها ـ جنسيات مختلفة، مواطنون غير متساوين ـ تعريف الدولة اليهودية ـ ميثاق إسرائيل بين الدينيين والعلمانيين ـ الرمزية الجوفاء للصوت العربي ـ الدمقرطة تحريض على الفتنة ـ باراك: الاحتجاجات كانت «بالنيابة عن عرفات» ـ المفتاح المفقود لفهم الصراع ـ صنع صورة جديدة للخير.

1. **الطابور الخامس في إسرائيل** 77

مأزق كامب ديفيد بشأن القدس ـ الجنرال مالكا يفضح أساطير إسرائيل حول الانتفاضة ـ حروب موازية خاضها جيش وشرطة إسرائيل ـ ثقافة تمييز عنصري لدى القوات الأمنية ـ الاحتجاجات اليهودية تعامل بطريقة مختلفة ـ التغطية على

موت وسام يازباك ــ تصاعد تحريض الإعلام العبري ــ تجاهل الأدلة على وحشية الشرطة ـ باراك يشذب نظريته المتعلقة بـ «الجبهة الثانية» ــ محاولة يائسة لاستعادة المقترعين.

2. **حساب كاذب** 131

الأسر الثكلى تطلب محاكمة عدالة ـ جريمة قتل في كرم زيتون تظل سراً غامضاً ـ «رد موحد» لتفسير الوفيات ــ الهواجس الأمنية لدى القائد أليك رونس ـ الشين بيت يحدد «العدو في الداخل» ــ عملية اللحن السحري تهيء المسرح ـ توضيح دوري باراك وبن آمي ــ فشل التحقيق في تحديد المذنبين ــ تحايل وزارة العدل على وقف تحقيق جديد ـ استمرار تلفيق «الطابور الخامس».

3. **معركة الأرقام** 195

الحاجة إلى «أكثرية يهودية ضخمة» ـ غزة والخوف من المقارنة مع الفصل العنصري ـ ظهور توافق يهودي ـ ولادة بيني موريس جديد ــ قنبلة عرب إسرائيل الموقوتة ـ كابوس الصهيونية الديمغرافي المتطاول ــ الأمهات البطلات في الدولة اليهودية ـ إعادة النظر في مفهوم المواطنة ـ الاتجاه السياسي يتحول إلى الترافسير ـ السياسات تسعى لتقليص عدد غير اليهود ـ إسرائيل تغير قانون الجنسية ـ آمون روبنشتاين ينبري للإنقاذ.

4. **إعادة رسم الخط الأخضر** 261

هدف إسرائيل الكبرى ـ الخداعات المقترنة بعملية سلام أوسلو ـ خارطة باراك لدولتين في كامب ديفيد ــ حدود من طرف

واحد للدولة اليهودية ـ الهلع عند كشف الولايات المتحدة عن خارطة الطريق ـ شارون يعتنق فكرة الفصل ـ مريدو الجنرال يغال ألون ـ الأهداف المحتملة للفصل ـ رؤية إسرائيل هي في الفصل الإثني ـ تبرير التطهير الإثني.

الختام: الصهيونية والجدار الزجاجي 335

الإرهابي اليهودي ليس إرهابياً حقاً ـ الإسرائيلي العربي ليس إسرائيلياً حقيقياً ـ التقسيم العلماني ـ الديني يحل مكان التقسيم السياسي ـ إجراءات تفادي الحرب الأهلية بين اليهود ـ الأسرة ـ ضد المتطفلين العرب.

ملحق 345

نحن كالزوار في بلدنا ـ محادثة قصيرة مع طلاب من الناصرة.

الحواشي 351

ثبت مراجع مختارة. 413

تمهـــيد

تنطوي الكتابة عن إسرائيل على تحديات قل أن يوجد أصعب منها. فالذين يحاولون رصد الأحداث في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو التعليق عليها بطريقة ذكية، يمكن أن تذهب جهودهم أدراج الرياح. لقد نجح المدافعون عن إسرئيل في أن يستأصلوا من النقاش بشأن الدولة اليهودية لغة الحقوق العالمية للإنسان والعدالة، وهي القيم التي نحكم استناداً إليها على الصراعات الأخرى التي تكتنفها المشكلات. وفي حالة إسرائيل، نجد أن ثقافة الاعتذار والتبرير عميقة الجذور في الغرب، لا سيما في أوساط اليهود الأوروبيين والأمريكيين.

يلجأ المدافع إلى استراتيجية مجربة أثبتت نجاحها. فكلما أثبت المنتقدون وجهة نظرهم من خلال الاستشهاد بواقعة أو مثال، يسارع المدافعون إلى الاستشهاد بمثال مقابل أو واقعة معاكسة، مهما كانت لا تمت إلى الموضوع بصلة، بغية الإيحاء إما أن «الخصم» غير مطلع على الموضوع أو أن دوافعه مريبة، وهي الحجة التي دأبوا على ترديدها والمتمثلة باللاسامية. مثل هذه التحديات قد لا تجدي في إضعاف قوة الحجة الأصلية لكنها خديعة ناجحة جداً. فقد تتأثر مصداقية الناقد عند القراء، والأمر الأكثر فداحة عند المحررين وهم الحراس الذين

يوصدون أبواب وسائل الإعلام وبيدهم قرار نشر تقرير إخباري أو تعليق. فالنقاد الذين يرغبون في الكتابة إلى وسائل الإعلام الشهيرة يتعين عليهم إما قبول مصطلحات رقيقة ملطفة يقبلها المدافعون أو قضاء ما لا يحصى من الأوقات والطاقة والمساحة الثمينة في محاولة تخمين الكيفية التي سيتم بها تشويه المعلومات التي يوردونها. والنتيجة هي أن الكثير من النقاش الذي يدور حول إسرائيل سوف تكتنفه الترهات والحذلقة والغموض.

لقد حاولت تجنب الوقوع في هذه الأفخاخ، وبذلك فمن المؤكد أن ذلك سيثير حنق بعض القراء. ومما لا شك فيه أني سأتعرض للاتهامات باللاسامية. لذا، فقد استشهدت، كلما أمكن ذلك، بالسياسيين والمسئولين الإسرائيليين الرئيسيين لدعم الحجج التي أسوقها واقتبست من المنشورات الإسرائيلية، حتى عندما تكون تؤكد ملاحظاتي الخاصة وتجاربي كصحفي. تشير أكثرية الحواشي في نهاية الكتاب إلى مقالات ومقابلات في صحفيتي هآرتز والجيروزالم بوست. وقد أهملت إلى حد كبير المصادر غير الإسرائيلية والعربية، لا لأني أشك في مصداقيتها لكن لأنها ستكون أقل إقناعاً لأولئك الذين يسعون إلى رفض حجتي.

إن اختيار اللغة محفوف بالمشكلات أيضاً عند الكتابة عن إسرائيل: بعض الكلمات تكشف عن موقفك في الجدال. على سبيل المثال، كان بوسعي وصف الحاجز الذي تم إنشاؤه حول الضفة الغربية بأنه

«جدار»، وهي كلمة تعتبر أنها تناصر الفلسطينيين، أو أنه "سياج" وهي كلمة تعتبر أنها تناصر الإسرائيليين أو أنه "حاجز"، وهي لغة الحياد الباهتة. فاخترت أن أنوِّع المصطلحات، لا لأني على الأقل لا أعتقد أنه يوجد جواب صحيح في هذا الجدال الدلالي. فكلا السياجات والجدران تهدف إلى تعيين الحدود ومنع الحركة، لكن الجدران تفضل عادة على السياجات بغية إخفاء أشياء غير مرغوب بها أو تثير إشكالات. إن حاجز الضفة الغربية يحقق جميع هذه الأهداف. ففي الأماكن التي يعاني فيها أكثرية الفلسطينيين عزلتهم المادية عن إسرائيل والفلسطينيين الآخرين، في مدن مثل القدس وقلقيلية وطولكرم، نجد أن الحاجز هو بالتأكيد جدار وليس سياجاً.

أما بالنسبة لأفراد الجماعة السكانية التي تهتم بهم هذه الدراسة، فقد أشرت إليهم بصفتهم عرباً إسرائيليين، أو مواطنين فلسطينيين أو عرباً في إسرائيل، والأقلية الفلسطينية أو العربية. وهنا أيضاً تنشأ صعوبات لغوية. فكثيراً ما يعتبر العرب الإسرائيليون بأنهم يعانون من أزمة هوية، لأنهم ينتمون إلى الدولة الإسرائيلية لكنهم يتماهون مع الشعب الفلسطيني، أو بعبارة أخرى، فهم يتمتعون بالمواطنة الإسرائيلية لكنهم ينتمون إلى الجنسية الفلسطينية. وأنا لم أتخذ نظرة إيديولوجية متصلبة فأنا لا أعتقد أن أكثرية المواطنين العرب في إسرائيل لهم هوية ثابتة وواضحة، سواء كإسرائيليين أو كفلسطينيين. فهم يتحركون بين هاتين الهويتين ـ وهويات أخرى، بما في ذلك انتماءات إثنية ودينية وقبلية واجتماعية وطبقية ـ فهم ينجذبون إلى إحدى هذه الهويات من بعض الجوانب وفي بعض الأوقات.

لقد اتضحت لي مرونة هوية المواطنين الفلسطينيين بطريقة واضحة خلال محادثتي مع أحد أصحاب الحوانيت من الدروز وهو في منتصف العمر في بلدة شفاعمرو العربية المختلطة. جرى حديثنا في شهر أغسطس 2005، بعيد قيام جندي إسرائيلي في سن التاسعة عشرة واسمه إيديل ناتان زادا، الذي قتل رمياً بالرصاص أربعة من السكان المحليين ـ مسلمين ومسيحيين ـ في حافلة قرب حانوته. وقد أفادني دونما مبالاة أو شعور أنه شاهد زادا وقد انهال عليه حشد من الناس الذين اقتحموا الحافلة بالضرب وقتلوه عندما نفذت ذخيرته. ثم صرح صاحب الحانوت بأنه هو أيضاً كان جندياً في كتيبة غولاني، وهي وحدة عسكرية متميزة، بسبب سمعتها السيئة في استخدام العنف ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. (تفرد الرجال من الدروز بالخدمة في الجيش الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع اليهود.) ثم أدان زادا واصفاً إياه بالإرهابي. قال: «الجنود لا يقتلون جنوداً آخرين». ولعله كان يشير إلى كون زادا فتح النار في منطقة درزية، رغم أنه لم يُقتل أي درزي في الهجوم. وأخيراً، أضاف بأنه على الرغم من أنه استدعي حديثاً للخدمة في غزة للمساعدة في فصل القوات، فقد مزق الأوراق. كان يرفض الذهاب احتجاجاً على «الهجوم العنصري» الذي قام به زادا.

وبعبارة أخرى، إن الهوية العربية في إسرائيل نادراً ما تكون مسألة واضحة سهلة، حتى بالنسبة لمواطنين مثل الدروز الذين يعتبرون موالين صميميين للدولة. بعض المواطنين العرب يفضلون تسمية «عرب

إسرائيليين»، وهي التسمية التي تستخدمها إسرائيل عندما تشير إليهم وتريدهم أن يستخدموها عندما يتحدثون عن أنفسهم. لإسرائيل أسبابها، التي يعمل هذا الكتاب على استكشافها: وليس أقل هذه الأسباب مصلحتها في فصل روابط العرب الإيديولوجية والتاريخية بأرض فلسطين ـ إسرائيل. إن العرب الإسرائيليين هم البقية الوحيدة من الشعب الفلسطيني الأصلي الذين طردوا والذين يعيشون في أرضهم داخل إسرائيل، ولذا فقد سعت الدولة سعياً حثيثاً خلال عدة عقود منذ تأسيسها «لنزع الصفة الفلسطينية» عنهم. فقد كانت ترغب في فصل حقوقهم عن حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وحقوق ملايين اللاجئين. لقد سعت لاستئصال الذكريات الوطنية والثقافية للأقلية العربية، وإلى تحويلهم إلى «عرب» محرومين من الهوية.

على أنه من الصحيح أيضاً أن إسرائيل قد فشلت تقريباً في تحقيق هدفها. (في الواقع، كما يناقش هذا الكتاب، يبدو أن السلطة الأمنية قد تخلت عن هذا الهدف وتقوم الآن علناً بإعادة وصف الأقلية بأنهم «طابور خامس» للفلسطينيين، بوصفهم مجموعت من السكان لا يمكن أن يكون لهم مستقبل داخل دولة إسرائيل). حدثت يقظة لدى جيل الشباب من المواطنين العرب وشعور بالانتماء إلى «فلسطينيتهم»، لا سيما منذ اندلاع الانتفاضة الثانية. وقد شجعت إسرائيل ذلك ـ دون قصد منها أو خلاف ذلك ـ بطريقتين: الأولى هي أن إدراك الأقلية المتزايد بأن إسرائيل غير مهتمة حقاً بإيجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة في الأراضي المحتلة قد أرغم الكثيرين من المواطنين العرب

على أن يخلُصوا إلى أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة وأنهم سيظلوا يعتبرون خونة محتملين. الثانية هي فشل إصرار إسرائيل المتواصل على دمج الهويتين الإسرائيلية والوطنية الهيودية في أن يقدم للأقلية الفلسطينية هوية وطنية أو مدينية داخل إسرائيل.

بالرغم من تأكيدات إسرائيل المفرطة في التبسيط بشأن عدم ولاء مواطنيها العرب، فإن اتجاه «الفلسطنة» لم يكن صريحاً واضح المعالم. فمنذ اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل في أواخر ثمانينات القرن العشرين، ظل زعماؤها يتجاهلون عواقب قراراتهم على الأقلية العربية في إسرائيل، لا سيما إقامة دولة فلسطينية مجاورة قيد الإنشاء في الأراضي المحتلة، بموجب اتفاقات أوسلو. قد لا يرى أكثرية المواطنين العرب أنفسهم إسرائيليين تماماً، لكنهم من جهة أخرى لا يرون أي ترحيب لهم في دولة فلسطينية يتم إنشاؤها في المستقبل.

إن إحياء الهوية الفلسطينية اليوم لدى الأقلية العربية هو ظاهرة ثقافية لا سياسية. وتدل عمليات إستطلاع آراء بشكل ثابت أنه، في حين أن الكثيرين من العرب الإسرائيليين يريدون تحقيق استقلال ثقافي، فإن قلة منهم هم الذين يرغبون في الانضمام إلى فلسطين المستقبل ـ وهذا، دون شك، يعود جزئياً إلى تقديرهم بأن إسرائيل ستظل تسيطر على مثل تلك الدولة بطريقة مؤذية. فمواطنة إسرائيلية، في دولة يتمتعمون فيها ببعض الحقوق التي تحميها المحاكم، أفضل من مواطنته في فلسطين، أي في دولة تكون حقوقهم

فيها خاضعة كلياً لأهداف إسرائيل الوطنية. لذا نجد أن العرب الإسرائيليين يبحثون عن حلول ضمن إطار مواطنيتهم الإسرائيلية المستمرة. وتعتقد الأكثرية الساحقة أن عقوداً من التمييز ضد جماعاتهم لا يمكن عكسها دون إصلاح سياسي رئيسي. فالأولوية بالنسبة للغالبية العظمى تتوجه توجهاً أقل نحو تطوير هويتهم الفلسطينية وتوجهاً أكثر نحو إعادة اختراع دولة إسرائيل، من دولة يهودية إلى دولة ديمقراطية تمثل كافة مواطنيها.

لابد من ملاحظة موجزة عن تركيبة الكتاب. تجادل المقدمة بأن صورة إسرائيل كدولة خيرة وديمقراطية واجهت تهديداً لم يسبق له مثيل في السنوات القليلفة الماضية من المعارضة السياسية للمواطنين الفلسطينيين وتكاثرهم العددي المتزايد. يدرس الفصلان الأوليان كيف أن إسرائيل طورت، رداً على ذلك، وعززت صورة للأقلية كمجموعة تحررية من السكان، تناصبها العداء وتحاول تخريب الدولة اليهودية من الداخل نيابة عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد صنعت هذه الصورة عبر التجاوز المثير والقمع العنيف للاحتجاجات داخل إسرائيل تطابقت مع اندلاع الانتفاضة، وبحلول ذلك الوقت قامت بتشويه أجندة لجنة تحقيق عينتها الدولة للتحقيق في تلك الأحداث. ويستكشف الفصلان الثالث والرابع عواقب مقاربة إسرائيل الجديدة: أولاً، إستحداثها لسياسات لتقييد أثر الفلسطينيين الديمغرافي بصفة عامة وسكانها الفلسطينيين بصفة خاصة، وثانياً، القرار الذي جاء متأخراً لتثبيت الحدود لدولة يهودية موسعة بحيث تشمل أكبر عدد

ممكن من المستوطنين اليهود والسعي في الوقت نفسه لاستبعاد أكبر عدد ممكن من المواطنين الفلسطينيين. ويجادل الفصل الأخير بأن إسرائيل آخذة في تكوين توافق يهودي جديد ضد «الآخر»، أي مواطنيها الفلسطينيين، لإضفاء الشرعية على سياساتها. إن حجتي بصفة عامة ـ وهي الخيط الذي يربط بين كل فصل من الفصول ـ هي أن إسرائيل أخذت تشرع في عملية طويلة الأمد وبطيئة من التطهير الإثني يشمل كلاً من الفلسطينيين غير المواطنين من أجزاء من الأراضي المحتلة التي طالما اشتهت ضمها إلى دولتها اليهودية الموسعة والمواطنين الفلسطينيين من داخل حدودها المعترف بها على الصعيد الدولي.

وأخيراً، لابد لي من أن أشير بإيجاز إلى أحداث سياسية تجري في إسرائيل فيما أكتب هذا الكتاب. فقد قام زعيم النقابات أمير بيريتز دون سابق إنذار بانتزاع زعامة حزب العمال من رجل الدولة الأكبر سناً شمهون بيريز في منتصف نوفمبر 2005 وانفصل عن حكومة الوحدة الوطنية. وقد أصبح رئيس الوزراء آريل شارون محصوراً في الزاوية جراء إجراء حزب العمال وتمرد يتربص به من جانب الصقور في حزبه فحل الكنيست وانفصل عن حزب الليكود، الأمر الذي ساعده على تأسيس حزب وسط جديد لخوض انتخابات جديدة مقرر إجراؤها في أواخر مارس 2006. ورغم الحديث الكثير عن التحولات المزلزلة في الساحة السياسية الإسرائيلية، فضلاً عن التخمينات بشأن الفرص والأخطار الجديدة المتعلقة بعملية السلام،

فإني لا أجد سبباً لإعادة تقييم النتائج التي أتوصل إليها في الكتاب بشأن المنحى القادم لصراع الشرق الأوسط، أو بشأن الرأي بأن إسرائيل ملتزمة بإتمام سياسة فصل وحيد الجانب مصمم لإيجاد «قلعة يهودية». إن رأيي، الذي عبرت عنه في مكان آخر في هذا الكتاب، هو أن ما يعتبر لدى الكثيرين أنه مبادرات شارون السياسية الشخصية ـ جدار الضفة الغربية والفصل في غزة ـ هو ما كان اليسار الإسرائيلي يدعو إليه منذ زمن طويل، بمن فيهم الوزيران السابقان اسحق رابين وإيهود باراك، والكثيرون من كبار القادة العسكريين. وخلافاً للآخرين الذين كتبوا عن الانتفاضة الثانية، لا أعتقد أن شارون قد تخلى عن اتجاه صنع السلام الإسرائيلي منذ أوسلو، رغم أن أسلوبه كان في كثير من الأحيان صدامياً أكثر ممن سبقوه في الفترة قريبة العهد. ويعد قرار شارون بقطع الروابط بينه وبين الصقور المندفعين في حزب الليكود وتأسيس حزب وسط جديد، إشارة إلى أنه ملتزم التزاماً قوياً بإعادة توجيه سياسة إسرائيل لبناء توافق يهودي خلف فكرة تثبيت حدود الدولة اليهودية بشكل نهائي.

* * * *

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأصدقاء والزملاء التالين الذين ساعدوا، بطرق مختلفة، في إيضاح القضايا ذات الأهمية الحقيقية عند التفكير بإسرائيل وفلسطين وما يفصل بينهما، أي الصهيونية: حسان جبارين ومروان دلال وأورنا خون ورينيا روزنبرغ وإداريي مؤسسة «العدالة»؛ ومحمد زيدان وطارق إبراهيم وسهير عيلبوني

وإداريي الجمعية العربية لحقوق الإنسان؛ وزياد عويسي، ومها قبطي وطارق شيهادي وإيزابيل هامفريز وسوزان ناثان وخليل سليمان والدكتور نخلة بشارة ووهبة بيدارني وعلي وتيريز زبيدات والياس ومرتينا شمه وريتشارد راتكليف وحاتم كنانة وجعفر فرح وخلود بيضاوي وتيرزا أولانوفسكي وبنوا تشالاند وكلير بيريز وغافين أوتول والكسندر كي وبيتر لاغركويست وإيان دوغلاس.

أود أيضاً أن أشكر الذين قمت بمقابلتهم التالين الذين أعطوا من وقتهم بسخاء: الدكتور إيلان بابيه والبروفسور رمزي سليمان والبروفسور أسعد غانم والدكتور أوري ديفيز والدكتور دان رابينوويتز والدكتور يرون إزراحي والدكتور عادل منّا والدكتور سعيد زيدان والبروفسور نديم روحانا ونمر سلطاني وأمير مخول ومحمد أبو الهيجا وإيتان برونشتاين والدكتور سامي سموحة والدكتور صالح عبد الجواد والبروفسور علي جيرباوي والدكتور جورج جياكمان وهناء سويد والبروفسور آرنون سوفر والدكتور دان شوفتان. إن النتائج التي توصلت إليها لن تروق لهم جميعاً والبعض يختلفون معي اختلافاً شديداً.

لقد استفاد هذا الكتاب الكثير من نصائح وتشجيع محرر الكتاب لدى بلوتو، روجر فان زوا ننبرغ. وقد قرأ مروان دلال ونور مصالحة وغاري سوسمان بعض أجزاء مسودة الكتاب ولكن مسئولية الأخطاء المتبقية تقع علي وحدي.

إني أدين بالامتنان لسكان الناصرة الذين قدموا إلي الدعم عندما أنشأت بيتاً جديداً في مدينتهم. ومن بين الذين قدموا لي كرم الضيافة والتوجيه خلال حقل ألغام حالات سوء الفهم الثقافي المحتملة أسر مسلماني وسليمان وجندلِي، وبالطبع أهل زوجتي من أسرة عوض وأسرة عزام.

وختاماً أقدم أعظم الشكر لأسرتي، أمي وأبي وكليا وريتشارد وسو وأليونا وجو على دعمهم لي وتحملهم لانغماسي في أهوائي. أما لزوجتي سالي ـ البحاثة والمترجمة والصديقة ومستودع أسراري ـ فهي تعلم أن الشكر لا يكفي.

جوناثان كوك

الناصرة

نوفمبر 2005

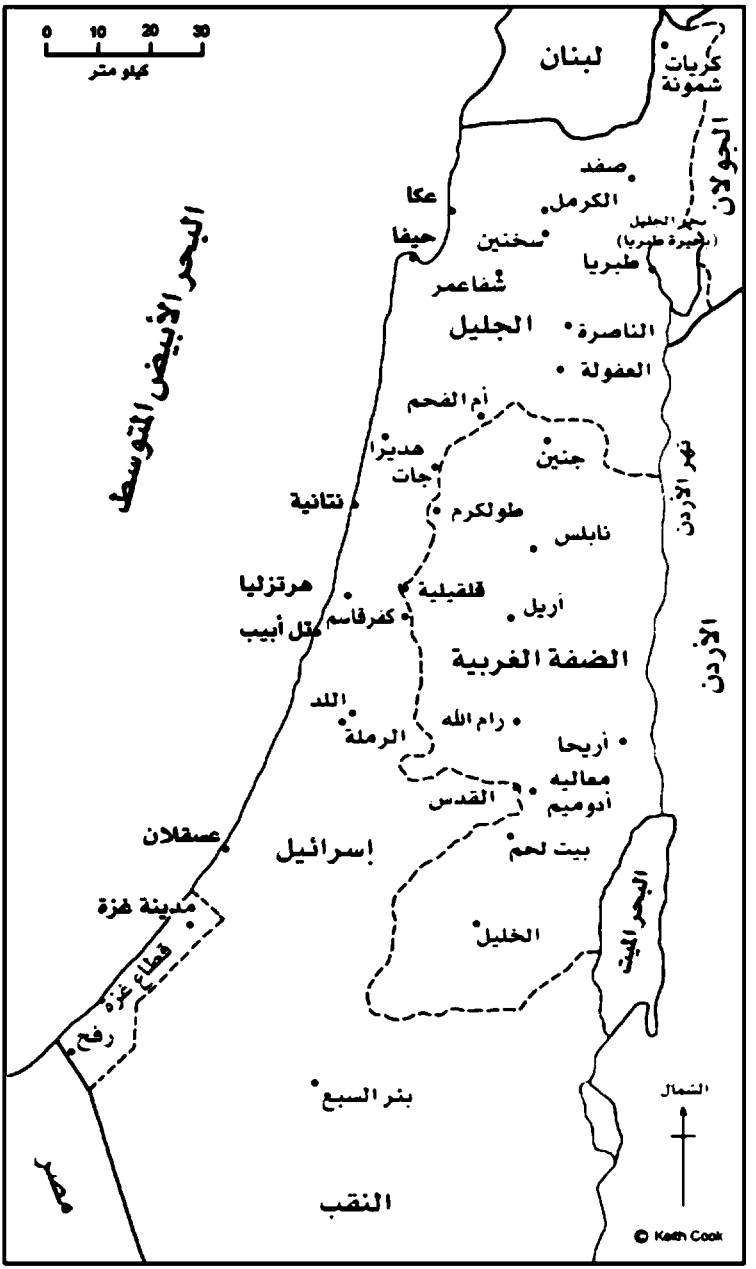
0 10 20 30
كيلو متر
لبنان
كريات شمونة
الجولان
صفد
عكا
الكرمل
بحر الجليل (بحيرة طبريا)
حيفا
سخنين
طبريا
شفاعمر
الجليل
الناصرة
العفولة
البحر الأبيض المتوسط
أم الفحم
جنين
هديرا
أجات
نهر الأردن
نتانية
طولكرم
نابلس
هرتزليا
قلقيلية
أريل
كفرقاسم
تل أبيب
الضفة الغربية
الأردن
اللد
رام الله
الرملة
أريحا
معاليه أدوميم
القدس
عسقلان
إسرائيل
بيت لحم
مدينة غزة
البحر الميت
الخليل
قطاع غزة
رفح
بئر السبع
مصر
النقب
الشمال
© Keith Cook

مقدمـــــة

الجدار الزجاجي

بالنسبة لبلد يمانع بشدة تحديد نطاق سيادته ـ لإقامة حدوده ـ تتسم إسرائيل بولع عجيب في إقامة الحواجز. ففي أنحاء الأراضي المقدسة يوجد الآن جدران وسياجات تقطع الأراضي وفضاء العيش.

بدأت إسرائيل تقيم أشهر جدارلها، وهو عبارة عن سلسلة من الحواجز الإسمنتية والمتصلة ببعضها البعض والأسلاك الشائكة، في الضفة الغربية في صيف 2002 بغية تطويق القسم الأعظم من سكان الأراضي البالغ عددهم 2.3مليون نسمة. وقد سمي البناء الضخم ـ عند الانتهاء منه من المتوقع أن يبلغ طوله 700كم ـ «السياج الأمني» ثم «سياج ضد الإرهاب»، وهي أسماء ساعدت في إقناع العديدين من المراقبين بأن الغرض منه هو حماية المدنيين الإسرائيليين. لكن الحقيقة، هي أن الجوانب الأمنية للحاجز لها اعتبارات ثانوية على ما يبدو: لقد كان أثره المباشر تحويل البلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية إلى سلسلة من الغيتوهات، تفصلها عن أرضها الزراعية وآبارها، وـ بالإضافة إلى مئات الحواجز العسكرية التي أقيمت على طرقات الأراضي الرئيسية ـ وتقطع صلاتها بالجماعات الفلسطينية المجاورة، التي كانت تقدم لهم خدمات، تتعلق بالعمل والمدارس والجامعات والمستشفيات والأسواق. وفي سير الجدار عبر

أراضي الضفة الغربية، كان يقضم ويلتهم كروم الزيتون العريقة ويدمر المراعي والبيوت الزجاجية ويجعل من المتعذر اجتياز الطرق الممهدة. وكان القائد العسكري الإسرائيلي يقوم، بعد إنجاز الجدار في كل منطقة، يصدر أمراً عسكرياً ينص على مصادرة مساحات من الأراضي الزراعية الفلسطينية أو بئراً أصبح من المتعذر الوصول إليه.

تفضيل الحدود الخادعة

ثمة رأي غربي عام أن الجدار أوجد حدوداً مطلقة من النوع الذي يحقق احتياجات إسرائيل الأمنية، رغم أنه جدار كان الكثيرون يرون أن إنشاءه يجري في المكان الخطأ وينطوي على الإضرار بالشعب الفلسطيني. وهذا الرأي ينطوي على جزء من الحقيقة بالنسبة لنظرة الفلسطينيين إلى الجدار. فمع أنه انحرف انحرافاً كبيراً عن الخط الأخضر ـ خط هدنة 1949 الذي يعتبره الكثيرون الحدود الأكثر معقولية بالنسبة لدولة فلسطينية في المستقبل ـ فإنه أوجد حدوداً واضحة المعالم لا يستطيع الفلسطينيون اجتيازها. أما بالنسبة للإسرائيليين، فإن الجدار شيء صلب وملموس بدرجة أقل. فهو يشكل حدوداً هشة ونفيذة يستطيع الجيش الإسرائيلي والمستوطنون والزوار اجتيازها كلما أرادوا بالاتجاهين. لقد أوجد الجدار حدوداً مغلقة بالنسبة للفلسطينيين وفي الوقت نفسه ترك الحدود مفتوحة أمام الإسرائيليين.

هذا الاختلاف في نظرة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الحاجز شمل الشكل الذي يبدو للمراقب من أي الطرفين. فعلى سبيل المثال، فيما كان الجدار يلتف حول المنازل والمتاجر في مدينة طولكرم

الفلسطينية، بالقرب من الخط الأخضر، كان سطحه الإسمنتي يتصاعد إلى ارتفاع ثمانية أمتار فوق الأرض، وكانت تنتصب أبراج يتمركز فيها الجنود الإسرائيليون بأسلحتهم لمراقبة السكان. غير أن الجدار، من الجانب الإسرائيلي، يكاد يكون لا يُرى. فالغالبية العظمى من السائقين والسياح المارين قريباً من طولكرم على الطريق السريع ذي المسارات الأربعة الذي يعبر إسرائيل لم يلاحظوا أن البنيان الإسمنتي كان على بعد مجرد بضعة أمتار. فكل ما يرونه هو جسر مزين مزروع بأشجار الصبار والحشائش عالية الارتفاع والشجيرات. وفي مناطق أخرى، جرى رسم صور جدارية في الجانب الإسرائيلي، لإعادة تصور المشهد الغائب الآن والتأكد في الوقت نفسه بأنه خال من القرى الفلسطينية التي كان من الممكن رؤيتها قبل إنشائه[1].

قبل حوالي عقد من الزمن كانت إسرائيل قد أقامت حاجزاً مماثلاً شكل حدوداً باتجاه واحد فقط. ففي 1994 تم حجز أكثر من مليون من الفلسطينيين خلف سياج إلكتروني أقيم حول غزة، وهي قطاع من الأرض طوله 28 ميلاً وعرضه ستة أميال على ساحل البحر الأبيض المتوسط. ومرة أخرى، كانت الذريعة الرسمية هي مسألة الأمن. إلا أنه حتى بعد إقامة السياج، كان عدة آلاف من المستوطنين اليهود يعيشون داخل القطاع على شكل جماعات منفصلة عن الفلسطينيين. بالنسبة للمستوطنين لم يكن السياج حاجزاً؛ بل لم يكن حتى يضايقهم. ففي حين أن الفلسطينيين كانوا لا يستطيعون مغادرة غزة

إلا بإذن من السلطات العسكرية الإسرائيلية، فقد كان بوسع المستوطنين الذهاب مباشرة إلى إسرائيل في سياراتهم عبر سلسلة من الطرق الخاصة المفصولة عن سكان غزة بأسلاك شائكة ودبابات وجنود. في ظل هذه الحماية، كان المستوطنون ينهبون موارد القطاع الزراعية والمائية المحدودة لمنفعتهم المنزلية والتجارية، في حين تصاعد الفقر والبطالة لدى الفلسطينيين إلى عنان السماء[2].

وأخيراً، في صيف 2005 قامت إسرائيل بتفكيك مستوطنات غزة. وقد تم إظهار الإجراء الذي تم من طرف واحد، والمعروف بـ «الفصل»، للعالم على أنه نهاية احتلال القطاع. في كلمة ألقاها الرئيس جورج بوش في 2005 أقر ذلك التفسير، مدعياً أن إخلاء المستوطنات من شأنه أن يتيح فرصة لإيجاد «دولة ديمقراطية في غزة»[3].

وكان الافتراض الذي ساد على نطاق واسع أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، آريل شارون، قد قرر ـ أو أرغم تحت ضغط واشنطن ـ على اتخاذ الخطوة التاريخية الأولى لإقامة حدود لدولة فلسطينية.

وقد شكك النقاد بدوافع شارون قائلين بأنه كان يأمل في استخدام «الفصل» على سبيل صرف الأنظار في الوقت الذي كان فيه يحكم قبضته على الضفة الغربية، حيث كان يعزز قوة مستوطنات مثل «آرييل» و«معاليه أدوميم» وكتلة «غوش إيتزيون»: ومع أن ذلك صحيح دون شك، إلا أن التفسير فاته شيء لا يقل أهمية بشأن السبب الذي كان يدعو إسرائيل إلى مغادرة غزة. لقد كان أساتذة الديمغرافيا الإسرائيليون، وهم أصحاب القول الفصل بمسألة الاتجاهات

الديمغرافية، يحذرون الحكومة منذ عدة سنوات بأن إسرائيل ستصل عما قريب إلى نقطة حرجة حين يتعادل عدد اليهود والعرب الذين يعيشون على الأرض الكائنة بين البحر المتوسط ونهر الأردن ـ أو المنطقة المسماة «إسرائيل الكبرى» والتي يسميها الفلسطينيون فلسطين التاريخية. وأخيراً، بعد أن واجهت الحكومة الإسرائيلية مخاوفها ذاتها التي كانت تتحدث عنها من أن العالم سوف يرى عن قريب دولة أقلية يهودية تحكم أكثرية من العرب ويدعوها دولة «فصل عنصري»، فقد شعرت أنها في مأزق اضطرها إلى الابتعاد عن سكان غزة الفلسطينيين كثيري العدد.

بعد انسحاب المستوطنين والجنود، وجد فلسطينيو غزة أنهم لا يزالون سجناء. فقد كانوا يواجهون السياج المحيطي من ثلاث جهات، وقد تمترس خلفه الجيشان الإسرائيلي والمصري، ومن الجهة الرابعة البحرية الإسرائيلية التي تجوب الساحل. بل دار حديث حول إقامة «جدار تحت الماء» للتأكد من عدم مغادرة غزة من قبل السياحيين أو مراكب الرمث أو القوارب[4]. وكان الفضاء الجوي في القطاع تحت سيطرة الإسرائيليين أيضاً. فالفصل لم يسفر سوى عن إبعاد حراس السجن عن النظر.

فلسفتان: الجدار الحديدي مقابل الجدار الزجاجي

تمثل الجدران في الضفة الغربية وغزة فلسفة الحركة الصهيونية الأولى بقيادة فلاديمير جابوتنسكي المعروفة بالتعديلية Revisionism[5]، وهي الإرث الفكري لحزب الليكود الحاكم اليوم في

إسـرائيل. كـان جـابوتنسكي قـد وضـع في 1923 المبـادئ الأسـاسـيـة للجماعة في مقالة بعنوان «الجدار الحديدي». وخلُص في هذه المقالة أن الصهيونيين الذين يعتقدون بإمكان إيجاد دولة يهودية على الوطن الفلسطيني عبر الحلول الوسط ـ سواء أكان ذلك من خلال التوصل إلى اتفـاق أو شـراء الأراضي أو خـداع أهل البلد ـ إنما يخـدعـون أنفسهم. فالسكان الفلسطينيون لا يمكن أن يوافقوا على تجريدهم من ممتلكاتهم. وبما أنه يوجد أعداد كثيرة من العرب بحيث يتعذر طردهم جميعاً، كما قال، فإن الحاجة تدعو إلى اتباع سياسة قوة مطردة لترويعهم وجعلهم يذعنون. ولم يكن «الجدار الحديدي» الذي يتحدث عنه سوى تعبيراً مجازياً عن «الحق للقوة».

> إن أملي واعتقادي بأننا سوى نقدم لهم عندئذ [أي العرب] ضمانات ترضيهم بأن الشعبين سيعيشون بسلام وحسن الجوار. لكن الطريقة الوحيدة لذلك الاتفاق هي من خلال الجدار الحديدي، أي أن تنشأ في فلسطين قوة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتأثر بالضغط العربي[6].

وقد حدث مؤخراً، بعد 80 سنة من نشر «الجدار الحديدي»، أن وجدت فلسفة جابو تنسكي في أحادية القوة شكلاً راسخاً ودائماً في الإسمنت والفولاذ الذي تم إنشاؤه حول الضفة الغربية وغزة.

غير أن هذه الجدران والسياجات ليست الحواجز الوحيدة التي أنشأتها إسرائيل بغية احتواء الإسرائيليين. هنالك مجموعة أخرى، محصورة أيضاً، نادراً ما تُذكر في المناقشات التي تدور حول

الإسـرائيليين والفلسطينيين.. فـثمـة 1.3مليـون مـواطن فلسطيني في إسـرائيل، يشار إليهم بصفة عامة بأنهم «عرب إسـرائيليون» ويشكلون حوالي خمس سكان البلاد[7]، وهم مفصولون عن الأكثرية اليهودية بجدار زجاجي[8]، وهو حاجز غير مرئي هو بالنسبة لهم منيع وصلب مثل مناعة وصلابة الجدران المحيطة بالضفة الغربية وغزة بالنسبة للفلسطينيين الموجودين فيهما. والغرض من الجدار الزجاجي هو إلى حد كبير مثل غرض الجدران الإسمنتية والفولاذية التي تحيط بالأراضي المحلة: أي لسجن السكان الفلسطينيين وإجبارهم على الخضوع وإخفاء اضطهاد إسرائيل لهم عن الأنظار.

بالنظر للحساسيات الدولية، بررت إسرائيل بناء حواجزها المادية في الضفة الغربية وغزة استناداً إلى حجتين مختلفتين وإن كانتا مترابطيتن. فإلى العالم تقول إسرائيل إن الغرض من الجدران هو أمن إسرائيل، لمنع هجمات الفلسطينيين التي تلحق الضرر بالإسرائيليين. ولكن إلى جمهورها اليهودي، تقول إن الغاية من الجدران هي للدفاع عن فكرة أوسع نطاقاً للأمن، أي الأمن المادي والديمغرافي. فإسرائيل لا تحتاج إلى الحماية من الهجمات فحسب، بل من خطرين ديمغرافيين يواجهان الطابع اليهودي لإسرائيل: معدلات الولادات الفلسطينية العالية جداً، التي ستؤدي في يوم ما إلى وجود أكثرية فلسطينية في المنطقة؛ واستمرار الطلب الفلسطيني لحق عودة فئات الآلاف من الفلسطينيين وملايين من سلالتهم، الذين طردوا من البلاد

في 1948. تقول إسرائيل أن أمنها مهدد من كلتا الجبهتين. هذا المفهوم الموسع للأمن يحيط عملياً الأخطار التي تواجه إسرائيل بغشاء ضبابي بحيث يتعذر التمييز بين الخطرين المادي والديمغرافي.

حتى الآن لم تضطرإسرائيل إلى الدفاع عن جدارها الزجاجي. فمعظم العالم يعتقدون بأن هذا الجدار غير موجود لأنهم لا يستطيعون رؤيته. فمن المفترض أن إسرائيل داخل حدودها هي ما يدعى «ديمقراطية على الطريقة الغربية». وكما لاحظ مرة ناعوم تشومسكي بشأن التعليق الليبرالي الأمريكي: «يوجد إعجاب بعلمانية إسرائيل ومعاملتها العادلة للأقلية العربية فيها. هذا التهليل العام لا يضارعه سوى الجهل العام للحقائق»[9].

خلف الجدار الزجاجي الخيِّر

هذا الكتاب يشكك في أساس الافتراضات الغربية، ويبين أن جدار إسرائيل الزجاجي هو بالأحرى حاجز في وجه السلام في الشرق الأوسط أكبر من جدرانها الإسمنتية والفولاذية. فالجدار الزجاجي ـ مثل «الجدار الحديدي» ـ مصمم لتخويف وإسكات سكانها الفلسطينيين الحبيسين؛ لكنه خلافاً للجدار الحديدي يخفي طبيعة الإخضاع بحيث يُرى على أنه لازم، بل حتى خيِّر. فمن خلال فهم الجدار الزجاجي، يمكننا أن نعرف ما تهتم به إسرائيل حقاً: لا مجرد استخدام القوة الصارمة لضمان سيطرتها على المنطقة وسكانها الفلسطينيين، بل أيضاً حماية صورتها كجزيرة للديمقراطية المستنيرة

في الشرق الأوسط. فالجدار الزجاجي أبلغ أثراً من ابن عمه الإسمنتي لأنه يخفي طبيعة الفصل الذي ينطوي عليه: وكما سيتضح، إن الجدار الزجاجي هو من حيث الأساس خدعة، خدعة تحول دون فهم المراقبين لما يرونه.

إن الجدار الزجاجي ليس مجرد مجاز، ففي ربيع 2001، بدأت جلسات استماع أمام تحقيق باشرته الدولة في موت 13 من الفلسطينيين غير المسلحين ـ 12 من العرب الإسرائيليين وعربي من غزة ـ قتلتهم قوات الأمن أثناء اندلاع قصير الأمد لاحتجاجات داخل إسرائيل تزامنت مع بداية الانتفاضة. كان التحقيق الذي دعي باسم لجنة أور، حدثاً فزيداً: فللمرة الأولى، قام أحد كبار القضاة الذي كان في وضع يمكنه فيه القيام من منطلق سلطته وفي العلن بفحص حالة العلاقات بين الأكثرية اليهودية في إسرائيل وأقليتها الفلسطينيين، والقيام بذلك بتسليط الضوء على الأسس الصهيونية للدولة اليهودية. فقد استجوب القاضي أور قادة الشرطة وكبار السياسيين، بمن فيهم رئيس الوزراء في ذلك الوقت، إيهود باراك، بشأن سياسات التمييز العريقة التي تتبعها إسرائيل، وطبيعة أجندتها الأمنية إزاء «العرب» وعملية اتخاذ القرارات التي تكمن خلف استخدام الشرطة للرصاص المطاطي والذخيرة الحية كوسيلة أولى للسيطرة على الحشود ضد المدنيين غير المسلحين. فمن وجهة نظر معايير إسرائيل في التعامل مع أقليتها من الفلسطينيين. كانت هذه فرصة لا مثيل لها للتمحيص الذاتي والنقد الذاتي.

ومع ذلك، ففي غضون أسابيع، وقعت جلسات المحكمة العليا في القدس في حالة من الفوضى والمرارة وتبادل التهم. وقفت أسر الموتى الثلاث عشرة في حالة من العجز تستمع إلى أفراد الشرطة المعنيين بالحادث وهم يسردون الحوادث بهدوء، دون أن يعترضهم أحد في معظم الأحيان قبل الإدعاء بالنسيان في اللحظة الحاسمة عندما تم قتل أحد الأقارب. وفي نهاية كل يوم، كانت أسر عديدة تشجب بغضب إجراءات المحاكمة وتشتكي لوسائل الإعلام بأنها تمويه لتبرئة المتهمين بوسائل كاذبة، قائلين بأن أعضاء لجنة التحقيق الثلاثة لم يكونوا يستجوبون الشرطة بشكل حازم وأن المحامين الذين وكلتهم الأسر كانوا يمنعون من تقديم الأدلة. وفي مناسبات مختلفة، انقض أبو شابين من الذين قتلوا من مقعديهما في مقصورة الجمهور على أحد رجال الشرطة وهو في منطقة الشهود والذي دلت شهادته على أنه قتل ابنيهما. وقد أمر القاضي أور بإحالة الأبوين إلى المحاكمة وأمر بوقف الإجراءات بينما ينظر في كيفية إعادة النظام. وقد تم اقتراح عدة حلول، بما في ذلك استخدام قاعة أكبر لفصل الأسر عن الشهود وجعلها تجلس في اقعة منفصلة حيث يمكن مشاهدة الإجراءات المتلفزة داخلياً[10].

لكن القاضي جاء بحل آخر: فقد طلب إقامة حاجز زجاجي بين مقصورة الجمهور، حيث تجلس أسر الفلسطينيين، وبقية قاعة المحكمة[11]. كان ذلك حلاً إسرائيلياً بحتاً. فخلال بقية الجلسات التي استمرت سنة ونصف السنة، كان القضاة ومسئولو التحقيقات

وشهود الدولة يتواجدون في جانب من الجدار والأسر في الجانب الآخر. لكن في الأخبار المتلفزة والصور الصحفية كان يبدو أن جميع المشاركين في التحقيق يجلسون في نفس القاعة. وبدا أن التحقيق كان يعامل جميع الأطراف على قدم المساواة في حين أن المشاركين العرب كانوا في واقع الأمر معزولين ومستبعدين ولا يؤبه لهم إلى حد كبير.

المواطنون الفلسطينيون الإسرائيليون ليسوا وحدهم في أنهم كانوا يعيشون خلف جدار زجاجي. فحتى بدأت إسرائيل بإقامة حواجزها الإسمنتية والفولاذية في الأراضي المحتلة، كانت إسرائيل تحقق إدارتها واستغلالها الاقتصادي للضفة الغربية وغزة بهدوء خلال عدة عقود من الزمن عبر استخدام نفس الجدران غير المرئية تماماً. وكما كان الحال في جلسات لجنة أور كان يبدو أن الأسر الفلسطينية موجودة داخل القاعة في حين أنهم كانوا في الواقع غرباء لا حول لهم ولا قوة، يشاهدون أحداثاً لا يستطيعون التأثير عليها، فكذلك يبدو أن الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة أنهم يعيشون منذ زمن طويل ضمن نفس المساحة التي يعيش فيها «جيرانهم» اليهود في حين أنهم في الواقع لا يستطيعون استخدام طرقاتهم أو دخول إسرائيل بحرية مثلهم أو العيش والعمل، أو منع أخذ أرضهم ومياههم لمصلحة الهيود.

لقد كان الجدار الزجاجي، تقليدياً، طريقة مفيدة في إعطاء صورة لحياة الفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلي الحميد الذي لا يمت إلى الحقيقة بصلة. هذه السياسة تعثرت في الأراضي المحتلة عبر السنوات قريبة العهد، بتأثير رفض الفلسطينيين تولي إسرائيل رسم

صورتهم. وقد تجلى يأس إسرائيل الاستراتيجي في اضطرارها لتحويل الجدران الزجاجية في الأراضي المحتلة إلى جدران ملموسة. وكانت النتيجة أنه كان على إسرائيل أن تعيد اختراع الصراع، حيث خففت من الرواية التاريخية والدبلوماسية للأراضي المحتلة والإشارة إليها بأنها أرض «متنازع عليها»، والمبالغة في تصوير الإرهاب الفلسطيني وحاجة الدولة اليهودية إلى الأمن.

* * * *

عقود من الاضطهاد الصامت

إذا كان الجدار الزجاجي يخفى على المجتمع الدولي، فإنه أكثر من ظاهر الوضوح بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. في أول عقدين الأولين من تأسيس إسرائيل، عندما كان العالم يثني على مزايا الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ويكيل المديح لاقتصادها الاشتراكي ويعجب بالكيبوتزات الزراعية، كانت الأقلية العربية تعيش بمعزل عن الأكثرية اليهودية، في ظل نظام عسكري إسرائيل يتصف بالقمع الشديد. وإذا كان الـ 450000 فلسطيني الذين ظلوا داخل حدود الدولة اليهودية الجديدة قد حصلوا على صفة المواطنة الرسمية ـ من جواز سفر إلى حق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية ـ إلا أنهم كانوا من كافة الجوانب غير مواطنين، مجردين من الحقوق المقترنة بالديمقراطية. فقد كانوا يحتاجون إلى ترخيص من الحاكم العسكري من أجل العمل خارج بلدتهم أو قريتهم، أو لزيارة الأقرباء أو الأصدقاء

في أنحاء أخرى من البلاد. وقد منعوا من تأسيس صحف مستقلة وأحزاب سياسية ومن التجمعات؛ وكان المدرسون العرب يتعرضون إلى التمحيص من قبل الجهاز السري الذي كان يدعى الشين بيت (كما كان يجري حتى فترة قريبة العهد)؛ وكان استخدام القمع والتعذيب مسألة روتينية من أجل الضغط على العرب ليصبحوا مخبرين للأجهزة الأمنية؛ وكان المعارضون السياسيون ينفون من البلاد[12].

وكانت حياة العرب تعتبر رخيصة أيضاً. ففي 1956، عند تصاعد حملة السويس، قتل الجيش 48 من الرجال والنساء والأطفال من سكان كفر قاسم الريفيين بعد فرض منع تجوال على القرية ابتداء من الساعة الخامسة بعد الظهر بعد إشعار قصير الأمد. ففيما كان العمال عائدين من العمل، أُطلق عليهم الرصاص وأرداهم قتلى عند أحد الحواجز في مدخل القرية. ولم يسمح لوسائل الإعلام بأن تذكر المذبحة طيلة مدة شهرين. وفي اجتماع لمجلس الوزراء انعقد في غضون ذلك، أعرب الوزراء عن قلقهم من الدعاية السيئة إذا لم تجر محاكمة على وجه السرعة. وقد نسب إلى غولدا مائير، التي كانت وزيرة خارجية آنئذ، أنها قالت: «ما من شك بأنه لا يمكن إخفاء الأمر مدة طويلة. ولا أدري كم من الوقت ستستغرق المحاكمة. وقد يكون من الممكن عدم نشر ذلك ثم يتم إعلان الحكم على الملأ»[13]. وتمت محاكمة أحد عشر جندياً وضابطاً ولكن، كما أوردت صحيفة هارتز، فقد نالوا زيادة بنسبة 50 بالمائة على رواتبهم... وكان المتهمون يختلطون بحرية مع النظارة، وكان الضباط يبتسمون لهم ويربتوا على

أكتافهم، وبعضهم كانوا يصافحونهم. من الواضح أن هؤلاء الأشخاص، سواء وجدوا أبرياء أو مذنبين، لم يكونوا يعاملون كمجرمين بل كأبطال[14].

وقد وجد القائد المسئول، إيساشار شادمي، مذنباً بارتكاب «خطئ إداري» وحكم عليه بعقوبة رمزية بدفع غرامة قدرها بنس واحد[15].

وحتى حين تم تقليص الحكومة العسكرية في 1966، ظلت الدولة تعامل الأقلية على أساس أنهم عنصر معاد وغريب داخل الدولة اليهودية. وكانت الحقول والوديان الخصبة التي تخص الجماعات العربية كثيراً ما تعتبر «مناطق عسكرية مغلقة» (وهو صدى مشئوم لعبارة يرددها الآن الفلسطينيون في الأراضي المحتلة)، مما جعل من المتعذر على السكان المحليين الوصول إليها. وفي بعض الأحيان، كان الجيش يزرع الألغام في الحقول وذلك للحيلولة دون قيام أصحاب الأرض بالعناية بها. وبعد بضع سنوات من بقاء الأرض غير مزروعة، كانت ملكية الأرض تعود إلى الدولة بموجب قوانين عثمانية قديمة قامت إسرائيل بإحيائها؛ وبعدئذ كان يمكن نقلها بأمان إلى الجماعات اليهودية، مثل الكيبوتزات، من أجل تطويرها الحصري كجزء من المشروع الوطني لبناء دولة يهودية. وعندما قامت الأقلية الفلسطينية بأول إضراب عام 1976 احتجاجاً على المصادرة الجماعية للأرض، أطلقت قوى الأمن النار وقتلت ستة من المحتجين غير المسلحين في بلدة ساخنين في الجليل[16]. وقد انتهت اليوم معركة حيازة الأرض

إلى حد كبير: فقد تم عملياً تأميم 93 بالمائة من الأراضي داخل إسرائيل، وتمت حيازتها بالنيابة عن اليهود الإسرائيليين وبرسم الأمانة للشعب اليهودي في أنحاء العالم وليس لمواطني البلاد.

خارج إسرائيل، لم يكن يسمع شيء يذكر عن الأقلية الفلسطينية لعدة سنوات. وقد حصل هياج قصير الأمد في مارس 2000 عندما ربحت أسرة قعدان العربية معركة قانونية في المحكمة العليا التي أجبرت جماعة يهودية حصرية تسمى كاتزير بأن تنظر في طلبهم العيش هناك. في ذلك الوقت لقي الحكم ترحيباً، لم يكن سابقاً لأوانه، بوصفه نهاية فصل الأراضي في إسرائيل. وقد سبق ذلك أن حث القاضي أهارون باراك الطرفين على التوصل إلى تسوية خارج المحكمة، حيث وصف القضية بأنها «واحدة من أصعب وأعقد القرارات القضائية التي صادفتها»[17]. ولم يتدخل القاضي باراك في خاتمة المطاف إلا عندما ظلت كاتزير ترفض قبول الأسرة العربية. لكن الحكم الذي أصدره باراك لم يغير أي شيء. فقد ظلت لجنة فحص كاتزير، مثل مئات لجان الجماعات اليهودية، ترفض النظر في عضوية الأسرة العربية ولم تنفذ المحكمة قرارها أبداً. وقد أوحى الزعماء الهيود المحليون علناً بأن أسرة قعدان لم تكن تتصرف من تلقاء نفسها. فقد قال رئيس بلدية كاتزير، دوف ساندروف، على سبيل المثال، للإذاعة الإسرائيلية: «لن أشعربالدهشة إذا تبين في يوم من الأيام أن الذين يقفون وراء هذه القضية هم السلطة الفلسطينية وأن الأموال كانت تأتي من مصادر إيرانية سعودية»[18].

لم تلجأ إلى المحاكم سوى بضع عائلات عربية بشأن إصدار حكم بالسماح لها بالوصول إلى أماكن تواجد الجماعات الهيودية. أما الغالبية العظمى من المواطنين الفلسطينيين فقد اختاروا طريقاً آخر: فبدلاً من محاولة الهروب من أماكن تواجدهم، فقد طالبوا بوضع نهاية للتمييز في الميزانيات والموارد التي جعلت قراهم أماكن فقيرة وبائسة ومكتظة[19].

وقد تفاقمت هذه المشكلات القاسية جراء رفض الدولة إقامة تجمع واحد جديد للعرب منذ 1948[20].

في أواخر التسعينات، طرح عزمي بشارة، العضو العربي في الكنيست والأستاذ السابق للفلسفة، على الأقلية العربية شعاراً سياسياً جديداً: فقد دعى إلى إعادة اختراع إسرائيل من دولة يهودية إلى«دولة لجميع مواطنيها»[21]. وهكذا أصبحت فكرة، كانت إلى حد كبير حتى ذلك الوقت مسألة أكاديمية غامضة، بسرعة صيحة تلم شعث الأقلية[22]. فقد طالب بشارة وآخرون بإنهاء عقود من الامتيازات التي يتمتع بها المواطنون اليهود، وأن يتم إقامة رابطة مشتركة للمواطنة الإسرائيلية لليهود والعرب. فيجب تخصيص الأرض والميزانيات على أساس الحاجة بدلاً من أن يكون ذلك على أساس الانتماء الإثني، ويجب وقف سياسة هدم المنازل التي كانت تطبق منذ وقت طويل على أصحاب المباني العرب فقط، ويجب إسناد السيطرة على التعليم والثقافة بالنسبة للعرب إلى مؤسسات عربية، ويجب حظر

ممارسات التمييز العنصري في العمل والتي تستبعد المواطنين الفلسطينيين من قطاعات واسعة من الاقتصاد الإسرائيلي وجعلها غير قانونية.

تاريخ للسكون العربي

لقد حافظت الأقلية الفلسطينية، حتى دعوتها إلى دولة لجميع المواطنين، على موقف سكون سياسي. وفي منتصف الثمانينات، صرح شموئيل توليدانو، مستشار ثلاث رؤساء وزارة للشئون العربية، ليفي إيشكول، غولدا مائير، وإسحاق رابين قائلاً: «أشعر أحياناً بالدهشة الشديدة، من وجهة النظر الأمنية الصرفة، كيف أن 600000 من العرب [مجموع عددهم آنئذ] ـ بمن فيهم المفكرون والشعب الذي يعاني من الآلام، والناس الذين يرون أنهم طبقة من الدرجة الثانية ـ اتسموا «بمثل هذا السلوك الهادئ». ومضى يقول إن الولاء المتين للأقلية سمح باستمرارالتمييز. إن جميع رؤساء الوزراء «لم يكونوا يعيرون العرب أي اهتمام. فهذه المشكلة لم تكن تزعجهم، المشكلة العامة لعرب إسرائيل. كان كل شيء هادئاً وكان كل شيء يسير بشكل سلس. ولم تكن مشكلة عرب إسرائيل ملحة»[23]. وعندما اندلعت الانتفاضة في الأراضي المحتلة في أواخر 1987 واستمرت خمس سنوات أخرى، لم يقدم المواطنون الفلسطينيون لا دعماً مادياً ولا إيديولوجياً. بل لاذوا بالصمت ووقفوا موقف المتفرج.

كانت هناك عدة أسباب تاريخية هامة لسكون الأقلية السياسية. فخلال حرب 1948 تم إفراغ فلسطين كلياً تقريباً من النخبة في المدن وبقي فقط سكان الجماعات الفقيرة والريفية التي كانت في معظم الأحيان معزولة. وكما يبين المؤرخ رشيد الخالدي، كان اللاجئون الأوائل من فلسطين عام 1948، أولئك الذين يتمتعون «بأعلى مستويات الثقافة والمهارات والثروة والتعليم»[24]. وبعد الحرب لم يكن هناك قيادة فلسطينية لاستحداث برنامج سياسي والتعبير عنه، أو حشد الأقلية.. وقد استمرغياب الزعامة العربية، عندما أقامت الدولة اليهودية حكومة عسكرية شديدة القمع لإخافة وإسكات ما تبقى من السكان، مستخدمة نظاماً قاسياً من السيطرة لمنع كل تعبير عن المعارضة. وكان الهدف تجريد المواطنين الفلسطنيين من هويتهم الوطنية، وفصلهم عن أبناء وطنهم في الأراضي المحتلة ومخيمات اللاجئين في الشرق الأوسط، وتحويلهم إلى «عرب إسرائيليين»، إلى أقلية لا تفكر وتكون موالية لإسرائيل. وأخيراً، فإن استمرار عدم الوضوح في رؤية منظمة التحرير الفلسطينية بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني تركت الأقلية تهيم بلا هدى. هل يتوجب على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل المناداة بحل الدولة الواحدة أو الدولتين في وطنهم التاريخي؟ هل يجب عليهم اعتبار أنفسهم جزءاً من مستقبل الشعب الفلسطيني، أو كسكان منفصلين سوف يتم يوماً ما استيعابهم في إسرائيل؟ لم تعرض عليهم إجابات تذكر.

لقد أشار الأنثروبولوجي الإسرائيلي دان رابينوفيتس إلى المواطنين الفلسطينيين بأنهم «أقلية واقعة في شَرَك»، وقال بأنه تم تهميشهم مرتين: مرة من قبل دولتهم، إسرائيل، ثم من قبل أمتهم الأصلية، الشعب الفلسطيني. «فمن وجهة نظر العالم العربي، بدا أن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل عنصر مبهم وينطوي على الإشكال ولم يتم بعد تحديد وضعهم في الساحة الوطنية، ولا يزال ولاؤهم للشعب الفلسطيني موضع شك». لقد وجدوا أنفسهم سجناء في موطن إهمال ونسيان، ممزقين بين انقسامات إيديولوجية داخلية مزمنة وسياسية، كما يقول رابينوفيتس. «هذه الانقسامات تتصل بالتوتر والارتباك المقترنين بوضعهم البنيوي بين الدولة المضيفة والأمة الأصلية»[25].

الواقع هو أن هذا التعارض تجلى في الاختلافات الطائفية التي كانت إسرائيل تروج لها بين الجماعات المسلمة والمسيحية والدرزية. فعلى سبيل تحث وثيقة كتبت عام 1949من قبل مدير وزارة الشئون الدينية، الوزارة على «التأكيد على التناقضات وتطويرها» بين كل من الجماعات المسلمة والمسيحية والدرزية بغية تقليص هويتهم العربية. «بهذه الطريقة سوف ينسون أنهم عرب ويدركون أنهم إسرائيليون من عدة أنواع»[26]. واليوم ترتدي الإيديولوجيات الطائفية التي تفرق بين الناس رداء البرامج السياسية، التي تظهر بشكل خاص في التنامي المثير لدعم الحركة الإسرائيلية عبر العقدين المنصرمين والمحاولات المسيحية لمنع تعدي الإسلام السياسي، أولاً من خلال الحزب الشيوعي وفي الفترة الأقرب عهداً عبر برنامج لقومية ثقافية علمانية[27].

ومع أن هذه الانقسامات قد شلت الأقلية الفلسطينية من الناحية السياسية خلال القسم الأكبر من تاريخها، إلا أن التطورات المقترنة بعملية سلام أوسلو بدأت تحدث تغييراً في منتصف التسعينات. وعندما سمح أخيراً لياسر عرفات والمنفيين معه من منظمة التحرير الفلسطينية في تونس بالعودة إلى الأراضي المحتلة في 1994، كان من المفترض أنه سيحدث في خاتمة المطاف انفصال بين اليهود والفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وللمرة الأولى أجبر المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل على النظر بدرجة أكبر من الجدية إلى مستقبلهم داخل إسرائيل. كانت معظمهم يطمحون لأن يكونوا مواطنين إسرائيليين حقيقيين: أظهرت الاستطلاعات أن أكثر من 80 بالمائة لم يكونوا يرغبون في الانتقال إلى دولة فلسطينية في المستقبل[28]. ومع أن هذه الاستطلاعات أثارت حيرة المعلقين الإسرائيليين، إلا أنه من غير الصعب فهم تلك النتائج. فما الذي يجعل مواطناً فلسطينياً في إسرائيل يختار الانتقال إلى دولة فلسطينية، ليصبح لاجئاً طوعياً من بلدته أو قريته؟ فمن سيرغب في العيش في دولة أخرى حيث يكون من المحتمل أن يظل ينظر إليه نظرة ارتياب ، هذه المرة من قبل أبناء جنسه؟ وأخيراً، والأهم من ذلك، لم يختار أن يكون مواطناً في دولة فلسطينية ضعيفة وتابعة، وهو نوع الدولة الوحيد الذي يعرف ما تفكر به إسرائيل من أجل الشعب الفلسطيني؟

خطر فكرة دولة لجميع مواطنيها

على أنه إذا كانت الغالبية العظمى من الفلسطينيين قد رفضوا التفكير بنقل مواطنهم أو مواطنتهم، فإنهم كانوا يرفضون ايضاً المركز الأدنى الذي أصبح لهم من خلال انتمائهم إلى دولة يهودية كما سمت نفسها، وطالبوا بدلاً من ذلك إعادة تعريف إسرائيل من منطلقات غير إثنية وغير تمييزية. فمن خلال الدعوة إلى دولة واحدة لجميع مواطني إسرائيل، أعطى عزمي بشارة للأقلية برنامجاً سياسياً توحيدياً للمرة الأولى في تاريخها. كان المواطنون الفلسطينيون يطالبون بدمقرطة حقيقية للمجتمع الإسرائيلي. وهذا أدى إلى صيحات مسعورة من يهود إسرائيل.

كان المدافعون عن إسرائيل يقولون منذ زمن طويل إن الدولة اليهودية تشبه الديمقراطيات الليبرالية الغربية، رغم أن البعض أقروا بأنها تتضمن «عنصراً إثنياً» أقوى من الغالبية العظمى من اليمقراطيات[29]. لقد أكدت روث غافيسون، وهي أستاذة متخصصة في قانون حقوق الإنسان في الجامعة العبرية في القدس أنه «لا يوجد خلاف ضمني بين الهوية اليهودية للدولة وطبيعتها الديمقراطية - الليبرالية». وقد بررت موقفها استناداً إلى أن إسرائيل ببساطة تمثل طموحات تقرير المصير بالنسبة لأكثريتها الوطنية. أي اليهود، وزعمت بأن "دولة حيادية" من شأنها أن تفشل في حماية الثقافة اليهودية؛ ومن جهة فطالما كانت حقوق الأقلية محمية بالنسبة للعرب، فإن بقاء «أراضي الدولة وعمليات الهجرة والدفاع عن السكان المدنيين كلها بأيدي حكومة يهودية» أمراً مشروعاً[30].

غير أن أكاديميين إسرائيليين آخرين من الذين أدركوا مدى التمييز داخل إسرائيل، قاموا بتطوير نموذج «الديمقراطية الإثنية»، من المفترض أنه نوع نادر من الدولة الديمقراطية يتم فيها ممارسة السلطة حصرياً من قبل الأكثرية الإثنية للتأكد من أن حقوق الأقلية تخضع لحقوق الأكثرية، لكنها تظل تعمل ضمن نطاقات السلوك الديمقراطي[31]. ولم يبدأ المفكرون الإسرائيليون المعارضون بالطعن في هذه الصورة الوردية إلا في وقت لاحق في أواخر التسعينات. ومن أشهرهم أورين ييفتاشيل، وهو عالم جغرافي من جامعة بن غوريون في النقب، الذي أطلق على إسرائيل وصف «الدولة الإثنية»، وجادل بأن مواصلة إسرائيل لقمع الأقلية الفلسطينية وسياستها الرامية إلى تهويد جميع الأراضي العامة وحدودها غير المحددة وإدخالها مستوطنين يهود من الخارج ضمن كيانها، ونفوذ يهود الشتات المتواصل والمنظمات الصهيونية داخل إسرائيل، وغياب القوانين التي تضمن المساواة والحماية لحقوق الأقلية، تخرج إسرائيل من نطاق الديمقراطية. ومضى يقول: «إن الدولة الإثنية ليست بالدولة السلطوية ولا بالدولة الديمقراطية. مثل تلك الدول لديها حكومة منفتحة نسبياً، لكنها تسهل الاستيلاء غير الديمقراطي على الدولة من قبل فئة إثنية... ومع أن الدول الإثنية تتصف بعدة سمات ديمقراطية إلا أنها تفتقر إلى البنية الديمقراطية»[32].

ولم تتحرك الأقلية الفلسطينية للإنتقال من السكون السياسي إلى تأكيد ذاتها إلا بعد حوالي نصف قرن. فقد بدأ زعماؤها يجادلون بأن التمييز ضد المواطنين العرب لم يكن على غرار التمييز العنصري الذي

تواجهه الأقلية الأخرى، من المهاجرين عادة، في مجتمعات أوروبا وأمريكا. فرغم محاولات المواطنين العرب لأن يكونوا مواطنين صالحين، فقد كانوا دائماً ـ عرباً في المقام الأول، وكلمة «عرب» كانت مرادفة لكلمة «عدو». ففي الدولة اليهودية، كان الجدار الزجاجي يعني أن العربي لا يمكن أن ينتمي إلى الدولة ولا يمكن أن يكون أبداً مساوياً لليهودي. وقد وصف بشارة نفسه وضع الأقلية الفلسطينية قائلاً: "يمكن للديمقراطية اليهودية التسامح مع المواطنين العرب كضيوف طالما كانوا يحترمون قواعد الضيافة. وبعبارة أخرى، يمكن لإسرائيل أن تتحمل وجود أولئك العرب الإسرائيليين الذين يرضون بالعيش على هامش المجتمع العربي وهامش المجتمع الإسرائيلي على السواء»[33]. وجادل أيضاً بأن المشكلة «لم تكن مشكلة تمييز ضدهم بل شيئاً آخر ـ هو الإقصاء»[34].

وفي أواخر التسعينات أخذ الزعماء العرب يتحدثون على نحو متزايد عن معاملتهم في الدولة اليهودية بأنها تضارع معاملة السكان الأصليين الآخرين الذين كانوا يعانون على أيدي الأنظمة الاستيطانية الاستعمارية، من سكان البلاد الأصليين في أمريكا واستراليا والسكان السود في جنوب أفريقيا التي كانت تمارس الفصل العنصري ضدهم[35]. وكانوا يجادلون بأن إسرائيل لم تظهر أي علامات لدمج، ناهيك عن استيعاب، المواطنين العرب. فكل ما يهمها هو إبقاؤهم منعزلين وضعفاء لدرجة تسمح بإهمالهم واستغلالهم. عندما سئل عضو الكنيست العربي أحمد الطبي عما إذا كانت إسرائيل يهودية وديمقراطية، أجاب: «نعم، إنها ديمقراطية إزاء اليهود ويهودية إزاء العرب»[36].

ولم تكن القناعة قد وصلت بعد إلى معظم الأكاديميين الإسرائيليين أو إلى زملائهم خارج إسرائيل. فحتى المعلقين على الشرق الأوسط التقدميين كانوا عادة يصفون العرب الإسرائيليين بأنهم «مواطنون من الدرجة الثانية»، وكأنما يمكن لبضع سنوات من البرامج الإيجابية وحملات العلاقات العرقية يمكن أن تسوي وضعهم مع اليهود. لكن هذا مفهوم خاطئ خطير. فالتمييز في إسرائيل ضد السكان العرب لا يعادل التمييز الذي كان يمارس ضد السود والآسيويين أو المسلمين في أوروبا وأمريكا[37]، فمهما كانت مشكلات التمييز العنصري المؤسسي في الغرب، وهنالك الكثير منه، فقد كان رجال الدولة والشركات في أوروبا وأمريكا يخالفون القانون عادة عندما يمارسون التمييز ضد الجماعات الضعيفة عبر تطبيق معايير إثنية عند اتخاذ قراراتهم؛ فإنهم يعتبرون أنهم مخالفون لقوانين مؤسساتهم العامة والتزاماتهم القانونية. وهذا أبعد ما يكون في إسرائيل. فالتمييز المؤسسي لا يعد تعبيراً عن سوء النية من جانب فرادى رجال الدولة (مع أنه قد يكون ذلك بالفعل)، بل هو انعكاس للمنظمات ولهياكل الدولة التي يعملون ضمنها. فالتمييز العنصري متجذر في إيديولوجية الدولة؛ فهو مقترن بالمفهوم ذاته لإسرائيل كدولة يهودية.

* * * *

إن الجدار الزجاجي خدعة من خدع أعمال الشعوذة الفكرية، يشبه الحاجز الزجاجي في محكمة القاضي أور، الغاية منه إخفاء التناقضات المتأصلة في إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية». إنها

العدسة العوجاء التي يتم من خلالها إظهار عناصر ديمقراطية إسرائيل للعالم، والطريقة التي تعامل بها مواطنيها، مع تفادي عناصر التمييز العنصري التي تتجلى بالطريقة التي تعامل بها مواطنيها العرب.

من أشهر الخدع التي تم طرحها من قبل قاض سابق في إسرائيل، وهو مائير شامغار، قوله: «إن وجود دولة إسرائيل بوصفها دولة الشعب اليهودي لا يلغي طابعها الديمقراطي، تماماً مثل كون «فرنسية» فرنسا لا تلغي طابعها الديمقراطي»[38]. على أن نظرة بسيطة إلى الواقع تظهر أن المقارنة بالغة السخف: إن كون الدولة يهودية ليس مثل كونها فرنسية. فحسب قول شامغار، من الممكن استخدام كلمة «اليهودية» إما بالمعنى الديني أو بالمعنى الإثني، لكن ما من هذين المعنيين هو مثل «الفرنسية». يتضح الفرق بين الدولة اليهودية والدولة الفرنسية عندما نتصور كيف يمكن للمرء أن يأخذ الجنسية اليهودية دون أن يعتنق الديانة اليهودية[39]. فما من أحد يطلب منه أن يغير دينه لكي يكون فرنسياً. إن مفهوم «الدولة اليهودية» يمكن فهمه في واقع الأمر إما من منطلق الدولة الدينية أو من منطلق إثني. لكن القول بأن مثل تلك الدولة هي دولة ديمقراطية لا يعقل مثلما لا يعقل اعتبار دولة تعتبر نفسها كاثوليكية أو دولة أفريقانية (فيها سكان من أصل أوروبي في جنوب أفريقيا) دولة ديمقراطية.

يقابل شامغار وغيره من الصهيونيين هذه الحجة بالإدعاء بأن الاعتراف بأن «اليهودية» يمكن أن تشير إلى هوية وطنية وإلى هوية دينية أو إثنية هو موقف معاد للسامية. فهم يعتمدون على خداع آخر:

لقد أتاحت إقامة إسرائيل لليهود التطبيع، أن يصبحوا «أمة مثل بقية الأمم». ولكن ما هي بالضبط أمة إسرائيل؟ في بلدان أخرى، الجواب بسيط نسبياً. فالأمة الفرنسية، على سبيل المثال، هي مجموعة الناس الذين يحملون المواطنة الفرنسية؛ إنها، بعبارة أخرى، مجموع المواطنين الفرنسيين. لكن الأمة الإسرائيلية شيء مختلف. فاستناداً إلى قوانين تأسيس إسرائيل، إن دولة إسرائيل تعود لا إلى الناس الذين يسكنون في إسرائيل فحسب، إلى مواطنيها (واحد من خمسة من إثنية عربية)، بل للشعب اليهودي حيثما يعيشون في أنحاء العالم ومهما كانت جنسياتهم الأخرى ـ أمريكية، فرنسية، بريطانية، أرجنتينية ـ التي يعتبرون أنفسهم منتمين إليها. وكما أشار عالم الاجتماع الإسرائيلي، باروخ كيمرلينغ: «لا تعرّف الدولة بأنها تخص مواطنيها، بل لكامل الشعب اليهودي»[40].

جنسيات مختلفة، مواطنون غير متساوين

تتضح ضبابية تعريف إسرائيل لنفسها من خلال المركز المتميز الذي تتمتع به مختلف المنظمات الصهيونية الدولية، بما في ذلك الوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي، في القانون الإسرائيلي. فهي تتمتع بمركز شبه حكومي، بما في ذلك امتلاك مساحات كبيرة من الأرض الإسرائيلية، رغم أن نظامها الأساسي ينص على أن تتصرف لما فيه مصالح اليهود في أنحاء العالم.

بنتيجة ذلك، نجد أن استبعاد المواطنين العرب من الأمة الإسرائيلية واليهودية تنجم عنه آثار حقيقية ملموسة على وضعهم الاجتماعي وعلى إمكان أن يكون لهم هوية مدنية على السواء.

على سبيل المثال، يوجد حوالي 137 جنسية محتملة يمكن تسجيلها في بطاقات الهوية الإسرائيلية: من يهودية وجورجية وروسية وعبرية إلى عربية ودرزية وأبخازية وآشورية وسامرية. كل شيء، في الواقع، عدا عن إسرائيلية[41]. وهذا يعود إلى أن الدولة ترفض الاعتراف بأن الأمة الإسرائيلية يمكن فصلها عن الأمة اليهودية. فالاثنتين تعتبران شيئاً و احداً، بمعنى أن غير اليهود في إسرائيل، بما في ذلك سكان أكثر من مليون فلسطيني، هم عملياً مواطنون، من دون جنسية؛ فهم أقرب إلى كونهم مقيمين دائمين. هذه المقاربة الإسرائيلية توحي بأنها تعتبر أمة إسرائيل تتضمن من حيث الأساس ملايين اليهود الذين لا يعيشون في إسرائيل وليسوا مواطنين إسرائيليين وتستبعد أكثر من مليون فلسطيني يعيشون بالفعل في إسرائيل وهم مواطنون إسرائيليون.

لقد دأبت المحاكم دائماً على اعتماد هذا الموقف. ففي 1971، على سبيل المثال، عندما قدم يهودي إسرائيلي التماساً إلى المحكمة العليا، لتغيير جنسيته من يهودية إلى إسرائيلية في السجلات العامة، رفض القاضي شيمون أغرانات الطلب، قائلاً:

> «إذا كان يوجد في البلاد اليوم ــ بعد 23 سنة من تأسيس الدولة ــ حفنة أو حتى أكثر من الناس، ممن يطلبون فصل أنفسهم عن الشعب اليهودي وأن يحققوا لأنفسهم مركز أمة إسرائيلية منفصلة، فإن هذه المقاربة الانفصالية لا يجب اعتبارها مقاربة مشروعة»[42].

وقد أكدت المحاكم ثانية القرار الذي أصدره القاضي في أوائل 2004.

إن الصعوبة التي تواجه النظام القانوني الإسرائيلي هي أن الاعتراف بجنسية إسرائيلية عامة ـ الاعتراف بالفعل برابطة مشتركة للمواطنة بين اليهود والعرب داخل إسرائيل ـ من شأنه إلغاء مقاصد آباء البلد المؤسسين، الذين أقاموا دولتهم على أساس المبدأ القائل بأنها الملاذ الذي ينتظر كامل الشعب اليهودي، حيثما يعيش. بهذا المعنى نجد أن المفهوم القانوني للجنسية الإسرائيلية يختلف عن المفهوم الذي تنص عليه القوانين في أي مكان في العالم. فقد يشترك اليهود والعرب في التسمية «الإسرائيلية» لكنهم أنواع مختلفة من الرعايا والمواطنين: فاليهود مشمولون بمفهوم الصلاح الوطني العام، بينما يستبعد العرب منه.

لننظر في مثال واحد لما ينطوي عليه موقف التمييز العنصري لهذه النظرة إلى الجنسية الإسرائيلية، والتي تقرها الدولة والمحاكم على السواء. فمع أن كل الأرض في إسرائيل تقريباً مؤممة، إلا أن الدولة تعترف علناً بأنها ليست في حوزتها لمنفعة مواطني البلاد. فهي، في الواقع، برسم الأمانة، بالنيابة عن الشعب اليهودي في أنحاء العالم. إن أرض إسرائيل هي ملك لا للشعب الإسرائيلي ولكن للأمة اليهودية، ولليهود في كل مكان وفي جميع الأزمنة. وينجم عن ذلك أنه ليس للمواطنين العرب حقوق في معظم أراضي البلاد، ويمكن استبعادهم من الجماعات التي يتم إنشاؤها في تلك الأراضي. فاليهودي في

بروكلين وأبناؤه، وأبناؤه الذين لم يولدوا، يتمتعون بحقوق مطلقة وأبدية في إسرائيل (حتى إذا اختاروا عدم ممارسة تلك الحقوق)، في حين أن المواطن الفلسطينيين في الناصرة أو حيفا، الذي عاشت عائلته في تلك الأراضي المسماة إسرائيل طيلة عدة أجيال، لا يتمتع بتلك الحقوق. في 2002 شرح رئيس الوزراء آرييل شارون الفرق في مناقشة جرت في الكنيست حين قال بأن المواطنين العرب يتمتعون «بالحقوق في الأرض» ـ فلهم حقوق المستأجرين ـ «إن جميع الحقوق على أرض إسرائيل هي حقوق إسرائيلية»[43]. وبعبارة أخرى، إن الدولة تعتبر الشعب اليهودي صاحب الأملاك في إسرائيل.

يكمن الفرق في طبيعة الجنسية التي يتمتع بها اليهود والعرب على المستوى الأساسي في قانون للهجرة اسمه «قانون العودة». فقد صدر هذا القانون في 1950، بعد سنتين من تأسيس الدولة، وكان القصد منه التأكد من أن الشبح الديمغرافي للوطن الفلسطيني الذي أقيمت عليه الدولة اليهودية أن لا يعود ليقض مضجعها أبداً. فهو يمنح الحق لكل يهودي في العالم بالهجرة إلى إسرائيل والحصول على مواطنة تلقائية ويمنع في الوقت نفسه عودة الفلسطينيين المنفيين جراء حرب 1948. ويعمل القانون على ن تحريف الوقائع الديمغرافية في إسرائيل بحيث تبقى السيطرة العددية اليهودية سائدة. فقد سهل دخول ثلاثة ملايين يهودي إلى إسرائيل وحرم 750000 فلسطيني من حقوقهم الطبيعية حيث تم إما طردهم أو ترويعهم بحيث اضطروا إلى الخروج

من البلاد، فضلاً عن الملايين من الذين انحدروا منهم. كانت النتيجة التي أسفر عنها قانون العودة ـ إن لم تكن غايته ـ ضمان أن يكون للسكان اليهود في إسرائيل أكثرية عددية ثابتة على ما بقي من السكان الفلسطينيين.

تعريف الدولة اليهودية

لقد تضمنت وثيقة تأسيس البلاد تحديد الهوية اليهودية للدولة والتهميش الدائم للمواطنين الفلسطينيين الذين أرغموا على وراثتها في 1948. وقد تمثلت تلك الوثيقة بإعلان الاستقلال، الذي لا يذكر سوى تاريخ الشعب اليهودي وثقافته وذاكرته الجماعية[44]. وهو لا يتحدث نيابة عن مواطني البلاد بل نيابة عن ممثلي الشعب اليهودي، فضلاً عن الحركات الصهيونية، بما في ذلك الوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي[45]. هذه المنظمات، التي تتمتع بحق قانوني لأن تمارس التمييز لمصلحة اليهود، تسيطر على المنافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لليهود فقط.

رغم الوعد الذي ورد في إعلان الاستقلال بوضع دستور في غضون ستة شهور من تأسيس الدولة، فإنه لم يتم حتى الآن وضع مثل هذه الوثيقة. وكانت إحدى العقبات التي تواجه الذين يضعوا الدستور هي كيفية إيجاد طريقة لتضمين القيم الإثنية والدينية للدولة اليهودية دون اللجوء إلى صيغة تنطوي على التمييز الواضح ضد المواطنين الفلسطينيين[46]. على أنه تم تقديم نكهة مميزة للقيم التي ترى

المحاكم أنه يجب أن تتضمنها «الدولة اليهودية» من قبل كبير القضاة الراهن، أهارون باراك، الذي يعتبر من أكثر الأصوات التقدمية والعلمانية في إسرائيل:

إن الدولة اليهودية هي دولة الشعب اليهودي.... إنها دولة يتمتع فيها كل يهودي بحق العودة... إنها دولة لغتها هي العبرية وتمثل الغالبية العظمى من عطلها الرسمية انبعاثها الوطني... الدولة اليهودية هي دولة طورت ثقافة يهودية وتربية يهودية وشعب يهودي ودود .... الدولة اليهودية تستمد قيمها من تراثها الديني، ويعد الكتاب المقدس الكتاب الأساسي من جملة كتبها ويعد أنبياء إسرائيل الأساس الذي تقوم عليه مفاهيمها الأخلاقية. والدولة اليهودية هي أيضاً الدولة التي يقوم فيها القانون اليهودي بدور هام... الدولة اليهودية هي دولة تمثل فيها قيم إسرائيل والتوراة والتراث اليهودي وقيم «هالخا» (القانون الديني) أسس قيمها[47].

بدلاً من الدستور، لدى إسرائيل 11 قانوناً أساسياً، ما من واحد منها يكفل حرية التعبير، حرية الدين أو، وهذا هو الأهم، المساواة. ويغفل القانون الأساسي المعني بالكرامة والحرية الإنسانية، الصادر في 1992 وأقرب شيء في إسرائيل لصك حقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة بين الحقوق التي يعددها، بل يؤكد على قيم الدولة بوصفها «يهودية وديمقراطية». وينجم عن ذلك أنه لا يمكن الطعن بسهولة في المحاكم بالتمييز الذي تمارسه الدولة. وقد قام أعضاء الكنيست

العرب بعدة محاولات متكررة لإدخال تعديل على القانون الأساسي المتعلق بالكرامة والحرية الإنسانية يتضمن مبدأ المساواة، لكن الأكثرية العظمى من النواب رفضوا ذلك التعديل[48]. وعلى كل حال، فمنذ حرب 1948 لم تقم إسرائيل أبداً بإلغاء حالة الطوارئ التي تبيح القيام بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان داخل إسرائيل)[49].

ميثاق إسرائيل بين الدينيين والعلمانيين

لقد تحقق جزئياً إخفاء التمييز الديني والإثني في قلب إسرائيل عبر القرار الذي يبدو أنه غير هام الذي اتخذه الآباء المؤسسون بشأن إبعاد الدولة عن كافة المسائل المتعلقة بالشئون المدنية. فقد ترك لكل جماعة دينية أمر تنظيم المسائل المتعلقة بولادات أفرادها ووفياتهم وزيجاتهم. ففي هذه المسائل الجوهرية في حياة كل مواطن لا يوجد مؤسسات مدنية أو محاكم يمكن اللجوء إليها. فلا يمكن تسجيل الفرد بأنه ملحد أو لا أدري، ولا تربية الأولاد رسمياً كمواطنين علمانيين. فبدلاً من ذلك، تم تخويل زعماء كل من الجماعات الدينية الرئيسية ـ اليهودية والمسلمة والمسيحية والدرزية ـ صلاحيات حصرية للتعامل مع أفرادها. فأي شخص ينتمي إلى الجماعة المسيحية العربية من الطائفة الأرثوذكسية اليونانية، على سبيل المثال، يتعين عليه الحصول على الطلاق في محكمة أورثوذوكسية يونانية أمام هيئة من رجال الدين حيث تجري الإجراءات التي من المحتمل أن تتم باللغة اليونانية، مع ترجمة إلى اللغة العربية للأشخاص المعنيين، ووفقاً للقوانين

البيزنطية التي تعود إلى القرن الرابع عشر[50]. كما أنه لا يوجد زواج مدني في إسرائيل، الأمر الذي أجبر المواطنين من مختلف الجماعات الدينية على الزواج في الخارج.

فبدلاً من أن تشجع إسرائيل التنوع، فقد كانت تستخدم «التملّص» من التعاقد في مسائل الأوضاع الشخصية كطريقة لإيجاد سلسلة من الحواجز الإثنية والجماعية. فلا مجال لازدهار المجتمع المدني عندما تتخلى الدولة عن مواطنيها وتتركهم لغيتوياتهم الدينية، والقرارات التعسفية لزعمائهم الدينيين. وبدلاً من ذلك فقد ترك المواطنون ليعملوا منفردين على إثبات حقوقهم في أكثر مجالات حياتهم خصوصية، دون مساعدة أو حماية من جانب المؤسسات المدنية والقوانين. فمن جراء رفض الدولة تقديم هوية علمانية بديلة لمواطنيها إضافة إلى تلك التي تضفيها عليهم السلطات الدينية، أو الفصل في المنازعات بين الأفراد وطائفتهم، فإنها تترك المواطنين ضحية لتقاليد عفا عليها الزمن ولنزوات المتعصبين. في إسرائيل. تركز معظم المناقشات العامة الحادة على قضايا غامضة تتعلق بالوضع الشخصي، مثل المعارك التي تتعلق بتخفيض قيود الزواج، وفتح المجالات العامة في أيام السبت، وإنهاء القبضة الحديدية للتشدد اليهودي الديني بشأن اعتناق دين جديد. فلا مجال لاعتماد خطاب نقدي أقوى، خطاب ينتقد متطلبات الميزانية من جانب العسكريين الإسرائيليين أو السياسات الاقتصادية التي أفسحت مجالات واسعة للفوارق الكبيرة في الثروة والعمل.

إن السلطة التي يتمتع بها مختلف الزعماء الدينيين، بدلاً من أن تحقق المساواة بين مختلف الأديان أمام القانون، قد عملت على تعميق الامتيازات التي تتمتع بها اليهودية في إسرائيل، بوصفها دين الأكثرية. فالتقويم العبري وأيام العطل الدينية الهيودية هي وحدها المعترف بها في الدولة؛ فأعمال المكاتب والبنوك والمؤسسات والنقل العام لا تغلق إلا من أجل أيام السبت فقط. وتلزم المطاعم والمعامل والمؤسسات العامة بإتباع الممارسات الصحية لليهود فقط؛ ولا يعترف إلا بالمواقع المقدسة اليهودية التي تنعم بحماية القانون؛ وتكاد تكون كامل ميزانية وزارة الشئون الدينية مقصورة على أماكن العبادة اليهودية والمقابر والمعاهد والمؤسسات الدينية[51]؛ وتحظى المدارس الدينية بموارد تفوق كثيراً تلك المخصصة للتعليم الذي تديره الدولة، وللتعليم العربي[52].

إن التحول إلى دين آخر، الذي من شأنه أن يفتح المجال على الأقل، وإن كان هذا المجال ينطوي على المشكلات، أمام الزواج بين أفراد الطوائف المختلفة داخل إسرائيل ويخفض الحواجز بين الجماعات الدينية، هو شيء متعذر في حالة اليهودية. ففي اتفاق تم وضعه في أوائل أيام الدولة اليهودية، تم نقل التحكم بمسائل الأوضاع الشخصية حصراً إلى الحاخامات الذين يمثلون اليهودية التقليدية المتشددة وأقل الحركات اليهودية الرئيسية تقدماً. وفضلاً عن الإصرار على تعريف متشدد لمن يتم تسجيله بصفة يهودي (فقط الأشخاص من أم يهودية)، فإن الحاخامية الأرثوذوكسية في إسرائيل لا توافق إلا على حفنة من حالات اعتناق اليهودية في كل عام، بما في ذلك التقيد بـ«الحلخا»

(الشريعة اليهودية). ولا تعترف الدولة بحالات اعتناق اليهودية التي تجري في إسرائيل من قبل حاخامات ينتمون إلى تيارات أخرى، مثل حركة المحافظين وحركة الإصلاحيين.

هذا الاتفاق بين الدولة والأورثوذوكسية قد أزال الاحتمال، بصرف النظر عن بعد هذا الاحتماله، في تحول المواطنين الفلسطينيين بشكل جماعي إلى اليهودية، الأمر الذي ينهي استبعادهم من مراكز السلطة. لكنه أدى أيضاً إلى ضرر جانبي غير مقصود، حيث أوجد صعوبة كبيرة في حياة اليهود الذين يعيشون في إسرائيل والذين لا يعتبرون يهوداً من قبل الحاخامية الأورثوذكسية، بمن فيهم أكثر من ربع مليون من المهاجرين الذين قدِموا إلى إسرائيل خلال الخمس عشرة سنة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي[53]. فبما أنهم أزواج غير يهود ليهود عائدين، أو من سلالة تلك الزيجات، فإنهم يجدون أنفسهم في وضع لا يمكنهم من الزواج في إسرائيل[54]، ومن الدفن في المقابر اليهودية أو من التسجيل كيهود في بطاقات الهوية. وهذا ينطبق على ذريتهم.

لقد أوجدت السيطرة الدينية على الشئون الشخصية حواجز لا يمكن اختراقها بين اليهود والعرب في المجالين الاجتماعي والفردي على السواء. فقد قوضت هذه السياسة أي إدراك للمصالح المشتركة بين مختلف الطوائف في إسرائيل؛ وبدلاً من ذلك فإنه يتعين على الجماعات الطائفية النضال من أجل الحصول على الموارد التي تستخدم لمنفعة أفرادهم وحدهم بدلاً من إقامة تحالفات من شأنها أن

توحد الجماعات استناداً إلى أسس أخرى. فالتدابير التي وضعتها الدولة قد أرغمت المواطنين على البقاء ضمن تشكيلات مذهبية وقبلية ـ كيهود ومسلمين ومسيحيين ودروز ـ يتنافسون على الموارد والامتيازات.

في هذا التركيب الهرمي للمواطنة، بالنظر لتعريف الدولة كدولة يهودية، نجد أن الأقلية اليهودية هي دائماً الفائزة بهامش كبير[55]، وتأتي بعدها من مسافة بعيدة الطائفة العربية المسيحية، التي، بسبب صلاتها التاريخية بالكنائس العالمية، كانت تتمتع بفرص أفضل في مجال التعليم والسفر[56]؛ وبعد ذلك تأتي الطائفة الدرزية الصغيرة التي تعتبرها الدولة أقلية وطنية منفصلة عن السكان العرب، والتي يلزم أفرادها بموجب القانون بالخدمة العسكرية إلى جانب اليهود؛ ويأتي في الترتيب الأخير السكان المسلمون الذين يشكلون 80 بالمائة من الأقلية الفلسطينية في البلاد، والذين تم تهميشهم بشكل تام.

الرمزية الجوفاء للصوت العربي

على إن عبارة الدولة «اليهودية والديمقراطية» تبدو ذات معنى لمجرد أنه يوجد في إسرائيل حق اقتراع للجميع، دون تمييز بين المواطنين اليهود والعرب في حقوق التصويت. على أن هذه النظرة تتجاهل العوامل الأساسية التي تضمن بقاء السلطة السياسية بأيدٍ يهودية دون غيرها واستخدامها لمنفعة السكان اليهود حصراً. الأول هو أن الأحزاب العربية، بما في ذلك حزب التعايش اليهودي العربي

الصغير[57]، قد استبعدت من كل ائتلاف حكومي وكل هيئة رئيسية تصنع القرار في تاريخ إسرائيل. فبالنظر لأكثرية اليهود الديمغرافية التي يدعمها قانون العودة، فإن تمتع المواطنين العرب بحق الاقتراع هو مجرد حق رمزي، لا يؤثر أبداً على سيطرة النظام الانتخابي للمقترعين الإسرائيليين[58]. وبما أن إسرائيل، كما رأينا، تضمن أن تكون المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية اليهودية منفصلة كلياً عن مصالح العرب، فإنه لا يوجد مصالح مشتركة يمكن للإسرائيليين أن يصوتوا بشأنها؛ فبدلاً من ذلك فإن يصوتون على أسس قبلية.

ثمة استثناء واحد للطابع الرمزي للتصويت العربي الإسرائيلي. ففي مناسبات نادرة، حين يكون الرأي الإسرائيلي منقسماً انقساماً متساوياً، فإن المشاركة العربية في النظام السياسي قد يؤثر على النتيجة. غير أن السياسيين الإسرائيليين يعتبرون مثل تلك النتائج غير لائقة ـ ويعربون عن رأيهم هذا علناً[58].

والمثال على ذلك جرى في فبراير 2005، حين قدم آرييل شارون إلى لجنة من لجان الكنيست رزمته المالية للتعويض على المستوطنين في غزة، الذين كان من المقرر إجلاؤهم لاحقاً في تلك السنة. فقد عارض الفصل نصف أعضاء اللجنة اليهود وكانوا يأملون في إفشال الخطة عبر إحباط رزمة التعويض. فوجد محمد بركة، العضو العربي الوحيد في لجنة الكنيست، نفسه في موقف من يملك الصوت المرجح. فدعم قرار التعويض وبذلك ضمن مرور عنصر أساسي في خطة الفصل من

مرحلة برلمانية حاسمة. وكان رد معارضي الفصل فورياً: فقد أدين إشراك بركة في الأمر من قبل الجميع، بمن فيهم وزير التربية ليمور ليفنات، الذي اعتبر دوره «غير مشروع»[60]. وفي النهاية اضطر شارون إلى التدخل، استثنائياً، لأن يذكر حزبه بأن العرب مواطنون أيضاً ـ أو على الأقل هم كذلك حين كان ذلك يخدم أغراضه.

والعامل الثاني هو أن جميع الأحزاب السياسية التي تشارك في الانتخابات الوطنية يجب أن تتعهد بالولاء للمفهوم الصهيوني لإسرائيل بصفتها دولة «يهودية وديمقراطية» وتلتزم به[61]. بهذا المعنى، حتى حين يكون للعرب الإسرائيليين تأثير في العملية السياسية، فإنهم لا يساهمون في وضع الأجندة العامة. فالإطار الذي يعمل ضمنه أعضاء الكنيست العرب في الكنيست هو إطار يهودي، صهيوني كلياً. ولمواصلة المثال الذي ورد أعلاه، كان بركة يعارض علناً الطريقة التي كان يجري فيها الفصل ـ من طرف واحد، دون التشاور مع الفلسطينيين ـ ولذا فقد كان عليه أن يختار بين أمرين بديلين لم يكن يريدهما: استمرار احتلال غزة أو انسحاب كان عملياً إعادة انتشار للجيش إلى النطاقات التي تحد قطاع غزة. وكما لاحظ باروخ كيمرلينغ:

> إن تصويت «حزب عربي» يضيع عملياً لأنه بصفة عامة إذا صدر قانون بأكثرية تستند إلى تلك الأصوات، أو حكومة تستند إلى دعمهم، فإنه يعتبر غير مشرعي. وهذا ينجم عن تعريف الدولة الدستوري بوصفها دولة «يهودية وديمقراطية»[62].

وبما أنه يتعين على الأحزاب العربية، شأنها في ذلك شأن الأحزاب اليهودية، الالتزام بـ «الدولة اليهودية والديمقراطية»، فإنهم جميعاً ينزلقون قريباً من عدم المشروعية في برنامجهم الانتخابي الذي يطالب بدمقرطة إسرائيل لتكون «دولة لجميع مواطنيها». لقد كان التهديد المتواصل بالإقصاء والمقاضاة لسياسيي الأقلية طريقة فعالة تعمل على لجم حرية التعبير وإسكات الانشقاق. ففي السنوات التي تلت اندلاع الانتفاضة، قامت إسرائيل بحملة تحقيقات تناولت جميع الأحزاب العربية في الكنيست عدا حزب واحد[63]. فقد تمت مقاضاة أكثر الزعماء العرب نفوذاً في الكنيست، وهو عزمي بشارة من التجمع الديمقراطي الوطني[64] والشيخ رعد صلاح من الحركة الإسلامية، في قضايا فشلت إلى حد كبير بسبب عدم توافر الأدلة لكنها ألحقت ضرراً كبيراً في سمعتهما وسمعة المواطنين العرب بصفة عامة[65].

* * * *

من الجدير بالذكر أن جداراً زجاجياً هو بالدرجة الأولى أداة لخداع الناظرين وأطراف ثالثة، وأقل من ذلك، المشاركين أنفسهم. كان القاضي أور والأسر العربية في جلسات التحقيق الذي قام به يعرفون أن الحاجز الزجاجي كان يعزلهم وأن الغاية منه هي استبعاد العرب. وفقط بالنسبة للناظرين من الخارج كان يبدو أن مسئولي الدولة والأسر العربية كانوا في قاعة واحدة معاً. ومع ذلك، من الممكن أن ينزلق الفريق المسيطر في أشكال من خداع الذات، المتمثل بالاعتقاد بأنه لا يوجد فصل أو نسيان أنه يوجد فريقان، الفريق الموجود في

الداخل والفريق الموجود في الخارج. وبسبب الفصل الشديد بين اليهودي والعربي في إسرائيل ـ من حيث المواطنة والوضع الشخصي والجغرافيا والعمل ـ وأنشطة الفراغ والفرص ـ نجد أن اليهود الذين نادراً ما قابلوا عرباً إسرائيليين، أو لم يقابلوهم أبداً، لا يكادون يدركون في معظم الأحيان بأن لهم وجوداً، ناهيك عن أنهم يعانون من التمييز[66].

وهكذا، فقد كان بإمكان الكثيرين من اليهود الإسرائيليين نسيان الأقلية الفلسطينية ومشاكلهم إلى أن لم يعد بالإمكان تجاهلهم والشعور بالأمان. وقد جاءت تلك اللحظة مع التفكير الثوري الجديد للمواطنين العرب الذي اشتمل عليه شعار «دولة لجميع مواطنيها»، الذي أبرز صورة الأقلية لدى اليهود الإسرائيليين بطريقة مثيرة وسلبية كلياً. لقد كان مفهوم دولة لجميع مواطنيها وطلب الدمقرطة، رغم كونه قد يبدو بعيداً عن الأذى والضرر بالنسبة للغربيين، إلا أنه كان يسبب انزعاجاً عميقاً للأكثرية اليهودية على مستويات متعددة. فقد فضح، في المقام الأول، فكرة الدولة «اليهودية والديمقراطية الجوفاء عبر إبراز مدى عبثية العنصر الديمقراطي الذي لا معنى له في المعادلة. وقد تحدى، في المقام الثاني، الأسس الإيديولوجية لإسرائيل: الإدعاء الصهيوني بأن الدولة اليهودية هي ملاذ حصري لشعب مضطهد. أما في دولة لجميع مواطنيها، فمن شأن المواطنين العرب أن يكون لهم حق المطالبة، مثل اليهود، بأن يعطى أفراد الأسرة الذين يعيشون في المنفى ـ في حالتهم في لبنان وسوريا والأردن ـ حق "العودة" إلى إسرائيل. وفي المقام الثالث، وهذا الأكثر خطورة، فقد

بعثت فكرة الدولة لجميع مواطنيها من عرينه الوحش الديمغرافي الذي يمكن أن يلتهم الدولة اليهودية بين عشية وضحاها تقريباً. فإذا أنهت إسرائيل احتلالها للضفة الغربية وغزة والسكان الفلسطينيين العديدين الذين يأتون مع تلك الأراضي، فإن من شأن الدمقرطة أن لا تعني سوى شيء واحد: أكثرية فلسطينية في إسرائيل الكبرى ونهاية الدولة اليهودية.

الدمقرطة تحريض على الفتنة

بالنظر لإدراك اليهود الإسرائيليين أن تفسيراً مفصلاً للأسباب التي تدعوهم إلى رفض فكرة الدولة لجميع مواطنيها قد يشير إلى منطق التمييز العنصري الكامن في قلب المشروع «اليهودي والديمقراطي»، فقد ظلوا يمانعون في الانخراط مباشرة في تلك المناقشات. فدولة لجميع مواطنيها مرفوضة، وهو أمر محيِّر للآخرين، باعتبارها «تهدد وجود إسرائيل»، وتشكل «تحريضاً» أو حتى جزءاً من «إيديولوجية الإرهاب». فلابد للمرء أن يقرأ ما بين السطور، كي يفسر ما تعنيه إسرائيل عندما تستخدم هذه العبارات.

والمثال على ذلك هو الكتابات صعبة الفهم التي يسطرها ماتي غولان، رئيس تحرير صحيفة هآرتس، وهو الآن معلق رسمي في وسائل الإعلام. فقد ألمح في عمود نموذجي أن عزمي بشارة ليس هو صاحب فكرة الدولة لجميع مواطنيها، بل هي، كما يقول غولان، من اختراع عدو إسرائيل الأول، الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات.

إن العرب الإسرائيليين، شأنهم في ذلك شأن بشارة، يرون مجرد العيش بيننا هو مساهمة منهم في النضال. فمن حيث أنهم طابور خامس، ليس ذلك بالضرورة عبر تقديم مساعدة فعلية إلى الإرهابيين [الفلسطينيين] بل إن عيشهم هنا هو الذي يتيح لهم النفوذ ويجعل محاربة الإرهاب أكثر صعوبة بكثير... إن الحلم المعلن للعرب الإسرائيليين هو دولة فلسطينية ـ «دولة لجميع مواطنيها» تكون الأكثرية فيها، بالطبع، للفلسطينيين، مما يعني نهاية إسرائيل كدولة يهودية[67].

إن مناقشة غولان لبشارة تختصر بشكل مبتكر الإرهاب الفلسطيني بأنه دولة لجميع الفلسطينيين و"طابور خامس" عربي إسرائيلي وتدمير لإسرائيل. ويخلص غولان في مناقشته إلى تبرير إمكان إلغاء حقوق مواطنة العرب الإسرائيليين لأنه تم كشف القناع عنهم بوصفهم إرهابيين بالوكالة. وهذا سيكون ببساطة إجراء للدفاع عن النفس من قبل الدولة اليهودية.

إن الرفض القاطع من جانب الغالبية العظمى من اليهود الإسرائيليين للتفكير بطبيعة دولتهم يعني أن دعوة الأقلية الفلسطينية إلى دولة لجميع مواطنيها يمكن أن تؤدي إلى اتجاه واحد فقط: إلى المجابهة. إن فضح العرب للجدار الزجاجي يهدد بتحطيمه. ويتعين على اليهود الإسرائيليين حمايته مهما كلف الأمر.

باراك: الاحتجاجات كانت «بالنيابة عن عرفات»

ظهرت إيديولوجية الدمقرطة المتمثلة بالدعوة إلى دولة لجميع مواطنيها، في شكلها المتداول في أواخر التسعينات، قبيل اندلاع

الانتفاضة الثانية. لذا من المحتمل أن يكون من غير العجيب أن معظم اليهود الإسرائيليين اعتبروا أن الظاهرتين متطابقتان. لقد فسرت الحكومة الإسرائيلية والنظام الأمني والجمهور الإسرائيلي الاحتجاجات العربية، التي اندلعت داخل إسرائيل صبيحة الانتفاضة الثانية، بأنها تحريض على الفتنة، وأنها جزء من عصيان قومي من وحي فلسطينيي الأراضي المحتلة. لذا فإن قوات الأمن الإسرائيلية في تعاملها مع المواطنين العرب الإسرائيليين، لجأت إلى نفس أساليب القوة الفتاكة التي تستخدمها ضد الفلسطينيين المحتلين. ففي غضون 13 يوماً كان قد تم قتل 13 من المحتجين العرب غير المسلحين برصاص تلك القوات داخل مجتمعاتهم وأصيب مئات آخرون بجروح خطيرة.

وصرح رئيس الوزراء في ذلك الحين، إيهود باراك، وزعيم حزب الليكود، آرييل شارون، بأن احتجاجات الأقلية العربية لم تكن مشروعة فحسب بل تخريبية أيضاً، حرض عليها الزعماء العرب الإسرائيليون بالنيابة عن ياسر عرفات. وقد عبر باراك عن ذلك بقوله، إن الأقلية العربية تعمل بصفة «رأس حربة للفلسطينيين»[68]. وكان يرى أن الرئيس الفلسطيني قد اخترع إيديولوجية الدولة لجميع مواطنيها كخدعة لهزيمة إسرائيل بوسائل ديمغرافية، واستخدام أرحام الفلسطينيات فضلاً عن السلاح ضد الدولة اليهودية. فدعوة الأقلية العربية إلى دولة لجميع مواطنيها لم تكن مسألة مطالبة بحقوقهم المشروعة بل أنهم كانوا يتصرفون بصفة «طابور خامس» إيديولوجي يستطيع ياسر عرفات من خلاله التغلغل في كيان دولة إسرائيل ويضع

نهـاية لهـا. في 2002 أوضح باراك الأخطار التي تحـيق بإسـرائيل إذا أعيد تشكيلها كدولة لجميع مواطنيها: «ثم سيدعو]الفلسطينيون [إلى دولة ثنائية القومية ثم سوف تؤدي الديمغرافيا والاستنزاف إلى دولة فيها أكثرية مسلمة وأقلية يهودية»[69].

رغم مـا يبـدو من عـدم احـتمـال كـون المواطنين العـرب يتصـرفـون كطابور خامس، فإنه لا يجب التقليل من مقدار تقبل الجمهور اليهودي ووسائل الإعلام الإسرائيلية لهذا السيناريو. ففي سبتمبر 2003، أشار وزير الدفاع السابق موشيه آرينيز إلى:

> الازدياد السريع للأنشطة التخريبية والتحريض ضد الدولة الذي حدث لدى جزء من الجماعة العربية الإسرائيلية منذ اتفاقيات أوسلو.... [احتجاجات أكتوبر 2002] كانت مظاهرات ضد إسرائيل ودعماً لياسر عرفات، وليس طلباً لمزيد من المساواة للمواطنين العرب في إسرائيل[70].

في أغسطس 2005، استرجع يوسف غويل، الصحفي «المعتدل» في صحيفة الجيروزالم بوست المختص بالعلاقات اليهودية ـ العربية، أحداث الخمس سنوات السابقة. وخُلص إلى أن الصدامات مع قوات الأمن في الجليل حدثت «بتنسيق واضح مع اندلاع الانتفاضة الثانية الإجرامية لياسر عرفات في الأراضي»[71]. وأشار أيضاً إلى «التماهي المتنامي الصاخب للزعماء العرب الإسرائيليين مع عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية»[72]. وفي غضون ذلك، جادلت الناقدة الشديدة

من الجناح اليميني، كارولين غليك، أنه بعد أحداث أكتوبر 2000 كان يتعين على إسرائيل أن تلقي القبض على الزعماء العرب وتحظر الحركة الإسلامية وتنهي تسلل السلطة القلسطينية إلى القطاع العربي أما ما هو الدليل على ذلك التسلسل والتنسيق؟ ما من أحد من الكُتّاب يخبرنا بذلك، لقد تُرِكنا لنستنتج بأن الدليل يوجد في طلب الأقلية بدولة لجميع مواطنيها.

لم يظهر الجدار الزجاجي والخداع الذي تنطوي عليه فكرة الدولة اليهودية الديمقراطية للجمهور اليهودي إلا عندما حاول المواطنون العربتدميره، بعد عدة عقود من الصمت. وما أن قامت الأقلية الفلسطينية بتحدي شرعية الدولة الإثنية ـ الدولة لا تنفك عن الإدعاء بأنها ديمقراطية ـ حتى شعر اليهود الإسرائيليون بأن أمنهم المادي والإيديولوجي أصبح في خطر. في مطالبة الأقلية العربية بدولة لجميع مواطنيها، فإنها كانت تعلم أن الدولة اليهودية مصمِّمة على استبعادهم من السلطة، بل حتى من التمثيل وإلى الأبد، في دولة يهودية لا يوجد فيها قنوات متاحة للعرب لإصلاح النظام أو ـ كما وجدوا عندما خرجوا إلى الشارع في أكتوبر 2000 ـ للاحتجاج.

المفتاح المفقود لفهم الصراع

من بين الباحثين الذين يكتبون عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، اختار العديدون منهم قصر دراساتهم على قضايا التمييز في الموارد أو على سياسة الهوية وهي المشكلة التي تواجه جماعة عربية بالتعصب

الإثني، والفلسطينيين بالجنسية، والإسرائيليين بالمواطنة[73]. لكن هذا ليس هو ما يركز عليه هذا الكتاب؛ بل إني أدرس علاقة إسرائيل بمواطنيها العرب في سياق صراع الشرق الأوسط، وسلوك الأكثرية نحو الأقلية، وما تسفر عنه هذه الدراسة بشأن طبيعة الدولة اليهودية، واتجاه العداء في المستقبل. بهذا المعنى، نجد أن تحقير المواطنين الفلسطينيين وإساءة معاملتهم التي لا حصر لها يكشفان عن أشياء كثيرة بشأن النوايا الأوسع نطاقاً لدولة إسرائيل، في نظرتها إلى «الآخر»، أي العربي، وبشأن ادعاءاتها بأنها تسعى إلى تحقيق مكان سلمي وآمن ضمن الشرق الأوسط.

والذي أراه هو أن المعاملة التاريخية والراهنة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل هي مفتاح فهم العوائق التي تعترض طريق حل سلمي للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

إن المعارضة الشديدة للدولة اليهودية وللجمهور اليهودي لإنهاء التمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل ومقاومتهما لإقامة دولة ديمقراطية حقيقية ليسا أعراضاً عابرة للصراع؛ بل هما جزء من أسبابه المتجذرة. إن إسرائيل لا يمكن أن تصبح ديمقراطية ـ تحقيق المساواة في وضع اليهود والعرب ـ لأن ذلك يقتضي أن تبدأ في إتباع طريق التكفير عن الجرائم التي ارتكبتها في 1948: أي، الطرد الجماعي لسكانها الأصليين وتجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وعليها أن تفتح السجل التاريخي للفحص الحقيقي.

بدلاً من ذلك لقد أظهرت عمليات المسح التي أجريت عبر عدة عقود أن أكثرية كبيرة من اليهود الإسرائيليين يريدون تقليص حقوق العرب الإسرائيليين بشكل واسع. وفي السنوات قريبة العهد، عندما بدأ العرب يطالبون بالاعتراف بهويتهم الفلسطينية وإعادة تعريف بلدهم بصفته دولة لجميع مواطنيها، فقد دعمت أكثرية يهودية أيضاً «نقلهم»، وهو مصطلح ملطَّف للتطهير الإثني، إما من خلال إيجاد «مغريات» لهم بالهجرة أو من خلال إزاحتهم بالقوة[74].

عمليات المسح هذه تنسجم مع صورة أكبر للتعصب اليهودي والتمييز العنصري للدولة. وكما سيتضح في الفصول القادمة، إن المفهوم الصهيوني الحديث لإسرائيل ـ بوصفها دولة مصممة لتقديم مكان متميز لليهود في أرض الميعاد والدفاع عنه بأي وسائل لازمة ـ تقر سرقة الموارد من «غير اليهود»، وتشجع على استخدام العنف القمعي عندما تواجه المعارضة، وتقر «التعديلات» الديمغرافية للتخلص من الجماعات السكانية التي تهدد التفوق العددي لليهود، وتمجد الكذب وتشويه الحقائق بغية إبراز الفكرة التي مفادها أنها دولة يهودية خيِّرة كريمة، وهو ما يسميه اليهود «حاسبارا». ويبرر هذه السياسات أن معظم الإسرائيليين يرون أن وجوداً فلسطينياً كبيراً بحد ذاته يهدد الدولة اليهودية كدولة توفر الامتيازات لليهود.

في الكشف عن حقيقة وضع المواطنين الفلسطينيين، يسعى هذا الكتاب أن يبين كيف أن الدولة اليهودية قد كشفت عن حقيقتها منذ عام 2000 من خلال المعاملة المتزايدة السوء لأقلية فلسطينية ساكنة

إلى حد كبير، ويفحص الموشورين اللذين تنظر إسرائيل من خلالهما إلى السكان الفلسطينيين: الأمن والديمغرافيا. فالمواطنون العرب يعتبرون ويعاملون بأنهم يمثلون خطراً أمنياً، حيث ينظر إليهم بأن لهم ولاءاً مزدوجاً، وأنهم خطر ديمغرافي، لأن معدلات الولادة العالية عندهم تهدد بإبطال المفهوم اليهودي والديمقراطي للدولة. إن مطالبة الأقلية بدولة لجميع مواطنيها ـ كما سنرى في الفصلين الأول والثاني ـ إنما تعمل على تضخيم تلك المخاوف إلى درجة أن الزعماء الإسرائيليين، الذين تدعمهم أكثرية يهودية، وجدوا أنه يجب اتخاذ إجراءات حاسمة ضد مواطنيها الفلسطينيين.

* * * *

يبين التحليل الوارد في الفصلين القادمين، بشأن نظرة الدولة إلى أقليتها الفلسطينية ومعاملتها لهم خلال الانتفاضة الثانية، أن نوعاً جديداً من الاستراتيجية أصبح واضحاً في صراع الشرق الأوسط. فإسرائيل تسعى إلى إضفاء الضبابية على فوارق الهوية الوطنية التي كانت دائماً تدعيها بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة و«العرب الإسرائيليين». إن الدولة اليهودية تعتبر بشكل متزايد الفريقين بأنهما فلسطينيون على حد سواء. وأرى أن هذه ليست إشارة متأخرة إلى حسن نية إسرائيل إزاء الأقلية، كما أن الغرض منها ليس أن تكون الخطوة الأولى نحو الاعتراف بحقوق أفرادها التاريخية؛ بل هي بداية عملية، أصبحت واضحة الآن، تريد إسرائيل بموجبها أن تنفصل ـ من طرف واحد ـ عن الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال وعن مواطنيها العرب. والدافع لهذا

الانفصال هو فقط الخوف الديمغرافي من عدم قدرة إسرائيل في المستقبل القريب على حماية صورِتها كدولة «يهودية وديمقراطية». إن ما يريد هذا الكتاب أن يبينه هو أن إسرائيل تهيّئ لإيجاد سراب دولة فلسطينية من الأماكن التي تخلفها وراءها بعد فك ارتباطها من غزة وإقامة سلسلتها من الجدران والسياجات عبر الضفة الغربية. وعندما تكتمل هذه العملية، فإن إسرائيل تأمل بأن تحول حقوق مواطنة أقليتها الفلسطينية إلى الدولة الجديدة.

حتى الآن كان السكان العرب في إسرائيل يتمتعون بفُضالة حقوق المواطنة الديمقراطية، رغم أنها ـ كما رأينا ـ أدنى بكثير من المواطنة اليهودية. إن حقوق المواطنين الفردية مصانة من الناحية الشكلية في القانون، لكن المزايا المحتملة للمواطنة ـ من حيث الهوية المدنية وفي المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ـ متآكلة بشكل كبير، لأن إسرائيل لا تعترف إلا بحقوق الأكثرية الوطنية، أي الهيود. ومع ذلك فإن مواطنة أدنى درجة هي أفضل من لا مواطنة على الإطلاق ـ وهو الوضع الفعلي للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال في الضفة الغربية وغزة، اللتين تستطيع إسرائيل أن تطأهما متى شاءت. لذا، فإن الأقلية الفلسطينية سوف تخسر الكثير إذا تم إلغاء مواطنتهم الإسرائيلية.

إن التعدي المباشر على الحقوق الديمقراطية للمواطنين الفلسطينيين يهدد بتحطيم الجدار الزجاجي الذي نجح في حماية صورة الدولة اليهودية خلال حوالي ستة عقود. كا أنه سيكون مخالفة جسيمة للقانون الدولي. لذا لم تخاطر إسرائيل بتنفيذ ذلك؟

صنع صورة جديدة للخير

تستطيع إسرائيل تحطيم الجدار الزجاجي داخل إسرائيل (الذي يحمي وهم الدولة اليهودية والديمقراطية)، فقط لأنها عازمة على إحيائه في الأراضي المحتلة (بحيث توهم بمنح القلسطينيين السيادة في دولتهم الخاصة). وسوف يظل الخداع الذي ينطوي عليه الجدار الزجاجي باقياً بعد عملية الانتقال لأن الصورة التي يبرزها سوف تقلب: حتى الآن كان الجدار الزجاجي مصمماً لخداع العالم بحيث يعتقد أن المواطنين الفلسطينيين مشمولون كمواطنين على قدم المساواة في دولة يهودية؛ وسوف يستخدم الجدار الزجاجي لاحقاً لخداع العالم بحيث يعتقد أنه يجري استبعاد المواطنين الفلسطينيين من الدولة اليهودية، شأنهم بذلك شأن الفلسطينيين تحت الاحتلال، كيما تتحقق حقوقهم في «المواطنة الكاملة». وسوف يظل الجدار الزجاجي يقنع مراقبي أعمال إسرائيل الخيِّرة من خلال الإيحاء بأن الفلسطينيين أصبحوا أخيراً أسياد مصيرهم. فبعد انفاصل الجماعتين السكانيتين، لن تطرح أية أسئلة بشأن حقوق المواطنين الفلسطينيين داخل الدولة اليهودية، لأنه لن يبقى مواطنون فلسطينيون. وسوف يتم ضمان الديمقراطية اليهودية، ديمقراطية الدم والدين اليهودي.

لإضفاء طابع حقيقي على الخداع، لابد لإسرائيل من وضع ما يبدو أنه حدود واضحة المعالم للدولة الجديدة لحيث تستطيع من ثم القول بأن الفلسطينيين يحققون بالفعل مواطنتهم ضمن تلك الحدود. ومن

المفارقة أن الجدار الزجاجي سوف يعمل على تمويه الغاية الحقيقية من الجدران الإسمنتية والفولاذية في الضفة الغربية وغزة. فهو سيوفر ظاهراً من الفصل الصارم بين شعبين بينما هو يحمي تدخل إسرائيل المتواصل في حياة الفلسطينيين والسيطرة عليها. وبدلاً من أن تنهي الاحتلال، فإن هذه «الحدود» سوف تعمل ـ كما كانت تفعل حتى الآن ـ باتجاه واحد فقط، حيث ستقيد حركة الفلسطينيين وتمكن إسرائيل من السيطرة عليهم. وسوف يتم احتواء الفلسطينيين وإخضاعهم فيما تبقى من الأراضي ـ دولتهم الجديدة ـ دون وضع أي حدود لسيطرة إسرائيل العسكرية والاقتصادية، ولن تكون المساحات التي تتخلى إسرائيل عنها للفلسطينيين أكثر من سجون في الهواء الطلق، يحرسها الجيش الإسرائيلي.

وكما سنرى في الفصل الرابع، لم يكن مبدأ الفصل من طرف واحد ـ على شكل فك الارتباط وإقامة الجدران ـ من بنات أفكار شارون. فشهادات كبار المسئولين الإسرائيليين تدل على أنه كان الموقف الاحتياطي لكل من اسحاق رابين وإيهود باراك إذا فشلت مبادرة كل منهما ـ أوسلو وكامب ديفيد. لقد أقنعت المخاوف الديمغرافية واسعة الانتشار معظم الشخصيات المركزية في المؤسسة الأمنية والسياسية بالحاجة إلى انفصال مادي عن الفلسطينيين منذ أوائل التسعينيات.

لقد أوضح آفي بريمور، نائب رئيس جامعة تل أبيب، في سبتمبر 2002، تفكير الزعماء الإسرائيليين المتأثر بالمسألة الديمغرافية. فقد أشار إلى أن شارون وجيله من الجنرالات العسكريين كانوا دائماً

يضمرون الإعجاب بحل جنوب أفريقيا لمشاكلها الديمغرافية: نظام أوطان السود الخيالية المعروفة باسم الباتوستانات. وكان يفترض أن يمارس سكان البلاد السود حقوقهم السياسية والمدنية في هذه الأوطان، التي سماها البيض في جنوب أفريقيا «دولاً مستقلة». فقد كتب بريمور، قبل ثلاث سنوات من فك الارتباط في غزة، يقول إن إسرائيل قد بدأت تقيم مثل تلك الأوطان للفلسطينيين:

ثمة عملية جارية لإقامة «دولة فلسطينية» تقتصر على المدن الفلسطينية، «دولة» تتكون من عدد من مقاطعات منفصلة عن بعضها البعض، غير ذات سيادة ولا تملك موارد لإعالة نفسها. فأراضي الضفة الغربية وغزة تبقى بأيد إسرائيلية، ويجري تحويل السكان الفلسطينيين المقيمين فيها إلى «مواطنين» لذلك «البلد الأجنبي».

ولم يعلق بريمور على مصير المواطنين الفلسطينيين في ذلك المخطط لكنه ألمح إلى درس آخر يستقى من البانتوستانات التي من شأنها أن توفر العذر لتحويل حقوق العرب الإسرائيليين إلى دولة سراب فلسطينية: لقد تم تعسفياً منح جميع السود خارج تلك «الدول» الصورية]أي أولئك الذين يعيشون في «مناطق البيض» حق المواطنة في تلك الدول]السوداء .[وبعبارة أخرى لقد أصبحوا مقيمين أجانب في أرضهم»[75].

أعتقد أنهم بالرغم من النظرة الشائعة بأنه يجري إعادة إحياء عملية سلام من نوع ما في أواخر عام 2005، فإن فك ارتباط: إسرائيل هو إيذان ببداية مرحلة جديدة من الصراع، تكون الرهانات فيها أعلى

بكثير ويكون القتال فيها أكثر دموية. إنها فترة تقوم فيه اللعبة النهائية في خاتمة المطاف بربط مصير الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بمصير المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وعندما تبدأ إسرائيل أخيراً بوضع هذه «الحدود» سوف يجد الفلسطينيون أنفسهم داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة على السواء في أوضاع متوازية، يواجهون صوراً هي طبق الأصل من سياسات التمييز العنصري.

من العبث الاعتقاد بأن مثل هذا الترتيب ـ الفصل الإثني الصارم من منطلقات إسرائيلية ـ سيحقق السلام في المنطقة. بل سوف يؤدي إلى وجود دولة يهودية شديدة الشوفينية تبحث بشكل متواصل ودون هوادة عن طرق للاحتفاظ بنقائها الإثني واستغلال جيرانها الفلسطينيين خلف جدراهم الزجاجي.

1

الطابور الخامس في إسرائيل

إن ما تدعو الحاجة إليه هو رد فعل قاس وشديد. إننا بحاجة إلى الدقة من حيث الزمن والمكان والإصابات. فإذا كنا نعرف الأسرة [فإنه يتعين علينا] أن نضرب بلا رحمة، بمن في ذلك النساء والأطفال. وإلا فإن رد الفعل سيكون غير مجدٍ. ففي المعركة لا حاجة للتمييز بين المذنب والبريء.

ديفيد بن غوريون (1948)[1]

يجب أن تكون طلباتنا معتدلة ومتوازنة، وأن تبدو معقولة. لكن يجب أن تنطوي في الواقع على شروط تضمن مواجهتها بالرفض من جانب العدو. ثم يجب علينا المناورة والسماح له بأن يحدد موقعه، ويرفض تسوية تقوم على أساس موقف ينطوي على حل وسط. ثم يتعين علينا نشر طلباته على أنها تنطوي على تطرف غير معقول.

يهوشافات هاركابي، رئيس المخابرات الإسرائيلية السابق(1973) [2]

يجب أن تكون إسرائيل مثل كلب مسعور، أخطر من أن يتم إزعاجه.

موشي دايان (دون تاريخ)[3]

كان منظر محمود يازباك يبدو متجعداً مثل علبة السجائر الملقاة التي يدخنها بشراهة. لم يكن المحاضر في التاريخ في جامعة حيفا أكثر شحوباً ونحالة مما كنت أذكر عند لقائنا الأخير قبل تسعة

شهور فقط بل كان يفتقر إلى حدة فكره السابق وجاذبيته السلسلة. لقد بدا وهو جالس في منزله في إحدى ضواحي الناصرة كطيف لما كان عليه سابقاً.

بين اجتماعينا كانت الأحداث في الشرق الأوسط قد اتخذت منحى مثيراً نحو الأسوأ. ففي 28 سبتمبر 2000 قام زعيم الليكود في ذلك الوقت، آرييل شارون، بزيارة إلى المدينة القديمة في القدس، وهي كان مقدس بالنسبة لليهود والعرب على السواء. كانت الزيارة مصممة لتكون لتثير أقصى درات الغضب: لقد سار شارون، وهو رجل طارت شهرته خلال العالم العربي بأنه مهندس اجتياح لبنان في1982 والجنرال الذي أشرف على مذبحة آلاف المدنيين الفلسطينيين من قبل الميليشيات المسيحية اللبنانية في مخيمات اللاجئين في بيروت، إلى ساحات المساجد المعروفة باسم الحرم الشريف يدعمه أكثر من 1000 من رجال الأمن والشرطة المسلحين. وكان مسرح زيارته قبة الصخرة المذهبة المعروف عنها أنها المكان الذي صعد منه النبي محمد إلى السماء على سلّم من نور وتلقى من الله أمر أتباعه بالصلاة.

مع أن إسرائيل قامت في حرب الأيام الستة عام 1967 باحتلال القدس الشرقية وضمها إليها لاحقاً، بما في ذلك المدينة القديمة، إلا أنها وعدت بأن تترك السيطرة على المساجد بيد سلطة رجال الدين المسلمين الحصرية، عبر وقف ديني أشرف على الأماكن المقدسة الإسلامية خلال مئات السنين. غير أن الزعماء الإسرائيليين قاموا عبر العقود الثلاثة اللاحقة بشدة متزايدة بتأكيد حق ملكية بلدهم

لهذا الموقع، مستندين في إدعائهم السيادة على الفرضية التي مفادها أن الحرم المقدس مبني على تلة صغيرة كانت فيما مضى مكان المعبدين الأول والثاني، اللذين بناهما سليمان وهيرودوتس على التوالي. وقد تم تدمير المعبد الأول قبل 2000 سنة، ولم يبق سوى جدار يعرف باسم الحائط الغربي، لكن جبل المعبد ـ كما هو معروف لدى اليهود ـ أصبح المركز الرمزي الرئيسي لاهتمام السياسيين الإسرائيليين الذين يقاتلون الفلسطينيين من أجل السيطرة على القدس. فهم يطالبون بأن يعطى اليهود حق الوصول إلى ساحة الحرم الشريف مخالفين بذلك قروناً من القرارات الصادرة عن الحاخامات بأنه محظور على اليهود بموجب الهالاخا (القانون الديني) أن يخطو في أي مكان على الجبل[4].

إن دافع الزعماء الإسرائيليين هو سياسي بشكل رئيسي: فمن خلال التركيز على أهمية ملكية اليهود لجبل الهيكل، فإن إسرائيل تعزز سيطرتها استعداداً لليوم الذي قد تضطر فيه إلى التفاوض مع الفلسطينيين حول تقاسم الأسلاب مستقبلاً في القدس وبقية الأراضي المحتلة. وقد وجد السياسيون الإسرائيليون دعماً قوياً لدى أعداد الأصوليين المتزايدين من اليهود، لا سيما الحركات التي تؤمن بالمسيح المنتظر بين المستوطنين، الذين يريدون أن يتم تدمير مجموعة المساجد لتفسح المجال لهيكل ثالث يبشر بمجيء المسيح. وقد تم عبر السنين اكتشاف عدة مؤامرات لتدمير الجبل من قبل منظمات أمنية إسرائيلية[5]. ونالت إسرائيل المزيد من الدعم لطموحاتها في المدينة

القديمة من قبل جماعة الصهيونيين المسيحيين الكبير في الولايات المتحدة والأصوليين الإنجيليين الذين يصغي إليهم الرئيس بوش وشخصيات كبيرة أخرى في إدارة واشنطن[6].

أما الفلسطينيون، ومعظمهم تحبسهم الجدران الإسرائيلية والسياجات ونقاط التفتيش وحالات منع التجوال الذي فرض على البلدات والقرى في الضفة الغربية وغزة، فإنهم لا يستطيعون الوصول إلى مدينة القدس القديمة، لكنهم يهفون إليها، كما يهفون إلى الأماكن المقدسة الإسلامية، والمسيحية وإلى الدخل والاعتبار اللذين ستجلبهما تلك الأماكن لعاصمة دولتهم القادمة. لذا فقد أصبح الموقع الذي تبلغ مساحته 35 أكراً أكثر قطعة متنازع عليها من الأرض في صراع هو في الأصل على إدعاءات عقارية. لقد حول الإسرائيليون والعرب على حد سواء مدينة القدس القديمة إلى رمز وطني قوي، كل منهما يطالب بها كعاصمة: في حالة إسرائيل، لدولة ذات حدود موسعة يرفض العالم حتى الآن الاعتراف بها؛ وفي حال الفليطسنسسن، لدولة منكمشة دأبت اسرائيل على الوقوف في وجه ولادتها.

مأزق كامب ديفيد بشأن القدس

سنحت الفرصة لإنهاء الورطة في يوليو 2000 عندما استضاف الرئيس بيل كلينتون محادثات «حاسمة» بين اسرائيل والفلسطينيين في منتجع كامب ديفيد. كان رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك قد دعا لإجراء مفاوضات كطريقة لكسر جمود وتيرة عملية أوسلو. كان

يرغب في التوسط في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي مع الفلسطينيين حول كافة القضايا الرئيسية المعلقة في الصراع، بما في ذلك الأمن والحدود والمستوطنات واللاجئون والقدس. وكان الفلسطينيون يأملون بأن تكون نتيجة هذه المفاوضات إقامة دولة فلسطينية. على أن الكثيرين من المشاركين في المفاوضات رأوا أن إسرائيل جعلت السيطرة على القدس الشرقية، بما في ذلك المدينة القديمة، أكبر العقبات. كان باراك يأمل بإقناع ياسر عرفات بأن يقبل أبو ديس، وهي قرية فلسطينية تقع بالقرب من القدس، عاصمة له يعيد تسميتها القدس. وعندما اتضح أن ياسر عرفات لن يقبل ولا يرضى بـ «حكم ذاتي وظيفي» في المدينة القديمة ـ مسئوليات الشرطة وجمع القمامة ـ دون سيادة فعلية، تصلب في موقفه. وكما أورد مارتن إينديك، سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، «غرقت المحادثات جراء قضية القدس»[7].

بعد أربعة عشر يوماً انهارت محادثات كامب ديفيد. وفيما عاد الطرفان صفري اليدين، ألقى الإسرائيليون اللوم على عرفات. فقد قال باراك إن الزعيم الفلسطيني رفض عروضه «السخية» وبذلك فقد كُشِف الغطاء عنه بأنه ليس شريكاً في السلام. وقد دعم الأمريكيون التهم الإسرائيلية. وظل التوتر بين الفلسطينيين، الذين شعروا بأنهم سلبت منهم دولتهم من قبل الجانب الأقوى، والإسرائيليين الذين أدعوا بأنه لم يعد يوجد أحد يتحدثون معه، في حالة غليان طيلة الصيف.

غير أن الاتصالات بين الطرفين تواصلت في الخريف رغم أنه لم يتم إحراز أي تقدم. وبحلول ديسمبر 2000، فيما كان باراك يواجه انتخابات وشيكة كان من المتوقع ان يخسرها وكان كلينتون ينتظر الأيام الأخيرة من رئاسته، جمع الفريق الأمريكي الطرفين للقيام بمحاولة أخيرة للتوصل إلى إتفاق سلام. قرأ الرئيس الأمريكي أساساً تبنى عليه اتفاقية، وهو ما أصبح يعرف بـ «بارمترات (نطاقات) كلينتون». ومرة أخرى جعل باراك من قضية القدس عقبة كأداء لا يمكن التغلب عليها. وقد أورد موشي أميراف، مستشار باراك الرئيسي بشأن القدس، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أصر على وصف ساحة الحرم الشريف، بما في ذلك مناطق المسجد، بأنها «قدس الأقداس» وهي تسمية كان اليهود يطلقونها على الحرم الداخلي الصغير للهيكل الذي لا يعرف موقعه وحيث لا يسمح إلا لكبير الكهنة بالدخول إليه. كان باراك أول زعيم إسرائيلي يستخدم هذه التسمية. وأشار أميراف لاحقاً إلى أن باراك اختار «نسف» المفاوضات جراء الإصرار على موقفه الصلب الذي لا يقبل أي حل وسط[8].

كانت الغاية من احتلال شارون القصير والذي استرعى الانتباه بشكل كبير للساحة عشية محادثات كامب ديفيد، إرسال رسالة إلى الفلسطينيين وإلى العالم بشأن من الذي يسيطر على الموقع المقدس في خاتمة المطاف. كما كان الغرض أن يبين شارون للجمهور الاسرائيلي أنه، خلافاً لباراك، غير مستعد للتنازل عن السيادة على

الجبل بأي ثمن[9]. قال شارون: «إن جبل الهيكل هو أقدس مكان، وهو الأساس الذي يقوم عليه الشعب اليهودي وأنا لا أخشى أعمال الشغب التي يقوم بها الفلسطينيون»[10].

كان رد فعل الفلسطينيين على زيارة شارون أمراً متوقعاً؛ وفي الواقع، كان متوقعاً لدرجة أن الزعماء الفلسطينيين، بمن فيهم ياسر عرفات ورئيس شرطة القدس يائير بيتزحاكي والمسئولون الأمريكيون، جميعهم قد حذروا باراك بشأن منعها[11]. لكن نصيحتهم لم تجد آذاناً صاغية الرئيسية. ومع أنه جرت مناوشات على نطاق ضيق بين الفلسطينيين وقوات الأمن الاسرائيلية أثناء زيارة شارون، إلا أنه في اليوم التالي، في 29 سبتمبر، أصبح العنف أسوأ بكثير. فعندما تجمع الفلسطينيون في الحرم الشريف لصلاة الجمعة لإظهار قوتهم، أعد باراك ووزير الأمن العام شلومو بن آمي العدة لمواجهة حازمة. فقد نشرا عدداً كبيراً من رجال الشرطة ووضعا وحدة قناصة خاصة لمواجهة الإرهاب في موقع يشرف على الموقع. وعندما بدأ الشبان الفلسطينيون يرمون الحجارة على صفوف قوات الأمت المتراصة فتحت الشرطة النار مستخدمين الرصاص المطاطي والذخيرة الحية، وقتلوا أربعة فلسطينيين على الأقل وجرحوا 200 آخرين[12]. وقد اعترف رئيس شرطة إسرائيل، بيهودا ويلك لاحقا بأن القناصة أطلقوا النار على جمهرة المتظاهرين، وهو ما أكده الأطباء الذين صرحوا بأن ثلاثة من الذين ماتوا قتلوا برصاص حي[13]. كانت الصدامات العنيفة

إيذاناً باشتعال غضب الفلسطينيين واندلاع الانتفاضة، وهي ثورة قام بها عامة الشعب وانطلقت من القدس إلى الضفة الغربية وغزة ـ وأخيراً إلى اسرائيل ذاتها.

نشأ حزن محمود يازباك من نفس المصدر الذي انبثق منه حزن آلاف الأسر الفلسطينية الأخرى التي فقدت أحبابها الذين قتلتهم رصاصات وقنابل اسرائيلية في الأيام والشهور والسنوات التي تلت زيارة شارون. أما يازباك، فقد كان يندب ابن أخيه الشهيد، وسام، الذي كان في الخامسة والعشرين، والذي قتل في ليلة 8 أكتوبر2000 داخل إسرائيل في مدينة الناصرة.

كان وسام الذي يعمل في البناء ويدرس إدارة الأعمال في أوقات فراغه يستعد للزواج بعد شهر.

في أيام الانتفاضة الأولى تركز انتباه العالم على الأحداث الوحشية التي تجري في الأراضي المحتلة، حيث كان العشرات من الفلسطينيين غير المسلحين يقتلون ببنادق الجنود الاسرائيليين. وكما بينت الأرقام التي أوردتها جماعة حقوق الإنسان الاسرائيلية بتسيليم، فقد قتل الجيش حوالي ثلاثة أرباع الفلسطينين من أصل الـ 230 في الأراضي المحتلة في الشهرين الأوليين للانتفاضة في اشتباكات لم يستخدم فيها الفلسطينيون أي إطلاق للنار[14]. وكان ثلث الذين قتلوا قاصرين دون سن الرشد. ومعظم الآخرين كانوا شباناً مسلحين بالحجارة والمقاليع ويواجهون قناصة ودبابات وحوامات أباتشي تعمل

داخل الأراضي المحتلة. ولم يقتل سوى 24من قوات الأمن الفلسطينيين خلال تلك الفترة. ولكن لاحقاً، ومع ارتفاع عدد القتلى في البلدات والقرى الفلسطينية فقد جذبت المواجهات مع الجيش الايرائيلي بشكل متزايد قوات الأمن الفلسطيني والفصائل المسلحة. وتم إطلاق موجة من الهجمات الانتحارية ضد أهداف مدنية اسرائيلية اعتباراً من يناير 2001[15] هذا كله أوجد انطباعاً في اسرائيل والخارج أن الانتفاضة حرب بين جيشين متقابلين وإن كانا غير متعادلين.

وقد أتاح ارتفاع عدد القتلى من الجانب الاسرائيلي، وإن كان هذا العدد لا يقارن بعدد القتلى الفلسطينيين، للإسرائيليين الفرصة لتصوير الانتفاضة بأنها هجمات تم التخطيط الجيد لها ضد الدولة اليهودية، بقيادة قوات الأمن الفلسطينية بتوجيه من ياسر عرفات ذاته. بل إن المسئولين الاسرائيلين ذهبوا إلى ابعد من ذلك: فقد جادلوا بأن الزعيم الفلسطيني كان يأمل في كامب ديفيد في استخدام أسلحة ديمغرافية، لاسيما الإصرار على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، لتدمير إسرائيل كدولة يهودية وتحويل المنطقة برمتها إلى «فلسطين الكبرى». وزعموا أنه عندما فشل في كامب ديفيد، عاد إلى الخطة ب وأطلق الانتفاضة المسلحة[16]. ثم زعم باراك ذاته نفس تلك الادعاءات. فقد جادل في مقابلة مع المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس في 2002 أن الانتفاضة "كان مخططاً لها مسبقاً ومعدة

مسبقاً. أنا لا أعني أن عرفات كان يعلم بأنه في يوم معين في سبتمبر [سوف تبدأ ...] لم تكن دقيقة، مثل هندسة الحاسوب، لكنها بالتأكيد كانت على مستوى التخطيط لخطة كبيرة»[17].

كتب أحد كبار المشاركين في مفاوضات كامب ديفيد روبرت مالي، المستشار الخاص للرئيس بيل كلينتون بشأن الشؤون العربية ـ الإسرائيلية مقالات مطولة يفضح فيها الرواية الاسرائيلية للمحادثات وتفسيرها للإنتفاضة[18]. لكن تكذيب الرواية الاسرائيلية ـ التي لقيت قبول العالم بأسره تقريباً إلا في وقت متأخر جداً، أي بعد حوالي أربع سنوات من اندلاع الانتفاضة.

الجنرال مالكا يفضح أساطير إسرائيل حول الانتفاضة

في يونيو 2004، خرج أحد كبار ضباط الجيش في إسرائيل، الجنرال آموس مالكا، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، عن صمته وكشف النقاب عن أن التقييم المتداول عن انخراط عرفات في الانتفاضة والذي كان السياسيون الإسرائيليون والجيش لا ينفكون عن التصريح به، لم يكن يستند إلى أي معلومات استخباراتية. بل كان عبارة عن مشاعر حدسية شخصية لمرؤوسه المباشر، آموس جيلاد، الذي كان المسئول عن جمع الاستخبارات في تلك الفترة. فقد صرح مالكا أن جيلاد قد تجاهل الاستخبارات المتوافرة وقال للسياسيين والعسكريين إما ما كان يعتقد به شخصياً أو ما كان يظن أنهم يريدون سماعه: أن عرفات ليس شريكاً في السلام

بل هو إرهابي مخطط لتدمير إسرائيل، إما عبر حرب ديمغرافية أو نضال مسلح[19]. وجادل مالكا أن الاستخبارات المتاحة كانت، في الواقع، توحي بعكس ذلك. وقال بأن عرفات كان على استعداد للتوصل إلى حل وسط مع إسرائيل ولكن ليس وفق الشروط التي طرحت عليه. وقد اضطر إلى ركوب غضب الجماهير الفلسطينية الذي اندفع بشكل غير متوقع، أي الانتفاضة، وذلك بعد فشل محادثات كامب ديفيد.

وقد دعم انتقادات مالكا المدمرة لجيلاد الكولونيل إيفرايم لافي، الذي كان يزود جيلاد بمعلوماته الاستخباراتية عن الزعماء الفلسطينيين. وأشار لافي إلى أنه "في الوقت الذي حذرنا فيه من صدام محتمل، فإننا لم نقل أبداً قبل اندلاع الصراع أشياء صريحة مثل «عرفات لا يريد تدبيراً ينطوي على دولتين بل يريد استئصال إسرائيل من خلال الديمغرافيا». وأضاف يقول: إن المفهوم السائد عن أن لعرفات هدفاً وحيداً ومطلقاً ـ إقامة «فلسطين الكبرى» ـ وأنه تعمد إطلاق الأعمال الحربية العامة، لا يوجد في أي من الأوراق التي تم إعدادها من قبل شعبة الأبحاث»[20]. وأشار لافي إلى أنه بدلاً من ذلك فإن الانتفاضة «بدأت من الأسفل، بنتيجة الغضب العارم الذي تراكم ضد إسرائيل وعرفات و[السلطة الفلسطينية]. لقد ركب عرفات الانتفاضة من أجل احتياجاته الشخصية[21].

بعد أن ذاعت تصريحات مالكا ولافي، اعترف ماتي شتاينبرغ، كبير المستشارين عن الشئون الفلسطينية في شين بيت، جهاز الأمن المحلي في إسرائيل، أنه توصل إلى ذات الاستنتاج. فقد صرح إلى هآرتس:

«لم تنشأ الانتفاضة عن قرار صدر من فوق؛ بل انتبثقت عن حالة نفسية اجتاحت الجمهور الفلسطيني. فقد شعر الفلسطينيون وكأنهم وصلوا إلى طريق مسدود جراء فشل قمة كامب ديفيد». وسخر شتاينبرغ من مزاعم جيلاد بأن عرفات كان يطمح إلى إقامة دولة فلسطينية عبر حرب استنزاف ديمغرافية. «لا يوجد، في واقع الأمر، ما يدعم هذا الزعم. لو أن عرفات ركز على العوامل الديمغرافية، لكان عليه الامتناع عن العملية الدبلوماسية ولكان انتظر الزيادة السكانية الطبيعية لتقوم بدورها، ولأن تدمر إسرائيل نفسها».

وقال شتاينبرغ أنه بدلاً من ذلك فإن عرفات كان يشارك رأي الجمهور الفلسطيني الذي مفاده أنهم في موافقتهم على التنازل عن مطالباتهم بالقسم الأعظم من فلسطين التاريخية فإنهم يقدمون تنازلاً ضخماً يتعين على إسرائيل أن تقدم تنازلاً مثله. «إن التفكير الفلسطيني هو ما يلي: نحن مستعدون لإقامة دولة في قطاع غزة والضفة الغربية، على مجرد 22 بالمائة من الوطن الفلسطيني. إن موافقتنا على حدود 1967 هو، بالنسبة لنا، تضحية لا تحتمل». فلم يكن أمام ياسر عرفات أي خيار في كامب ديفيد إلا الإصرار على أن يكون للدولة الفلسطينية المقترحة سيادة على الحرم الشريف (جبل الهيكل)، كما رأى شتاينبرغ.

> إن تثبيت الحقوق السيادية في جبل الهيكل ليس مجرد مسألة دينية أو رمزية: إنها، مسألة بقاء. إن دولة فلسطينية تسيطر على جبل الهيكل ستكون مصدر اهتمام، وسوف تجذب

ملايين الفلسطينيين؛ ستكون كحجر المغناطيس للسياح والحجاج. ولا يوجد مسلم واحد ـ حتى أكثر الناس تجرداً من الغيرية ـ يمكن أن يقبل بالسيادة الإسرائيلية على جبل الهيكل.

وبالنظر للطابع الدائم للتقييمات السياسية الإسرائيلية للصراع، كما قال شتاينبرغ، فإنه ينظر إلى المستقبل نظرة تشاؤم.

في ظروف مواجهة غير متكافئة، مواجهة بين إسرائيل الأقوى بكثير من الفلسطينيين، فإننا نتمتع بنفوذ حاسم على مجرى الأحداث. لذا، فإن تقييماً خاطئاً من جانب الطرف الأقوى يوجد واقعاً، يصبح نبوءة تحقق ذاتها. فكل من يعتنق هذا الموقف يخلص إلى أنه لا يوجد أي إمكان للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. هذه المقاربة تفرض خياراً واحداً على الفلسطينيين: فإما يستسلمون إلى ما تفرضه إسرائيل عليهم، أو يهبون لمقاومة ما تفرضه عليهم مهما كلفهم ذلك من ثمن... لقد أصبح الجمهور الفلسطيني يشعر بأنه لا يوجد ما يخسره. تلك هي خلفية انبثاق ثقافة الانتحاريين[22].

لقد كان لتقييمات جيلاد التي لا تستند إلى شيء للوضع الذي يواجه إسرائيل عواقب مخيفة بالنسبة للفلسطينيين، كما أشار المعلق رويفن بيداتزور:

هذا يفسر السبب الذي جعل الجيش الإسرائيلي يستخدم نيراناً قوية على نطاق واسع عندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وهذا يفسر سبب إطلاق

مليون رصاصة [إسرائيلية] في الأيام الأولى للإنتفاضة، مع أنه لم يكن يوجد مبرر عملياتي أو مهني لذلك. كان الغرض من ذلك هو توجيه ضربة ساحقة للفلسطينيين، ولا سيما إلى وعيهم. هذه لم تكن حرباً على الإرهاب، بل ضد الشعب الفلسطيني. لقد أسقط قادة الجيش الإسرائيلي وجهة نظرهم بشأن نوايا عرفات على المجتمع الفلسطيني برمته[23].

حروب موازية خاضها جيش وشرطة إسرائيل

لقد طغى الهجوم العسكري ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في الأيام الأولى للانتفاضة على هجوم أقصر بكثير، لكنه لا يقل فظاعة، قامت به الشرطة الإسرائيلة داخل حدود إسرائيل. في الأسبوع الأول من أكتوبر 2000، قتل 12 من الفلسطينيين غير المسلحين وعامل زراعي من غزة بالرصاص وأصيب مئات آخرون بجروح في شمال إسرائيل من قبل الشرطة التي استخدمت كميات كبيرة من الرصاص المطاطي والرصاص الحي ـ وهي ذخيرة لم يكن من المفروض استخدامها ضد المتظاهرين، رسمياً على الأقل، داخل إسرائيل. وقد أوردت صحيفة معاريف الصادرة في 2 أكتوبر 2000 أن الشرطة الإسرائيلية وُضعت على أعلى درجة من الاستعداد للطوارئ، «بام جيمل»، أي عملياً استعداداً للحرب، تمهيداً للتعامل مع المتظاهرين من العرب الإسرائيليين صبيحة العنف الذي مورس عند جبل الهيكل[24].

كان وسام يازباك من بين القتلى الثلاثة عشر داخل إسرائيل. وقد قتل معظمهم في الثلاثة أيام الأولى من أكتوبر حين اندفعوا من شوارع بلداتهم وقراهم للاحتجاج ضد الوحشية التي كان الجيش الإسرائيلي يستخدمها في التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية. وقد جرت أول مظاهرات عربية داخل إسرائيل بعد ثلاثة أيام من زيارة شارون، في يوم الأحد الموافق 1أكتوبر، وهو يوم عطلة عامة بمناسبة السنة الجديدة الإسرائيلية. وقد أعلن الزعماء العرب المحليون إضراباً عاماً في ذلك اليوم، رغم قصر الوقت المتاح لهم، كما هي العادة، للقيام بتنظيم احتجاج مركزي في كل منطقة. بل تُرِك للجماعات أمر تنظيم مظاهراتهم. ففي 30 سبتمبر، في الليلة التي سبقت الإضراب، بثت الفضائيات العربية مشهد محمد الدرة البالغ من العمر 12 سنة وهو يرتجف من الخوف خلف أبيه فيما كان الاثنان واقعين تحت وابل من الرصاص الصادر من موقع عسكري إسرائيلي في غزة. بعد لحظات كان الصبي قد قتل.

عندما خرج المتظاهرون إلى شوارع مجتمعاتهم في اليوم التالي، كانوا يشعرون بمرارة شديدة. فقد قاموا في أماكن عديدة بمسيرات احتجاجية صاخبة؛ وفي مسيرات أخرى قاموا بإحراق العجلات في مداخل البلدات والقرى. وقد تضمن المشاركون، على الأقل في المراحل الأولى، لا الشبان الحانقين بل آباءهم وأمهاتهم أيضاً وزعماء الجماعات والمفكرين. كان الجميع يريدون إظهار التضامن مع شعبهم، الفلسطيني، وينفسوا عن مشاعر الإحباط جراء خمسة عقود من التمييز الإثني والاضطهاد داخل إسرائيل.

غير أن معظم اليهود الإسرائيليين لم يعتبروا الأحداث احتجاجات مشروعة مثلما كانت إلى حد بعيد بل كتمرد قومي ـ انتفاضة داخلية ـ كانت تهز أسس الدولة اليهودية. وكما وصف إيهود باراك نفسه الأحداث لاحقاً فإنها كانت مثل «الزلزال»[25]. وفي حين أن معظم الجمهور الإسرائيلي كان مستعداً سسيكولوجياً للاضطرابات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، إلا أنه لم يكن مستعداً لتصور مثل هذه التعابير الواضحة عن السخط من جانب العرب الإسرائيليين. لذا فإن الجمهور اليهودي اعتبر أن الطريقة التي اختارت الشرطة أن ترد فيها على الاحتجاجات دليلاً كافياً على أنها كانت غير قانونية وأن الذين قتلوا يستحقون الموت.

في كثير من المناطق لم تكن استجابة الشرطة لمظاهرات الأقلية باحتوائها والانتظار حتى يهدأ الغضب العام، بل قامت باقتحام المجتمعات العربية مسلحين فقط بقنابل مسيلة للدموع والرصاص المطاطي والذخيرة الحية. كانت وحدات الشرطة تفتقر إلى أي من المعدات اللازمة للسيطرة على الحشود: مثل دروع الشغب وخراطيم المياه، وحتى مكبرات الصوت[26]. لقد دل تصرفهم على منطق التمييزالعنصري لدى الجهات الأمنية الإسرائيلية ولدى الحكومة، وهو منطق نشأ بعد عقود من اضطهاد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كانت معدات أعمال الشغب زائدة عن الحاجة أمام أسلحة الشرطة لأن «أعمال الشغب العربية» تحتاج إلى وسائل أقسى بكثير في التعامل معها. من هذه النظرة، استطاع العرب الإسرائيليون فهم مجرد نفس نوع القوة المستخدمة ضد أبناء جلدتهم الفلسطينيين.

مثل هذه النظرة وجدت أبرز من يعبر عنها في شخص موشيه يعالون، رئيس الجيش الإسرائيلي خلال جزء كبير من الانتفاضة، والذي أجرت معه صحيفة هآرتس مقابلة في صيف 2002. عندما سئل كيف يعرِّف النصر بالنسبة لإسرائيل، أجاب قائلاً:

> الإدراك العميق جداً من جانب الفلسطينيين بأن الإرهاب والعنف لن يلحقا الهزيمة بنا ولن يجعلنا ننكفئ... فإذا لم ينطبع هذا [الدرس] في وعي الفلسطينيين والعرب فلن يكون هناك نهاية لطلباتهم منا... ذلك لن يؤثر على المنخرطين في الصراع العنيف فحسب، بل أيضاً على أولئك الذين وقعوا اتفاقيات معنا وعلى المتطرفين من بين العرب في إسرائيل. ولهذا فإن هذه المجابهة هامة. لقد حدثت مجابهة أكثر أهمية منذ حرب الاستقلال [في 1948، وهي التي أسفرت عن إنشاء إسرائيل في الوطن الفلسطيني] (27).

إن الطابع الذي ازداد سوءاً للمجابهة بين الشرطة والمحتجين غير المسلحين في أكتوبر 2000 سرعان ما أصبح محققاً لذاته. فقد وجد المواطنون العرب الذين تظاهروا ضد القمع العنيف المستخدم ضد الفلسطينيين من قبل الجنود الإسرائيليين في الأراضي المحتلة أنفسهم عرضة للهجمات في شوارع بلداتهم وقراهم من جانب الشرطة الإسرائيلية التي اعتمدت ذات الأساليب. وسرعان ما أدركوا أن موطانتهم لم تكن لتحميهم. فقد كان ينظر إليهم أولاً وقبل كل شيء

كعرب وبالتالي كأعداء. كان ذلك درساً أليماً، أظهر لهم مدى تدني وضعهم كمواطنين والتفكير العنصري للقوات الأمنية على طرفي الخط الأخضر الذي سمح بإطلاق تلك القوة المدمرة دون استفزاز يذكر.

ثقافة تمييز عنصري لدى القوات الأمنية

ليس من الصعب فهم جذور ذلك التمييز العنصري لدى الشرطة الإسرائيلية. فقوة الشرطة أبعد ما تكون عن تمثيل الجماعات التي تخدمها. فواحد من كل خمسة من السكان الإسرائيليين هم من الفلسطينيين ـ أكثر من مليون مواطن عربي ـ لكنهم مستبعدون كلياً تقريباً من الشرطة ومن الجيش. وفي الواقع، إن الخدمة في القوتين الأمنيتين مترابطة ترابطاً وثيقاً: يتوقع من الشرطة أن يكونوا قد أتموا خدمتهم في الجيش الممتد إلى ثلاث سنوات، وقد أتقنوا استخدام الأسلحة كجنود في الخدمة وأنهم تشربوا ثقافة البلد الحساسة أمنياً، بما في ذلك عدم ثقة عميقة بالعرب.

يقتضي القانون من معظم اليهود الخدمة في الجيش عند تخرجهم من المدرسة، وتختار نسبة منهم بعدئذ الانضمام إلى الصناعة الأمنية الضخمة في البلد، كجنود محترفين أو كحراس سجون أو كحراس أمن أو كرجال شرطة وضباط في الشرطة السرية شين بيت. ويضاف إليهم عدد من الدروز، وهم جماعة تعاملهم إسرائيل كمجموعة وطنية منفصلة عن سكان البلاد المسيحيين والمسلمين. وبالنظر لمعدلات البطالة العالية في جماعتهم، فإن

الكثيرين من الدروز يظلون بعدئذ في الخدمة كشرطة من درجة متدنية وحراس سجون، وهي أدوار اكتسبوا فيها سمعة مفادها أنهم مناهضون أشداء للعرب. على أنه لا يوجد تقديرات رسمية لعدد العرب من غير الدروز في قوات الأمن، مع أنه من المعروف أنها منخفضة بالفعل. وقد حدد أحد الأكاديميين العرب الإسرائيليين، روضا كنانة، الذي درس هذه الظاهرة عددهم، بما لا يزيد عن 5000، يخدمون في مختلف فروع قوات الأمن[28]. ويشغل معظمهم مراكز متدنية، ويخدمون عادة داخل الجماعات العربية المحلية. أما التمثيل العربي في أدوار صنع القرارات في قوات الأمن، مثلاً في مقار الشرطة الوطنية وفي الشين بيت، فإنه بحكم المعدوم.

والنتيجة هي أنه لا يوجد فرق يذكر بين «الثقافة الأمنية» للجيش وللشرطة. إن الأنماط العنصرية التي يجري تشجيعها وتعزيزها في سن سرعة التأثر خلال الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة لا تزول عندما ينضم معظم اليهود إلى قوة الشرطة. وبالنظر لأن الجماعات العربية لا تستطيع، نموذجياً، سوى الاستفادة من ثلث الشرطة المتاحة للمناطق اليهودية[29]، فإن معظم الضباط يلقون المواطنين العرب فقط عندما يتم استدعاؤهم كتعزيزات لتنفيذ سياسات قمعية وصدامية، مثل هدم المنازل أو تفريق المظاهرات. لذا، فإن موقف رجال الشرطة العاديين من الأقلية العربية يعكس إلى حد بعيد العقلية العسكرية الإسرائيلية.

لقد وصف ديفيد أنكونينا، الذي كان يقود وحدة شرطة خاصة نفذت تصرف الشرطة في عدة بلدات في الشمال في أوائل أكتوبر 2000، عمله كما يلي: "لدي رجالي المحاربون، ولدي قادة الفرق، وأقوم بتوجيه العمليات الحربية". 30وكما قال معلق إسرائيلي متمرس:

لم يكن لدى الكثيرين من رجال الشرطة الذين جابهوا المواطنين العرب في أكتوبر أي خبرة في تفريق المظاهرات داخل الخط الأخضر ـ فقط في الأراضي أثناء خدمتهم العسكرية... لا يسع المرء تفادي الانطباع بأن بعض طرق التعامل مع المظاهرات الفلسطينية قد عبرت الخط الأخضر وأصبحت جزءاً من الإجراءات الموحدة لقوات الأمن في إسرائيل. وهذا يتضمن، على سبيل المثال، استخدام القناصة؛ وينفذون المبادئ التوجيهية لاستخدام الرصاص المطاطي ضد «المحرضين» والأشخاص الذين يحملون المقاليع، حتى حين لا يشكلون تهديداً مباشراً لرجال الشرطة، وإطلاق الرصاص المطاطي على الحشود دون التصويب إلى هدف معين أو عند ملاحقة المتظاهرين[31].

في أحد الأمكنة، قرب بلدة أم الفحم، القريبة من الضفة الغربية، تحولت الصدامات في اليوم الأول من الإضراب العام، في 1 أكتوبر، إلى عنف شديد عندما قامت مجموعة من الشبان العرب، كان بعضهم يخفون وجوههم بالكفيات، برمي الحجارة من أحد التلال على سيارات تسير على طريق وادي آرا وعلى وحدات للشرطة. وقد كانت العلاقات

بين الشرطة وسكان أم الفحم متوترة بشكل غير عادي منذ أن حدثت مواجهة عنيفة قبل سنتين. في سبتمبر 1998 كان قد تم استدعاء الشرطة لتنفيذ أمر بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية التي تخص أم الفحم في منطقة تعرف باسم الروحا كي يتم ضمها إلى ميدان رمي عسكري. لقد كان إنشاء ميادين رماية ومناطق عسكرية مغلقة أحد الذرائع الرئيسية التي تستخدمها إسرائيل لمصادرة الأرض من الجماعات العربية؛ و بعد ذلك بوقت قصير كان يحدث دائماً أن تعاد منطقتها للتطوير كيما يتم إقامة جماعات يهودية حصرية عليها. بهذه الطريقة تم نقل معظم الأرض العربية إلى الدولة ثم إلى مواطنين يهود. وخلال صدامات الروحا حاصرت الشرطة مدرسة أم الفحم الثانوية وأطلقت القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي على المباني وجرحت 400 من المقيمين المحليين، بمن فيهم العديد من الأطفال.

بعدما يقرب من سنتين، في 1 أكتوبر 2000، بدا أن الشرطة والمتظاهرين يقومون بتنفيذ أعمال غير منتهية. وقد لجأت الوحدات التي جاءت لتفريق الشبان ثانية بسرعة إلى إطلاق الرصاص المطاطي وأصابت المتظاهرين بجروح بالغة. ومع ازدياد عدد الشبان الذين انضموا إلى المجابهة مع الشرطة، فقد تدهور الوضع بشكل شديد وسريع. في إحدى النقاط استطاع الشبان إيقاف حافلة ركاب وأشعلوا النار فيها. فرداً على ذلك صعّدت الشرطة نيرانها. فقتل ثلاثة من الشبان برصاص الشرطة في وحول أم القرى في ذلك اليوم وجرح عشرات آخرون[32].

في اليوم التالي، الإثنين في 2 أكتوبر، قامت الجماعات العربية بمظاهرات كبيرة، هذه المرة احتجاجاً على الوفيات داخل بلدانهم وقراهم. فردت الشرطة بإظهار المزيد من القوة أيضاً ـ مثلما فعلوا تماماً في الحرم الشريف في القدس قبل بضعة أيام. ودون علم المتظاهرين، تم إحضار نفس الوحدة من القناصة المناهضين للإرهاب التي استخدمت في القدس إلى أم الفحم والناصرة، وهي أول مرة بتاريخ البلاد تم فيها نشر أولئك القناصة داخل إسرائيل. ومع الازدياد السريع للضحايا بين المتظاهرين، قام المتظاهرون بإشعال النار في محطات للوقود والبنوك والمؤسسات الأخرى ضمن بلداتهم وقراهم والتي اعتبروا أنها تخص الدولة. كانت هذه الصور التي التقطها المصورون الإسرائيليون هي التي ألقت في روع الجمهور الإسرائيلي الفكرة التي مفادها أن رجال الشرطة كانوا يدافعون دفاعاً مستميتاً ضد رعاع خطرين مخربين مصممين على الإطاحة بالدولة، وليسوا مواطنين ثار سخطهم جراء القوة المهلكة التي استخدمت ضد زملائهم المتظاهرين. بحلول المغرب في 2 أكتوبر كان ستة مواطنين فلسطينيين إما في عداد الموتى أو على وشك الموت، وجرح مئات آخرون، الكثيرون منهم كانت جراحاتهم خطيرة. 33وفي اليوم التالي، الثلاثاء، فيما هرع الزعماء العرب إلى القدس لمناشدة باراك وبن آمي سحب قواتهم الأمنية، قتل شابان آخران برصاص الشرطة في بلدتين في الجليل هما كفرماندا وكفر قانا، وجرح عشرات آخرون[34].

الاحتجاجات اليهودية تعامل بطريقة مختلفة

لم تكن الأقلية الفلسطينية وحدها التي خرجت إلى الشارع في إسرائيل عند بداية الانتفاضة. فقد بدأ المواطنون اليهود في أنحاء البلاد احتجاجاتهم العنيفة. ومع أنه قد تم توثيق هذه الظاهرة على نحو جيد إلا أنه لم يتم التعليق عليها سوى قليلاً. كانت دوافع المحتجين اليهود مختلفة، على ما يبدو؛ وكان آخرون قد شعروا بالصدمة جراء اختطاف ثلاثة جنود إسرائيليين خلال توغل من جانب ميليشيا حزب الله اللبنانية في الشمال تحت غطاء الانتفاضة؛ ومع ذلك فقد كان عدد أكثر يعارضون قرارات الحكومة التي اتخذتها مؤخراً والتي كانوا يعتقدون أنها المسئولة عن تشجيع توقعات الفلسطينيين. وقد أربك موقف باراك المتقلب الواضح إزاء مفاوضات كامب ديفيد نسبة كبيرة من السكان اليهود وعارضوا قيام إسرائيل بتوقيع صفقة مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والتي كانوا يخشون أن تؤدي إلى التخلي عن المستوطنات وإلى انتقال القدس إلى السيطرة الفلسطينية.

كانت تال إيتلينغر وهي شرطية في شرطة الحدود، وهي قوة شبه عسكرية تعمل داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة على السواء، جزءاً من الوحدة التي أرسلت لتفريق المظاهرات العربية في المدينة لاقديمة في القدس وأم الفحم، ولاحقاً، المظاهرات اليهودية في طبريا. وقد قالت لصحيفة يديعوت أهارانوت ما يلي:

> كانت أحداث طبريا الأكثر صعوبة. فقد قام مئات من اليهود الذين يمارسون أعمال العنف بإغلاق الطريق السريع ورمونا بقذائف المولوتوف. وكادوا يشعلون النار في إحدى مركباتنا،

ومن حسن الحظ فقط أننا تمكنا من إطفاء النار في الوقت المناسب... كان العنف يضارع ما حدث في أم الفحم. فقواعد الاشتباكات تنص على أن نطلق النار حين تلقى علينا قذائف المولوتوف. لكننا نتعامل مع أعمال الشغب التي يقوم بها اليهود بطريقة مختلفة. فعندما تندلع مظاهرة من هذا القبيل، من البديهي أن لا نحمل أسلحتنا معنا. تلك هي تعليماتنا. فكل ما استخدمناه هناك]في طبريا [هو الغاز المسيل للدموع[38].

وعلى نقيض طريقة التعامل مع الاضطرابات التي يقوم بها اليهود، فإن الشرطة تصرفت إزاء مظاهرات العرب الإسرائيليين بنفس القوة الفتاكة التي يجري استخدامها من قبل الجيش ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وتبين أن حق مواطنة الأقلية الفلسطينية غير ذي صلة بالموضوع. فلم يقتصر الأمر على سقوط 13 من المتظاهرين العرب قتلى، بل أصيب ما لا يقل عن 500بجروح مختلفة)[39] من المؤكد تقريباً أن العدد يتجاوز ذلك حيث أن الكثيرين من الجرحى، الذين كانوا يخشون من إلقاء القبض عليهم إذا ذهبوا إلى المستشفيات، ذهبوا للعلاج لدى أطباء عرب من القطاع الخاص[40]. وفي كثير من المناطق كانت خدمة سيارات الإسعاف الوطنية، «ماغين ديفيد آدوم»، ترفض دخول البلدات والقرى العربية لمعالجة الجرحى. وفي حالة أحمد سيام الذي أصيب برصاصة قريباً من عينه اليسرى خلال المظاهرات في أم الفحم في 1 أكتوبر، فإن رفض خدمة سيارات الإسعاف قد يكون ساهم في وفاته، حسب رأي آفو أجاباريا، الطبيب المحلي الذي عالجه[41].

وقد انتشرت أيضاً قصص عديدة، بعد شهور من انتهاء المظاهرات، عن مهاجمة الشرطة للمواطنين العرب الذين كانوا يشكّون بأنهم اشتركوا بالمظاهرات. فقد تم اعتقال أكثر من 750 من المواطنين العرب في مداهمات قامت بها الشرطة واستمرت حتى أواخر ديسمبر[42]. وقد ورد في تقرير من منظمة حقوق السجناء الإسرائيلية «اللجنة العامة المناهضة للتعذيب» في إسرائيل أنه حصلت حالات مذهلة من إساءة معاملة المعتقلين العرب، بمن فيهم الأطفال، الذين كانوا يضربون ضرباً مبرحاً بالعصي وكعب البنادق ويربطون في أوضاع مؤلمة إلى الكراسي ويحرمون من الحقوق القانونية الأساسية، مثل الوصول إلى محامين. وكان أقرباء المعتقلين يتعرضون للهجمات. وخلصت لجنة مناهضة التعذيب إلى ما يلي: «إن وكالات تنفيذ القانون غارقة في التمييز العنصري المؤسسي»[43].

التغطية على موت وسام يازباك

عندما اجتمعت مع محمود يازباك للمرة الثانية، بعد خمسة شهور من «أحداث أكتوبر»، كما أصبحت تسمى، كانت الظروف التي أحاطت بموت وسام لا تزال موضع جدال عميق. فقد قُتِل وسام ورجل آخر من الناصرة بالرصاص يوم الأحد الموافق 8 أكتوبر، بعد أسبوع من الاشتباكات الأولى التي جرت بين الشرطة والمتظاهرين، عندما تم إخماد المظاهرات العربية في أنحاء الجليل بواسطة العنف الذي مارسته الشرطة. على أنه في حين أن المواطنين كانوا يندبون موتاهم

ويعالجون جراحهم، كان المواطنون اليهود يزدادون جرأة في تحديهم. ففي ليلة السابع من أكتوبر، هبطت مجموعة من بلدة الناصرة العليا اليهودية على الضواحي الشرقية للناصرة المجاورة لإلقاء الحجارة على السيارات والمباني العربية. وفي المساء التالي، عندما بدأت عطلة اليهود المقدسة «يوم الغفران» تجمع عدد أكبر بكثير من اليهود، بلغ عددهم عدة مئات، بمن فيهم الكثيرون الذين يحملون البنادق، في طرف البلدة العربية للمرة الثانية وأخذوا يلقون الحجارة على السيارات ويهددون بإشعال النار بالمباني ويترنمون بصيحات "الموت للعرب»[44]. وضجت المساجد في الناصرة بمكبرات الصوت وهي تدعو أهل الناصرة للدفاع عن المدينة. وبعد برهة قصيرة نشأ وضع ينطوي على الخطر بين الغزاة اليهود من الناصرة العليا وسكان الناصرة العرب. ووصلت الشرطة لتفريق الجماعتين؛ وتم في الأحداث اللاحقة قتل وسام يازباك وعمر عكاوي البالغ من العمر 42 سنة.

كان محمود يازباك يعرف جيداً ما حصل في تلك الليلة، وليس أقل ذلك لأنه كان قريباً من ابن أخيه خلال جزء كبير من مساء 8 أكتوبر على سفوح التلال المطلة على الناصرة. عندما تحدثت إليه، بعد بضعة شهور، لم تكن أي جهة رسمية قد سألته عن روايته للأحداث، لا الشرطة ولا وحدة تحقيقات الشرطة الخاصة التابعة لوزارة العدل، ماهاش. لقد تُرِك وحده يشعر بالمرارة إزاء سلوك الشرطة في تلك الليلة، وكيف أسيء عرضها في وسائل الإعلام العبرية. وقد رددت القصة الرسمية التي أوردها الصحفيون أن وسام يازباك وعمر

عكاوي قتلا برصاص أطلق من الجانب العربي. وقد تمثلت الأدلة على ذلك، حسب أقوال الشرطة، أنهم أصيبوا برصاص حي (كانت قوات لاشرطة تدعي أن أفرادها لم يستخدموا رصاصاً حياً في تلك الليلة، أو في أي وقت آخر خلال أحداث أكتوبر)، وأن الاثنين قد أصيبا في الظهر. كانت القصة التي روجتها الشرطة أن الاثنين قتلا وأن آخرين أصيبوا بجروح خطيرة من جراء رصاص طائش من شخص كان يقف خلفهم في الحشد(45).

كان ذلك هو ما خلُص إليه تحقيق الشرطة الداخلي بقيادة المفتش ديفيد بيل الذي، رغم التناقض الواضح في المصالح، قد طلب إليه موشيه والدمان، رئيسه في الناصرة، بأن يحقق في الوفاتين. لم يقم بيل بإجراء مقابلة مع والدمان، رغم أن ذلك الأخير كان هو الذي كان يقود العمليات، بل اكتفى باستجواب عدد صغير من رجال الشرطة الذين كانوا في الخدمة. وقد انتظر المحققون ثلاثة أيام قبل زيارة الموقع ولم يقوموا بجمع أي أدلة. و تم تسليم الخزانات الفارغة التي وجدها السكان المحليون إلى خبير في الطب الشرعي لكن هذا الأخير لم يكتب تقريراً ولم يدون حقيقة أن رصاصة واحدة على الأقل من الرصاصات كانت رصاصة حية. وقد أوضح بيل لاحقاً السبب الذي جعله يقرر تجاهل شهادة العرب. «أعرف من تجاربي أنهم ليسوا أكثر [الشهود] موثوقية. فهم يضيفون جميع أنواع الأشياء إلى الأحداث. فهم يحاولون تغطية مشاهد الجريمة. ولا حاجة لأن أقول المزيد(56).

أما محمود يازباك فقد كان لديه رواية مختلفة جداً عن رواية الشرطة وكان من شأن هذه الرواية أن تقبل بعد فترة طويلة كوصف دقيق لما جرى في ذلك المساء. وأعاد يازباك إلى الذاكرة شعوره بالصدمة في ليلة الثامن من أكتوبر، عندما وصل إلى ضواحي الناصرة، حيث وجد أن الشرطة لم تكن تحاول حماية السكان العرب الذين تعرضوا إلى هجوم من قبل الرعاع اليهود، بل إنهم لم يتخذوا موقفاً محايداً حيث أنهم تمركزوا بين الطرفين، لكن ظهورهم كانت إلى الغزاة اليهود وبنادقهم موجهة إلى الحشد من العرب المدافعين عن المدينة.

إن الحدود البلدية للناصرة والناصرة العليا مفصولة بطريق ذي اتجاهين. وكان يوجد في طرف البلدة اليهودية مركز للتسويق ذو أربعة أدوار حيث، حسب رواية عدة شهود، وضعت الشرطة قناصة كانت بنادقهم موجهة إلى السكان العرب. قال يازباك: «لم يكن مظهر الشرطة يدل على أنهم كانوا هناك لتفريق الرعاع اليهود، أو حتى لمنع الصدام، بل كانوا وكأنهم يدافعون عن اليهود، الذين كان البعض منهم مسلحين وقد عبروا الطريق لمهاجمتنا».

وقد طلبت الشرطة من سكان الناصرة العرب مغادرة المنطقة على الفور، رغم الاحتجاجات التي أبداها كبار الزعماء المحليين، بمن فيهم رامز جيرياسي، رئيس بلدية الناصرة، من أن الإنصاف يقتضي بأن تضمن الشرطة مغادرة اليهود الذين هاجموا المدينة أولاً. على أنه تم بعد المفاوضات إقناع الحشود العربية بالعودة إلى منازلهم. واتفق بعض من الشبان بمن فيهم وسام يازباك على تشكيل سلسلة بشرية

لحماية الحشود أسفل التل. وعندما أدار هو والمتطوعون الآخرون ظهورهم للشرطة سمعت رشة من الطلقات النارية صادرة من تلة رملية حيث كان يتمركز فريق من الشرطة. وقد سمع عدة شهود كانوا قريبين من الشرطة أمراً بفتح النار باللغة العبرية[47]. وبعد لحظات كان عدد من الشبان، الذين أصيبوا من الخلف، ممددين على الأرض بين الحياة والموت.

حسب رواية الدكتور نخلة بشارة، المدير الطبي لمستشفى الناصرة الإسكتلندي، الذي له صلاة تاريخية بجمعية أدنبرة الإسكتلندية، فإن وسام وصل إلى غرفة الطوارئ في حالة وفاة دماغية، وإلى جانبه كان يوجد أربعة من الشباب فاقدي الوعي حالتهم خطرة، كان نبض واحد منهم قد توقف وكذلك ضغط دمه. وكانوا جميعاً قد أصيبوا في ظهورهم وخرجت الرصاصات من الأمام، ولم يتم إنقاذهم إلا بعد إجراء عملية جراحية كبيرة جرى فيها فصل رئاتهم أو جزء منها. وقد خلص الدكتور بشارة إلى أن إصابتهم كانت بواسطة ذخيرة حية. أما في حالة وسام فإن الرصاصة التي أصيب بها من الخلف لم تخرج من الجانب المقابل؛ وقال الدكتور بشارة إنه استطاع لمس رصاصة مستقرة في دماغ وسام[48]. وقد تم على الفور نقل الجثمان إلى مستشفى رامبام في حيفا، حيث كان من المفترض أن تجري له عملية تشريح للجثة. أما في الواقع، وكما كان عليه الحال بالنسبة لغالبية الجثث الأخرى، فإنه لم يتم إجراء فحص بعد الوفاة (خلافا لإجراءات وزارة العدل، لم يتم إجراء فحص بعد الوفاة على تسعة من الوفيات الثلاث

عشرة. وفي حالات أربعة من المواطنين العرب في منطقة أم الفحم، أجري فحص بعد الوفاة ولكن فقط لأن المحامين الذين كانوا يرافقون الجثث أصروا على إجراء عمليات الفحص. على أنه حتى في تلك الحالات، فقد رفضت السلطات الإفراج عن التقارير حتى تمت ممارسة ضغط عليها بعد عدة شهور من قبل لجنة تحقيق الدولة[49]).

من المعروف أن الرصاصة أخرجت من جمجمة وسام من قبل جراح في حيفا، لكن الدليل الأساسي ضل الطريق. فلم تستطع أسرة وسام ومحاموها الحصول على تقرير رسمي من المستشفى أو من مختبرات أبو كبير للطب الشرعي في تل أبيب بشأن نوع الرصاصة التي قتلت وسام. وكان بوسع الشرطة، طيلة عدة أشهر، في غياب تقرير مستقل، الإدعاء بأنه كان ضحية رصاصة أطلقها طرف عربي. ولم يعترض أحد على هذه الرواية، لا وزراء الحكومة ولا وسائل الإعلام الإسرائيلية. وعندما اجتمعت بمحمود يازباك، كانت الرسالة الموجهة إلى الجمهور الإسرائيلي في كل قناة تلفزة وفي كل مقالة صحفية هي أنه كما كشف باراك النقاب عن عرفات بأنه عدو لإسرائيل في كامب ديفيد، فكذلك كشفت الانتفاضة أن الأقلية الفلسطينية طابور خامس خطر ـ ومسلح.

تصاعد تحريض الإعلام العبري

أدركت قلة من الإسرائيليين أن الغضب الذي دفع السكان العرب إلى الشارع لم ينبثق عن عداء قومي بل عن سنوات عديدة من التمييز

المنظم وإقصاء أحزابهم السياسية عن السلطة. وقد اشتعلت هذه المظالم طويلة الأمد في الصيف جراء عدة تطورات: الأولى، حدوث موجة من عمليات هدم البيوت العربية داخل إسرائيل، معززة تعزيزاً شديداً من قبل الشرطة؛ الثانية، تهديدالدولة بمقاضاة عضو عربي بارز في الكنيست، محمد بركة، لقيامه بالتحريض جراء هجماته الحادة على دور الشرطة في عمليات الهدم؛ والثالثة، فشل المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد بدت للمواطنين العرب أنها مناورة دفينة من جانب إسرائيل لحرمان أبناء جلدتهم الفلسطينيين من إقامة دولة في الأراضي المحتلة. وتمثلت الضربة النهائية بالسيل الذي لا ينقطع من صور الفلسطينيين الذين يتعرضون للذبح بواسطة آلات إسرائيل الحربية شديدة التعقيد والتدمير[50].

لقد جادل الصحفي الإسرائيلي جدعون ليفي، الذي كان يعمل مراسلاً لصحيفة هآرتس منذ عدة سنوات، أن اندلاع الغضب المفاجئ من جانب الأقلية في أكتوبر 2000 يجب أن ينظر إليه في سياق عقود من الصمت. وقال إنه منذ 1976، حين قتل ستة من المتظاهرين العرب من قبل قوات الأمن خلال القيام باحتجاجات ضد موجة من مصادرات الأراضي، أظهر المواطنون العرب ولاءً ثابتاً. «خلال خمس وعشرين سنة من الولاء المثالي الذي يكاد يكون مبالغاً به، وطاعة تكاد تكون انبطاحية للدولة التي تخوض حروباً ليست حروبهم ونشيدها الوطني ليس نشيدهم ولغتها ليست لغتهم، وأعيادها ليست أعيادهم»[51].

لكن الأصوات القليلة الداعية إلى الهدوء غرقت في بحر الاتهامات من جانب السياسيين والمعلقين الإسرائيليين بأن الأقلية الفلسطينية في البلاد هي في حقيقة الأمر «جبهة ثانية» للانتفاضة، للحرب التي يخوضها عرفات ضد الدولة اليهودية[52]. لكن هذا الإدعاء كان عارياً عن الصحة ولا يستند إلى أي أساس، لكنه سيطر على التصورات الإسرائيلية بشدة تضارع الرذيلة منذ اللحظات الأولى للاشتباكات بين الشرطة والمواطنين الفلسطينيين. كان من أوائل الذين تفوهوا بهذه النظرية هو آرييل شارون، الذي كتب تعليقاً في الجيروزالم بوست بعد يومين من بداية سفك الدماء داخل إسرائيل. أدعى شارون أن أعضاء الكنيست العرب قد تواطئوا مع الزعماء الفلسطينيين في عملية منفذة بدقة لإشعال الشغب في أعمال عنف واسعة النطاق في يهودا والسامرا [وهما اسمان توراتيان يستخدمها الإسرائيليون للإشارة إلى الضفة الغربية] وغزة وداخل إسرائيل بين المواطنين الإسرائيليين العرب»[53].

إن الفكرة القائلة بأن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل هي في حقيقة الأمر جبهة ثانية لإنتفاضة خطط لها عرفات ونفذها لقيت صدى لدى معظم الإسرائيليين، وتم اعتمادها على الفور من قبل السياسيين اليمينيين واليساريين. فقد جاءت منسجمة مع تقييمات «الاستخبارات» التي لا تستند إلى أساس والتي طرحها الجنرال آموس جيلاد، الذي كان قد أدعى بأن عرفات كان يخطط للإطاحة بالدولة اليهودية من خلال مزيج من الحرب الديمغرافية والانتفاضة المسلحة. لذا، إذا كان العرب الإسرائيليون قد قاموا بانتفاضة متزامنة داخل

إسرائيل فإن لذلك تفسيراً واحداً: وهو أن أعمالهم كانت موجهة من قبل عرفات أيضاً. ولسوف يدعي باراك ذاته لاحقاً أن الانتفاضة قد عبرت عملياً الخط الأخضر إلى داخل إسرائيل[54]. لقد كانت أيضاً أشبه ما تكون بنبرة الركبة (kneejerk) لليبراليين البارزين مثل أورى درومي، رئيس معهد ديمقراطية إسرائيل والناطق باسم رئيس الوزراء السابق اسحق رابين. فبعد يومين من اندلاع الانتفاضة أدعى أنه «بما أن الإسرائيليين العرب يعتبرون أنفسهم جزءاً من الشعب الفلسطيني، فإنهم عرضة للاستجابة لدعوات النضال ضد إسرائيل الذي يحث عليه كل من الزعماء الفلسطينيين في الأراضي وزعماؤهم في الداخل»[55]. وقال دان شووفتان، وهو أستاذ في جامعة حيفا ومحاضر في الأكاديمية الأمنية الوطنية للجيش الإسرائيلي، بأن هدف الفلسطينيين في أوسلو كان «تأمين قاعدة عربية تحررية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يستطيع الفلسطينيون من خلالها تقويض الدولة اليهودية». وأضاف بأن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة «مصممون على شن حرب ديمغرافية ضد هذه الدولة بالتعاون الحثيث مع الأقلية الوطنية (المواطنين العرب في إسرائيل) مما يهدد جوهر شرعية... الوطن اليهودي»[56].

لتكوين فكرة عن الجو الذي كان سائداً في ذلك الوقت في إسرائيل يجدر بنا أن نقتبس مطولاً ما قاله أحد كبار كُتّاب الأعمدة، يوئيل ماركوس، في صحيفة هآرتس، والذي تعتبر آراؤه بصفة عامة بأنها تعكس تفكير السلطتين الأمنية والسياسية. فبعد خمسة أيام من بداية احتجاجات المواطنين العرب، كتب يقول:

عندما يهدد واحد ن كل ستة مواطنين إسرائيليين سلطة الدولة ذاتها التي يجري تمثيله فيها في المجلس التشريعي الوطني، فإننا نجد أنفسنا في وضع أكثر إشكالية بكثير من علاقتنا بـ [السلطة الفلسطينية] فعاجلاً أو آجلاً، سوف نصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية وسيتم تثبيت الحدود الدائمة وستكون دولة إسرائيل مفصولة طبيعياً عن دولة فلسطين. على أن العرب الإسرائيليين يعيشون بيننا، إنهم جزء منا. إن هذه قنبلة زمنية من شأن انفجارها أن يشعل نار حرب أهلية... فقد تم تدمير الخط الأخضر، وأصبح الخط بين المواطنين الملتزمين بالقانون والمواطنين الذين ينتهكون قوانين البلاد هو الفرق بين المواطنين الذين لا يستخدمون الأسلحة النارية ضد الشرطة والمدنيين الأبرياء.. والذين يستخدمون مثل تلك الأسلحة... إن أسوأ كابوس يواجهه أي جنرال في قلب المعركة هو فتح جبهة ثانية. ذلك بالضبط موقف باراك عندما امتزجت أعمال الشغب في قلب إسرائيل بأعمال الشغب في الأراضي[57].

لقد تبنى ماركوس وآخرون هذا الرأي رغم عدم وجود أي دليل يستند إليه. فرغم ستة عقود من معاناة التمييز الفادح، لم ينخرط الفلسطينيون أبداً في عنف منظم ضد الدولة ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى عدد ضئيل من أفراد أحيلوا إلى المحاكمة بسبب أنشطة تخريبية. وقد كانت الصدامات محلية، وكانت تتخذ عادة شكل اندفاعات احتجاجية ضد حالات محددة تتعلق بمصادرة الأراضي أو

هدم البيوت. أما الصدام الفتاك بين الشرطة والعدد الكبير من المواطنين العرب فقد حدث بعد ربع قرن، في 1976، خلال أول إضراب قامت به الأقلية رداً على مصادرات واسعة النطاق من قبل الدولة لأراضي زراعية في الجليل. في تلك المناسبة، قُتل بالرصاص ستة من المواطنين الفلسطينيين غير المسلحين من قبل قوات الأمن في ظروف لا تختلف عن تلك التي حدثت في أكتوبر 2000[58].

غير أن ماركوس لم يكن الوحيد الذي يحمل هذه الآراء. ففي استطلاع أجرته صحيفة يديعوت آحرونوت الأوسع انتشاراً، أجري بعيد أحداث أكتوبر 2000، قال كل ثلاثة من أربعة يهود بأنهم يعتقدون أن العرب الإسرائيليين قد قاموا بأعمال خيانة. وأظهر استطلاع في صحيفة معاريف المنافسة أن 17 بالمائة فقط من اليهود كانوا يرون أن الشرطة قد بالغت في تصرفاتها، وكان 60 بالمائة يريدون طرد المواطنين العرب من البلاد[59].

وقد حظيت نظرية الجبهة الثانية بقبول شامل لأن الشرطة سارعت إلى نشر معلومات لقيت صدى يتناسب مع جو «الاستخبارات» الذي أوجده جيلاد. فقد أدعت الشرطة أنها لجأت إلى البطش فقط حين تعرضت لهجمات المتظاهرين العرب المسلحين الذين حاولوا اقتحام الجماعات اليهودية المجاورة. وقد أوضح عدد من رؤساء الشرطة أن الهجوم على اليهود من جانب العرب الإسرائيليين هو «خطر أحمر» لا يسع الشرطة إزاءه سوى استخدام أشد العنف، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية[60]. في مجتمع نادراً ما يشكك بالحجج الرسمية التي

يتم طرحها من منطلقات أمنية، تم قبول رواية الشرطة بالسمع والطاعة. فعلى سبيل المثال، نشرت افتتاحية في صحيفة هآرتس دون سؤال تصريحات صادرة عن رئيس الشرطة، ييهودا ويلك، بأن العرب الإسرائيليين قد أطلقوا النار على الشرطة في عكا والناصرة وقرية الفريديس[61]. وحتى أواخر فبراير 2001، كان صحفي بارز وزعيم للمستوطنين، إسرائيل هاريل، لا يزال يقول بأن الزخم الرئيس للتحقيق في موت الثلاثة عشر فلسطينياً يجب أن يتناول التصدي للسؤال «من أين حصل العرب الإسرائيليون الذين قاموا بأعمال الشغب على الأسلحة النارية؟»[62]. وقد روج ادعاءات مماثلة عن الأسلحة الحية التي استخدمت من قبل العرب الإسرائيليين المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس في النسخة المحدثة لكتابه «الضحايا الصالحون»[63]. ورغم التحقيقات التي جرت لاحقاً، والتي أظهرت أن المتظاهرين لم يكونوا مسلحين وأنه لا يوجد دليل على أن أي جماعة يهودية كانت معرضة للتهديد ناهيك عن الاقتحام، إلا أن فكرة الجبهة الثانية ثبتت بشكل دائم في مخيِّلة الجمهور اليهودي.

تجاهل الأدلة على وحشية الشرطة

عندما زرت الناصرة بعد بضعة شهور تلت أحداث أكتوبر، لن يكن يوجد أسرة إلا وتعاني من الجراح العميقة التي خلفتها معاملة الشرطة لهم. وخلافاً للرواية التي كانت سائدة عما حدث، لم يكن ضحايا وحشية الشرطة قد غادروا المدينة أثناء الصدامات، وبعضهم حتى لم يشارك في المظاهرات.

هذا ينطبق على جاري، وهو رجل مرح يعاني من زيادة الوزن في أواخر العقد الخامس واسمه إبراهيم سليمان. في يوم من الأيام كشف عن قميصه ليريني ندبة حمراء بطول 20 بوصة تمتد من أحد أضلاع قفصه الصدري إلى سرته. كان قد تعرض لإطلاق النار عليه فيما كان واقفاً على بعد أمتار من بيته. لم يكن يرمي حجارة أو يشارك في المظاهرة؛ بل كان مع أسرته على سطح الطابق العلوي من بيته يشاهد المراحل الأولى من اقتحام الشرطة في الأسفل. قال لي: «في تلك المرحلة كنت أحسب أن الشرطة تقوم باعتقال المتظاهرين، لذا لم أكن أخشى الوقوف والمشاهدة" على أنه التفت أحد رجال الشرطة فجأة نحو الأسرة وأطلق رصاصة مطاطية على وجه ابنته نور التي كانت في الثانية والعشرين من العمر. فاخترقت الرصاصة ذراعها فيما كانت تحمي رأسها بصورة غريزية. فاندفع سليمان إلى الأسفل لإحضار سيارته ليأخذ ابنته إلى المستشفى. وعندما خرج إلى الشارع، رأى الشرطي ذاته يصوب بندقيته ثانية ويطلق رصاصة مطاطية على صدره. وقد تركت العملية الجراحية لإزالة القذيفة، التي انحرفت وغيرت مسارها عبر أحشائه قبل أن تستقر قرب قلبه، سليمان دون طحال أو بنكرياس.

وقد أصيب باسم أبو أحمد وعمره خمسون عاماً، إصابة تكاد تكون مروعة مثل إصابة سليمان. فقد ظهر على ظهره المكسو بالكدمات مثل الجبنة السويسرية الآثار العميقة التي خلفتها 13 رصاصة مطاطية أُطلقت عليه مباشرة من مسافة قريبة من قبل الشرطي. وتظهر صور

أخذت في ذلك الوقت أسفل ظهره عبارة عن كدمات حمراء وسوداء وصفراء حول النقاط التي حاولت الرصاصة عندها اختراق الجلد. كان أبو أحمد قد تعرض إلى إطلاق النار في 2 أكتوبر بعد انضمامه إلى مسيرة من مسجد السلام المركزي في الناصرة للاحتجاج على قتل إياد لوابني البالغ من العمر ستة وعشرين عاماً في المدينة في وقت سابق ذلك اليوم. فعندما أطلقت الشرطة النار فوق رؤوس الجمهور لإجبارهم على التفرق، احتمى أبو أحمد خلف جدار إسمنتي منخفض. فرآه أحد رجال الشرطة وأمره بمغادرة مكانه. وفيما كان يحاول الهرب، فتح الشرطي النار عليه.

لقد تم تصوير بعض الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الشرطة في الناصرة، وهي العاصمة الفعلية للأقلية الفلسطينية في البلاد، بواسطة جهاز فيديو لأحد الهواة. وفي 3 أكتوبر، قام أحد سكان الناصرة بتصوير قناصين من الشرطة متمركزين على أحد الأسطح وهما يطلقان النار بصورة متقطعة على متظاهرين غير مرئيين في الأسفل. ومن غير الواضح ما إذا كانا يقومان بإطلاق رصاص حي أو مطاطي. ولم يكن يظهر على أي منهما أنه يتعرض لأي خطر. وفي إحدى النقاط كان يرى الشرطيان وقد توقفا عن إطلاق الرصاص؛ كانا يبتسمان إلى بعضهما البعض ويضربان كفيهما ببعض علامة على شعورهما بالنشوة بعد إصابة أحد المتظاهرين في الأسفل. وتظهر صور فيديو أخرى عالمة نفس، نسرين أصيلي، محاصرة بين عشرة من الشرطة وهي تشاهد من بعيد المظاهرات في وسط الناصرة. وتظهر

الصور الشرطة وهم يضربونها ويركلونها قبل طرحها أرضاً. وفيما كانت تنهض، كان أحد الشرطة يضربها على كتفها بعقب بندقيته مما أدى إلى كسره[64].

لم يظهر أي من هذه الأدلة في وسائل الإعلام الإسرائيلية. وقامت أسر الضحايا ومحاموهم بجمعها. وبدلاً من ظهور تلك الأدلة، ظلت وسائل الإعلام تكرر رواية الشرطة لأحداث أكتوبر، لا سيما أفظع الأكاذيب طراً: وهي أنه لم يحدث على الإطلاق في أي وقت أن استخدمت الشرطة ذخيرة حية ضد المتظاهرين. بل إن حقيقة الأمر هي أن الشرطة أطلقت كميات كبيرة من الرصاص الحي، في كثير من الأحيان كخط دفاع أول، وكما أشرنا آنفاً، قد أحضروا وحدات قناصة الشرطة التي من المفترض أن لا تستخدم إلا ضد الإرهابيين.

لم يكن من الصعب على أي مسئول في السلطة أو على وسائل الإعلام العبرية العثور على الأدلة التي تدحض رواية الشرطة، لو أنهم تجشموا عناء البحث. ففي الناصرة، على سبيل المثال، كان عمود كهرباء حديدي قرب المكان الذي لقي فيه إياد لوابني حتفه بعد إطلاق النار على صدره فيما كان يرمي الحجارة يحمل آثار الثقب الذي أحدثته رصاصة حية أطلقت من الجهة التي كانت وحدة من الشرطة متمركزة فيها لمواجهة المتظاهرين. كان حجم الثقب يضارع مخزن الرصاص الفارغ الذي طبعت عليه الأحرف IMI التي ترمز إلى عبارة (Israel Military Industries الصناعات العسكرية الإسرائيلية) التي كان تلاميذ المدارس في الناصرة يعرضونها على كل من يهتم بالموضوع. وعلى التلة

المشرفة على وسط الناصرة بالقرب من البلدة اليهودية المجاورة للناصرة العليا كان يوجد جدار إسمنتي مطرز بسلسلة من الثقوب العميقة، وجميعها على ارتفاع الرأس. وكانت الثقوب من جهة التلة الترابية حيث كانت تتمركز وحدة من رجال الشرطة في الليلة التي لقي فيها يازباك مصرعه. هذا الدليل وحده بدا أنه دليل دامغ على أن الشرطة لم تستخدم الرصاص الحي فحسب فضلاً عن الرصاص المطاطي في تلك المناسبة بل أنهم، خلافاً لمزاعمهم، لم يكونوا يصوبون رصاصهم إلى سيقان المتظاهرين.

وفي الواقع، ورغم الإنكارات اللاحقة من جانب كل شخص في السلطة، من باراك فنازلاً، ورغم تقبل هذه التصريحات من جانب وسائل الإعلام، فقد انتشرت تقارير واسعة النطاق داخل إسرائيل عندما جرت المصادمات أن الشرطة كانت تستخدم ذخيرة حية. فقد جاء في تقرير في صحيفة هآرتس من أم الفحم مؤرخ 3 أكتوبر أن الشرطة «استخدمت بنادق القناصة»[65]. وفي اليوم التالي، جاء في نفس الصحيفة أنه، بعد اجتماع دام ثلاث ساعات بين باراك والزعماء العرب، وافقت الحكومة، بين جملة أمور، على أن «تأمر قوات الأمن بالانسحاب من البلدات والقرى العربية وعدم استخدام الذخيرة الحية إلا في الحالات القصوى». وأضاف التقرير: «وقد تم اتخاذ تلك القرارات تحت تأثير الضغط من جانب المندوبين العرب»[66]. وفي تقرير إخباري بثه التلفاز الإسرائيلي من الناصرة في 2 أكتوبر، أفاد المراسل مجدي حلبي أن الشرطة كانت تستخدم قناصة وذخيرة حية ضد المتظاهرين[67]. كل هذا كان معروفاً لدى السكان العرب، حتى

رغم أن الإسرائيليين كانوا يرفضون الاستماع. جاء في رسالة إلكترونية مطولة بتاريخ 10 أكتوبر أرسلها أحد المراقبين في الناصرة تبين تفاصيل الأحداث في المدينة قبل بضعة أيام ما يلي: «أطبق مئات من رجال الشرطة على البلدة. وقام قناصة الشرطة المتمركزون على الأسطحة بإطلاق النار على المتظاهرين مستخدمين ذخيرة حية»[68].

ثمة واقعة جرت في الناصرة لتدحض بشكل مثير جداً رواية ضبط النفس التي كانت الشرطة تروجها. فخلافاً للقتلى الثلاثة عشر الذين لم يعد بإمكانهم سرد رواياتهم، فإن الضحية في هذه المناسبة بقي على قيد الحياة ـ وإن كان بالكاد ـ بعد احتكاكها بالشرطة.

ففي مساء 2 أكتوبر، كانت مارلين رمضان وزوجها، وهو طبيب أطفال، عائدين في سيارتهما إلى دارهما إلى الناصرة تحت جنح الظلام، دون أن يعرفا بأنهما قريبان من مشهد الصدامات السابقة في مركز المدينة. وعندما خفف الدكتور رمضان من سرعة سيارته المرسيدس عند تقاطع طريق مغلق بحاجز، قال الزوجان إنهما سمعا ما بدا لهما أنه شيء ارتطم بخارج السيارة. بعد ثوان، عندما أدركا أن سيارتهما تتعرض لإطلاق النار، زاد الدكتور رمضان سرعة السيارة متوجهاً إلى شارع جانبي. ومع أنه لم يصب بأذى، إلا أن زوجته أصيبت بأربع طلقات. وأرغم رجال الشرطة السيارة على التوقف، وأُجبِر الدكتور رمضان على الاستلقاء على الأرض ومنع من معالجة زوجته[69]. ثم غادرت الشرطة الموقع دون استدعاء سيارة إسعاف[70]. قال لي الدكتور رمضان:

أصيبت زوجتي مرة في يدها وذراعها، ومرتين في صدرها. واستقرت إحدى الرصاصات على بعد سنتمتر واحد من قلبها، حسب قول الأطباء في المستشفى. وقد تم انتزاع الرصاصات لكن عصب يدها أصيب بعطب شديد ولم تعد قادرة على استخدام يدها. وعندما فحصت السيارة وجدت 22 من ثقوب الرصاص فيها[71].

عند الاستجواب الذي جرى بعد عدة شهور، اعترفت الشرطة بأن القناصة كانوا مختبئين عندما أطلقوا النار على السيارة دون سابق إنذار، حيث صوبوا نيرانهم إلى جذعي السائق والراكبة. وقد بررت الشرطة، في ذلك الوقت، استخدام الذخيرة الحية بأنه قد تم إلقاء قنبلة كوكتيل مولوتوف من السيارة. هذا ما ورد في ما تم تدوينه عن الحادثة في سجل شرطة الناصرة. واعترفت الشرطة لاحقاً بأن الآمر في الموقع، واسمه ديفيد انكونينا، لفق القصة لتبرير إطلاق النار[72]. بعد أن تم دحض رواية قنبلة كوكتيل مولوتوف، قدمت الشرطة عذراً آخر: لقد أطلقوا النار لأنهم شعروا أن حياتهم في خطر فيما كان سائق السيارة يتوجه مسرعاً باتجاههم. وكانت هذه الرواية مناقضة لرواية الدكتور رمضان، وهي أن سيارة المرسيدس قد تعرضت لإطلاق النار عندما أبطأت السرعة؛ كما أنها كانت مناقضة للاختبارات البالستية التي أجريت على السيارة والتي أظهرت أن الشرطة واصلت إطلاق النار بعد أن تجاوزتهم السيارة[73]. ثم اعترف آنكوفينا لاحقاً بأنه قال لرجاله الذين تحت إمرته بأن «يطلقوا النار ليقتلوا» الأشخاص داخل السيارة[74].

بدأت الحقائق المتعلقة بالأيام الأولى من أكمتوبر 2000 تتسرب في وقت لاحق بسبب الحسابات السياسية المحلية لرئيس الوزراء، إيهود باراك . وهي حسابات لم تكن تنطبق على أعداد الوفيات المتصاعدة في الأراضي المحتلة، حيث لم تكد تحصل أي تحقيقات. كان ائتلاف باراك الحاكم في حالة تفكك على أثر المفاوضات الفاشلة مع عرفات التي جرت في كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة. وكان باراك يعلم أنه بحاجة ماسة إلى دعم عشرة أعضاء عرب في الكنيست للمحافظة على ائتلاف الأقلية في السلطة ودعم المواطنين العرب للفوز بالانتخابات الوشيكة. وقد كان قد فاز في انتخابات مباشرة لرئاسة الوزراء في 1999 بفضل دعم الأقلية الفلسطينية، التي كانت راضية عن تعهداته بتخفيف التمييز والسعي إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين وسحب القوات من جنوب لبنان. ولكن بعد أن تم انتخابه لم يفِ إلا بالوعد الأخير، حيث قام بسحب الجنود من جنوب لبنان في مايو 2000. وبدلاً من مناهضة التمييز، فقد تجنب باراك أي تعامل مع زعماء الأقلية العربية. وكان التفسير السخي الوحيد أنه كان يخشى من أن الاتصال بهم قد يسبب له وصمة في عيون الجمهور اليهودي ويقوض بالتالي المفاوضات التي كان يجريها مع الفلسطينيين.

غير أن التفسير الأقل مدعاة للغفران هو أن باراك، تمشياً مع تقليد الزعماء الإسرائيليين اليمنيين واليساريين، كان يشعر شعوراً عميقاً بعدم الثقة بـ «العرب»، كما دلت عدة مقابلات جرت لاحقاً. في إحدى هذه المقابلات مع المؤرخ بيني موريس في صيف 2002، قال

باراك: «إن الفلسطينيين نتاج ثقافة لا يخلق فيها الكذب أي مشكلة. فهم لا يعانون من مشكلة الكذب كما هو الحال في الثقافة اليهودية ـ المسيحية. فالحقيقة تعتبر مفهوماً ليس ذا صلة».

باراك يشذب نظريته المتعلقة بـ «الجبهة الثانية»

كرر باراك في نفس المقابلة نظريته المتعلقة بالجبهة الثانية، حيث أوضح، في هذه المناسبة، منطق موقفه. فالفلسطينيون، في رأيه، لا يقومون بنضال مسلح فحسب المتمثِل بالانتفاضة، ضد إسرائيل، بل كانوا يستخدمون أعضاء الكنيست العرب كـ «رأس حربة» لإضعاف وربما تدمير إسرائيل من الداخل. وطريقتهم هي الحملة السياسية التي كانت قد انطلقت في أواخر التسعينيات، من جانب الزعماء العرب الإسرائيليين لتحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة لجميع مواطنيها.

> بعد ذلك سوف يطالبون بدولة ذات جنسية ثنائية ثم، ستفضي الديمغرافيا والاستنزاف إلى دولة فيها أكثرية مسلمة وأقلية يهودية. وهذا لن ينطوي بالضرورة على طرد جميع اليهود. بل من شأنه أن يعني تدمير إسرائيل كدولة لليهود. هذه، في اعتقادي، هي رؤيتهم[75].

كان رأي باراك واسع الانتشار. فهو يفسر السبب الذي جعل اليهود الإسرائيليون ـ السياسيون والشرطة والجمهور ـ يجدون تلك السهولة في تجاهل الأدلة، والقبول، بدلاً من ذلك، بأن المواطنين العرب في إسرائيل يحاولون الإطاحة بالدولة في أكتوبر 2000.

وهو يفسر السبب الذي جعل الشرطة والسياسيين يبيحون القوة الفتاكة ويستخدمونها بهذه السهولة، ويفسر السبب الذي جعل الإسرائيليين العاديين يتغاضون عن وحشية قوات الأمن.

في إسرائيل، كان باراك معروفاً بأنه «بيتخوني» ـ الكلمة العبرية للهوس الأمني ـ على غرار معلمه العسكري، آرييل شارون[76]. وكما قال المؤرخ آفي شلايم، بالنسبة إلى باراك:

> إن جميع التطورات التي تجري في المنطقة، بما في ذلك عملية السلام، ينظر إليها من الزاوية الضيقة المتصلة بالاحتياجات الأمنية لإسرائيل وهذه الاحتياجات مضخمة إلى درجة السخف ـ ناهيك عن أنها لا تشبع. إنها مجرد مبالغة طفيفة القول بأن باراك يقارب الدبلوماسية وكأنها امتداد للحرب بوسائل أخرى[77].

توحي التصريحات التي أدلى بها باراك وشارون على أن كليهما كانا مقتنعين أن عرفات كان ينسق أنشطة زعماء العرب الإسرائيليين منذ 1994 حين سُمح له بموجب اتفاقيات أوسلو بالعودة من المنفى في تونس لإقامة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. كان عرفات قد أعطي دولة صغيرة قيد الإنشاء، لكن باراك وشارون كانا يعتبران أنه كان لا يزال يريد إبقاء قدم استراتيجية في إسرائيل؛ حيث كان يأمل أن يحقق في يوم من الأيام حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ويتمكن بذلك من تحقيق الدمار الديمغرافي للدولة اليهودية. ولم يكن باراك ولا

شارون مستعدين للاعتقاد بأن العرب الإسرائيليين هم حقاً الذين كانوا يطالبون بدولة لجميع مواطنيها في أواخر التسعينيات. بل كانا مقتنعين ـ يفترض أن ذلك استناداً إلى تقارير استخباراتية مماثلة لتلك التي قدمها آموس جيلاد لدى اندلاع الانتفاضة ـ بأن عرفات كان يستخدم المواطنين العرب للمساعدة على تدمير الدولة اليهودية ديمغرافياً.

عندما رفض عرفات عروض باراك التي طرحها في كامب ديفيد، كان ذلك دليلاً بالنسبة للمهووسين بالأمن الإسرائيليين على أن الزعيم الفلسطيني لم يكن راغباً في إبرام صفقة. بل كان يريد كل شيء. وقد افترض باراك وشارون كلاهما أن عرفات قد وضع استراتيجية ذات مسارين على أمل أن يؤدي إحدهما أو كلاهما إلى القضاء على الدولة اليهودية. ففي أول الأمر، حاول تقويض شرعية الدولة اليهودية عبر طلبه دولة لجميع مواطنيها من خلال المناصرين في الكنيست، وثانياً، كان قد بدأ نضالاً مسلحاً (الانتفاضة) لإضعاف إسرائيل وتصميم الأسرة الدولية. وفي أسوأ الحالات، فإن من شأنه أن يحقق تنازلات من إسرائيل أكبر بكثير مما جرأ باراك على تقديمها في كامب ديفيد؛ وفي أحسن الحالات، فإنه قد يتمكن من إجبار إسرائيل إصلاح نفسها لتصبح دولة ثنائية الجنسية تحت تهديد وصمها بدولة فصل عنصري. ثم بوسعه انتظار نتائج الديمغرافيا لتعيد فلسطين له.

عندما جرى سؤال باراك لاحقاً عن اندلاع الانتفاضة، شرح ما كان يفكر به. فقد قال إن التقارير الاستخباراتية قالت بأن عرفات كان يبحث عن ذريعة لشن حرب على إسرائيل ووجدها في زيارة شارون

للحرم الشريف. «فالزيارة كانت مشروعة. ونحن نعرف أنها كانت بالنسبة لعرفات مجرد عذر [لإطلاق انتفاضة شعبية]، ولو أن الزيارة لم تحدث لكان قد وجد عذراً آخر»[78]. وبشأن الأحداث التي جرت في أكتوبر 2000 داخل إسرائيل. طرح باراك الصعوبة بالنسبة لإسرائيل كما كان يراها. «إننا نواجه ظاهرة شديدة الإشكال، تتمثل باستخدام العملية الديمغرافية لتقويض الأسس التي قامت عليها الدولة. إنهم يدعون إلى دولة ثنائية الجنسية، تنتهي إلى أقلية يهودية». وعندما سئل عمن يكونوا هؤلاء الذين يدعون إلى ذلك، أشار باراك إلى التجمع الديمقراطي الوطني الذي يرأسه عزمي بشارة والحركة الإسلامية وحركة أبناء القرية. وهي التيارات السياسية العربية الرئيسية. فقد اتهمهم بـ «إساءة استخدام» الديمقراطية. إن بشارة، الرجل الذي استحدث شعار «دولة لجميع مواطنيها» «رجل شديد الذكاء يعرف ما يقوم به وما لا يقوم به لتحقيق أهدافه»، حسب قول باراك[79].

وكما كان عليه حال ارتفاع وتيرة القتلى في الأراضي المحتلة، كان من المحتمل أن تبقى الأحداث التي أدت إلى قتل 13 من المتظاهرين العرب داخل إسرائيل، دون إجراء تحقيق بشأنها لولا تجربة قصيرة الأمد في النظام الانتخابي الإسرائيلي. فقد أتيح للجمهور الإسرائيلي ـ خلال فترة قصيرة في ثلاثة انتخابات وطنية جرت بين 1996 و2001، الفرصة للتصويت لانتخاب رئيس الوزراء مباشرة. كانت تلك نافذة قصيرة أتيح لأصوات المواطنين الفلسطينيين

فيها أن يكون لهم أثر بسيط على نتيجة الانتخابات. كان أثرهم يقتصر على ترجيح كفة أحد المرشحين الصهيونيين الاثنين ـ من حزب العمل أو حزب الليكود. ففي 1999 قاموا بدعم باراك بأعداد كبيرة ضد رئيس الوزراء الذي في السلطة، بنيامين نتنياهو، من حزب الليكود. إلا أنه بحلول أواخر 2000، كانوا قد زال عنهم الوهم المتعلق بباراك: فقد رفض الاجتماع بأي من زعمائهم ولم يكد يفعل شيئاً لإنهاء التمييز. وساد الانطباع لديهم أنه، بما أن باراك علم أنه لم يكن يوجد مرشح «أفضل» معروض على الناخبين، فإنه يستطيع الاعتماد على دعمهم بصرف النظر عن تصرفه. وقد ألغي نظام الانتخاب المباشر في المعركة الانتخابية لعام 2003، وكان ذلك يعود جزئياً إلى إدراك عام من جانب السياسيين اليهود بأنه أعطى للأقلية العربية نفوذاً أكثر مما ينبغي.

لكن تلك التجربة الوجيزة أسفرت عن نتيجة لم يكن بوسع أحد أن يتوقعها حين تم طرحها. فعندما واجه باراك غليان الغضب لدى السكان العرب داخل إسرائيل بعد قتل الثلاثة عشر مواطناً عربياً، وجد باراك أنه بحاجة إلى أن يعود لكسب ولائهم إذا كان له أن يأمل في أن يُنتخب ثانية.

محاولة يائسة لاستعادة المقترعين

بعد أحداث أكتوبر بدا مستقبل باراك السياسي قائماً جداً. كان يدرك أنه بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين، كان اللوم على مقتل

المواطنين الفلسطينيين الثلاثة عشر يقع عليه. وسوف تكون المعركة الانتخابية ضد خصمه السياسي الرئيسي، آرييل شارون. الذي فسِّرت زيارته لجبل الهيكل قبل عدة شهور على صعيد واسع النطاق بأنها المرحلة الأولى من حملته الانتخابية. فقد كان باستطاعة شارون الفوز في الانتخابات استناداً إلى برنامج الصقور الذي كان يروق لجناح اليمين اليهودي. ومن جهة أخرى، كان باراك سيحتاج إلى دعم يفوق ما يستطيع الاعتماد عليه من بين صفوف اليسار الإسرائيلي المنكمش[80]. لذا فقد عمل رئيس الوزراء على وجه السرعة لكسب الناخبين العرب إلى جانبه. فوعد بعكس بعض من عقود التمييز الاقتصادي عبر استثمار مليار دولار داخل الجماعة العربية خلال السنوات الأربع التالية ـ وهو تعهد لم ينفذه هو ولا خليفته شارون على الإطلاق[81]. كما قرر باراك، حسب آمون ليبكين ـ شاهاك، وهو رئيس أركان سابق وأحد المفاوضين الإسرائيليين في كامب ديفيد، قرر باراك حرصاً على المظاهر حضور محادثات طابا في أوائل يناير 2001: «كانت محادثات تجارب تمهيدية للانتخابات... لم تكن طابا تهدف إلى التوصل إلى اتفاق. كانت طابا ترمي إلى إقناع العرب الإسرائيليين بأن يصوتوا»[82].

وعلاوة على ذلك، وعد باراك بتأليف لجنة صغيرة لفحص أحداث أكتوبر برئاسة قاض متقاعد. وبما أن اللجنة لم تكن مخولة استدعاء الشهود أو فرض إبراز الوثائق فإنها لم تقنع الأسر المنكوبة ولا محاميها. لذا فقد طالبوا بتحقيق تام وبلجنة تحقيق مستقلة على غرار تحقيق سافيل التي كانت تحقق مؤخراً بقتل 13 من المتظاهرين

الكاثوليك غير المسلحين في ديري في 1972 من قبل الجيش البريطاني فيما أصبح يعرف بـ «الأحد الدموي» ـ وهو حدث له شبه أكثر من سطحي بما كان قد جرى في الجليل.[83]. وكان محامو الأسر العربية يجتمعون بشكل دوري منتظم مع نظرائهم البريطانيين.

وسرعان ما استسلم باراك وعين لجنة تحقيق مكونة من ثلاثة أشخاص في 8 نوفمبر. تضمنت اللجنة، إلى جانب قاضي المحكمة العليا، ثيودور أور، الأكاديمي المرموق شيمون شامير، وهو سفير سابق في مصر والأردن، وقاضياً عربياً غير معروف كثيراً، اسمه سهل جراح، ثم استبداله بعد أربعة شهور بقاض عربي آخر، اسمه هاشم خطيب[84]. لم يكن التحقيق محاكمة جنائية؛ وكان مخولاً القيام بالتحقيق وتقديم التقارير عن الأحداث التي جرت في أوائل أكتوبر واستدعاء الشهود وطلب الوثائق التي يحتاج إليها لإتمام عمله. وكان من شأن تقارير المحاكمة تحديد حالات تقصير الحكومة كما أن بوسع اللجنة التوصية بالمقاضاة الجنائية لأي من الذين توجه لهم الإنذار.

كان باراك يدرك تماماً الأخطار المقترنة بفتح التحقيق في الأيام الأولى من شهر أكتوبر 2000 أمام التحقيق القضائي. فاستناداً إلى الأدلة، يمكن لسلسلة القيادات المسئولة عن عمليات القتل في بداية الانتفاضة ـ داخل إسرائيل وفي مدينة القدس القديمة على السواء ـ أن تمتد إلى الوزراء لتطول وزير الأمن، بن آمي، وفي خاتمة المطاف تطوله هو ذاته. ولعله من جراء ذلك، أن أصر باراك على تخريب المهمة الموكلة إلى اللجنة من طريقتين. الأولى هي أنه أقام نافذة ضيقة جداً

للتحقيق لفحص الأوضاع المحيطة بقتل الفلسطينيين الثلاثة عشر. فقد اقتصرت سلطة اللجنة على فحص الأحداث التي بدأت تنبثق اعتباراً من 1 أكتوبر. فقد كانت زيارة شارون لجبل الهيكل قبل ذلك بثلاثة أيام وقرار بن آمي استخدام قناصة ضد المتظاهرين الفلسطينيين ـ كل ذلك كان خارج نطاق مهمته. الثانية، طلب باراك من التحقيق، علاوة على التحقيق في تصرف الشرطة، أن تستقصي «سلوك المحرضين». وكان من الواضح من تلك الصياغة أن التحريض الذي كان باراك يشير إليه سوف يوجد لدى الجماعة العربية لا اليهودية ـ وذلك بالضبط ما انطلق منه القاضي أور في تفسير المهمة المكلف بها. على أنه، كما أشار محامو أسر الضحايا، فإن صياغة باراك كانت تفترض أن التحريض من جانب الزعماء العرب قد حدث بالفعل، وذلك حتى قبل بدء اللجنة مباشرة عملها[85].

كان يوجد مشكلة أخرى مقترنة بتكليف باراك. إذا كان يتعين التحقيق في دور الزعماء العرب، فلم لا يُنظر أيضاً بتحريض الزعماء اليهود؟ فما بال السياسيين والصحفيين الذين كانوا قد اتهموا الأقلية الفلسطينية بأنها طابور خامس؟ ألم يشجعوا جماهير اليهود التي هاجمت بيوت العرب وسياراتهم؟ وماذا عن زيارة شارون لجبل الهيكل؟ فهذه يمكن اعتبارها شكلاً مباشراً جداً من التحريض.

كان يوجد شك بأن باراك كان يريد صرف الانتباه عن دوره ودور حكومته في قتل الثلاثة عشر فلسطينياً. وفي الاندلاع الأعم للانتفاضة جراء أحداث جبل الهيكل ـ عبر جعل الممثلين العرب في

الكنيست أكباش فداء. لكن ذلك كان يخدم أيضاً غرضاً آخر: فمن خلال افتراض باراك أن الزعماء العرب قد حرضوا المتظاهرين، فإنه كان يجبر لجنة أور على تبني ذات الإطار الإيديولوجي الذي أوجدته تقارير آموس جيلاد الاستخباراتية التي تم تكذيبها. كان يعمل على ضمان أن تعزز النتائج التي تتوصل إليها اللجنة، بدلاً من أن تتحدى، نظرية «الجبهة الثانية»: أن المواطنين العرب كانوا ببساطة بيادق، راغبة أو غير راغبة، في استراتيجية تخريبية حرضهم عليها أعضاء الكنيست العرب وانبثقت عن المخيلة المحمومة لياسر عرفات ذاته.

لم يكن قبول القاضي أور للشروط التي فرضها باراك على حدود تحقيقه بداية تبشر بالخير. بل كان يوجد، في الواقع، أسباب قوية تدعو للاعتقاد بأن المهمة المكلف بها ـ تخالف القانون اليهودي فضلاً عن كافة السوابق الدولية الثانية المقترنة بلجان التحقيق. وقد أشارت «العدالة» وهي مركز قانوني للأقلية العربية التي كانت تمثل أسر القتلى والزعماء العرب أثناء جلسات الاستماع، بصورة معبرة إلى أن «الهدف من إنشاء لجنة تحقيق هو التحقيق في الحالات التي أدت فيها تصرفات سلطات الدولة إلى فقد ثقة الجمهور بها. وهذا يختلف عن التحقيق في سلوك المواطنين، الخاضعين لسلطة الدولة»[86]. وبعبارة أخرى، فقد كان دور لجنة التحقيق مساءلة المسئولين في الدولة ومؤسساتها، لا التعدي على دور محاكمة جنائية لسلوك المواطنين العاديين، بمن فيهم أعضاء الكنيست العرب.

على أنه ما من شيء من هذا كان له تأثير يذكر على إنقاذ سمعة باراك. فقد ظل طيلة عدة أسابيع بعد أحداث أكتوبر يرفض الاجتماع بالأسر المنكوبة. وعندما وافق أخيراً في أواخر ديسمبر على القيام بزيارة، مع اقتراب الانتخابات التي لا مناص منها، فإن تلك الأسر رفضت عرضه[87]. وبحلول موعد الانتخابات في أوائل فبراير 2001، كانت حملة واسعة النطاق لمقاطعة الاقتراع تجري ضمن الجماعات العربية، تحت شعار «سوف نصوت حين يكون بإمكان أبنائنا أن يصوتوا»[88]. وفي محاولة أخيرة لكسب رضا الأقلية العربية في إسرائيل صَرَّ باراك أسنانه في اجتماع لمجلس الوزراء عشية الاقتراع وقال: «أعبر بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الحكومة، عن الأسى العميق على قتل المواطنين العرب. ففي المظاهرات، حتى وإن كانت غير قانونية، من غير المفترض أن يتعرض المواطنون للقتل»[89]. كان ذلك أقل مما ينبغي بعد أكثر مما ينبغي من الوقت.

فاز شارون بأكثرية مريحة بنسبة 62 بالمائة من الأصوات، ساعده على ذلك أدنى مستوى لمشاركة العرب في الانتخابات في تاريخ إسرائيل، التي تبلغ حوالي 18 بالمائة. (وكان ن المفترض أن تأتي نسبة كبيرة من تلك الأصوات العربية بشكل رئيسي من الجماعة الدرزية). وقد دلت الأرقام التي أوردتها مجموعة اللوبي العربي «المساواة» على أن 10 من أصل أكثر من 13000 من المقترعين في بلدة ساخنين أدلوا بأصواتهم؛ وفي أم الفحم كان العدد 350 من أصل 18000 من المقترعين؛ وفي كفر كانا بلغ العدد 100 من أصل 8000 مقترع[90].

كانت مقاطعة الانتخابات إشارة إلى شدة نقمة الأقلية على معاملتها من قبل الشرطة، لا سيما وأن المقاطعة كان يعارضها بشدة زعماء العالم العربي، الذين كانوا يفضلون ولاية ثانية لباراك في رئاسة الوزراء. وثمة إشارة أخرى إلى عدم معقولية نظرية «الجبهة الثانية» حيث تجاهل المقترعون العرب المناشدات الصادرة عن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بأن يصوتوا لباراك.

أوجز حسن أصلح، الذي قتلت الشرطة ابنه البالغ 17 سنة من العمر واسمه أصيل، وهو من نشطاء السلام، في 2 أكتوبر في بلدة عرابه، أوجز الموقف العام للأقلية العربية بقوله لوسائل الإعلام العبرية: «إننا نرى أن سياسات كافة الأحزاب الصهيونية هي ذاتها. قد يكون هناك بعض الاختلافات من حيث التكتيك أو الوسائل، لكنها كلها تعاملنا وكأننا أعداء»[91]. ولم يكن يلقي الكلام على عواهنه. فقد كانت عبارة «عملية العدو» مطبوعة على غلاف التقرير عن سبب موت ابنه الذي تلقاه من المستشفى[92].

كان أصلح قد أصبح الناطق المفوه باسم العائلات الثكلى. ففي اجتماع في منزله جرى بعيد الانتخابات، قادني إلى كرم الزيتون خارج البلدة حيث مات ابنه. هناك كان كفن أسود باهت من القماش يتدلى من شجرة حيث تم إطلاق النار عليه من الخلف وعن قرب من قبل أحد رجال الشرطة. وقال: «لا أشك في أن ذلك كان إعداماً. ولم تسفر الشهادات التي تم الإدلاء بها أمام لجنة أور عن أي شيء لإزالة هذا الانطباع».

2

حساب كاذب

لا فائدة من كوننا مواطنين موالين، فولاؤنا في بعض الأماكن يبلغ حد التطرف؛ إننا نقدم ذات التضحيات بحياتنا وممتلكاتنا التي يقدمها زملاؤنا المواطنون، عبثاً... فقد تقرر الأكثرية من هم الغرباء؛ لأن هذا، كما هو الحال بالفعل في أي مسألة تنشأ في العلاقات بين الأمم، هو مسألة قوة.

ثيودور هرتزل (1896)[1]

حطموا عظامهم.

إسحاق رابين (1988)[2]

إن الرصاص المطاطي الذي أدخله الجيش الإسرائيلي خلال الانتفاضة [الأولى] كان يرمز إلى الإدراك بأن التزام إسرائيل بالقيم الديمقراطية واستثمارها لمركزها المعترف به دولياً كديمقراطية، قد وضع حدوداً للاستخدام المشروع للقوة في سبيل قضية الدولة اليهودية.

يارون إزراحي، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية.

القدس (1997)[3]

تتميز بلدة شفاعمرو الواقعة بين حيفا والناصرة بشيئين: بالمثلوجات (الآيس كريم) وبمحاميها المهتمين بحقوق الإنسان. على أنه في يوليو 2000، عندما زرت شفاعمرو لأول مرة، لم يكن معظم اليهود قد سمعوا عن مؤسسة «العدالة» القانونية، أكثر مما سمعوا أو ذاقوا مثلوجات البلدة. وكان علي أن أبحث عن الفيلا التي كانت تضم مكتب المؤسسة القانونية والواقعة في نهاية طريق ترابي في طرف البلدة.

منذ تأسيس «العدالة» في 1996، كانت تعمل ومديرها ذو الشخصية الكاريزماتية، حسن جبارين، دون أن يشعر بهما أحد في معظم الأحيان، على تشظية الجدار الزجاجي الذي يفصل الأقلية العربية عن الأكثرية اليهودية. كانت تلك مهمة لا تلقى حمداً ولا شكوراً. وقد أظهرت نظرة عابرة إلى التقرير السنوي لعام 1999، الذي دفع به جبارين إليّ، مجموعة من حالات التمييز التي لا هوادة فيها: المعارك اليومية التي يخوضها المواطنون الفلسطينيون في العيش داخل دولة يهودية والتي تحاول مؤسسة «العدالة» الطعن فيها في المحاكم. فعناوين الفصول للعرائض القانونية التي كان المحامون يقدمونها في تلك السنة تضمنت على ما يبدو انتهاك كل حق أستطيع أن أستحضره إلى ذاكرتي: حقوق اللغة، حقوق التعليم، الحقوق الدينية، حقوق الأراضي والمساكن، حقوق النساء، الحقوق السياسية، الحقوق الاقتصادية وحقوق العمل. وقد تضمن التقرير، كفكرة لاحقة تقريباً، قسماً ختامياً بشأن الكلام المتعلق بالتمييز العنصري والكراهية، والإهانات غير الرسمية التي تتضاءل بالمقارنة مع المشكلة الحقيقية - ألا وهو التمييز التي تقره الدولة وتنظمه.

وكان يوجد تحت تلك العناوين بعض القصص التي كانت تعطي انطباعاً عن حياة العرب في دولة يهودية في 1999، وهي السنة التي كانت فيها حكومة يسارية في السلطة. وكانت «العدالة» قد قدمت عريضة ضد رفض الحكومة والسلطات المحلية تضمين إشارات مرور باللغة العربية (رغم أنها لغة تعترف بها الدولة)، إضافة إلى رفض بنوك الدولة استخدام اللغة العربية في منشوراتها أو على الشاشات الخاصة بآلات الصرف، ورفض المحاكم العمالية قبول الأدلة باللغة العربية.. وكانت قد قدمت عرائض ضد الحكومة لكونها صنفت أكثر من 500 من الجماعات اليهودية الحصرية بوصفها «مناطق أولوية وطنية (أ)»[4]، الأمر الذي يجعل لها الحق في الحصول على تمويل إضافي من البلديات والحصول على منح تقسيط شراء المنازل ورهنها وإعفاءات ضريبية للصناعات المحلية، ومنع مثل ذلك المركز للجماعات العربية الصغيرة، رغم أن الجزء السفلي من كل مؤشر اجتماعي ـ اقتصادي كان مكتظاً بالبلدان والقرى العربية. وقد قدمت عرائض ضد وزارة الشئون الدينية لتجنيب أقل من 2 بالمائة من ميزانيتها للجماعات العربية، رغم أن سكانها يشكلون خمس السكان تقريباً، وضد رفض الوزارة تقديم أي ميزانية على الإطلاق للمقابر غير اليهودية. وقدمت عرائض ضد رفض وزارة الصحة توفير عيادات للرعاية الصحية في أي من الجماعات «غير المعترف بها» في النقب، حيث يقطن حوالي 70000 من العرب البدو، أفقر المواطنين الإسرائيليين، وضد تقصير أوسع نطاقاً بكثير في توفير الخدمات

الاجتماعية للبدو من جانب وزارة العمل. وقدمت عرائض ضد قرار اتخذته سلطة المطارات يقضي بوقف إنشاء مطار البلد الثاني بعد أن تم اكتشاف استخدام عمال عرب في موقع الإنشاء. وتواصلت العرائض على هذا الشكل.

قال جبارين: «إننا نتعامل مع قمة الجيل الثلجي فقط».

يوجد عدد لا متناه من قضايا التمييز التي بوسعنا ملاحقتها ـ بعضها أسوأ من هذه الحالات ـ لكننا في الوقت الراهن منظمة صغيرة ولا يمكننا خوض غمار إلا تلك القضايا التي نعتقد أن من المحتمل أن نكسبها. فنحن نجد النقاط الضعيفة في النظام، ونواجه القضاة بحالات ينتهك فيها التمييز الأنظمة القضائية في البلد ونحاول استخلاص علاج لها.

على أنه بالنظر لعمق التمييز، فحتى الفوز يمكن أن يكون فارغاً. فمع أنه حدث في مارس 1999، على سبيل المثال، أن المحكمة العليا أمرت وزارة الصحة بإنشاء ثلاث عيادات بحلول نهاية السنة لتوفير الرعاية الصحية للسكان البدو «غير المعترف بهم» فإن الدولة لم تفعل شيئاً من هذا القبيل. فقد ظلت عدة طلبات من «العدالة» لتقرير عن سير العمل من الحكومة إلا أن هذه الطلبات ظلت دون جواب حتى اعترفت وزارة الصحة أخيراً بعد سنة بأنها لم تنفق بعد مع مقاول بناء، ناهيك عن الشروع بالعمل. في غضون ذلك، كانت الوزارة قد أجرت تخفيضات في النقل العام المتاح للبدو للوصول إلى العيادات في البلدات المجاورة. وقد أورد تقرير «العدالة» أنه مع تفشي السل بين البدو في النقب، «أصبحت قضية العيادات مسألة حياة أو موت»[5].

كانت «العدالة» تناضل وحيدة عندما قابلت جبارين أول مرة، لكنها ستصبح هي وعدد من محاميها بعد بضعة شهور وجوها مألوفة لكل مشاهد للتلفاز في البلاد.

في فبراير 2001، استهلت لجنة أور التحقيق في حوادث القتل التي ارتكبتها قوات الأمن ضد 13 من المتظاهرين غير المسلحين داخل إسرائيل في بداية الانتفاضة. وقد استحوذت الجلسات الأولى على انتباه البلاد فيما كان اليهود والعرب يشاهدون التلفاز ويسمعون الشهادات. وقد تعاقدت الأسر المنكولة مع "العدالة" لتمثيلها في اللجنة وغربلة الأدلة واستجواب المسئولين في الدولة، والتصرف بصفة ناطق رسمي أمام كميرات التلفاز. وقد كان من شأنها أن تسفر، كما قال لي جبارين لاحقاً، عن تجربة غير مريحة على الإطلاق.

فعلاوة على اكتساب «العدالة» سريعاً سمعة لحِرفيِّتها، فقد وجدت نفسها تتعرض إلى القذف والافتراء جراء نقدها اللاذع لأساليب اللجنة ولمواصلتها الكشف عن أدلة مزعجة بشأن أحداث أكتوبر 2000، وهو ما كان المحققون عاجزين على ما يبدو عن العثور عليها. وسرعان ما أصبحت المؤسسة القانونية موضع تمحيص بقدر المكتشفات التي أسفر عنها التحقيق. وكدلالة على درجة إزعاج «العدالة» للنظام الذي كان من المفترض أن يبقي العرب ضعفاء وفي الجانب الآخر من الجدار الزجاجي، فقد بدأ مفوض الدولة يحقق في وضع «العدالة» في منتصف جلسات استماع القاضي أور. وزعم أن

المؤسسة قد أساءت استخدام المهمة المكلفة بها وأنه يوجد سوء إدارة مالية فيها وأنها انتسبت إلى حزب سياسي. وقد تم توجيه هذه التهم الخطيرة دون مقابلة أي طرف من «العدالة» أو طلب الإطلاع على أية وثائق[6]. وبعد أن تحدى جبارين المفوض علنياً بأن يبرز أدلته، تم إسقاط المزاعم بهدوء.

مما لا شك فيه أن «العدالة» كانت تعرف ما تعرض نفسها له: فقد سارع السياسيون الإسرائيليون إلى الطعن في لجنة أور وفي الزعماء العرب الذين كانوا قد طالبوا بها، حتى قبل بداية التحقيق. وقد أشار زعماء الليكود، بشكل خاص، بأنها «مولود غير شرعي»، حسب قولهم ـ وهي إشارة إلى محاولات باراك التي قام بها لاستعادة أصوات الأقلية العربية[7]. لذا لم يكن من المفارقات أنه عندما بدأ القاضي أور جلسات الاستماع في مبنى المحكمة العليا في القدس، كان باراك قد أصبح خارج السلطة وتبوأ آرييل شارون منصب رئيس الوزراء بكل اطمئنان. وقد بدأت لجنة أور عملها في جو من العداء السافر من جانب الحكومة الجديدة. فبعد مضي شهرين على الجلسات قام أوزي لاندلاو، وزير الأمن العام الجديد، باتخاذ خطوة لا سابقة لها حيث أنذر لجنة التحقيق بأنه لن يشعر بأنه ملزم بتنفيذ توصياتها[8]. كما أنه وافق على ترقية اثنين من كبار قادة الشرطة، موشي والدمان وبينزي ساو، وكلاهما كانا موضع ارتياب من أنهما تصرفا تصرفاً ينطوي على الإهمال الجسيم أثناء أحداث أكتوبر[9]. وقد هدد نائب لاندلاو، جدعون إيزرا، بالاستقالة إذا تم توجيه النقد إلى الشرطة في

التقرير الختامي للقاضي أور[10]. وقام وزير العدل، مائير شيتريت، بما سماه «زيارة تضامن» عندما كان قائد الشرطة الذي كان مسئولاً عن الشمال، آليك رون، يدلي بشهادته أمام لجنة التحقيق[11].

الأسر الثكلى تطلب محاكمة عدالة

كان ينبغي أن يكون تشكيل لجنة أور لحظة انتصار للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وذلك من عدة جوانب. فعندما قامت قوات الأمن في 1976 بقمع إضراب عام في بلدة سخنين العربية عبر قتل ستة من المتظاهرين غير المسلحين، رفض رئيس الوزراء آنئذ، اسحق رابين، إقرار إجراء تحقيق في الموضوع. أما الآن، فقد كان بعض المراقبين العرب يأملون بأن قوات الأمن لن يسمح لها بالقتل دون عقاب. وكان لدى البعض توقعات أكبر من اللجنة. فقد كانوا على ثقة بأنه ما أن يبدأ القاضي أور عمله فإنه سيجد صعوبة في أن ينجذب إلى السياق الأوسع الذي جرت فيه أحداث أكتوبر: عشرات السنين من التمييز في الميزانيات والموارد، الاستبعاد المنظم لأحزاب الأقلية من السلطة، السياسة القمعية لعمليات مصادرة الأراضي وهدم البيوت، والفلسفة التي لا تزال سائدة بشأن «العمال اليهود» في مكان العمل. فإذا فعل ذلك، فإنه سيكون للمرة الأولى التي تكون فيها هيئة عامة مستقلة قد اتخذت موقف الفحص الناقد لعلاقات الدولة بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية. ومن المحتمل أن تخضع طبيعة الدولة ذاتها للدولة اليهودية ذاتها للتمحيص.

على أن محامي «العدالة» والأسر الثكلى والغالبية العظمى من الجمهور العربي، ظلوا يشكون بمدى ما يمكن أن تتصدى فيه لجنة تحقيق معينة من الدولة لمشاكلهم الأوسع نطاقاً ولم يكد يخفف من تلك المواقف قرار القاضي أور عزل الأسر في المكان المخصص للجمهور عن الغرفة الرئيسية التي كان يجلس فيها أعضاء اللجنة والمسئولون من الدولة، بعد مهاجمة أبوين لرجال الشرطة في منصة الشهود. لكن الجدار الزجاجي كان موجوداً في حقيقة الأمر منذ البداية. فلم يتم إبلاغ «العدالة» ولا الأسر عن الجلسة الأولى التي جرت في 19 فبراير 2001؛ فقد سمعوا بها من الإشاعات الصادرة عن المحققين في اللجنة. ومع أن الإجراءات كانت تجري في القدس، التي تبعد مسافة ساعتين أو أكثر بالسيارة بالنسبة لمعظم الأسر ومحاميهم في الجليل، فقد كان التحقيق يبدأ كل يوم في الساعة الثامنة والنصف صباحاً على الفور. وفي بادئ الأمر، منعت الأسر من الإدلاء بشهاداتها باللغة العربية، رغم أن العديدين من كبار السن كانوا لا يجيدون اللغة العبرية.

لكن أكبر الضربات جاءت، كما يتذكر مروان دلال، أحد كبار محامي «العدالة»، من القرارات القانونية التي أصدرها القاضي أور. فقد رفض قاضي المحكمة العليا أي مثول رسمي لدلال وفريقه أمام لجنة التحقيق، الأمر الذي حال دون إصدارهم الاستدعاءات واستجواب الشهود، ودون الإطلاع على كثير من الأدلة التي قدمتها الدولة، وإعطائهم إشعارات مسبقة بشأن المواضيع التي ستثار في الجلسات. وفي إحدى المناسبات شكى حسن جبارين بمرارة من أن

مئات المتظاهرين العرب المصابين حرموا من فرصة الإدلاء بشهاداتهم وإيضاح الأحداث التي جرت في أكتوبر 2000[12]. ولكن دون جدوى: لم يكن لمؤسسة «العدالة» أي تأثير على من تدعوه اللجنة للإدلاء بالشهادة. فقد رأى خبير قانوني بريطاني، اللورد غيفورد، أن قرارات القاضي أور انتهكت المبادئ المعترف بها دولياً للجنة التحقيق[13]. غير أن المعلقين الإسرائيليين انحازوا إلى جانب القاضي أور.

ففي مقالة افتتاحية في صحيفة هآرتس، انتقدت الصحيفة ما اعتبرته تدخلاً في التحقيق:

> منذ بدأت اللجنة عملها، لم يتردد [المواطنون العرب] في الطعن بإجراءات مداولاتها، وفي المطالبة بأن يسمح للأسر الثكلى باستجواب الشهود، واعتبار بعض الشهود مذنبين، والتشكيك في موثوقية اللجنة. هذا السلوك لا ينطوي على الإنصاف ولا على الشعور بالمسئولية[14].

كانت الأسر والمحامون على وشك مقاطعة الجلسات حين حدث تطور مبكر غير متوقع. فقد سمحت لجنة التحقيق لرجال الشرطة من ذوي الرتب المتدنية بأن يدلوا بشهاداتهم أولاً، وأن لا يكشف النقاب عن هوية البعض منهم. فعندما بدأ هؤلاء الشرطة في وصف ما حدث في أكتوبر 2000، انهار جزء كبير من الواجهة التي تمت المحافظة عليها بعناية خلال عدة شهور من قبل قوات الأمن ومحققي وزارة العدل والحكومة.

تجدر الإشارة إلى أن اعترافات رجال الشرطة والمعلومات التي كشفوا النقاب عنها قد صدرت عن غير قصد، في معظم الأحيان من أفراد في الشرطة لم تكن لديهم أي فكرة بأن ما يقولونه يوحي بدرجة عميقة من التمييز العنصري. فقد صرح بعضهم عن إطلاق الرصاص المطاطي والذخيرة الحية على متظاهرين غير مسلحين لم يكونوا يشكلون أي خطر على سلامتهم؛ وكانت قلة منهم تعرف شيئاً عن المسافة الآمنة لاستخدام الرصاص المطاطي، أو بدا لهم أنه من المهم أن يعرفوا؛ وأقر آخرون أنهم تلقوا أوامر مختلفة عند التعامل مع مواطنين يهود، وآخرون غيرهم تحدثوا عن ارتيابهم في العرب أو كرههم لهم.

على سبيل المثال، قال أفراهام بار للجنة التحقيق بأن وحدته أُمِرت بإطلاق الرصاص المطاطي على أحد المتظاهرين في قرية جات «على سبيل الردع». وقد اخترقت رصاصة تم إطلاقها من مسافة قريبة من قبل أحد رجال الدورية الدروز، واسمه مرشد رشاد، وجه رامي جرا البالغ من العمر 21 سنة ووصلت إلى عينه وقتلته لاحقاً[15]. وقد استشهدت لجنة التحقيق بأقوال روتيم بوزاغلو، وهو من أفراد شرطة الحدود، وهي وحدة شبه عسكرية تعمل داخل إسرائيل والأراضي المحتلة على حد سواء، بأنه أخبر صحيفة من الصحف عند حدوث الصدامات: «كان يوجد في الوحدة جو مفاده: سوف نلصقها بهم [المتظاهرين العرب] ونضع حداً للموضوع»[16]. وقد أطلق شرطي آخر

واسمه أوفير إيلباز، أدلى بشهادته أمام اللجنة، 30 رصاصة مطاطية في أم الفحم، وأصاب ما لا يقل عن 15من المتظاهرين وأعطب عدداً منهم. وقد اعترف بأنه انضم، خارج أوقات الخدمة لاحقاً، إلى الغوغاء من الناصرة العليا الذين هاجموا البيوت العربية في الناصرة، بما فيها منزل عزمي بشارة، وهو عضو عربي في الكنيست.[17] وأفاد شرطي عربي قديم في شرطة الحدود، واسمه موهانا نجم، أنه سمع العديدين من رجال الشرطة الذين نقلوا إلى كفر ماندا يقولون بأنه أتيحت لهم الفرصة لقتل عربي. وذكر أن أكثر من 200 من أفراد الشرطة قد أطلقوا وابلاً من الرصاص على البلدة. قال: «لقد رأيت الرصاص يتطاير فوق مسجد كفر ماندا، كان ذلك مثل الحرب ... جري فيها الكثير من إطلاق النار»[18].

على أن هذه الأقوال تضاءلت أمام الامتناع الأكثر بكثير من جانب الشهود من رجال الشرطة عن التعاون مع لجنة التحقيق. وقد أوضح أعضاء اللجنة مراراً وتكراراً خلال مجرى الإدلاء بالشهادات بأنهم يضلّلون وأنه كان هناك إحجام عن ذكر أدلة على جانب كبير من الأهمية. فأثناء استجواب يارون مائير، قائد العمليات في الجليل، على سبيل المثال، قال القاضي أور صراحة بأن الضابط كان "يعطي إجابات غير صحيحة" بشأن استخدام الذخيرة الحية[19]. وعندما واجهه بالتناقضات في شهادته، اعترف مائير بأنه اعتبر عملية تحقيق سابقة أجرتها وزارة العدل بأنها «تحقيق بين أصدقاء»[20]. ولم يكن

وحده في ذلك. فقد اعترف ضباط آخرون من ذوي الرتب العالية أيضاً بأنهم لم ينظرون إلى عمليات تحقيق سابقة نظرة جادة. وصرح موشي والدمان، الذي كان مسئولاً في الناصرة، للقاضي أور بأنه لم يتحقق من أي من الأدلة، بما في ذلك الرصاصات، التي قدمت إليه بعد مقتل أحد المتظاهرين في المدينة[21].

وكما علق أحد المراقبين لمجريات التحقيق، أوري نير، من صحيفة هآرتس:

> إن بعض [رجال الشرطة] ينسقون شهاداتهم. وفي حالات أخرى، كانت الشهادات التي قدمت إلى اللجنة تتناقض مع ما قاله الشخص ذاته سابقاً تحت القسم إلى المحققين في اللجنة. وقد وجدت اللجنة أن بعض الملاحظات التي كان يبديها رجال الشرطة غير صحيحة. فالكثيرون من رجال الشرطة كانت تصيبهم هجمة من النسيان غير المعقول وهم في منصة الشهود. وفي كثير من الأحيان، كانوا يجيبون على الأسئلة بقولهم: «لم أر»، «لم أسمع»، أو «لا أدري» ـ حتى في الحالات التي كانوا فيها على بعد بضعة أمتار فقط من الأحداث موضوع البحث[22].

جريمة قتل في كرم زيتون تظل سراً غامضاً

كان نير يشير بشكل خاص إلى الظروف المحيطة بموت ابن حسن أصلح أصيل، الذي كان في السابع عشرة من العمر، والذي مات في عرابه في 2 أكتوبر 2000. وقد أكدت وسائل الإعلام الدولية التي أظهرت اهتماماً ضئيلاً بموت الأشخاص الثلاثة عشر داخل إسرائيل على

قتل أصلح، وكان ذلك يعود إلى أنه لم يكن على ما يبدو يشكل تهديداً محتملاً للشرطة أو للدولة اليهودية. كان أصلح عضواً بارزاً وملتزماً في حركة «بذور السلام»، وهي جماعة تحت رعاية أمريكية تكرس جهودها لتشجيع روابط التفاهم والتعايش بين الشبان اليهود والعرب في الشرق الأوسط. وكان قد التقى الرئيس كلينتون على مرج البيت الأبيض بوصفه عضواً من وفد حركة «بذور السلام» وكان له عدة أصدقاء يهود في إسرائيل وأمريكا. وفي يوم وفاته، كان يرتدي قميصاً أخضر اللون عليه شعار «بذور السلام».

لم تكن رواية الشرطة عن قتل أصلح تختلف كثيراً عن القصص التي كانوا يروجونها عن عمليات القتل الأخرى. فقد كان قائد الشرطة في الجليل بيهودا سولومون يقول لوسائل الإعلام طيلة عدة أشهر أن أصلح وشاب آخر اسمه علاء فصار البالغ من العمر 18 سنة قد قتلا بالرصاص فيما كانت الشرطة تدافع عن كيبوتز يهودي مجاور بإسم لوتام. وقد صرح سولومون بأن «ظهور الشرطة كانت إلى الجدار» وهم يحمون لوتام من «تمرد مدني مصمم على القتل»[23]. على أنه لم يكن يوجد أي دليل على أن أي شرطي قد تعرض للأذى في الهجوم، أو حتى أن الهجوم قد حدث على الإطلاق. فقد قال سكرتير الكيبوتز، نيتزان روزنبيلت أن الجماعة لم تتلق أي تحذير من الشرطة بشأن أي هجوم ولم تعط «أي إنذار خاص»[24]. كما أن رواية الشرطة كانت متناقضة مع شهادات المتظاهرين العرب، الذين أصروا بأنهم ظلوا قريبين من ضواحي عرابة طيلة اليوم.

وقد أنكر سولومون بشدة لوسائل الإعلام ادعاءات المتظاهرين أن الشرطة أطلقت النار على ظهر أصلح. ولم يتم إجراء أي تشريح لجسمان أصلح لأن وزارة العدل، التي كانت مسئولة عن استقصاء حادثة القتل، قد سلمت الجسمان للدفن دون طلب فحص بعد الوفاة ـ مخالفة لالتزاماتها القانونية[25]. وعندما تمت أخيراً مواجهة سولومون بتقرير جراح من مستشفى نهاريا، حيث توفي أصلح، والذي ذكر وجود جرح ناجم عن رصاصة أصابت ظهر الشاب، قال لأحد الصحفيين: «أي طبيب هذا؟ شخص ما اسمه محمد أو مصطفى؟»[26].

بدأت رواية سولومون تتكشف في يونيو 2001، حالما بدأت لجنة أوري في التحقيق بالوفاة. فقد قيل للجنة إنه في 2 أكتوبر سارت جماعة كبيرة من المتظاهرين من عرابه إلى ضواحي البلدة، بالقرب من أحد كروم الزيتون، حيث قاموا بإشعال العجلات في الطريق وأطلقوا احتجاجات صاخبة بشأن عمليات قتل المواطنين العرب الثلاثة بالقرب من أم الفحم في اليوم السابق. كان يوجد عدة أفراد من أسرة أصلح، بمن فيهم والد أصلح وعمه. ولم يكن أصيل، على ما يبدو، مشاركاً بشكل مباشر، بل كان جالساً تحت شجرة في كرم الزيتون، يشاهد الأحداث بفضول من مكان بعيد. وكانت وحدة من الشرطة متمركزة طيلة الصباح على مسافة قريبة في أعلى الطريق لحماية تقاطع يؤدي إلى كيبوتز لوتام. إلا أنه بعد أن شكلت الشرطة بوجود حريق مفتعل اندلع في أيكة مجاورة، تم طلب قوات دعم، شملت ثلاث وحدات شبه عسكرية من شرطة الحدود وفريقاً من

فرقة المخدرات. وقد تحركت وحدات الشرطة باتجاه المتظاهرين، الأمر الذي استدعى قيام الشبان برشقهم بالحجارة. ردت شرطة الحدود في أول الأمر بإطلاق رصاص مطاطي، كما أخبروا اللجنة، ثم أطلقوا رصاصاً حياً عندما نفذت ذخيرتهم من الرصاص المطاطي. وقد أفاد ضابط استخبارات فرقة المخدرات ميخائيل شافشاك بأن فريقه لم يُزوّد برصاص مطاطي، لذا فقد استخدموا رصاصاً حياً. وقال: «لو كان لدينا رصاص مطاطي لما حدث الكثير مما حدث لاحقاً»[27].

في حوالي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر قررت وحدات الشرطة اقتحام كرم الزيتون لتفرقة المتظاهرين. وقد قال شهود الشرطة للجنة بأنهم انقسموا إلى ثلاث فرق رئيسة لملاحقة مثيري المشاكل والقبض عليهم. وأفاد حسن أصلح، الذي كان على مقربة من ابنه، بأنه رأى الشرطة تحاصره في كرم الزيتون وتضربه بكعب البنادق. قال للجنة:

> كانت الضربة شديدة بحيث أنها أوقعت [أصيل] ولم أره بعد أن وقع لأن شجر الزيتون حجب المنظر، لكني سمعت طلقات وعندما ذهب رجال [الشرطة] الثلاثة من دون أصيل، أدركت أنهم أطلقوا النار عليه. فأخذت أصيح «لقد قتل ابني» ـ ثم أُغمِي علي[28].

وقد أكد طبيب للجنة أن أصيل قد تلقى ضربة على ظهره ورأسه فضلاً عن جرح قاتل سببته رصاصة[29].

لقد قتل أصيل، كما هو معروف، جراء جرح أحدثته رصاصة أصابته في مكان عال من خلف كتفه، أطلقت من مسافة قريبة وفجرت أحد الشرايين. وقد تطابقت روايات الشهود العرب وشهود الشرطة بشأن كون الشرطة لاحقته وأنه تعثر ووقع. فإما أُطلِق عليه النار من الخلف فيما كان يركض، أو ـ كما قال أبوه ـ قد وقع أو ألقي أرضاً ثم تم القضاء عليه فيما كان ملقى ووجهه على الأرض، ربما فاقد الوعي. لكن من الذي ضغط على الزناد؟ فرغم أنه تم استدعاء 17 من الشرطة الشهود، ما من واحد منهم استطاع قول ذلك. وقد اعترف عدة أشخاص منهم بأنه تم استهدافه بقصد إلقاء القبض عليه فقط لأنه كان في معزل عن جمع المتظاهرين الرئيسي وقريباً من الشرطة[30]. وقال أحد أفراد فريق المخدرات، أفاديا هاتان، والذي اعترف بأنه كان يلاحق الصبي، إنه رأى جرحاً ينزف من كتفه فيما كانوا يركضون خلفه، وهذا قد يكون قد تسبب في تعثره. وقال شرطي آخر، آفي كارسو، إنه غير متأكد من الوقت الذي أطلق النار فيه على أصلح، وأنه لم يسمع طلقات قبل المطاردة ولا أثناءها ولا بعدها. واعتبر هاتان موت أصلح «سراً غامضاً»[31].

ولم تتم دعوة الشرطي الذي ظل اسمه يتردد خلال الإدلاء بالشهادات ـ وهو إسحاق شيموني ـ قبل جلسات الاستماع المتعلقة بوفاة أصلح. فقد قُتل بعد ذلك بوقت طويل، حين سمح له بالإدلاء بشهادته من خلف حجاب. وقد ادعى شيموني بأنه وجد الصبي وقد

أصيب بجرح بالغ ملقى على الأرض وأنه حاول أن يحصل له على مساعدة طبية[32]. ولم يفعل جميع أفراد اللجنة شيئاً يذكر لإخفاء عدم تصديقهم لتلك الرواية[33].

«رد موحد» لتفسير الوفيات

انزعج الجمهور الإسرائيلي ووسائل الإعلام، اللذين كانا يغذيان بشكل متواصل بالتلميحات عن العرب الإسرائيليين كطابور خامس جراء ما كشف عنه التحقيق في بادئ الأمر. فقد قام كبار قادة الشرطة، الذين أُخذوا على حين غرة، بتجنيد المزيد من المستشارين الإعلاميين على وجه السرعة بغية عرض رواية أكثر مدعاة للتعاطف معهم. وقد تقرر على ما يبدو أن أقل روايات الأحداث ضرراً، هي أن أفراد الشرطة كانوا غير مهيئين جيداً وغير مزودين بالمعدات الكافية للتصدي لمثل تلك المواجهة العدائية. فقد لجأوا إلى القوة الفتاكة إلى حد بعيد لأن تقصير الحكومة في تمويلهم كان يعني أنهم كانوا يفتقرون إلى الموارد اللازمة للتصدي للصدامات بوسائل أخرى. وقد انتشرت الأقوال بشأن ما إذا كان قادة الشرطة قد اختلقوا «رداً موحداً» على أسئلة اللجنة ـ وهذه عبارة مخففة لقصة تغطية ـ تركز بشكل خاص على نقص معدات السيطرة على أعمال الشغب. وأشار أحد مصادر الشرطة، بأن قوة الأمن قد توقعت خطأً أن تغطية وسائل الإعلام للتحقيق «سوف تظهر في بادئ الأمر على الصفحة الأولى، ولكنها في خاتمة المطاف سوف تنزلق إلى الخلف، ثم إلى خارج الصحف»[34].

رغم محاولات الشرطة التحكم بالأنباء، إلا أنهم فشلوا في الحيلولة دون كشف التحقيق عن وقائع تلحق بهم ضرراً كبيراً. وقد كشف عدة شهود سمح لهم بالإدلاء بشهاداتهم من وراء حجاب، النقاب عن أنهم ينتمون إلى فريق من صفوة فريق قناصة الشرطة الذين يستخدمون في عمليات مكافحة الإرهاب. وقد تم سحبهم من ذات وحدة القناصة الذين نشرهم باراك وبن آمي في 29 سبتمبر عند جبل الهيكل، حيث قتل ما لا يقل عن أربعة من الفلسطينيين، وجيء بهم إلى أم الفحم والناصرة في 2 أكتوبر لتفرقة المتظاهرين[35]. ومع أن القناصة أُمِروا في بادئ الأمر في أم الفحم بأن لا يطلقوا النار إلا إذا تعرضت حياة رجال الشرطة للخطر جراء استخدام المتظاهرين لأسحة نارية، فقد تغير الأمر بعد أن أصيب أحد رجال الشرطة بحجر. ومنذ ذلك الوقت، أعيد تعريف الهدف المشروع لإطلاق النار عليه وهو أي شخص يحمل مقلاعاً.

لم يتم بشكل مناسب أبداً تحديد المسئول عن إعطاء الأوامر إلى وحدة مكافحة الإرهاب في الناصرة، أو سبب الإتيان بهم في المقام الأول. وقد قال موشي والدمان، آمر شرطة المدينة، للجنة في أول الأمر إن استخدام نار القناصة كان ينظر إليه على أنه من أجل «التخويف والردع». غير أن والدمان غير أقواله، لدى المزيد من الاستجواب من قبل القاضي أور الذي كان يشعر بانزعاج واضح، وأفاد بأن الحاجة كانت تدعو إلى القناصة لضمان سلامة أفراد الشرطة[36]. لكن هذا القول لم يكن ينسجم مع روايات القناصة

الاثني عشر الذين تمركزوا في المدينة لمدة يومين، في 2 و 3 أكتوبر. فقد أطلق القناصة أكثر من 20 رصاصة على سيارة المرسيدس العائدة للدكتور عمرو رمضان، على سبيل المثال، وجرحوا زوجته جروحاً بالغة الخطورة، رغم أنه تم الاعتراف بأن الزوجين لم يكونوا يشكلوا أي خطر على الشرطة على الإطلاق. وفي حادثة أخرى كانت الشرطة متمركزة على أحد الأسطحة في مركز المدينة، بينما توارت بقية قوة الناصرة في مركز الشرطة الرئيس، ليقوموا بدور «المراقبين» خلال جنازة إياد لوابني. وقد أحاط مشيعو الجنازة الذين شاهدوا القناصة بالمبنى وأخذوا يلقون الحجارة. وقال شهود الشرطة للجنة إنه كان لابد من استدعاء التعزيزات إلى المدينة بغية «إنقاذ» الوحدة، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الإصابات بين السكان المحليين. وقد علق القاضي أور على أقوال أحد القناصة بحدة قائلاً: إنه لو لم يكن متمركزاً على السطح في المقام الأول لما كانت هناك حاجة إلى إطلاق النار على المشيعين[37].

وكما قال المسئول عن وحدة القناصة في شهادته أمام القاضي أور، بأنها كانت المرة الأولى، على حد علمه، التي أُمِرت فيها الوحدة بفتح النار على المواطنين الإسرائيليين. وقال وزير الأمن العام، شلومو بن آمي، الذي ظل طيلة عدة أشهر مصراً على أنه لم يتم استخدام ذخيرة حية، لقناة الثانية في تلك الليلة «ما من أحد» من فوق «أخبرني عن هذه التفاصيل» ـ ومن المفترض أن «من فوق» كانت إشارة إلى رئيس الوزراء، إيهود باراك[38].

الهواجس الأمنية لدى القائد أليك رون

كان الرجل الذي استدعى القناصة هو آمر شرطة المنطقة الغربية، أليك رون، الذي كان مرة يترأس وحدة القناصة، وبالتالي فقد كان يعرف أكثر من أي أحد آخر أن دورها هو استهداف الإرهابيين المسلحين. وفي أم الفحم قام هو شخصياً بتوجيه نيران القناصة بواسطة الراديو، حيث سمح للوحدة بإطلاق النار على فرادى المتظاهرين. وعندما سأله رجال الصحافة الذين أذهلهم ما كشف عنه القناصة، أجاب رون قائلاً: «ما هو الجديد إذاً؟ ما هو الشيء الخاص في هذا؟»[39]. ولكن، كما فهم معظم الصحفيين، فقد دلت الشهادة على احتمالين غير مريحين على الإطلاق. الأول أن رون ورئيسه، قائد الشرطة بيهودا ويلك، قد نفذا عملية تستر معقدة دامت عدة أشهر لإخفاء قرارهما المتعلق باستخدام الذخيرة الحية والقناصة البارعين، ضد مدنيين غير مسلحين، عن الجمهور وعن الحكومة. والسيناريو الثاني الأكثر مدعاة للانزعاج هو أن الحكومة هي التي أمرتهما باستخدام كامل القوة، بما في ذلك الذخيرة الحية، لردع المتظاهرين، ثم ساعدت في التستر. كانت تلك هي النتيجة التي كان قد توصل إليها قبل عدة أشهر الزعماء العرب، الذين لم تخدعهم أبداً حملة التضليل التي قامت بها الشرطة. وكان عضو الكنيست عزمي بشارة قد أشار قبل ستة شهور بأنه: «إما باراك وبن آمي أمرا الجيش والشرطة بإطلاق النار مستخدمين ذخيرة حية في الأراضي وداخل إسرائيل، أو أنهما فقدا السيطرة على الجيش والشرطة. وعلى أي من الحالتين فهما مسئولان عما حدث»[40].

في الأيام الأولى من أكتوبر، حدثت مظاهرات وأعمال شغب في أنحاء البلاد، قام بها يهود وعرب، ومع ذلك فقد كان يوجد نمطان لا يزالان بارزين للعيان. الأول هو أن العرب وحدهم هم الذين قتلتهم قوات الأمن؛ والثاني هو أن جميع حالات القتل الثلاث عشرة جرت في الشمال، وهي المنطقة الأكثر سكاناً من العرب في البلاد والتي كانت تحت إمرة أليك رون. وقد قامت الشرطة بإنهاء مظاهرات مماثلة من قبل بدو النقب ومن قبل العرب في المدن المختلطة مثل يافا واللد وعكا وحيفا دون حدوث وفيات أو عنف كبير. في تلك الأمكنة كان يجري بين الزعماء المحليين وآمري الشرطة نوع من الحوار[41]. ففي حيفا استطاع رئيس البلدية أمرام ميتزنا، من الحمائم، وعضو عربي في الكنيست، عصام مكحول، تهدئة المظاهرات في المنطقة العربية من وادي نسناس، حيث كان انخراط الشرطة ضمن الحدود الدنيا. ولم يحصل قتل على أيدي الشرطة في قلب أراضي الجليل العربية إلا عندما تولى رون القيادة.

كان رون، وهو ضابط استخبارات سابق في الجيش الإسرائيلي ورئيس قوة الشرطة الشمالية، مثالاً نموذجياً عن جهاز الأمن الإسرائيلي. وقد كال له إيهود باراك المديح لاحقاً، بعد استجوابه من قبل لجنة أور، ووصفه قائلاً: «إنه شخص قدم مساهمة ضخمة للأمن الإسرائيلي»[42]. على أن رون أوضح في حياته المهنية العامة أنه يرتاب بالعرب بطبعه وأنه حريص على أن يبين من هو الرئيس. وعندما كان على وشك التقاعد، شأنه في ذلك شأن الكثيرين من كبار

رجال الأمن الإسرائيليين الذين سبقوه، فقد عرف عنه أن له طموحات سياسية. وقد سرت إشاعات في أوائل عام 2000، أنه كان يتفاوض مع آرييل شارون بشأن ترشيح نفسه على قائمة ليكود الانتخابية في الانتخابات القادمة. ووصف بعض المراقبين ذلك بأنه «تحالف ضد العرب» من جانب الجناح اليميني الذي يشمل: المستوطنين واليهود الأورثوذوكس والمهاجرين الروس والميزراحيم (اليهود القادمين بالأصل من بلدان عربية)[43].

في الأشهر التي سبقت اندلاع الانتفاضة، كان رون قد قام بعمل خطر تمثل في توسعة علنية للهوة مع السكان العرب في منطقته. فقد ألهب مشاعر التوتر من ثلاثة جوانب من دوره كآمر لشرطة الشمال. أولاً، اعتمد سياسة «تسامح بدرجة الصفر» ضد من سماهم «المنتهكين للقانون» ـ أي المواطنين العرب الذين يشاركون في المظاهرات والاحتجاجات على هدم البيوت ـ مما أدى إلى سلسلة من الصدامات المحلية والقذرة بين الجماعات العربية والشرطة. وقد وقعت حادثة من هذا القبيل في 30 مارس، عندما اشترك آلاف من المواطنين العرب في المسيرة السنوية في ساخنين بمناسبة «يوم الأرض»، وتخليد ذكرى قتل ستة متظاهرين غير مسلحين من قبل قوات الأمن أثناء إضراب عام في 1976.

في أثناء «يوم الأرض» لعام 2000، لجأ رون إلى مواجهة عنيفة مع المتظاهرين أدت إلى قتل امرأة بعد أن استنشقت الغاز المسيل للدموع وإلى جرح عشرات آخرين، بمن فيهم محمد زيدان، زعيم الهيئة

السياسية العليا للأقلية، وهي لجنة المتابعة العليا. فقد التقطت له صور وهو محاط برجال الشرطة الذين كانوا ينهالون عليه بالضرب بعصيّهم[44].

وكذلك في الصيف، قام رون بترتيب سلسلة من الغارات التي كان يتم شنها عند الفجر بغية تنفيذ سياسة يدور حولها الجدل بشأن هدم المنازل ضد أصحاب البيوت العرب. كانت الحكومة تقوم بمصادرة الأرض العربية الخاصة والبلدية منذ عشرات السنين وتعطيها لجماعات يهودية لاستعمالها الحصري، وذلك كجزء من سياسة رسمية ترمي إلى «تهويد» المناطق العربية. وقد وجد المواطنون الفلسطينيون الذين كانوا يواجهون ندرة في الأرض ولا تعطى لهم تراخيص للبناء، أنه لم يكن لديهم خيار يذكر سوى بناء البيوت بشكل غير مشروع. وكان رون يعتبر أن هؤلاء هم أيضاً «منتهكون للقانون» يتعين التعامل معهم باستخدام كامل قوة القانون. وفي صيف 2000، ساعدت الشرطة في تنفيذ هدم المنازل مستخدمين درجات عالية من العنف.

وتمثلت المواجهة الثانية التي نظمها رون بحملة إعلامية ضخمة ضد الزعماء العرب الذين ما فتئ يردد أنهم يوجهون السكان العرب إلى التطرف ــ وهي عبارة مكررة تعكس انتقادات وزراء الحكومة، ثم لجنة أور نفسها فيما بعد. وقد بدأ رون هجماته منذ 1999 حيث كان ينتقد الحركة الإسلامية الشمالية، ومقرها أم الفحم، لا سيما زعيمها الشهير الشيخ رعد صلاح[45]. وقد اتهم صلاح، وهو رئيس بلدية أم

الفحم، بالتحريض على قيام تجمعات كبيرة في مدينته، محذراً بأن المسجد الأقصى، وهو مركز الحرم الشريف في القدس، بحاجة إلى الحماية. في دعواته «الأقصى في خطر» قال صلاح بأن زعماء الجناح اليميني مثل شارون كانوا يتآمرون مع الجماعات اليهودية المتطرفة على إنهاء قرون من سيطرة المسلمين على الحرم[46]. ومع اتهامه لصلاح، اتهم رون النواب العرب في الكنيست بأنهم «يحرضون ضد الشرطة تحريضاً دموياً»[47].

بحلول شهر مايو 2000، عاد رون إلى مهاجمة الزعماء العرب، داعياً أعضاء الكنيست العرب «محرضين» والحركة الإسلامية «أحقر حركة»[48]. وقد اجتمع وفد من أعضاء الكنيست العرب من الحزب اليهودي - العربي الوحيد، «هداش»، مع وزير الأمن العام، شلومو بن آمي، واقترحوا عليه تنحية رون من وظيفته[49]. وبينت تامار غوزانسكي، وهي عضو كنيست يهودية من حزب «هداش» لبن آمي بأنه قبل بضعة أيام تعاملت الشرطة مع مظاهرتين، واحدة يهودية وأخرى عربية، لكنها تصرفت تصرفاً عنيفاً فقط ضد المتظاهرين في بلدة شفاعمرو العربية. "لقد حدثت مواجهة في [بلدة كريات شمونا اليهودية] في نفس ذلك اليوم، ولم تطلق أي رصاصة ولم يضرب أحد. فلم يكون المتظاهرون في [شفا عمرو]مختلفين؟» وأضافت، في ملاحظة استبقت الأحداث الوشيكة التي جرت في أكتوبر 2000: «إن الحقوق الديمقراطية هي حقوق لجميع المواطنين. إن حق التظاهر لا يقتصر على المواطنين اليهود».

لكن رون لم يكن ليغير نهجه. فقد صعّد انتقاداته خلال الصيف، وبحلول منتصف سبتمبر ـ قبل بضعة أيام من اندلاع الانتفاضة ـ كان يعقد مؤتمراً صحفياً في مقر شرطة الناصرة لكي يوصي بإجراء تحقيق مع عضو كنيست عربي غير مسمى بشأن «تحريض العرب الإسرائيليين على مهاجمة الشرطة» خلال المواجهات حول هدم المنازل [50]. وتبين فيما بعد أن عضو الكنيست المعني هو محمد بركة، من الحزب اليهودي ـ العربي «هداش»[51]. فقد استشاط رون غضباً جراء تصريح صدر عن بركة إلى وسائل الإعلام مدافعاً فيه عن المواطنين العرب الذين كانوا يحاولون منع موجة هدم المنازل في ذلك الصيف. فقد قال بركة: «إن الحق في سقف فوق الرؤوس له أولوية على واجب إطاعة القانون»[52]. وقد أقر المدعي العام، إيلياكيم روبنشتاين إجراءالتحقيق على الفور.

وفي نفس المؤتمر الصحفي، أثار رون مواجهة ثالثة. هذه المرة كانت التهمة أكثر فداحة. فقد أعلن عن اعتقال 41 من العرب الإسرائيليين من «خليتين إرهابيتين» مستقلتين في منطقة أم الفحم وزعم أنهم كانوا يتآمرون ضد «المتعاونين» (أي الفلسطينيين الذين يعملون من أجل الشرطة الإسرائيلية وأجهزة الاستخبارات) ويتاجرون بالأسلحة. وقد وصف رون الخليتين بأنهما أكبر مؤامرة قومية ضد الدولة تم اكتشافها خلال عشرين سنة تقريباً. كما أنه ورط مرة ثانية زعيم الحركة الإسلامية الشيخ رعد صلاح، قائلاً بأن حزبه كان مرتبطاً ارتباطاً

وثيقاً بالخليتين. هذه الاكتشافات دفعت أحد المعلقين المعروف باعتداله، وهو روني شاكد من صحيفة يديعوت أحارانوت، لأن يقول: «إن التنظيم [في خلايا] لعشرات الأشخاص الذين يخططون لإلحاق الأذى بالأمن الوطني لم يعد «من نسيج الخيال»... إنه يدعو إلى قلق مزدوج لأن هذه ليست مبادرة من حماس أو من الجهاد الإسلامي، بل هي مبادرة داخلية المنشأ من جانب العرب الإسرائيليين[53].

لقد كانت معلومات رون في حقيقة الأمر مضلِّلة إلى أبعد حد. فقد تبين سابقاً أن المؤامرة الإرهابية التي أحبطتها الشرطة لم تكن من هذا القبيل على الإطلاق. فمن أصل العرب الإسرائيليين والفلسطينيين الثلاثة من الضفة الغربية الذين اتهمهم رون، كان قد تم الإفراج عن 18 منهم حتى قبل انعقاد المؤتمر الصحفي[45]. وبعد بضعة أيام أعلن المدعي العام في حيفا، ليلي بوريشانسكي أنه تم توجيه التهمة إلى 12 فقط، مضيفاً: «لم يكن هناك أي دليل على حوافز قومية لأي من الإساءات.»[55]. وسرعان ما اتضح أن «خلايا الإرهاب» كانت في الواقع تتكون ن عدد قليل من المجرمين وأن «تهريب البنادق» لم يكن جزءاً من مؤامرة ترمي إلى الإطاحة بالحكومة بل هي تجارة بالأسلحة من جانب عصابات إجرامية وبضع عائلات محلية كانت تحب الاحتفال بالأعراس بإطلاق النار في الهواء. (تجدر الإشارة إلى أنه من المفارقات أن مزاعم رون بوجود تمرد مسلح يجري تدبيره في إسرائيل لم تجد ما يؤيدها في المظاهرات اللاحقة داخل إسرائيل بعد بضعة أسابيع، في أكتوبر 2000. ومع أنه ما من أحد أنكر

أن بعض العائلات في منطقة أم الفحم تمتلك أسلحة بصورة غير شرعية، إلا أن لجنة أور اكتشفت أنه ما من أحد استخدمها خلال أيام الصدامات، حتى عندما بدأت الشرطة تطلق النار على المتظاهرين).

كان هناك تفسيران ـ يكمل بعضهما بعضاً ـ لسلوك رون إزاء الزعماء العرب والجمهور، وكلاهما يشيران إلى أن آمر شرطة الشمال كان يقوم هو نفسه بلعبة تحريض خطرة. الأول هو أن سوء ظن رون الغريزي بالسكان العرب كان يغذي رغبته السياسية في إرباك باراك الذي تعرضت حكومته إلى مشكلات كبيرة خلال السنة عندما دخل في مفاوضات مع ياسر عرفات. فصبيحة مفاوضات كامب ديفيد الفاشلة، كان باراك يتشبث تشبثاً يائساً بما تبقى من تحالفه اليهودي المرّقع ويعتمد على الدعم غير الرسمي لأعضاء الكنيست العرب العشرة للنضال عبر سلسلة من اقتراحات بطرح عدم الثقة التي قدمها في الكنيست حزب الليكود المنافس[56]. فقد جعلت هجمات رون المتتالية على أعضاء الكنيست العرب واتهامهم بـ «التحريض» مسألة اعتماد باراك على دعمهم البرلماني أشد إشكالية بكثير. فبعد مؤتمر رون الصحفي، اضطر باراك إلى دعوة الزعماء العرب «إلى الامتناع عن القيام بخطوات أو إصدار تصريحات يمكن أن تشكك في حكم القانون في الدولة»[57]. ومما لا شك فيه أن مداخلات رون قد عززت موقفه لدى الليكود ـ وزعيمه، شارون ـ الذي كان بحاجة إلى تأييده للانطلاق في حياته السياسية.

والتفسير الثاني، هو أن رون كان يستحضر شبحاً لبعث الشعور بالخوف لدى الجمهور اليهودي[58]. فمن خلال الإيحاء بأن الزعماء العرب كانوا يتآمرون ضد إسرائيل، وأنه يوجد شبكة من «الخلايا الإرهابية» تعمل في الشمال، فقد كان يضع نسخة مسبقة عن نظرية «الجبهة الثانية» التي كانت توشك أن تجتاح البلاد. كان من شأن مزاعم رون أن تلقى آذناً صاغية للغالبية العظمى من اليهود. وكما ورد آنفاً، فقد أخذ افتراض يزداد انتشاراً منذ أواخر التسعينيات بأن السكان العرب هم حقاً «العدو من الداخل» ـ أقلية قومية تخريبية تتآمر ضد الدولة اليهودية عبر حملة تدعو إلى «دولة لجميع مواطنيها». فلم يكن رون يخترع نظرية «الجبهة الثانية» في الفراغ. فمن شأنها أن تنسجم مع التفسيرات المطروحة لاندلاع الانتفاضة التي طرحها شارون وباراك بعد بضعة أسابيع. كانت تنسجم إلى درجة كبيرة بحيث أنه من المعقول جداً الافتراض بأن كلاً من الشرطة والحكومة كانوا يستندون في تفسيرهم للأحداث على نفس المعلومات الاستخباراية.

الشين بيت يحدد «العدو في الداخل»

يعد جهاز الأمن العام سيء السمعة، وهو الجهاز السري المحلي الذي يعرف باسم الشين بيت، هو مكتب إسرائيل الرئيسي لجمع الاستخبارات إلى جانب الاستخبارات العسكرية. ويتمتع الشين بيت في المسائل المتعلقة بإسرائيل، وليس بالأراضي المحتلة، باختصاص يكاد يكون حصرياً. وينحصر الجزء الأكبر من عمله في السكان العرب

لا اليهود: وهو مسئول عن جمع المعلومات من المشتبه بهم، وكثيراً ما يكون ذلك عبر استخدام التعذيب[59]؛ حيث يجند المتعاونين من بين السكان المحليين، وينفذ عمليات سرية، ويستخدم في بعض الأحيان يهوداً متنكرين بزي العرب؛ ويدقق في أعمال المعلمين في التعليم العربي. وتعد تقاريره الاستخباراتية وتوقعاته المصدر الرئيسي للمعلومات المتاحة للحكومة والشرطة بشأن التطورات السياسية والاتجاهات السائدة بين الجماعات العربية. إن أنشطة الجهاز السري، التي تطورت عبر حوالي ستة عقود داخل إسرائيل وأربعة عقود داخل الضفة الغربية وغزة، واسعة النطاق وتقتضي استثمارات ضخمة في العناصر البشرية والموارد. فقد وجدت عملية مسح قامت بها مجموعة الدفاع عن الأطفال الدولية المعنية بحقوق الأطفال، أنه جرت، في أواخر 2003، أربعون محاولة على الأقل شهرياً من قبل الشين بيت لتجنيد الأطفال كمخبرين ومتعاونين في غزة وحدها[60]. وقد أفاد ستون بالمائة من الأطفال الذين تمت مقابلتهم أنهم أخضعوا إما للتعذيب أو للإكراه، الذي كثيراً ما كان يأخذ شكل تهديدات ضد أفراد آخرين من الأسرة.

لذا، فقد كانت الحكومة والشرطة تعتمدان، من أجل تفسيرهما للتطورات ضمن الأقلية العربية، اعتماداً كلياً على الشين بيت. فاستخباراتها وتحليلها لها كانت توجِد الإطار الذي كانت الحكومة والشرطة تقرران العمل ضمنه. وقد مثُل مسئولون من الشين بيت أمام لجنة أور في يناير وفبراير 2002 في جلسات منع فيها حضور

الجمهور والمحامون ووسائل الإعلام بغية حماية «الأمن الوطني». لذا، لا يمكننا معرفة المقاربة التي أوصوا بها الشرطة بشأن السكان العرب في الفترة السابقة لأحداث أكتوبر 2000، أو الاستراتيجيات التي انتهجوها للتعامل مع الاضطرابات عند اندلاعها. ولا يسعنا سوى الاستنتاج استناداً إلى الأدلة عن كيفية استجابة الشرطة والحكومة عملياً: أي من سياسات المواجهة التي اتبعها رون في الجليل في وقت سابق من الصيف واتهاماته بالغة التسرع المتعلقة بالمؤامرات الإرهابية؛ ومن القرار بوضع الشرطة على أعلى درجة من الاستعداد، «بام غيمل»، بعد زيارة شارون لجبل الهيكل؛ ومن قرار اجتياح الجماعات العربية في «ضربة استباقية» واستخدام الذخيرة الحية كخط دفاع أول؛ ومن قرار استخدام وحدة قناصة مضادة للإرهاب للمرة الأولى داخل إسرائيل.

وقد أظهرت مقالة في صحيفة هآرتس مدى تأثير عمليات تقييم الشين بيت على الشرطة والحكومة في استنتاجات مماثلة توصل إليها الجيش عشية الانتفاضة الثانية. وكما هو الحال بالنسبة للشرطة، فإن الجيش يعتمد على الشين بيت بشأن تحليلات التطورات داخل إسرائيل. وقد بين أوزي بنزيمان، وهو صحفي محنك وله اتصالات استثنائية داخل الجهاز الأمني، أن الجيش وجهاز الدفاع كانا يعملان وفق نموذج أمني جديد كانوا على قناعة بأنه لا يوجد فرق بين رفض وجود إسرائيل كدولة يهودية من قبل الفلسطينيين في نابلس [في الضفة الغربية

[والفلسطينيين في أم الفحم [داخل إسرائيل] إن السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل ويعدون من بين مواطنيها يقبلون على مضض انتماءهم المدني للدولة لكنهم يعارضون تعريف البلاد بأنها دولة يهودية[61].

كان بنزيمان يقارن بين طموحات المواطنين العرب في إسرائيل مع طموحات الفلسطينيين في نابلس، وهي المدينة الأكثر نضالاً في الضفة الغربية، المشهورة بجماعاتها المسلحة وبإرسال الانتحاريين إلى داخل إسرائيل. وكان جهاز الدفاع يعتبر أن كلاً من العرب الإسرائيليين والفلسطينيين تحت الاحتلال يريدون «رفض» ـ أي تدمير ـ إسرائيل. وكانت الفئة المسلحة في نابلس تأمل في تحقيق ذلك عبر الكفاح المسلح ضد الاحتلال. ولكن ما هو كفاح عرب إسرائيل الذي كان يشكل تهديداً مماثلاً لإسرائيل؟ يجيب بنزيمان على ذلك بأنه «توق» عرب إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها. فمن وجهة نظر الجيش، والشين البيت، على ما يبدو، لقد أصبح خطاب المواطنين العرب بشأن الدمقرطة المعادل الإيديولوجي للتفجيرات الفلسطينية الانتحارية.

يدعم هذا التقييم لدور الشين بيت في صياغة الخطاب الأمني الدكتور إيلان بابي، من جامعة حيفا، وهو أحد أفراد جماعة صغيرة من الأكاديميين المعروفين باسم «المؤرخين الجدد» لإسرائيل بسبب استعدادهم للانفصال عن الخرافات التقليدية المتعلقة بتأسيس إسرائيل وفحص تاريخها من خلال أبحاث مفصلة في مواد الأرشيف.

فهو يقول بأن جهاز الشين بيت العملاق يتعرض إلى أخطار متزايدة جراء التطورات السياسية بعد توقيع اتفاقات أوسلو. فبعد تسليم البلدان والمدن الرئيسية في الضفة الغربية وغزة إلى السلطة الفلسطينية، تضاءل قسم كبير من أعباء عمل الشين بيت.

كان خوفي حتى قبل اندلاع الانتفاضة أن الشين بيت لم يكن لديه عمل كثير في الأراضي المحتلة بسبب عمليات الانسحاب بموجب اتفاقيات أوسلو. إن جهاز الأمن [في إسرائيل] جهاز ضخم، يعمل فيه الكثيرون ـ على سبيل المثال، يعمل 50 بالمائة من الأكاديميين بصفة مستشارين أو مشاورين ـ لذا فثمة مصلحة كبيرة في استمراره.

وبما أن الجهاز كان لديه نفس القوة العاملة ونفس الوسائل تحت تصرفه، فقد كان لزاماً عليه أن يغير هدفه. وليبرر هذا التغيير في الهدف جاء بقصة جديدة: بأنه حدث تغيير أساسي بالطريقة التي يتصرف بها الفلسطينيون داخل إسرائيل. وكانت حجة الشين بيت أن إسرائيل تحتاج إلى زيادة انخراط جهاز الأمن داخل إسرائيل، وأن الشرطة لا تستطيع أن تعمل وحدها... كان عليهم أن يبرهنوا أنه يوجد جانب شرير لنشاط الأقلية الفلسطينية الذي لا يمكن حل شيفرته إلا الجهاز السري ولا يمكن مواجهته إلا من قبل الجهاز السري. وكانت الإشارة الأولى لهذا الاتجاه جرت قبل بضعة أسابيع من اندلاع الانتفاضة حين تم استدعاء محمد بركة من قبل الشرطة بشأن

تعليقات أبداها في تجمع حاشد [مناصراً حق المواطنين العرب في الدفاع عن أنفسهم ضد هدم بيوتهم]. فكيف عرفت الشرطة ما قاله في التجمع؟ لقد اعترفوا بأنهم استخدموا «ميستارفيم»، عملاء خاصين متنكرين بزي العرب، وهو أسلوب كثيراً ما يستخدمونه في الأراضي المحتلة ولكن لا يستخدمونه أبداً داخل إسرائيل ذاتها. كانت هذه حقاً سابقة خطرة. فقد كانوا يرسلون صفوة العملاء السريين إلى التجمعات السياسية لزعماء منتخبين ديمقراطياً للسكان العرب في إسرائيل.

يعتقد بابي أن إعادة تعريف الشين بيت لدوره الأمني ينسجم تماماً مع النظرة الجديدة للسياسيين اليمينيين واليساريين. كان باراك يريد، في كامب ديفيد، التوصل إلى تسوية حل نهائي عبر حل كافة المشكلات العالقة التي تفصل الشعبين. وكان ثمن تنازل إسرائيلي بشأن دولة محدودة للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة مزاجاً جديداً من عدم التسامح إزاء الطموحات السياسية للأقلية العربية داخل إسرائيل.

كان كامب ديفيد يعني: هذا هو الوضع، سيكون للفلسطينيين دولة. إذا كان الفلسطينيون لا يرضون عن الأوضاع داخل إسرائيل، فيمكنهم الذهاب إلى فلسطين. وكان باراك يقول: «في إسرائيل لن نتسامح إزاء أي علامات للقومية الفلسطينية، أو طموحات في حكم ذاتي، أو حديث عن إسرائيل كدولة لجميع مواطنيها». على الصعيد البراغماتي والإيديولوجي والبياني انبثق

موقف شديد الوضوح لا من الجناح اليميني بل من قلب الكيان الإسرائيلي: لن نتسامح إزاء «النزعة الفلسطينية» عند العرب داخل إسرائيل إذا كنا سنستمر في عملية السلام... من الآن فصاعداً لن يكون هناك اعتراض على شرعية الدولة اليهودية من قبل أي شخص ضمن الدولة وخاصة من قبل الفلسطينيين. وأي علامة تدل على العصيان المدني ستواجه بقوة كاملة ويعود إلى الشرطة وإلى الشين بيت أمر تقرير الوسائل التي يريدون استخدامها لتأمين تفوق إسرائيل الاستراتيجي[62].

لقد وجد بابي أن الشين بيت قد رسموا صورة الأقلية العربية التي حددت ردود الشرطة في أكتوبر 2000 وقبل ذلك.

كان أليك رون كالإنسان الآلي (الروبوت) الذي ينبغي برمجته. لم يكن هو الذي يفسر الوضع، بل هي الطريقة التي يرسم فيها الوضع قسم الأبحاث والتحليل العائد إلى الشين بيت. فلديهم قسم قانوني منخرط في شرح درجة خطورة البناء غير الشرعي في القطاع العربي ومدى صلته بالاتجاهات التحريرية الانفصالية للأقلية. لقد كان الصدام الذي جرى في أكتوبر2000 من إعداد الأجهزة الأمنية.

فكيف برر رون استخدامه للقوة الفتاكة ضد المتظاهرين في أكتوبر 2000 للجنة أور، وما هي المعلومات الاستخباراتية التي قال إنها كانت لديه في ذلك الوقت؟ بالنظر لعمليات المواجهة الكبيرة مع الأقلية

العربية قبل بضعة أسابيع من اندلاع الانتفاضة، حيث حذر من التحريض والخلايا الإرهابية، فقد كان من المتوقع أن يزعم بأن أحداث أكتوبر قد برهنت على أن تحذيراته كانت تدل على بعد نظره وبصيرته. لكنه لم يفعل ذلك. بل قال للجنة إن المظاهرات قد أصابته هو وقوة شرطة الشمال «مثل الرعد في سماء زرقاء»[63]. فقد قال: «لست متأكداً من أن أي أحد كان يعرف ما سيحدث. حتى أولئك الذين حرضوا على العنف. نحن لم نكن نتوقع مثل هذا الشغب. لقد كان مثل حلم سِفر الرؤيا»[64]. وقال للقاضي أور بأنه لا الشرطة ولا أجهزة الشين بيت السرية تلقت أي تحذير استخباراتي باندلاع مظاهرات عربية على هذا النطاق.

كان موقف رون الجديد في التظاهر بالمفاجأة مبعثه الوقائع الجديدة. فعندما واجه لجنة أور كان لديه ما يكفي من الأسباب لكي يخشى من أن تحقيقاً شاملاً لعمليات المواجهة التي قام بها ضد السكان العرب وزعمائهم قد توحي إلى القاضي أور بأن رون لم يتنبأ بالصدامات التي جرت في أكتوبر 2000 بل أنه شجع عليها مباشرة. فقد تستنتج اللجنة أن تحذيرات رون أقل نبوءة من كونها تحذيرات تحقق ذاتها. على أنه كان يوجد سبب آخر أكثر أهمية لسبب تغيير رون لمساره أمام اللجنة: لقد كان بحاجة إلى المحافظة على «رد الشرطة» الذي أصبح الآن متطوراً جداً. فقد كان كل من رئيس الشرطة، يهودا ويلك، وأدنى الرتب في الشرطة، يستخدمون نفس الحجة أمام اللجنة: لقد اضطرت الشرطة إلى القيام برد قاس على

أحداث أكتوبر لأنهم كانوا يفتقرون إلى الموارد والتدريب. وقد ضم رون صوته إلى هذا التفسير: فقد وصف ميزانيته بأنها «هزيلة» وأن رجاله كانوا لا يزالون يرتدون دروعاً تعود إلى الستينات. «لو كنا نعلم ما كان ينتظرنا لكنا نحتاج إلى 7000 من الشرطة من التعزيزات»[65]. وهكذا فإن رواية رون كانت بأن الشرطة هم الضحايا الحقيقيون، ضحايا إساءات تقدير من جانب السياسيين.

عندما أدلى رون بشهادته أمام اللجنة في سبتمبر 2001، طعن القاضي أور بمزاعم الجهل من جانب قائد الشرطة الشمالية. وأشار إلى وثيقة استخبارية سرية، من المفترض أنها من الشين فين، حذرت من احتمال حدوث اضطرابات واسعة النطاق من جانب الأقلية العربية. كما قال سكرتير رئيس الوزراء إيهود باراك، غادي إيزينكوت، للجنة بأن ويلك ورون قد أنذرا بتهيئة أنفسهما لمظاهرات واسعة النطاق داخل إسرائيل بعد العنف الذي جرى في جبل الهيكل في 29سبتمبر مباشرة[66]. ولكن الحقيقة هي أن الشرطة كانت تعد العدة قبل ذلك بكثير لمثل هذا الاحتمال. وقد علمت اللجنة أن الشرطة كانت منذ 1998 تعد خطة باسم «كيسيم ها ـ مانغينا» أو «اللحن السحري»[67].

عملية اللحن السحري تهيء المسرح

إن عملية «اللحن السحري» هي خيط من استراتيجية أكبر بكثير تعرف باسم «حقل الشوك». وقد بدأت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

تطور «حقل الشوك» على أثر مواجهة دموية بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في مدينة القدس القديمة ـ في سبتمبر 1996، بعد أن قرر رئيس الوزراء حينئذ، بنيامين نتنياهو، فتح نفق بطول 400 قدم يؤدي إلى الجدار الغربي بقرب مجموعة مساجد الحرم الشريف. أدى ذلك ومصادمات لاحقة إلى قتل 15جندياً إسرائيلياً وما لا يقل عن75 من الفلسطينيين[68]. كان من المفترض تنفيذ عملية «حقل الأشواك» إذا ما أعلن عرفات عن الدولة واحتاج الجيش إلى إعادة احتلال مناطق الضفة الغربية وغزة بعد أن أصبحا بأيدي السلطة الفلسطينية. إن المبدأ الموجه للعملية، ببساطة، هو أنه كلما ازدادت القوة التي يستخدمها الجيش ضد الفلسطينيين، كلما قلت الإصابات التي يتكبدها جراء ذلك[69].

كان يُفترض أنه إذا تم تنفيذ عملية «حقل الأشواك»، فستحصل مظاهرات عنيفة جماهيرية من قبل عرب إسرائيل دعماً للفلسطينيين. لقد وضعت عملية «اللحن السحري» تعليمات للشرطة تسمح باستخدام القناصة ومستويات عالية من القوة لتفريق المتظاهرين 6869[70] وثمة عدة أسباب للاعتقاد بأن أليك رون قد نفذ الخطة في أكتوبر 2000. هذا ما اعترف به أحد قادة شرطة الشمال، يارون مائير، في شهادته التي أدلى بها إلى لجنة أور في يونيو2001 [71]وأورد تقرير في صحيفة معاريف بتاريخ 2 أكتوبر 2000، حين صعدت الشرطة استخدام القوة ضد الفلسطينيين، أن:

الشرطة الإسرائيلية تعمل الآن وفق إجراءات المفترض أنها أعدت لوضع يتم فيه الإعلان عن دولة فلسطينية من طرف واحد. وتدعي الشرطة أن أكثر السيناريوهات تطرفاً التي توقعتها هذه الخطط قد تحققت، ألا وهي المظاهرات من قبل عرب إسرائيل، في قلب الدولة تقريباً[72] .

دلت الوثائق التي حصلت عليها «العدالة» خلال 1999 و 2000على أن الشرطة قامت بتدريبات كجزء من «اللحن السحري»، بلغت الذروة في حرب تسمى «ريح العاصفة»، في مقر قيادة الشرطة في شفاعمرو ـ قريباً من مكاتب «العدالة» ـ بتاريخ 6 سبتمبر 2000. وقد شارك في تلك التدريبات رؤساء الشرطة والجيش الإسرائيلي وكبار أفراد الشين بيت[73]. وقد تم الاتفاق على أن تقوم الشرطة خلال عملية التدريب باستخدام القوة الشديدة لمنع المتظاهرين من سد الطرقات السريعة الأساسية، لا سيما طريق وادي عاره الذي يمر بأم الفحم، حيث كانت ستجري أسوأ المصادمات بعد شهر ويُقتل ثلاثة من المتظاهرين. وحسب ما ورد في الوثائق التي حصل عليها فريق العدالة، فقد قررت الشرطة أنه لابد من إبقاء الطرقات مفتوحة «لأنه لا بد للشعب اليهودي من السفر هناك، ومنع الامتداد المتصل بين نابلس ولبنان». وتضمنت الوثائق أن نائب رون، آفي تيللر، قال بأن رد الشرطة على مظاهرات عرب إسرائيل يجب أن يكون سريعاً وشديداً لمنع المتظاهرين من اكتساب الثقة بالنفس. وجاء في وثيقة أخرى إنه يجب

استخدام إجراءات مختلفة كلياً في حال حدوث مظاهرات عنيفة من جانب اليهود، بما في ذلك التعليمات التي تنص على "أنه سيتم التعامل مع القطاع اليهودي ببالغ المرونة»[74].

لقد كان استخدام بالغ للقوة الفتاكة ضد السكان العرب وفق مبادئ توجيهية صارمة مخطط لها مسبقاً حسب ما ورد في «اللحن السحري». وكانت الشرطة التي تتبع قيادة رون، وخلال أسابيع من لعبة حرب «ريح العاصفة»، ستستخدم تلك الأساليب في أنحاء الجليل. وقد أكد ذلك خبير مستقل في ممارسات التعامل مع الشغب، الدكتور ستيفن ميلز، وهو من الشرطة البريطانية سابقاً، كان قد أرسل إلى إسرائيل في أوائل أكتوبر 2000 من قبل منظمة العفو الدولية. فبعد دراسة الأساليب التي استخدمتها الشرطة، قال لي:

> أعتقد أن الشرطة فشلت في القيام بدور الشرطة ـ فقد استخدموا أسلحة وتكتيكات أكثر ملاءمة لصراع مسلح منها للسيطرة على الجماهير الحاشدة. ففي حين أن العسكريين يحاولون تحديد مكان العدو وقتله، فإنه يتعين على الشرطة أن تهتم بكبح العناصر المخربة في المجتمع ضمن قواعد العدالة. أما في إسرائيل، يبدو أنه تم تجاهل التمييز بين استراتيجيات العسكريين واستراتيجيات الشرطة[75].

بعد حوادث أكتوبر 2000مباشرة ـ قبل التمحيص النقدي لتصرف الشرطة من قبل لجنة أور ـ لم يظهر على قادة الشرطة أنهم غير منزعجين جراء تعاملهم مع الأحداث في الجليل فحسب، بل إنهم في

الواقع كانوا يفخرون بسجلهم. وقد أعرب القاضي أور عن دهشته من أن الشرطة قاموا في اجتماع لتلقي التعليمات في المقر الوطني جرى في نوفمبر 2000، بعد بضعة أسابيع من قتل الثلاثة عشر مواطناً عربياً، بتهنئة بعضهم البعض على تنفيذ سياستهم القاسية ضد المتظاهرين العرب. وقدم رئيس العمليات الوطنية، إزرا أهارون، تقريراً أثنى فيه على استخدام القناصة في الجليل إذ أنه «ساعد على ردع المتظاهرين»، مع أن لجنة التحقيق استمعت إلى روايات لا حصر لها عن أن وجود القناصة لم يساعد إلا على إلهاب الوضع[76].

توحي تهنئة الذات التي جرت في اجتماع تلقي التعليمات في المقر الوطني أن تقييم رؤساء الشرطة الذي قدموه إلى لجنة أور بشأن قتل الثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً ـ بأنه كان من حيث الأساس ناجماً عن عدم توافر الموارد ـ كان غير صادق. لكن هذا الاجتماع بدأ أيضاً يكشف النقاب عن الرواية التي تذرع بها أعلى شخصيتين سياسيتين في وسط التحقيق: وهما وزير الأمن العام، شلومو بن آمي ورئيس الوزراء، إيهود باراك. فقد قالا كلاهما للجنة أور إن مظاهرات العرب كانت «زلزالاً» لم يكونا هما ولا الشرطة مستعدين له. لكن «اللحن السحري» برهن على أن قوة شرطة الشمال والحكومة كانا يتوقعان تلك المواجهة بالضبط. فقد دل على أن الشرطة ردت على المظاهرات لا وفق مستويات العنف الذي واجهته بل وفق استراتيجية تم وضعها مسبقاً. وكذلك دلت عملية «حقل الأشواك» على أن رد الجيش في الأراضي المحتلة كان مخططاً له مسبقاً أيضاً.

كان بن آمي منخرطاً بقدر انخراط باراك في انهيار محادثات السلام مع الفلسطينيين في صيف عام 2000 وما تبع ذلك من قمع للانتفاضة في الأراضي المحتلة والمظاهرات داخل إسرائيل. كان بن آمي يشغل وزارتين في حكومة باراك. كان لقبه الأقل درجة هو وزير الأمن العام المسئول عن الشرطة. لكنه كان أيضاً وزيراً للخارجية، وبالتالي كان أحد اللاعبين الأساسيين في المفاوضات مع الفلسطينيين في كامب ديفيد وفي طابا لاحقاً. كان بن آمي أستاذاً مرموقاً للتاريخ يتحرك على المسرح الدولي وعرف عنه بأنه يمني النفس بأن يصبح رئيساً للوزراء. ومن المحتمل جداً أن بن آمي كان ينظر إلى حقيبة الأمن العام، بالمقارنة، بأنها لا تليق به وأنها إلهاء له عن عمله الحقيقي كوزير للخارجية. ذلك كان رأي الكثيرين من المراقبين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الشرطة، يهودا ويلك[77].

دلت شهادة بن آمي أن عليه التزامات ملحة على وقته أكثر بكثير من الإشراف على قوة الشرطة الوطنية. وقد استمعت اللجنة إلى أنه أصدر سلسلة من الأوامر إلى ويلك أثناء أحداث أكتوبر، بما في ذلك أوامر بتجريد الشرطة الذين يواجهون المتظاهرين العرب من السلاح وتنحية رون عن منصبه. وقال بن آمي إن ويلك تجاهله بكل بساطة[78]. ورغم اعترافه بعدم قدرته على السيطرة على قوة الشرطة التي كان مسئولاً عنها، إلا أن أعوانه في الوزارة رسموا صورة لرئيسهم بأنه منارة استنارة. وقد صرح ديفيد تزور، وهو ضابط ارتباط في الشرطة في الوزارة، بأن مقاربة بن آمي وباراك كانت أكثر إنسانية بكثير وأقل عدوانية بكثير من مقاربة آمرية الشرطة[79].

توضيح دوري باراك وبن آمي

يبدو هذا الوصف لبن آمي ـ وحتى لباراك ـ أقل من معقول بالنظر للأدلة التي قُدّمت إلى لجنة أور. كان من الصعب تصديق أن بن آمي يعلم ذلك القدر الضئيل الذي زعمه. وكما أشار أحد المعلقين الإسرائيليين، فقد كانت وسائل الإعلام العبرية قد تحدثت عن استخدام الذخيرة الحية والقناصة في أحداث أكتوبر. وكتب نيهيميا ستراسلر من صحيفة هآرتس يقول: «لم يكن بن آمي على ما يبدو لا يسيطر على رؤساء الشرطة فحسب، بل إنه حتى لا يقرأ الصحف»[80]. وقد أشرنا سابقاً إلى أن آمي قد أقر إحضار وحدة قناصة مناهضة للإرهاب إلى جبل الهيكل في 29 سبتمبر 2000، وهو قرار أسهم في إيجاد جو من العنف هناك وأدى إلى قتل عدد من المتظاهرين الفلسطينيين. وحتى لو لم يستشر رون وويلك بن آمي بشأن استخدام القناصة في أم الفحم والناصرة، فإن الوزير قد أجاز عملياً استخدامهم من خلال نشرهم بنفسه قبل بضعة أيام في القدس. ولكن، كما اكتشف التحقيق هناك، فقد كان هناك ما لا يقل عن ثلاثة توجيهات خطية تسمح باستخدام القناصة ضد المتظاهرين داخل إسرائيل[81]؛ ويكاد جهل بن آمي لهذه الأوامر يكون من الأعاجيب.

لقد فشل إدعاء بن آمي الجهل بشأن استخدام الرصاص الحي والقناصة في أن يكون منسجماً مع الأدلة التي اكتشفتها «العدالة» ولجنة التحقيق. فقد كان بن آمي هو الذي أقر إجراء لعبة الحرب «ريح العاصفة»، حيث تم وضع تلك السيناريوهات. وقد كان قد دعي

إلى اجتماع الشرطة الوطنية بشأن التعليمات في نوفمبر 2000، حيث تمت الإشادة في استخدام القناصة[82]. وقد قال محمد زيدان، رئيس لجنة المتابعة العليا العربية، الذي كان على تلة الناصرة في ليلة أكتوبر عندما قتل وسام يازباك وعمر عكاوي برصاص الشرطة، للجنة التحقيق بأنه كان يتحدث مع بن آمي بواسطة الهاتف الجوال في نفس الوقت الذي فتحت الشرطة فيه النار. وفيما كانت تسمع أصوات طلقات المدافع الرشاشة، أخذ بن آمي يلعن الشرطة، حسبما قال زيدان، قائلاً: «لقد قلت لأولاد الكلب هؤلاء بأن لا يستخدموا الذخيرة الحية»[83].

وكانت الأدلة أيضاً تنطوي على إشكالات. وهي ما اكتشفتها «العدالة» ـ مفادها أن المسئولين في وزارة الأمن العام قد وضعوا تقريراً، عرف باسم «وثيقة كيستوهو»، بُعيد قتل الثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً يبينون فيه الحجج التي بوسع بن آمي استخدامها من أجل «التستر»، كما قال موظفوه، على أي إيحاء بأنه مذنب بشأن استخدام العنف الفتاك خلال أحداث أكتوبر 2000. وعندما كتبت وثيقة كيستوهو، كان الذين تحت إمرة بن آمي يعتقدون أنه سيواجه لا لجنة تحقيق بل لجنة فحص من مستوى أدنى لن يكون لها سلطة الطعن في شهادته أو شهادة الشرطة. لذا فقد أشير على بن آمي في الوثيقة بأن يدرأ النقد عن نفسه بأن يجادل بأن الشرطة كانت تواجه رصاصاً حياً من جانب المتظاهرين ولم يكن لديهم خيار سوى الرد عبر استخدام القوة الفتاكة. وجاء في الوثيقة، زوراً وبهتاناً كاملاً، أن الذين قتلوا من قبل الشرطة "كانوا يطلقون النار ويحرقون ويؤذون ويحرضون على القتل، عن سابق

إصرار وبطريقة منظمة، وكانوا يتصرفون في الواقع كجنود يقاتلون عدواً»[84]. وبعبارة أخرى فقد تم تشجيع بن آمي أيضاً على طرح نظرية الجبهة الثانية: وهي أن المتظاهرين العرب الإسرائيليين كانوا بيادق في خطة أوسع نطاقاً بكثير، لعلها من صنع عرفات.

تتمثل أكثر الأدلة المُدينة، والتي تفند إدعاءات بن آمي الجهل، بحادثة تنطوي أيضاً على توريط شديد لرئيس الوزراء، إيهود باراك. ففي مساء الأول من أكتوبر 2000، دعى باراك بن آمي وآمري الشرطة الوطنية إلى اجتماع في منزله لمناقشة تطورات اليوم الرهيبة داخل إسرائيل، بما في ذلك الصدامات الشديدة التي جرت في أم الفحم حيث حاولت الشرطة العمل على إبقاء طريق وادي عاره مفتوحاً، مخلفين قتيلاً من المتظاهرين، واثنين آخرين مصابين بجروح قاتلة والعشرات المصابين بجروح خطيرة.

إن أهمية طريق وادي عاره، وهو طريق سريع يعج بالحركة يمر بأم الفحم ويصل مدينة عفولة اليهودية في الجليل الأدنى، لا يمكن الاستهانة بها من وجهة نظر الشرطة والحكومة. ففي الأراضي والأطر التي يسيطر عليها الهاجس الأمني والتي تعمل ضمنها هيئات الدفاع والأمن الإسرائيلية، يعتبر وادي عاره طريقاً استراتيجياً حيوياً يصل مركز البلاد الذي يسيطر عليه اليهود بمنطقة الجليل في الشمال، وهي منطقة عربية حيوية تقع قرب لبنان. وكانت الشرطة والحكومة تخافان من أنه إذا تم إغلاق طريق وادي عاره، فإن ذلك سيؤدي إلى فصل القوات الإسرائيلية التي تدافع عن الجبهة الشمالية وجعلها عرضة

لهجوم عبر الحدود من مليشيا حزب الله اللبنانية. وقد أشار دوف لوتزكي، الرجل الثالث بعد رون إلى أن: «صناع القرار كانوا يعتبرون الطريق السريع شرياناً مركزياً واستراتيجياً يفترض أن يساعد أي طرف في طريقه إلى جبهة المعركة»[85].

كان باراك وآمرية الشرطة والجمهور الإسرائيلي يقبلون غريزياً منطق نظرية الجبهة الثانية التي يطرحها علناً أشخاص مثل شارون: أي أن المتظاهرين العرب يخضعون إلى تنظيم عرفات الذي يخطط للإطاحة بالدولة من خلال انتفاضتين، واحدة داخل الأراضي المحتلة وأخرى داخل إسرائيل. كان باراك والشرطة يخشيان من أن فتح ما اعتبروه جبهة ثانية في أم الفحم، قد يسفرعن هجوم من جبهة ثالثة في لبنان.

وقد انبثق هاجس المؤسسة الأمنية المبالغ به بطريق وادي عاره من الفشل المُذِلّ للحكومة الإسرائيلية خلال عدة عقود في «تهويد» منطقة المثلث التي تقع فيه. أي، إقناع اليهود بأن يستوطنوا هناك وضمها كلياً إلى السلطة اليهودية. وقد كانت عملية استيطان اليهود في المنطقتين الداخليتين العربيتين الخاضعتين لإسرائيل، وهما الجليل والنقب، أكثر نجاحاً بكثير: فقد جذبت الكيبوتزات والموشافيم الجماعية اليهودية والمستوطنات المترفة على رأس التل المعروفة باسم ميتزبيم وجميعها تحظى بإعانات من الحكومة، عدداً كبيراً من السكان اليهود. وقد صرح أفراهام دور، أحد الأكاديميين من جامعة حيفا، بحماس، بأن الغرض من التهويد هو إتاحة «الحد الأقصى من توزع مواقع

الاستيطان [اليهودية] و«الاستيلاء» على الأراضي عبر طرق الوصول إليها من خلال الوجود اليهودي الدائم في المنطقة»[86]. لكن هذا الهدف الاستراتيجي لم يكن قد تحقق في وادي عاره وهو واد قريب من الضفة الغربية، حيث لا يرغب اليهود الانتقال إليه.

ومن النظر إلى الماضي قد تكون نظرية «الجبهة الثانية» قد بدت غير معقولة لبعض صناع القرار كما كانت من دون شك في ذلك الوقت. على سبيل المثال، اعترف بن آمي أمام لجنة أور أن المعلومات التي تلقاها من الشرطة حول «تمرد» و«حالة حرب» كانت «مبالغاً بها»[87]. وبدلاً من الدفاع عن القرار في استخدام الرصاص الفتاك ضد المتظاهرين في أم الفحم في 1 و 2 أكتوبر من أجل إبقاء الطريق مفتوحاً ـ الأمر الذي أدى عملياً إلى إشعال شرارة العنف الذي اندلع عبر الجليل وازدياد عدد القتلى ـ فقد أصر باراك وبن آمي ويهودا ويلك جميعهم أمام لجنة أور أنهم دعوا إلى ضبط النفس في ذلك الوقت. فقد قال بن آمي إنه أمر الشرطة بإغلاق وادي عاره وإنه لم تتم إحاطته علماً بالإجراءات التي اتخذتها الشرطة لاحقاً[88]. وزعم باراك، رغم وفرة الشهادات التي تم الإدلاء بها من قبل الشرطة بأن الطريق اعتبر «خطاً أحمر» يجب الدفاع عنه مهما كلف الأمر، أنه لم يصدر أي أوامر بإبقاء وادي عاره مفتوحاً. وقد أيد ويلك هذا الرأي، وزعم أنه لم يضع أي خطوط حمر وذلك بالضبط لمنع الشرطة من استخدام «تدابير متطرفة»[89]. وقال إن رون قد خالف أمره في إبقاء طريق وادي عاره مفتوحاً عندما كان من الواضح أن مواجهة عنيفة من شأنها أن تتبع ذلك.

لكن الشهادات التي أدلى بها الثلاثة كانت نقيض الدليل الوحيد الباقي بشأن الاجتماع الذي جرى في منزل باراك ليلة الأول من أكتوبر. لا يعرف الكثير عما جرت مناقشته في تلك الأمسية لأنه لم يبق أي سجل ذي معنى. فقد كان لدى السكرتير العسكري لباراك، غادي إيزنكوت، الذي كان مسئولاً عن تدوين الاجتماع، ملاحظات غير كاملة كتبت بخط اليد ولا تكاد تُقرأ. وقال إيزنكوت للجنة التحقيق بأنه تبين أن التسجيل الذي جرى في ذلك الاجتماع كان فارغاً عندما أخذ إلى النسخ(90).

إن ما يمكن استنتاجه من الاجتماع يتمثل برواية شفوية أدلى بها باراك ذاته في صباح اليوم التالي عندما أجريت له مقابلة مع راديو ريشيت بيت. ولم يتم فحص هذا الدليل من قبل لجنة التحقيق جراء عمل «العدالة» التي عثرت على مكان السجل المكتوب. فبدلاً من أن يقول بأنه أراد تهدئة الوضع ووقف حالات قتل المواطنين العرب، قال باراك في الراديو لمحاوره:

> لا يسعنا قبول، ولن نقبل -على حد سواء- إغلاق الطرقات أو تعكير صفو الحياة العادية من قبل مواطنين داخل الدولة. ففي مناقشة جرت في منزلي ليلة البارحة، أصدرت تعليمات إلى وزير الأمن العام [شلومو بن آمي] وإلى آمري الشرطة، الذين أقول في هذه المناسبة أنهم جديرون بالثناء الكبير على ضبط النفس، البارحة خلال المظاهرات... بأني أعطيكم الضوء

الأخضر للقيام بأي إجراء لازم لتطبيق حكم القانون، وللمحافظة على النظام العام وتأمين حرية الحركة لمواطني الدولة، في أي مكان في الدولة[91].

وعندما سأل القاضي أور باراك عن تلك المقابلة، قال باراك إن أقواله كانت ترمي إلى طمأنة الجمهور اليهودي وأنه تبنى موقفاً مختلفاً في الداخل. وأضاف باراك قائلاً: «إن الأحداث الأخيرة التي جرت في تلك الأيام كانت تبرر الإحساس بشعور قوي بالحاجة إلى دعم الشرطة»[92].

كان «المزاج» الضمني للاجتماع الذي وصفه باراك في المقابلة الإذاعية ينسجم كلياً مع رواية رون للأحداث، التي قال فيها بأنه تلقى أوامر من ويلك باستخدام القوة لتفرقة المتظاهرين عن وادي عاره بعد اجتماع رئيس الشرطة مع باراك في الليلة السابقة. واستناداً إلى قرار باراك وبن آمي باستخدام القناصة في جبل الهيكل قبل بضعة أيام، وربما بعد موافقة الشين بيت، فقد أحضر رون نفس وحدة مكافحة الإرهاب إلى أم الفحم والناصرة. ومع أننا لا نملك سوى أن نتصور إجراءاته على وجه الدقة، فإن من المحتمل على ما يبدو أن رون قد أوصل إعطاء باراك لـ «الضوء الأخضر» إلى كبار رجاله من الشرطة، وسمح لهم باتخاذ «أي إجراء لازم»، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية، ضد المتظاهرين، سواء كانوا أو لم يكونوا مسلحين. لقد كانت

عملية «اللحن السحري»، على الأقل بالنسبة إلى رون، قد أُقِرّت من قبل رئيس الوزراء ذاته في ذلك الاجتماع الذي كانت نتيجته ثمانية قتلى ومئات الجرحى في 2 و3 أكتوبر.

فشل التحقيق في تحديد المذنبين

استناداً إلى الأدلة التي استمعت إليها لجنة التحقيق، كان من الممكن التوقع بأن يستخلص القاضي أور استنتاجات مماثلة. وكان جزء كبير من الأدلة التي تثبت الإدانة والتي قُدِّمت إلى اللجنة، من مقابلة باراك الإذاعية إلى صور الفيديو التي التقطها الهواة وخزانات الرصاصات الفارغة ـ قد تم نبشها من خلال الجهود الكبيرة التي بذلها لا محققو اللجنة بل فريق «العدالة» القانوني المتفاني والأسر الثكلى[93]. كانوا يأملون أنه استناداً إلى الأدلة التي جمعوها يجب أن يلقى بن آمي وباراك نفس المعاملة التي لقيها، وقبل عقدين من الزمن، وزير الدفاع، آرييل شارون، من قبل لجنة تحقيق كاهان. فقد كان القاضي كاهان قد حقق في مذبحة المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم مئات النساء والأطفال، في مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان عام 1982. كان شارون قد خطط لاجتياح لبنان ودفع بقواته إلى بيروت ثم أغلق المخيمين. وقد سمح للميليشيات المسيحية المناهضة لوجود الفلسطينيين في لبنان، تحت سمع وبصر جنود شارون، بتنفيذ أعمالهم الوحشية ضد اللاجئين الفلسطينيين. وقد وجدت لجنة كاهان أن شارون كان «مسئولاً بشكل غير مباشر» عن المذابح وأوصت بعدم السماح له في الخدمة بصفة وزير دفاع ثانية.

مقارنة بذلك، كان نشر تقرير القاضي أور الذي جاء في800 صفحة في سبتمبر 2003 خيبة أمل مريرة للأسر ولـ «العدالة». كانت اللجنة قد استدعت للمثول أمامها 350 شاهداً وعقدت جلسات طيلة سنتين ونصف السنة، لكن استنتاجات التقرير كانت «فاترة واهنة» كما جاء في مقالة افتتاحية في صحيفة هآرتس[94].

فبعد أن أشار القاضي أور إلى أن العلاقات بين اليهود والعرب داخل إسرائيل «أكثر المشاكل المحلية المدرجة في أجندة الدولة أهمية وحساسية»[95]، أنقذ الحكومة من مأزقها. فقد أشار إلى أن باراك قد أعطى «الضوء الأخضر» لإبقاء طريق وادي عاره مفتوحاً لكنه لم يستطع أن يحدد ما إذا كان فعل ذلك «مهما كلف الأمر»، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية. ومع أن اللجنة أشارت إلى أخطاء باراك كرئيس للوزراء، فإنها لم تقدم توصيات بشأنه. وقد قيل إن باراك تنفس الصعداء عندما سمع بأن اللجنة لم تضع أي عقبات أمام ترشيح نفسه لرئاسة ثانية للوزراء[96]. أما شلومو فقد كان نصيبه توبيخاً أشد قسوة، حيث أُتّهِم بأنه «لم يكن واعياً بما يكفي» للأخطار التي يثيرها استخدام الرصاص المطاطي في تفرقة الجماهير وأنه فشل في نشر أعداد كافية من الشرطة. وحُظِر على بن آمي بأن يتولى منصب وزير الأمن العام ثانية ـ وهي عقوبة، وصفها أحد المحللين بسخرية «بأنه خبر سار لمن كان لا يريد سوى أن يكون رئيساً للوزراء أو وزيراً للخارجية»[97]. وفي غضون ذلك فقد حظيت زيارة شارون لجبل الهيكل، التي أشعلت نار الانتفاضة والصدامات العنيفة بين الشرطة والمواطنين العرب، بخمس كلمات عابرة في التقرير[98].

وقد علق مروان دلال، الذي كان يمثل الأسر نيابة عن «العدالة» في جلسات اللجنة، قائلاً لي:

لقد حظي باراك بمعاملة سهلة من قبل اللجنة. فقد كان رأيهم على ما يبدو أن لديه أشياء كثيرة جداً تشغل باله بحيث لا يمكن اعتباره مسئولاً. وكانوا يرفضون القبول بأن السياسيين من مختلف الدرجات لم يكن لديهم أي فكرة حول استخدام القناصة، بصرف النظر عن عدم الاحتمال الشديد الذي بدا لنا نحن الذين سمعنا الأدلة. فقد كان الصحفيون الإسرائيليون يكتبون عن استخدام الشرطة للذخيرة الحية في ذلك الوقت فكيف عرفت وسائل الإعلام ولم تعرف الحكومة؟ وإذا رجعت بالنظر إلى التغطية، فإنها تبدو كأنها شكل من أشكال طمأنة الجمهور اليهودي: «لا تقلقوا إننا نستخدم القناصة لإبقاء العرب تحت سيطرتنا». لكن التقصير الحقيقي هو رفض اللجنة الكشف عما جرى في الاجتماع الذي عقده باراك في مساء 1 أكتوبر للإطلاع على ما كان يحدث بالفعل هناك. ذلك الاجتماع كان يتضمن مفتاح تفسير قتل الثلاثة عشر: فقد قررت إبقاء الصندوق مغلقاً.

استأثر سلوك قوة الشرطة القسم الأعظم من تقرير القاضي أور؛ رغم أن فرادى الشرطة نالوا عقوبات بسيطة. وأوصى القاضي أور بحظر استخدام الرصاص المطاطي ضد المتظاهرين داخل إسرائيل وخلُص إلى أن الشرطة «يجب أن تزرع في شعبها أن الجمهور العربي

ليس عدواً ولا يحب معاملته كعدو». وقد تم توجيه النقد الشديد إلى أعلى الشرطة رتبة وهما يهودا ويلك وأليك رون على «أخطائهم المهنية الكبيرة»، حيث تعرض قرار رون نشر القناصة إلى توبيخ قاس بشكل خاص. وأوصى القاضي بأن لا يتولى أي منهما منصباً رفيعاً في الأمن المحلي ثانية. وكانا كلاهما قد تقاعدا من الخدمة. وتم توبيخ ستة من رؤساء الشرطة، حيث أوصت اللجنة بصرف موشيه والدمان، آمر شرطة الناصرة، من الخدمة وبعدم ترقية بنزي ساو طيلة أربع سنوات. وقد تم تجاهل التوصيات في كلتا الحالتين. وكان والدمان وساو قد سبقت ترقيتهما خلال جلسات اللجنة. وظل آمرو الشرطة يؤيدون والدمان، الذي أصبح عميداً، وقالوا بأنه يجب السماح له بإنهاء مدة خدمته حتى تقاعده في 2005 [99] أما ساو، الذي كان قد ترقى ليصبح رئيس شرطة الحدود في القدس في أبريل 2001، فقد تمت ترقيته ثانية في 2004، ليصبح هذه المرة آمراً لشرطة الحدود[100].

وكانت أكبر ضربة تلقتها الأقلية العربية، لا سيما الأسر الثكلى، فشل القاضي أور في تحديد أي من رجال الشرطة المسئولين عن قتل الثلاثة عشر متظاهراً في أكتوبر 2000 مما يفتح الطريق لمقاضاتهم. وقد جاء في استنتاجات التقرير أنه يوجد أدلة لإسناد حادثتي قتل لاثنين من الشرطة فقط: مرشاد رشاد الذي كان يُعتقد بأنه أطلق النار على عين رامي جبرا البالغ من العمر 20 سنة برصاصة مطاطية من مسافة قريبة في جات في 1 أكتوبر؛ وافتُرِض بأن غاي ريف هو المسئول عن قتل شابين من ساخنين في 2 أكتوبر. لكن الفضل في هذا

الاكتشاف لم يكن يعود إلى التحقيق. ففي تلك الحالات لم يكن يوجد أي منازعة بشأن الذين أطلقوا النار: فرشاد وحده اعترف بأنه أطلق النار على جمهور المتظاهرين في جات، واعترف ريف بأنه تصدى منفرداً لرماة الحجارة في ساخنين مستخدماً ذخيرة حية. أما حوادث القتل الأخرى، بما فيها قتل وسام يازباك، فلم تصبح أقرب إلى الحل. وقد صرحت شقيقة أصلح عند نشر التقرير بأن "الحقيقة كانت ماثلة لكنهم لم يمدوا أيديهم إليها. هذه اللجنة تعطي الضوء الأخضر لتكرار ذلك في المستقبل»[101].

والأمر المحير أيضاً، كما قال مروان دلال من «العدالة»، هو أن تقرير أور لم يتفوه بكلمة واحدة بشأن عدم قيام وزارة العدل بالتحقيق بحوادث القتل في الأيام والأسابيع التي تلت أحداث أكتوبر أو بشأن تآمرها المتعلق باللوذ بالصمت بشأن الأدلة على أن قوة الشمال قد استخدمت الذخيرة الحية. وكان تساهل التقرير منسجماً كلياً مع معاملة القاضي أور لوزارة العدل ووحدة التحقيق التابعة لها، ماهاش، طيلة مدة جلسات الاستماع. وكانت الوحدة قد أجرت تحقيقات مبدئية في حادثتي إطلاق نار في أكتوبر 2000 ـ وهما الحادثتان اللتان اشترك فيهما غامي ريف واثنان من القناصة الذين أطلقوا النار على مارلين رمضان بينما كانت في سيارتها ـ لكنها جمدتها حالما أعلن باراك عن تعيين لجنة التحقيق بعد شهر[102]. وقد بررت وزارة العدل قرارها استناداً إلى الأسباب الزائفة التي مفادها أن عمل ماهاش قد يؤثر سلباً على جلسات الاستماع، بدلاً من مساعدتها. ثم ضمت

اللجنة اثنين من محققي ماهاش إلى فريقها الذي يمحص الأدلة[103]. ولم يشجع القاضي أور فريقه الخاص على الشروع في أعمال الطب الشرعي لتحقيق صحيح ولا أمر ماهاش بإعادة فتح ملفاتها. ولم يحاول أحد، خلال ثلاثة سنوات، باستثناء الأسر الثكلى ومركز «العدالة» القانوني، بذل أي جهد للحصول على أدلة جديدة. وصرح حسين، والد أصيل أصلح، بأنهم قدموا «ملفات منتفخة»، بما في ذلك صور الموتى، والأدلة التي تم العثور عليها عند مسرح إطلاق النار ومعلومات بشأن نوع الأسلحة التي تم استخدامها. وقال: «لقد تجاهلت اللجنة كلياً هذه الملفات. ولو أنهم أرادوا لكان بإمكانهم استخدامها. كانت تلك خيبة أمل تامة»[104].

تحايل وزارة العدل على وقف تحقيق جديد

طلب القاضي أور في تقريره بأن تقوم ماهاش بإعادة فتح التحقيقات التي لم تقم بها قبل ثلاث سنوات وأن تبدأ تحقيقات جديدة حول الوفيات الأخرى. وفي إشارة إلى أن المسئولين الحكوميين كانوا يريدون تهيئة الجمهور لاحتمال ضعيف في النجاح، قال وزير العدل، يوسف لابيد، للصحفيين في اليوم التالي بأن «الشروع بعد ثلاث سنوات في التحقيق بأحداث انخرط فيها مئات الأشخاص أمر في غاية التعقيد. فقد تم دفن الجسامين منذ وقت بعيد. ولا يوجد رصاصات، ولا نتف من الأدلة ولا شهود»[105]. كان هذا عذراً مريحاً لكنه غير حقيقي: كان يوجد المئات من الشهود الذين لم يدلوا

بشهاداتهم بعد، ومتظاهرون أصيبوا بجروح بالغة ولم يتم استدعاؤهم أبداً من قبل القاضي أور لأداء الشهادة؛ كان يوجد أدلة، الكثير منها مخبأ في مختبرات الطب الشرعي، بما في ذلك الطلقة التي قتلت وسام يازباك؛ وكانت توجد أجسام الذين بقوا على قيد الحياة ولكنهم مصابون بجروح خطيرة، مثل مارلين رمضان وإبراهيم سليمان. كما أنه كان من المعروف، استناداً إلى الأدلة التي تم تقديمها إلى لجنة أور، أن كبار القادة، بمن فيهم أليك رون، قد أقروا إطلاق النار على رماة الأحجار من قبل القناصة، وذلك ربما بالتأكيد مخالفة للقانون.

كانت ملاحظات لابيد مبرراً كافياً لسخرية إحدى الأسر في جلسات لجنة أور، حيث كانت هذه الأسر ترفع لافتة كتب عليها: «13قتلى، صفر مسئولين»[106].

وأخيراً، في 18 سبتمبر 2005، قبل أقل من أسبوعين من الذكرى السنوية الخامسة للقتلى الثلاثة عشر، أصدرت ماهاش النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في حوادث القتل. وقد صرح مديرها، هرزل شفيرو، بأن الوحدة لن توجه اتهامات ضد أي من رجال الشرطة بشأن القتلى. وحتى في الحالتين اللتين تحدثت فيهما لجنة أور عن مسئولية جنائية ـ في قتل ثلاثة مواطنين عرب من قبل الشرطيين غامي ريف ومرشاد رشاد ـ رفضت ماهاش النتائج التي أسفر عنها التحقيق، زاعمة بأن تصرفات الشرطيين كانت «مبررة» لأن حياتهما كانت في خطر[107]. وخلُصت ماهاش أيضاً إلى أنه، رغم

أنهـا حـددت هوية القناصين الاثنين اللذين أطلقـا النار على مـارلين رمـضـان، فلن يوجـه لهـمـا الاتهـام. ومـرة ثانيـة، خـلافاً للأدلة التي توصلت إليهـا لجنة أور، فقد أعربت ماهاش عن اعتـقادها بأنه كان لدى الشرطيين من الأسباب ما يجعلهما يشعران بالريبة من حركة السيارة التي كان رمضان وزوجته فيها.

وقد دعا البروفسور شيمون شامير، أحد أعضاء لجنة أور الثلاثة، القرار بأنه شائن. فقد تساءل: «إذا كان قاضيان هامان ومحترمان [في لجنة أور] يريان ذلك، ألا يوجد سبيل لإحالة هاتين الحالتين على الأقل [حالتي ريف ورشاد] إلى المحاكمة؟» وقد انتقد شامير أيضاً طريقة تعامل ماهاش مع التحقيقات:

> أعتقد أن النتائج التي توصلت إليها [ماهاش] بشأن بعض الأحداث أوصلت صبرنا إلى نهايته، وأحياناً إلى ما بعد تلك النهاية، بشأن المزاعم بأن الشرطة كانت تواجه خطراً فورياً وكبيراً على حياتهم تبرر إطلاق الرصاص الحي واستخدام القناصة... إن حالة يقتل فيها ثلاثة عشر شخصاً دون أن يتهم أحد هي حالة من الصعب تصديقها.

وذكر شامير أنه منذ أحداث أكتوبر 2000 قتلت الشرطة 18 آخرين من عرب إسرائيل في ظروف غامضة. وفي جميع هذه الحوادث تقريباً لم تقدم ماهاش أي تهم. وقال شامير: «يوجد ضحايا أكثر مما ينبغي ولا يوجد ما يكفي من]ماهاش .[وقد قابل المدعي لعام مناحيم

مازوز انتقادات شامير بازدراء. فقال: «ما منا أحد يرغب في أن يعيش في بلد توجه فيها الاتهامات لمجرد استرضاء قطاع ما من الجمهور. لن نقبل بشيء من هذا في دولة إسرائيل»[108].

كان تبرير ماهاش لإغلاق التحقيقات هو رفض أربع من الأسر الثكلى إخراج جسامين أبنائهم من القبور وإجراء تشريح طبي عليهم بعد خمس سنوات من وفاتهم.. وكانت ماهاش، مخالفة لأنظمتها، قد وافقت على دفن الجسامين في أكتوبر 2000 دون إجراء تشريح طبي لها بعد الوفاة. وزعم شفيرو أن الأسر كان تضع العقبات أمام تحقيقات ماهاش. لكن «العدالة» أشارت إلى أنه لا يوجد ما يبرر تعريض الأسر إلى الإجراءات الأليمة المقترنة باستخراج الجثث في الوقت الذي لم تظهر فيه ماهاش حتى ذلك الوقت أي نية جادة على مواصلة التحقيقات. وقال مروان دلال: «بعد كل هذا الزمن، يجب أن يكون استخراج الجثث المرحلة الأخيرة في التحقيق، لا المرحلة الأولى». وقالت «العدالة» بحدة إنه في الوقت الذي تطالب ماهاش فيه بتشريح الجثث الأربع، فإنها لم تبدأ التحقيق في الوفيات التسع حيث لا تحتاج إلى استخراج جثثهم، بما في ذلك الجثث الأربع التي وضعت تقارير عن تشريحها. كما أن ماهاش كانت لديها إمكان الإطلاع على الرصاصة التي قتلت وسام يازباك، التي تم انتزاعها من جسمه من قبل أحد الجراحين في حيفا. فلم لم تشرع في تحقيق جاد بشأن وفاته؟ كان يتعين على ماهاش أن «تبين أن استخراج الجسم هو الوسيلة الباقية الوحيدة للكشف عن الحقيقة»، كما قالت «العدالة»[109] ولا يوجد أي دليل حتى على أن ماهاش قد بدأت في تحقيق جاد.

استمرار تلفيق «الطابور الخامس»

كان ثمة سبب أخير لخيبة أمل الأقلية العربية الشديدة في تقرير اللجنة. فقد وصف القاضي أور مظاهرات أكتوبر بأنها أعمال «شغب لم يسبق لها مثيل» واتهم ثلاثةً من كبار الشخصيات العربية بالتحريض ـ مردداً بذلك قول باراك. ولم يصدر توصية بأي عقوبات ضد عزمي بشارة القومي العلماني، وزعيمين من الحركة الإسلامية وهما عبد الملك دهامشة والشيخ رائد صلاح، لكنه اتهم الثلاثة بالتطرف. هذه التوبيخات عملت بشكل فعال على «موازنة» الانتقادات الموجهة إلى الشرطة.

كما ورد آنفاً، كان القاضي أور يواجه مشكلة قانونية في إدانته للزعماء العرب: فلجنة التحقيق يفترض أن تحقق مع المسئولين الرسميين، أولئك الذين يمثلون الفرع التنفيذي للدولة. وقد بين محامو «العدالة» أن الزعماء العرب كان يجب أن يكونوا خارج نطاق مرجعية التحقيق. على أنه كان ثمة مشكلة أخرى في مقاربة القاضي أور. وقد أحس والد أصيل أصلح بالضبط بالطريقة التي سوف تعتمدها اللجنة قبل نشر التقرير. «لقد وجدت أن هدف اللجنة الوحيد هو أن تحقق «توازناً». وفي إحدى المراحل قال [عضو اللجنة] شيمون شامير، «كان يوجد احتجاج غير قانوني ورد فعل غير قانوني من جانب الشرطة. إني أرفض تلك المقارنة»[110].

غير أن المقارنة كانت مرضية جداً بالنسبة إلى منظري «الجبهة الثانية»، بمن فيهم شارون وباراك. فقد كان باراك، في عدة مناسبات أثناء الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة، يصف المظاهرات العربية بأنها «صدى» للأحداث في الأراضي المحتلة. ووجه اللوم إلى ما سماه بـ «جماعة صغيرة متطرفة لا تتقبل فكرة إسرائيل كدولة ديمقراطية يهودية صهيونية»، موجهاً إصبع الاتهام بشكل خاص إلى حزب التجمع الديمقراطي الوطني لعزمي بشارة[111]. كان باراك يرى أن زعماء العرب الاسرائيليين قد تآمروا مع عرفات وحرضوا جمهورهم عبر رفض قبول شرعية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وقد اتهم باراك بشارة ــ أكثر من الأصوليين الاسلاميين مثل لبشيخ رعد صلاح ــ لأنه كان يرفع صوته مطالباً بتحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة لجميع مواطنيها.

إذا كان شارون وبارك يعتبران إيديولوجية الدولة لجميع مواطنيها فتنة، وأن اعتناق بشارة لها تحريضاً، فإن القاضي أور بدا وكأنه يوفر لهما الدعم. وكانت الأدلة التي قدمت إلى اللجنة أثناء جلسات الاستماع تبين أن الشرطة قد بالغت كثيراً في رد الفعل على المظاهرات الغاضبة من جانب الجماعة العربية، وأنها أخطأت في اعتبار المظاهرات عصياناً منظماً وأنها استجابت إلى خطة مسبقة، «اللحن السحري»، لإخماد المظاهرات بسرعة وحتى بلا شفقة ولا رحمة. وقد كانت التقييمات الخاطئة للشين بيت الشرطة والحكومة ممكنة بسبب وجود ثقافة عميقة الجذور للتمييز العنصري ضد العرب

على كافة المستويات الأمنية والسياسية. كان ينبغي على القاضي أور الطعن في مشروعية هذه المقاربة؛ لكنه صدق بدلاً من ذلك أن الزعماء العرب قد قاموا بتحريض المتظاهرين. وهذا ترك السؤال معلقاً بشأن الشكل الذي اتخذه التحريض وما هو الغرض الذي كان الزعماء العرب يظنون أن المظاهرات الغاضبة ستحققه. وقد خلف غمامة مقلقة من الشك تخيم لا فوق الزعماء العرب الإسرائيليين فحسب، بل أيضاً فوق جميع السكان العرب. وقد سمح القاضي أور، عن قصد أو غير قصد، لتهمة الطابور الخامس بالسريان ـ وبالتالي إلى انتشار المزاعم غير الثابتة للاستخبارات العسكرية بأن عرفات كان يخطط للانتفاضة مع الزعماء العرب في محاولة للإطاحة بالدولة اليهودية.

وكانت النتيجة أن الكثير من النقاش الذي دار في وسائل الإعلان على أثر صدور تقرير لجنة أور جاء في عباراتٍ تشبه تقريراً أصدرته لجنة أخرى قبل 30سنة[112]. كانت لجنة أغرانات قد حققت في فشل الجيش بأن يتعامل بشكل فعال مع ضربة عسكرية مفاجئة قام بها جيران إسرائيل العرب خلال عطلة يوم الغفران في 1973. ففشل هيئة الدفاع في توقع عدوان مصر وسوريا العسكري الذي تم التخطيط له بعناية قد سوي بفشل هيئة الأمن في عام 2000 بأن تتوقع «التمرد المدني» من جانب المواطنين العرب. وقد اعتبر الاثنان فشلاً استخباراتياً. كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية على ما يبدو متفقة على أن قيادة الشرطة، مثل قيادة الجيش قبلها، لم تكن متيقظة إزاء الخطر

الوشيك الذي كانت تواجهه. وقد كانت نظرة وسائل الإعلام إلى كل من لجنتي التحقيق في 1973 و 2000 متشابهة: لقد فشلت قوات الأمن الإسرائيلية عندما واجهت عدواً عدائياً ومنظماً.

ومع ذلك فإن تقرير القاضي أور لم يوجد مشكلات لحكومة أريل شارون. فقد أشار القاضي إلى تمييز واسع النطاق ومنهجي ضد الأقلية العربية وأوصى بتدابير حكومية شاملة لإلغائه. وقد وجد أن «الفقر والبطالة ونقص الأرض والمشاكل الخطيرة في نظام التعليم وبنية تحتية معيبة إلى درجة كبيرة» آفات ابتليت بها الجماعات العربية. قال أور: يتعين على الدولة أن تقوم «بسرعة وبقوة وبوضوح [بتنفيذ] برنامج لتضييق الفجوات.

كان رد فعل شارون يتسم بالخضوع. فبعد أسبوعين من نشر التقرير، في 14سبتمبر 2003، شكل رئيس الوزراء لجنة برئاسة وزير العدل، يوسف لبيد، لبحث سبل تنفيذ توصيات اللجنة. ولم يتم إشراك عربي واحد في اللجنة؛ بل كانت تعج بالمتطرفين من الجناح اليميني، بمن في ذلك وزراء مثل إيفي إيتام وجدعون إيزرا، وكلاهما معارضان لتشكيل لجنة أور. وفي إجراءٍ كان يرمي إلى إثارة غضب السكان العرب، ضم شارون أيضاً إلى اللجنة بني إيلون، زعيم حزب موليديت، الذي كان يدعو إلى تهجير المواطنين العرب من البلاد، بالقوة أو بغيرها. وقد اعتبر الكثيرون من المراقبين أن عملية تشكيل اللجنة تكتيك للمماطلة، كان شارون يأمل من خلالها أن الضغط من أجل

تنفيذ توصيات القاضي أور من شأنه أن يتبدد مع الوقت. وكان رد شارون بأن وعد بأن تضع اللجنة تقريرها في غضون شهرين؛ ولم يسمع شيء عنه طيلة الأشهر التسعة اللاحقة.

وعندما نشرت لجنة لابيد تقريرها في يونيو 2004، كانت قد قلصت كثيراً مقترحات القاضي أور. وقد أوصت اللجنة بسلطة حكومية لتعزيز قطاع العرب، وإنشاء برامج خدمة إلزامية وطنية غير عسكرية للشباب العرب[113]. وقد قوبلت تلك التدابير، والتي طواها النسيان لاحقاً، بصرخات من الشك حتى من جانب وسائل الإعلام العبرية. فقد قال أوزي بنزيمان من صحيفة هآرتس: «ثمة رائحة نتنة من عدم الجدية تفوح من توصيات لجنة لابيد»[114]. وكانت لجنة أور قد أوصت بتحقيق إصلاحيين أساسيين. الأول هو أن القاضي اقترح إضافة الرموز العربية إلى الرموز الوطنية للدولة، مثل العلم والنشيد الوطني، لتشجيع المواطنين العرب على التماهي مع الدولة. وقد ترجمت لجنة لابيد ذلك إلى توصية بتخصيص «يوم تضامن»جديد يشترك فيه اليهود والعرب ـ وهو اقتراح آخر اختفى بهدوء. والثاني هو أن القاضي أور حث على أن توفر الدولة للجماعات العربية ما هي بحاجة ماسة إليه من أرض ليتم بناء المنازل عليها بشكل قانوني. وأوصى بأن تقوم سلطة أراضي إسرائيل، وهي هيئة الدولة التي تدير 93 بالمائة من الأرض في إسرائيل، بتخصيص مزيد من الأراضي للأقلية العربية. وقد تم ببساطة تجاهل هذه التوصية التي كانت ترمي إلى إصلاح بعض الضرر الناجم عن أكثر من 50 سنة من سرقة أرض الأقلية الفلسطينية التي كانت تنظمها الدولة.

وفي الذكرى السنوية لنشر تقرير القاضي أور، قام بخطوة غير معتادة إلى حد بعيد حيث وجه النقد الشديد إلى الهيئات العامة المسئولة عن تنفيذ توصياته. فقد قال بأن الحكومة لم تقم عملياً بأي شيء لتنفيذ إصلاحاته التي اقترحها، حيث ظل التمييز سائداً في الميزانيات والأرض والإسكان والعمالة، وشمل ذلك الخدمة المدنية. وكرر انتقاداته في يونيو 2005[115] لكن توبيخه العلني لم يغير أي شيء. وقد كانت حكومة آرييل شارون على ما يبدو سعيدة في مماطلة منتقديها، على أمل أن تُنسى في خاتمة المطاف أحداث أكتوبر2000 وما كشفت عنه بشأن ادعاءات الدولة اليهودية بشأن الديمقراطية.

3

معركة الأرقام

سوف نحاول أن نخرج السكان [الفلسطينيين] المعدمين خارج الحدود من خلال توفير العمالة لهم في بلدان العبور وحرمانهم في الوقت نفسه من أي عمل في بلدنا... ويجب تنفيذ كل من عملية مصادرة الأراضي وإزاحة الفقراء بحذر واحتراس.

تيودور هرتزل (1895)[1]

يجب أن يكون واضحاً أنه لا يوجد متسع في البلد للشعبين... فلا مناص من نقل العرب من هنا إلى البلدان المجاورة، لابد من نقلهم جميعاً، ربما باستثناء بيت لحم والناصرة والقدس القديمة. يجب أن لا نترك قرية واحدة، ولا قبيلة واحدة. ويجب توجيه النقل إلى العراق وسوريا وحتى شرق الأردن. وسوف يتم إيجاد الأموال اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

جوزيف واتيز، مدير الدائرة اليهودية الوطنية لصندوق الأرض (1940)[2]

[يتعين على إسرائيل] تنفيذ سياسة صارمة لتحديد النسل بالنسبة لسكانها المسلمين. فقد تحولت غرف الولادة في مستشفى سوروكا وبئر السبع [التي توفر الخدمات لسكان النقب البدو] إلى مصنع لإنتاج سكان متخلِّفين.

إسحاق رافيد، رئيس سلطة رفائيل لتطوير الأسلحة (2003)[3]

إن المساحات الفارغة الواسعة في النقب، وهي صحراء إسرائيل الجنوبية، هي ملعب للجيش الإسرائيلي وللمهربين الذين يعبرون حدودها المفتوحة الطويلة مع مصر للإتجار بأي شيء يوجد طلب عليه: من السيارات والسجائر إلى الأسلحة والنساء. تشكل الصحراء 60 بالمائة من مساحة أرض إسرائيل لكن يسكنها أقل من7 بالمائة من مواطنيها. ويوجد الكثيرون منهم في بئر السبع، وهي واحة كالحة من الإسمنت تعد عاصمة النقب وهي رابع أكبر مدينة في إسرائيل. في أوائل أغسطس 2003 سافرت إلى هناك لمقابلة مراد السانا، وهو محام بدوي كان قد عاد للتو من شهر العسل الذي قضاه في اسطنبول. فقد عاد هو وزوجته عبير، وهي محاضرة في مجال العمل الاجتماعي، إلى قانون جديد اعتبر عيشهما معاً غير قانوني. فعندما عبرا الحدود من الأردن، أجبرا على الانفصال: بحيث يذهب مراد إلى شقته في بئر السبع، وتعود عبير إلى بيت ذويها في مدينة بيت لحم في الضفة الغربية.

أثناء غيابهما كان الكنيست قد أصدر تعديلاً مؤقتاً لأحد القوانين المتصلة بإنشاء إسرائيل، وهي قانون الجنسية لعام 1952، الذي يحظر على أي مواطن إسرائيلي الحصول على تصريح إقامة لزوجة فلسطينية من الأراضي المحتلة. 4كان هذا يعني عملياً منع الزيجات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فبموجب القانون الجديد منعت عبير البالغة من العمر 27 عاماً من الانضمام إلى زوجها في بئر السبع، ومنع مراد، البالغ من العمر 30 سنة بموجب الأنظمة العسكرية، من

دخول منطقة تخضع للفلسطينيين مثل بيت لحم[5]. أي أن ن أن أننأن إسرائيل ألغت حقاً أساسياً من حقوق الإنسان بالنسبة لمواطنيها العرب: حق الحب وإنشاء أسرة.

ولم يكن الزوجان وحدهما في الفصل الجبري. فقد ميز تعديل القانون، المعروف باسم قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل، ضد المئات من المواطنين العرب الذين تزوجوا حديثاً أو الذين يستعدون للزواج من داخل الأراضي المحتلة. كما أنه كان يعد بمستقبل مجهول للآلاف الآخرين المستقرين منذ وقت طويل: فالأزواج والزوجات الذين وجدوا أنفسهم عالقين خلال سنوات عديدة في عملية التجنيس الإسرائيلية التي لا نهاية لها أصبحوا الآن يجدون طلباتهم التي يقدمونها بشأن تصريح الإقامة أو المواطنة مجمدة أو مرفوضة. فمن دون تصريح سوف تضطر الأسر إما إلى الاختفاء أو إلى الانفصال المفروض عليهما.

كان مراد وعبير مصممين على العيش معاً. فقد قال مراد الذي كان يدرك ما ينجم عن ذلك: «سوف نعيش عيشة الهاربين. لن نتمكن من التصريح عن عنواننا، ولن تتمكن عبير من مغادرة المنزل أو العمل في إسرائيل أو الذهاب إلى الطبيب إذا أصابها المرض. وسوف يساورنا الخوف من كل طارق على الباب».

لقد استرعى الوضع المخيف للأزواج من أمثال مراد وعبير اهتمام العالم.. فقد أثار تعديل قانون الجنسية غضب جماعات حقوق الإنسان الدولية والإسرائيلية، التي لم تتردد في تسمية الإجراء بأنه

تمييز عنصري[6]. من الناحية الشكلية كان هذا القانون ينطبق على اليهود الإسرائيليين الذين تزوجوا من الفلسطينيين، إلا أنه من الناحية العملية لم يلحق الضرر إلا بحقوق المواطنين العرب. (وبالطبع، لم يطبق القانون على السكان الآخرين في الأراضي المحتلة - أي على المستوطنين اليهود.) وقد أشار بتسيليم إلى أن القانون انتهك قانون إسرائيل الأساسي بشأن الكرامة والحرية الإنسانية فضلاً عن التعهد الوارد في إعلان الاستقلال من أن الدولة سوف "تضمن المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع سكانها بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الإثنية»[7]. وقد قدمت منظمة العفو الدولية ومراقبة حقوق الإنسان رسالة احتجاج مشتركة إلى الكنيست قبيل التصويت على التعديل، أهابت بالبرلمانيين بأن يرفضوه لأنه يخالف القانون الدولي[8]. وحتى الوزير الذي يعد من الحمائم، أفرام بوراز، الذي طلب إليه رئيس الوزراء، آرييل شارون، سن التعديل، كان في موقف المعتذر. فقد اعترف بأنه «كان من الأفضل لو أن مشروع القانون لم يصل إلى سجلات القوانين لأنه يتعين على المجتمع المستنير والإنساني أن يبيح لم شمل الأسر»[9].

هذا الأسف لم يكن عزاءً لمراد. فقد كان قد قابل عبير قبل ثلاث سنوات في سياق برنامج لبناء السلام في كندا، كان يرمي إلى تشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على أن يثقوا ببعضهم البعض، وكان جزئياً تحت رعاية السفارة الإسرائيلية المحلية. وقد تساءل قائلاً: «إني مواطن إسرائيلي ويفترض أن هذه هي دولتي. أي دولة أخرى تعامل مواطنيها

بهذا الشكل؟ وما هي الرسالة التي يحملها إلينا هذا [القانون] سوى أن حكومتنا لا تثق بالفلسطينيين فحسب، بل إنها لا تثق بنا أيضاً». وتمهل قليلاً وهو يفكر في مستقبل، ثم أضاف قائلاً: «أين سيتوقف؟ ماذا سيفعلون بعد ذلك؟» بعد أن صوت الكنيست على مشروع القانون، أنكر المسئولون الإسرائيليون بشدة أن له أي هدف يرمي إلى التمييز العنصري. وقد جادل رئيس الشين بيت، آفي ديتشر، بأن القانون «ذو أهمية حيوية لأمن إسرائيل»[10]. وزعم أن الحكومة اضطرت إلى منع دخول الأزواج الفلسطينيين إلى إسرائيل بعد أن أساء عدد صغير منهم استخدام وضعهم في التجنيس للاشتراك في الهجمات الإرهابية. ورغم عريضة قدمت إلى المحاكم، لم يتم أبداً تحديد عدد الفلسطينيين المجنسين الذين اشتركوا في تلك الهجمات ولا الكيفية التي تم اشتراكهم فيها. وقد أعرب عدة مراقبين عن ارتيابهم في أن ذلك الإجراء قد صيغ لا من منطلق أمني بل خوفاً من أن تؤدي طلبات الفلسطينيين للحصول على المواطنة الإسرائيلية من خلال الزواج في خاتمة المطاف إلى تآكل الأقلية اليهودية في الدولة. كان التجنيس من خلال الزواج يتيح للفلسطينيين من الأراضي المحتلة الطريق الوحيد والقانوني للحصول على المواطنة الإسرائيلية. وقد ظهر من مقالة افتتاحية في صحيفة هآرتس أنها غير مقتنعة بحجج الحكومة الإسرائيلية: «على فرض أن مشروع القانون هو فعلاً لأغراض أمنية، كما تزعم الحكومة، فإنه يبدو رد فعل شديد لا لزوم له وغير متوازن للوضع الأمني»[11].

لقد توارت شيئاً فشيئاً قصة «جدار الفصل عبر القلب»، كما دعا محامي حقوق الإنسان الدولي ذلك القانون[12]، عن رادار وسائل الإعلام. فخلال السنتين التاليتين قامت أكثرية في الكنيست بتجديد التعديل المؤقت. ولم تشتعل القضية ثانية إلا في مايو 2005، حين أجرت الحكومة تعديلات أخرى على القانون، كانت من حيث الظاهر توحي بأنها تخفيف طفيف على القيود لكنها لم تشكل من الناحية العملية أي فرق.

الحاجة إلى «أكثرية يهودية ضخمة».

بعيد تصويت مجلس الوزراء على القانون الجديد، عقد رئيس الوزراء، آرييل شارون، مؤتمراً صحفياً مرتجلاً لتوضيح القرار. ففي الوقت الذي كان في طريقه فيه إلى واشنطن، في رحلة ترمي إلى تليين إدارة بوش بشأن شروط إخلاء إسرائيل الوشيك لثمانية آلاف من المستوطنين من قطاع غزة. فمن عشرات آلاف الأقدام فوق مياه المحيط الأطلسي الخضراء ـ الزرقاء، تصدى شارون علناً إلى القضية الديمغرافية للمرة الأولى وهو في منصب رئيس الوزراء. وقد كانت ملاحظاته إيذاناً بنقطة تحول دراماتيكية في السياسة الرسمية للحكومة. فقد قال للصحافة:

> إن لليهود بلداً صغيراً، هو إسرائيل، ويتعين عليهم أن يفعلوا كل شيء كي تظل هذه الدولة يهودية أيضاً. لا توجد نية لإلحاق الأذى بأي شخص هنا، بل توجد مجرد نية صحيحة وهامة لأن

تكون إسرائيل دولة يهودية فيها أكثرية يهودية كبيرة. هذا ما تدعو الحاجة إلى القيام به، وهذا بالضبط هو ما نفعله. وهذا يعتبر شيئاً طبيعياً في كل مكان[13].

قبل سفر شارون إلى واشنطن، كان قد أبدى ملاحظات مماثلة لكبار الوزراء وللمسئولين عن الأمن. فقد نقل عنه أنه قال: «لا حاجة لنا أن نختبئ وراء الحجج الأمنية. هناك حاجة لوجود دولة يهودية»[14]. وقد صدق المسئولون ما قاله. فقد جاء في موقع يديعوت أحارانوت على الإنترنت أن مجلس الأمن الوطني، وهو الهيئة الاستشارية لرئيس الوزراء بشأن حاجات إسرائيل الأمنية، كان يستعد لتقديم توصيات باعتماد قيود أخرى على منح المواطنة كطريقة «لتحسين الوضع الدايمغرافي في إسرائيل»[15] وتبين لاحقاً أن من شأن تغييرات أخرى على قانون الجنسية أن لا تستبعد الفلسطينيين فحسب بل أيضاً أي شخص غير يهودي يتزوج في إسرائيل[16]. وقد جاء في تقرير لصحيفة هآرتس أنه: «يوجد اتفاق واسع النطاق في الحكومة والعالم الأكاديمي على أن السياسة يجب أن تكون صارمة وأن تصعِّب على غير اليهود الحصول على المواطنة في إسرائيل»[17].

كان يوجد في الدولة اليهودية في الأصل بعض من أقسى قوانين التجنيس في العالم، حيث يقتضي من غير اليهود الذين يتزوجون من إسرائيليات أن يبقوا في إسرائيل استناداً إلى تصاريح إقامة مؤقتة لمدة خمس سنوات ثم يتخلون عن مواطنتهم الراهنة. وحتى مع ذلك، يمكن رفض طلباتهم إذا لم تتوفر فيهم معايير غير معلنة يضعها سجل

السكان في إجراء حكومي فريد في نوعه لا يمكن الطعن فيه قضائياً. وقد أصبحت إسرائيل الآن تشدد القواعد إلى الحد الذي لا يكون فيه غير اليهود مؤهلين للحصول على المواطنة أو ربما حتى الإقامة، ومن شأن أطفال المواطنة الإسرائيلية والطرف غير اليهودي أن يفقدوا حقوقهم في المواطنة أيضاً.

يكاد يكون من المؤكد أن المزاج الجديد المتشدد انعكاساً لمخاوف ديمغرافية أوسع نطاقاً كانت تشغل حكومة شارون خلال الانتفاضة الثانية. وقد ظهرت أكثر ما يكون في تحول شارون المفاجئ إلى قضية «الفصل من طرف واحد» بصفة عامة وفصل الارتباط بصفة خاصة.

لقد جرت تخمينات كثيرة بشأن الأسباب الكامنة وراء «خطة فصل الارتباط في غزة»، كما كانت تسمى، منذ أن أعلن عنها شارون في فبراير 2004[18] فقد طرحها في مواجهة النقد المرير والذي لا هوادة فيه من جانب جناح اليمين، لا سيما من كبار الأعضاء في حزب الليكود الذي كان يرأسه، بمن في ذلك خصمه الرئيسي الذي ينافسه على زعامة الحزب، بنيامين نتانياهو، وجماعات المستوطنين المناضلين الذين دعوا الإجراء «عملية ترانسفير (نقل) لليهود» وقاموا بمظاهرات عنيفة، بما في ذلك إغلاق الطرقات العامة ومهاجمة المباني العامة، لمنع تنفيذها. فلم انقلب الرجل الذي كان يعتبر المهندس الرئيس لمشروع الاستيطان في الأراضي المحتلة ـ وهو الجنرال السياسي سيئ السمعة الذي قال لأتباعه في 1998 أن يستولوا على قم التلال لمنع

إعادة الأرض المحتلة إلى الفلسطينيين بموجب اتفاقيات أوسلو[19] ـ على المستوطنين الآن؟ لم هذا التغير المفاجئ في رأيه، حتى وإن اقتصر ذلك على غزة؟

كان هناك أكثر من مجرد الشك لدى المعلقين في وسائل الإعلام العبرية أن شارون الذي يواجه ضغطاً من الرئيس جورج بوش للمساعدة في إقامة «دولة فلسطينية قابلة للحياة» كجزء من خطة سلام برعاية الولايات المتحدة تعرف باسم «خارطة الطريق» كان بحاجة إلى تنازل ليتخلص من ضغط الأمريكيين عليه[20]. كان عليه إعطاء الفلسطينيين شيئاً يمكن طرحه كخطوة أولى على طريق الدولة الفلسطينية[20]. كانت غزة عاملاً صغيراً من المشروع الصهيوني ويمكن التضحية به دون كبير عناء: فليس لها أهمية دينية أو تاريخية بالنسبة للشعب اليهودي، ولم يكن يعيش فيها سوى بضعة آلاف من المستوطنين هناك. على أن الأهم من ذلك، هو أن غي قطع إسرائيل علاقتها بقطاع غزة الصغير ولكن المزدحم بالسكان، كانت تتخلص أيضاً من سكان فلسطينيين غير مرغوب بهم يقدر عددهم بـ 1.3 مليون، أي أكثر من ربع جميع الفلسطينيين الذين وقعوا تحت سيطرتها[22]. لقد كان سكان غزة شوكة ديمغرافية في خاصرة إسرائيل لمدة طويلة. وكان رئيس وزراء سابق، اسحاق رابين، قد أعلن على الملأ أنه كان يتمنى لو أن غزة «يبتلعها البحر». وأضاف قائلاً: «بما أن هذا لن يحدث، لابد من إيجاد حل للمشكلة»[23]. ويبدو أن شارون وجد الحل الأمثل في الانفصال عن غزة.

خلال مجرى الانتفاضة الثانية اتضح بشكل متزايد للسياسيين والدبلوماسيين والأكاديميين والجنرالات الإسرائيليين أن استمرار حكم إسرائيل للأراضي المحتلة، كان يفقد شرعيته ـ حتى من وجهة نظر الأمريكيين. لقد انتهت عملية سنوات أوسلو، حين كان بوسع إسرائيل إخفاء سيطرتها من خلال نظام عرفات الفاسد والسلطة الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة. كان من الواضح أن إسرائيل عادت لتولّي السلطة وتسيير الأمور مباشرة من القدس، حتى رغم الدعاية الكبيرة التي قامت بها في القيام من حين لآخر بإعادة مدينة من مدن الضفة الغربية إلى قوات الأمن الفلسطينية. ورداً على ذلك، كان يجري تصعيد حملات الكنائس العالمية لسحب استثماراتها من إسرائيل[24]، واعتمد أكبر اتحاد بريطاني لمحاضري الجامعات قراراً في إبريل2005 لمقاطعة جامعتين إسرائيليتين[25]. ومع أنه تم من خلال دهلزة الأكاديميين الإسرائيليين واليهود في بريطانيا نقض القرار بعد وقت قصير، إلا أن العوائق السيكولوجية والعاطفية، التي كانت فيما مضى تمنع الجماعات في الغرب من معاقبة إسرائيل، قد بدأت تنهار.

غزة والخوف من المقارنة مع الفصل العنصري

إن مناخ الرأي الأشد قسوة قد أوجدته جزئياً في أوروبا أصوات أكثر جرأة مستعدة لمقارنة حكم إسرائيل في الأراضي المحتلة بحكم البيض في جنوب أفريقيا خلال سنوات الفصل العنصري[26]. ومن المفارقة أن الأكاديميين الإسرائيليين الذين تسيطر عليهم الهواجس الأمنية كانوا يُجرون إلى حد كبير نفس الحساب ويحذرون زعماءهم

بشأن الحاجة الملحة إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية[27]. وكانتالحسابات السياسية والإثنية هي التي تدفعهم إلى هذا التفكير[28]: بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن ـ في الأرض التي كانت تعرف في يوم من الأيام باسم فلسطين والتي يتوق إليها اليوم الكثيرون من الإسرائيليين بوصفها الدولة الموسعة لـ «إسرائيل الكبرى» ـ كان عدد السكان من اليهود والفلسطينيين قد أصبح في حكم المتساوي. ودلت أرقام الديمغرافيين الإسرائيليين أنه يوجد 5.2 مليون من اليهود مقارنة بما يزيد قليلاً عن 4.9 مليون فلسطيني، هم مجموع السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل والضفة الغربية وغزة[29]. وبالنظر لمعدل الولادات الأعلى بكثير، سوف يصبح الإسرائيليون عما قريب أقلية في إسرائيل الكبرى[30]. وما إن تصبح المنطقة أكثرية من غير اليهود، كما تنص على ذلك الحجج، حتى لا يكون على الفلسطينيين سوى المطالبة بصوت واحد لكل شخص واحد كي تنهار خديعة «الدولة اليهودية والديمقراطية». وعندئذ سوف يتعين على إسرائيل الكبرى أن تطبق نموذج الفصل العنصري سيئ السمعة لفرض حكمها أو أن تجد نفسها قد تحولت إلى فلسطين الكبرى جراء حركة الديمغرافيا.

في نوفمبر 2003، أوضح إيهود أولمرت، وهو أحد أعضاء الدائرة الصغرى في حكومة شارون، في مقابلة أجرتها معه صحيفة هآرتس، المأزق الذي تواجهه إسرائيل. وهو في هذا إنما كان من دون شك يعكس التفكير الجديد لرئيس الوزراء.

لا أشك أبداً أنه بعد مدة وجيزة سوف تضطر حكومة إسرائيل إلى التصدي للقضية الديمغرافية بكل جدية وتصميم... إن وقتنا محدد. إن أعداد الفلسطينيين غير المهتمين بحل الدولتين الذي يتم التفاوض بشأنه في تزايد، لأنهم يريدون تغيير جوهر الصراع من النموذج الجزائري [للمقاومة المسلحة للاحتلال] إلى أنموذج جنوب أفريقيا. من نضال ضد «الاحتلال» حسب قولهم، إلى نضال من أجل صوت واحد لكل شخص واحد. وهذا، بالطبع، نضال أكثر نظافة، أكثر شعبية ـ وفي خاتمة المطاف، أشد قوة. أما بالنسبة لنا فإنه يعني نهاية الدولة اليهودية.

وخلُص أولمرت إلى ما بدا أنه تبرير للانسحاب من غزة الذي كان شارون سيعلن عنه عما قريب: «تتمثل الصيغة للنطاقات الحاصرة لحل أحادي في: زيادة عدو اليهود إلى الحد الأقصى، وتقليص عدد الفلسطينيين إلى الحد الأدنى»[31].

وقد أوجز البروفسور آرنون سوفر، رئيس قسم الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكس) في جامعة حيفا، وأشهر أنبياء الكارثة الديمغرافية، مأزق إسرائيل بعبارات أشد صرامة في يوليو 2004، بعيد كشف شارون عن خطة الانفصال. وقد وضع سوفر نفسه مكان الفلسطينيين ووصف نظرتهم المحتملة إلى مستقبل الصراع من منطلق ما كانوا يدعونه «سجون» غزة والضفة الغربية:

> لا يسمح اليهود بأن يكون لنا جيشاً، في الوقت الذي يحيط جيشها القوي بنا. ولا يسمحون بأن يكون لنا قوة جوية، في الوقت الذي تحلق قوتها الجوية فوق رئوسنا. ولا يعترفون لنا بحق عودة

[اللاجئين]. فلم نتوصل إلى صفقة معهم؟ لم نقبل دولة منهم؟ فلنصبر 10 سنوات أخرى، حين سيشكل اليهود 40 بالمائة من البلاد، في حين أننا سنشكل 60 بالمائة. لن يسمح العالم لأقلية بأن تحكم أكثرية، لذا فسوف تكون فلسطين لنا[32].

مما لا شك فيه أن شارون، مثل أولمرت وسوفر، كان يعتبر فصل غزة بأنه أدنى سعر يتم دفعه للمحافظة على مركز إسرائيل الدولي وسيطرتها على القسم الأعظم من الضفة الغربية. إن التخلص من 1.3 مليون من سكان غزة من شأنه أن يوفر للدولة اليهودية قليلاً من الوقت فيما تبحث عن طريقة للتعامل مع مشكلاتها الديمغرافية الملحة[33]. على أن شارون، في حمأة الجدال الذي كان يدور حول الانسحاب من غزة، كان يتجنب شخصياً الإشارة إلى المسائل الديمغرافية، مفضلاً مبررات الدولة المعتادة التي تستند إلى «الأمن». قد أشار يوسي آلفر، مستشار إيهود باراك السابق، إلى السبب الأكثر احتمالاً: «إن شارون على ما يبدو يقلل من شأن الديمغرافيا لأن إبرازها من شأنه أن يلقي الأضواء على دوره المركزي في استيطان الضفة الغربية وغزة خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وهو ما أوجد المشكلة الديمغرافية بالأصل»[34]. ولم يبدأ شارون بالإشارة إلى وجود ضرورة ديمغرافية خلف الانسحاب إلا عندما بدأت إسرائيل بإخلاء المستوطنات في أغسطس 2005. ففي كلمة متلفزة، طرح سبباً أساسياً لترك غزة: "لا يمكننا التمسك بغزة إلى الأبد. ففيها يعيش أكثر من مليون فلسطيني وضعف عددهم في كل جيل»[35]. أما نائب

رئيس الوزراء شمعون بيريز فقد كان أكثر صراحة فقد قال لبرنامج «أخبار الليلة» الذي تبثه هيئة الإذاعة البريطانية: «إننا ننسحب من غزة لاعتبارات ديمغرافية»[36].

ظهور توافق يهودي

مع أنه ما من أحد كان يرى العلاقة بين الانسحاب والحظر الفعلي على زواج عرب إسرائيل من الفلسطينيين، والاقتراح بمنع الإسرائيليين من الزواج من غير اليهود من جهة فإن كل ذلك كان ناجماً عن موجة جديدة من الشوفينية اليهودية التي كانت تجتاح إسرائيل، وتكسب أتباعاً عبر الطيف السياسي وعلى أعلى المستويات، من جهة أخرى[37]. ففي النظرة التي كان يسوِّقها المسئولون الإسرائيليون أثناء الانتفاضة الثانية، اعتبرت الدولة اليهودية مكاناً لا يرحب فيه إلا باليهود واليهود فقط هم الذين يؤخذون بعين الاعتبار. إن هواجس الأعداد التي كان الديمغرافيون يروجون لها ونظرة الإجلال إليهم من جانب وسائل الإعلام، كانت دليلاً على ضحالة المقاربة واتجاهها المعادي للديمقراطية. وكان بعض الزعماء الإسرائيليين لا يزالون يستخدمون «الأمن» في الدفاع عن السياسات التي تنتهك حقوق غير اليهود، ولكن بدرجة أقل من القناعة. لقد كان التمييز بين القضايا الأمنية والديمغرافية يشوبه الإبهام على الدوام في التفكير الصهيوني لكنه أصبح الآن يتجه إلى الاختفاء. وكما أشار إيلان سابان، أستاذ القانون في جامعة حيفا، وهو مغموم: «لقد أصبحنا، لسوء الحظ، دولة يهودية وديمغرافية»[38].

هذه الهواجس لم تكن جديدة على الإطلاق. فقد كانت استطلاعات الرأي منذ السبعينيات تظهر ثباتاً ملحوظاً في إجابات اليهود الذين تم استطلاع آرائهم عندما سئلوا عن الخصائص المثالية لبلدهم. على سبيل المثال، أظهر استطلاع أجرته جامعة حيفا في 1995، قريباً من قمة التفاؤل بشأن عملية سلام أوسلو، أن 95بالمائة من اليهود الإسرائيليين رفضوا الفكرة التي مفادها أن إسرائيل ديمقراطية ليبرالية. وقد وجد الفريق بنتيجة سلسلة من الاستطلاعات التي جرت بين 1980 و1995 أن 60 بالمائة من اليهود الإسرائيليين، وسطياً، كانوا يعتقدون أن طابع دولتهم اليهودي أهم من طابعها الديمقراطي[39].

وقد تأكدت هذه النتائج ثانية في 2003في استطلاع رئيس للرأي، «المؤشر الديمقراطي»، الذي نظمه معهد ديمقراطية إسرائيل، لقد أظهر هذا الاستطلاع «اكتشافات تدعو إلى الهلع». وخلُص إلى أن: «الصورة التي تظهر استناداً إلى مختلف المؤشرات أن إسرائيل هي ديمقراطية شكلية لم تكتسب بعد خصائص الديمقراطية الحقيقية». فحسب الاستطلاع، كان 77 بالمائة فقط من اليهود الإسرائيليين يعتقدون بأن الديمقراطية من أي نوع هي شكل مرغوب فيه من الحكم، وصنفوا إسرائيل في أدنى درجة في عملية مسح مقارن لمواقف الجمهور في 35دولة ديمقراطية. وقال أكثر من نصف اليهود الإسرائيليين بأنهم يعارضون المساواة مع المواطنين العرب؛ وعارض

أكثر من الثلثين انضمام الأحزاب السياسية العربية إلى الحكومة ورأى 57 بالمائة أنه يجب تشجيع المواطنين العرب على الهجرة، إما بالإغراء أو بالقوة[40].

ورغم أن التفكير المناهض للديمقراطية والمناهض للعرب كان سائداً لدى الجمهور اليهودي خلال عقود من الزمن ـ وهو تراث من التربية الصهيونية منذ المهد ـ فقد كان يوجد شيء جديد واضح بشأن المناخ السياسي في إسرائيل بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. وقد تجلى ذلك في استعداد زعماء البلاد، بمن في ذلك صفوة الجناح اليساري، أن يصدروا تصريحات مستخدمين نفس اللغة الشوفينية التي تسمع عادة في الشارع أو من اليمين المتطرف. لقد تجلى توافق الآراء الجديد في اتفاق الحاخامات والسياسيين والجنرالات والمفكرين، من كافة الأطياف السياسية، على أن البلاد بحاجة إلى أن تعود إلى ما كان يُرى بأنه رؤيا تأسيسها: أي دولة يهودية لليهود فقط وتتكون من اليهود فقط.

ولم تسفر التقارير متزايدة الصخب حول النمو الديمغرافي للأقلية الفلسطينية إلا عن زيادة شدة الهلع. فعلى سبيل المثال، لقد حذر البروفسور سوفر من جامعة حيفا أن النمو الديمغرافي لعرب إسرائيل البالغ حوالي 3.5 بالمائة سنوياً، كان مماثلاً لأفريقيا جنوب الصحراء لكن معدل وفياتهم كان قريباً من معدل وفيات أوروبا. وأشار أيضاً إلى أن معدل زيادة البدو في النقب أعلى أيضاً إذ أنه يبلغ 4.5 بالمائة، وهو من أعلى المعدلات في العالم. وحسب توقعات سوفر سوف يصل عدد

المواطنين العرب إلى 2.1 مليون بحلول عام 2020. وبالنظر إلى معدل ولادات اليهود البالغ 1بالمائة فقط، فقد توقع حدوث كارثة ديمغرافية، حيث ستنمو الأقلية «غير اليهودية» لتبلغ 32 بالمائة من السكان في غضون بضع سنوات. ومن شأن هذا أن يمنح عرب إسرائيل قوة انتخابية يمكن، كما حذر، أن تقوض الخصائص الديمقراطية وتنقل السيطرة الفعالة للكنيست إلى الزعماء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

> يستخدم زعماء السلطة الفلسطينية القوة الانتخابية لعرب إسرائيل من أجل أغراضهم... ويمكن [لعرب إسرائيل] ترجيح كفة الميزان في القرارات المتعلقة بمستقبل الجولان أو مستقبل القدس إذا ما رحت هذه القرارات على الاستفتاء أو إذا تم تضمينها في البرنامج الانتخابي لحزب من الأحزاب. ويكون في أيديهم سلطة تقرير حق العودة أو تقرير من هو اليهودي... وفي بضع سنوات أخرى، سوف يكون بوسعهم تقرير ما إذا كانت دولة إسرائيل ستستمر في كونها دولة يهودية ـ صهيونية أو ما إذا كان يجب أن تتحول إلى دولة لجميع مواطنيها»[41].

بالنظر لهذا النوع من المنطق، فإن فلسطينيي الضفة الغربية وغزة يشكلون مشكلة أقل بكثير من أقلية إسرائيل العربية الكثيرة. ويمكن لمزيج من بناء الجدران والانسحاب إبقاء فلسطينيي الضفة الغربية وغزة خارج الدولة اليهودية. ولكن بعد أن تتم تلك العملية، فإن من شأن الإسرائيليين أن يظلوا يواجهون السؤال الصعب بشأن ما يفعلون بالسكان الفلسطينيين الذين يتكاثرون بسرعة ويعيشون في قلب إسرائيل، كمواطنين متساوين، على ما يفترض. فكيف يتم التصدي

للخطر الذي يشكله نموهم الديمغرافي على الطابع اليهودي للدولة؟ وكيف يمكن منعهم بالوسائل الديمقراطية من إعادة الفلسطينيين إلى الدولة من خلال الزواج؟ وكيف يمكن الاستمرار في إبعاد خمس السكان من مراكز السلطة في الوقت الذي كل ما يطالبون به هو الإصلاح الديمقراطي المتمثل بـ «دولة لجميع مواطنيها»؟ وفيما كانت حكومة شارون تصوغ الردود على هذه الأسئلة انضم رجال السياسة والأكاديميون من اليسار إلى تلك الردود.

ولادة بيني موريس جديد

أصبح بيني موريس، وهو مؤرخ مرموق فعل الكثير لنسف خرافات الرواية الصهيونية التقليدية لتأسيس إسرائيل، يجسد التشويهات الفكرية المخيفة التي يحتاج إليها اليسار في العهد السياسي الجديد. فقد بدأ خلال مجرى الانتفاضة الثانية يجادل بأن زعماء الصهيونية قبل تأسيس الدولة قد فشلوا في رسالتهم التاريخية لإنشاء دولة يهودية كلياً عندما سمحوا لبقية من السكان الفلسطينيين بالبقاء داخل حدود إسرائيل خلال حرب 1948. فقد أصبح الـ 150000 فلسطيني أكثر من مليون عربي إسرائيلي اليوم، وهم جماعة من السكان أطلق عليهم اسم «القنبلة الموقوتة».

ظهر تفكير موريس في أول الأمر في صحيفة «الغارديان» البريطانية في 2002، عندما أورد اقتباسات واسعة النطاق بالموافقة على كتابات الزعماء اليهود السابقين في فلسطين. وقد بين بشكل مقنع أنهم كانوا يعرفون بأنه لا يوجد سوى طريقة واحدة لإنشاء دولة

يهودية: من خلال الطرد الجماعي للسكان الفلسطينيين الأصليين[42]. وقام موريس لاحقاً بكسوة هذه الأفكار لحماً في مقابلة مطولة مع صحيفة هآرتس. فبعد أن أشار إلى أن أول رئيس وزراء لإسرائيل، ديفيد بن غوريون، قد أكد قبل حرب 1948 على «وجود مناخ للترانسفير (النقل) ـ وهي الكلمة التي يفضلها الإسرائيليون على العبارة الصريحة «التطهير الإثني» ـ ومضى يقول:

أعتقد أن [بن غوريون] ارتكب خطأً تاريخياً فادحاً في 1948. فمع أنه كان يدرك المشكلة الديمغرافية والحاجة لإقامة دولة يهودية من دون أقلية عربية كبيرة، إلا أنه أصابه الخوف خلال الحرب. وفي خاتمة المطاف، تعثر... أعرف أن هذا يذهل العرب والليبراليين والأنواع المستقيمة سياسياً. لكني أشعر بأن هذا المكان من شأنه أن يكون أكثر هدوءاً وأقل معاناة لو أن المسألة حُلت بشكل نهائي آنئذ... وإذا كانت نهاية القصة ستكون قاتمة بالنسبة لليهود، فإن ذلك سيكون لأن بن غوريون لم يكمل الترانسفير في 1948. لأنه ترك احتياطي ديمغرافي كبير وسريع التغير في الضفة الغربية وغزة وداخل إسرائيل ذاتها[43].

وقد أوضح موريس أن هواجسه المتعلقة بهذا «الاحتياطي الديمغرافي سريع التغير»، مردها إلى نظرته إلى العقل الفلسطيني بأنه من حيث الأساس غير عقلاني ومريض، وهو الموقف الذي يبدو أنه تكون لديه خلال مقابلاته الشهيرة مع رئيس الوزراء السابق إيهود باراك. «عندما يتعين على المرء التعامل مع قاتل درج على القتل، ليس

من المهم كثيراً اكتشاف السبب الذي جعله قاتلاً من هذا النوع. المهم هو زج القاتل في السجن أو إعدامه». وعندما سئل عن كيفية التعامل مع العقلية الإجرامية للفلسطينيين، أجاب موريس: «يجب إقامة شيء مثل القفص حولهم. وأنا أُدرِك أن هذا يبدو شيئاً فظيعاً. إنه شيء وحشي بالفعل. لكن لا يوجد أي خيار آخر. فهناك حيوان مفترس ينبغي حبسه بطريقة أو بأخرى».

على أن موريس مضى يقول بأن سياسة القفص قد لا تتمكن في خاتمة المطاف من احتواء الفلسطينيين، وعندئذ فإن إسرائيل ستواجه نفس لحظة الأزمة التي واجهتها في 1948، حين كان لابد من طرد الفلسطينيين لإنقاذ الدولة اليهودية. هذه المرة لا يسع إسرائيل أن تتردد.

إذا كنت تسألني إن كنت أؤيد الترانسفير وطرد العرب من الضفة الغربية وغزة وربما حتى من الجليل والمثلث [داخل إسرائيل]، فإني أقول ليس في هذه اللحظة... لكن بوسعي أن أقول لك إنه في ظروف أخرى، ظروف الأهوال التي يتحدث عنها سِفر الرؤيا، التي سوف تتحقق في غضون خمس أو عشر سنوات، فباستطاعتي القول بعمليات الطرد.

ثم سأله محاوره إن كان الطرد يشمل الأقلية العربية. أجاب:

إن العرب الإسرائيليين عبارة عن قنبلة موقوتة. إن انزلاقهم إلى «الفلسطنة» الكاملة قد جعلهم سفراء العدو الذي يعيش بين ظهرانينا، إنه طابور خامس محتمل. فمن حيث الجوانب

الديمغرافية والأمنية، من المحتمل أن يقوضوا الدولة، بحيث أنه إذا وجدت إسرائيل نفسها مرة ثانية في وضع يهدد وجودها، كما كان عليه وضعها في 1948، فإنها قد تضطر إلى التصرف مثلما فعلت في ذلك الوقت.

كان موريس إنما يتابع النتيجة المنطقية لإيديولوجيا إسرائيل الخاصة بإقامة الدولة. تحتاج إسرائيل، بوصفها دولة «يهودية وديمقراطية» لأكثرية يهودية مقنعة لكي يكون بالإمكان تبرير قراراتها ـ حتى التي تتعلق بالتمييز والتعصب العنصري ـ على أنها إرادة الشعب. ويرى موريس أنه، مع تحول الحسابات الإثنية ضد الأكثرية اليهودية، فإنه يتعين على زعماء البلاد مواجهة نفس الأسئلة التي واجهها جيل 1948. كما يرى موريس أن الظاهرة الديمغرافية الأكثر مدعاة للقلق هي النمو الذي لا يلين للسكان العرب الإسرائيليين وما وصفه موريس بأنه «التحول إلى التطرف» أو «الفلسطنة». هاتان العبارتان اللتان درج الإسرائيليون على استخدامهما عند التحدث عن الأقلية الفلسطينية، نادراً ما جرى إيضاحهما. لقد كانتا عبارة عن اختزال يفهمه جميع الإسرائيليين، من موريس إلى شارون. ولكن ما هو معناهما بالضبط؟

لقد رأينا أن شارون وباراك كانا يعتقدان أن المواطنين العرب الإسرائيليين قد انفضح أمرهم في الانتفاضة الثانية على أنهم يشكلون جبهة ثانية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد توصلا إلى هذه النتيجة انطلاقاً من اعتقادهم بأنه لم يكن من الممكن لعرب

إسـرائيل أن يكونوا وحـدهم أصـحـاب الدعـوة إلى «دولة لجـمـيع مـواطنيـهـا»، وهي البـرنامج السـيـاسـي لأحـزاب الأقليـة منذ أواخـر التسـعينـات. يوجد ط رف آخر خلف الحملة. ويمكن اسـتنتاج من هو الطرف المذنب من الهدف المتمثل بدولة من أجل جميع مواطنيها: أي تدمير إسرائيل كدولة يهودية. وكان باراك وشارون و، على ما يبدو، مـوريس أيضـاً يرون أن هذا دليل كـاف على أن عـرفـات والسلطة الفلسطينية هم أصحاب الفكرة. فهم يعتقدون أن الفلسطينيين كانوا يأملون اسـتـخـدام العـرب الإسـرائيليين كـجنود في المقـدمـة، يخـربون إسرائيل من الداخل عبر حملة ديمغرافية من أجل الدمقرطة.

غيـر أن المخاوف الديمغرافية للزعـماء الإسرائيليين لـم تتوقف عند هذا الحد. فقد أظهر تعديل قـانون الجنسية أن شارون كان يرى أيضاً أن حق المواطنة الـذي يتـمتع به عـرب إسـرائيل يمكن أن يتم اسـتغـلاله أيضـاً من قـبل الزعـمـاء الفلسطينيين. وفـيـمـا تحـاول إسـرائيل عـزل نفسـهـا عن الفلسطينيين من خـلال إقـامـة الجدران والانسـحـاب، فإن عرفات يمكنه استعادة المبادرة عبر تحويل الزواج إلى سلاح ديمغرافي. فإذا شجع الفلسطينيين على الزواج من الإسـرائيليين فسوف يكون لهم الحق في مـغـادرة سـجـونهم في الضـفـة الـغـربيـة وغـزة والـعـودة إلى إسـرائيل بصـفـة أزواج لمواطنين إسـرائيليين. فـفـي تصـور شـارون وموريس، كان عـرب إسـرائيل حصـان طروادة، يحـملون بـداخلهم بذور دمار الدولة اليهودية.

قنبلة عرب إسرائيل الموقوتة

لقد أعرب كبار الزعماء السياسين والعسكريين عن مخاوف مماثلة بشأن «القنبلة الموقوتة» التي تمثلها الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ففي أكتوبر 2004، بعد فترة من الإعلان عن الانسحاب من غزة، قال وزير الأمن العام، جدعون إيزرا لصحيفة يديعوت أحرَونوت أن وجود المواطنين الفلسطينيين في الدولة اليهودية كان أكثر جانب محفوف بالمشاكل في الصراع. «يوجد مواطنون عرب في دولة إسرائيل. هذه أكبر بلية عندنا. فبعد انتهاء الأمور في غزة، وانتهاء الأمور في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، فسوف تبقى لنا أكبر بلية»[44].

لقد وصف رئيس هيئة أركان إسرائيل العسكري خلال معظم فترة الانتفاضة الثانية، موشيه يعالون، إخماد الانتفاضة الفلسطينية بأنه «نهاية حرب الاستقلال»، يعني ضمنياً أنه يعتبر الهجوم العسكري على الفلسطينيين إتمام مهمة لم تنتهي في 1948. وقال إن خطر الفلسطينيين يشبه السرطان.

> عندما تتعرض للهجوم من الخارج فإنك تستطيع رؤية الهجوم. وقد تصاب بجروح. أما السرطان فإنه شيء داخلي. لذا، فإني اعتبره أكثر خطورة، لأن التشخيص هنا أمر حاسم... وإن تشخيصي المهني هو أنه توجد ظاهرة هنا تشكل خطراً وجودياً[45].

أشار عالِم الاجتماع باروش كيمرلينغ إلى أن الإسرائيليين يعتبرون الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مشكلة خارجية. لذا فعندما تحدث يعالون عن خطر «داخلي» فإنه كان يشير على ما يبدو إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل[46]. وقد تأكد هذا التفسير جراء مقابلة لاحقة، في 2005، فيما كان يعالون يستعد للتخلي عن منصبه. وقد أشار إلى كارثة سفر الرؤيا القادمة التي ذكرها موريس. فعلاوة على «الخطر الوجودي الخارجي» الذي يتهدد بقاء الدولة اليهودية من جانب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، قال: «ثمة خطر وجودي داخلي يقض مضجعي كثيراً، لكني لن أتحدث عنه طالما أنا أرتدي الزي العسكري»[47]. كان من الصعب تصور الخطر المعني إن لم يكن «سرطان» عرب إسرائيل.

لقد عكست ملاحظات موريس بأن الأقلية العربية تشكل خطراً «ديمغرافياً وأمنياً ضبابية هذه العبارات في الخطاب الإسرائيلي. إن الخطر الديمغرافي المتمثل بمعدلات ولادات العرب العالية، التي تعني بالنسبة لإسرائيليين من أمثال موريس أن الدولة اليهودية كانت تغرق في موجة المواليد العرب، كان خطراً لا مفر منه على البقاء في المدى الطويل ـ وبالتالي أمن ـ الدولة اليهودية. ويرى الكثيرون من الإسرائيليين أنه أكبر خطر أمني يواجه إسرائيل. كان هذا الرأي يلقى تأييداً من جانب رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو. فقبيل المقابلة التي أجريت لموريس، ألقى نتنياهو، الذي كان حينئذ وزير المالية في حكومة شارون، كلمة في مؤتمر هيرزيليا، الذي يعتبر أكبر تجمع سنوي لرجال السياسة والأمن، حيث قال لهم:

إذا كانت توجد مشكلة ديمغرافية، وهي موجودة بالفعل، فإنها تتعلق بعرب إسرائيل الذين سيظلون مواطنين إسرائيليين... لذا فإننا بحاجة إلى سياسة تضمن قبل كل شيء وجود أكثرية هودية. أقول هذا دون تردد، كليبرالي وديمقراطي ووطني يهودي[48].

كابوس الصهيونية الديمغرافي المتطاول

لقد سبق أن تم شق الطريق الإيديولوجي الذي تسير عليه إسرائيل بتصميم متزايد بعد اندلاع الانتفاضة الثانية قبل ذلك بكثير، في الأحداث التي أدت إلى تشكيل الدولة اليهودية في الوطن العربي. وقد نصت فلسفة الصهيونيين لما قبل الدولة، من أمثال فلاديمير جابوتينكسي، على أن الحاجة تدعو إلى سياسة قوة «جدار حديدي» لجعل سكان البلاد الفلسطينيين الأصليين يخضعون. على أن إسرائيل، التي كانت تواجه عداء مستديماً من جانب الفلسطينيين جراء تجريدهم من وطنهم في 1948، قد أقامت جدرانها لاستبعادهم أيضاً. وقد وصف المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي الصهيونية، التي هي الأساس الإيديولوجي للدولة اليهودية، كما يلي: «لقد أقفلت الأبواب ورفعت الجدران عالياً للحيلولة دون اجتياح عربي للقلعة اليهودية»[49].

وأشار مويس إشارة صحيحة إلى أن «المشكلة الديمغرافية كانت هاجساً صهيونياً مستديماً قبل إنشاء إسرائيل بمدة طويلة. ففي بداية القرن العشرين، فيما كانت الحركة تسعى إلى تركيز انتباه اليهود

ومواردهم على فلسطين، زعم الكثيرون من زعمائها أن البلاد أرض قاحلة مهجورة تنتظر وصول اليهود الرائدين ـ أو كما نص الشعار الذي أشاعه الكاتب اليهودي البريطاني زانغويل ـ هي «أرض من دون شعب لشعب من دون أرض»[50]. وفي مكان آخر أشار زانغويل إلى مئات الآلاف من سكان فلسطين الأصليين بأنهم «مخيم أعراب»[51]. وقد حاول بضعة صهيونيين معارضة التفكير المبني على التخمينات، بمن في ذلك المفكر اليهودي آشر غينزبورغ، المعروف بالاسم العبري أهاد هآم، الذي قال في 1891 بعد رحلة قام بها إلى فلسطين: "نحن في الخارج درجنا على الاعتقاد بأن أرض إسرائيل تكاد تكون مقفرة الآن، وأنها عبارة عن صحراء غير مزروعة... لكن الحقيقة هي أن الواقع غير ذلك. ففي أنحاء البلاد، من الصعب العثور على حقول غير مزروعة»[52].

جاء في تقرير للجنة أنجلو ـ أمريكية في 1946عشية إنشاء إسرائيل، أن عدد سكان فلسطين كان يقارب 1.3 مليون من الفلسطينيين و، بعد موجات من الهجرة قريبة العهد، 600000 من اليهود. كان السؤال الصعب الذي يواجه الصهيونيين هو كيف يمكن إنشاء دولة يهودية على أرض تعتبر الوطن الفلسطيني لثلثي سكانها. وحتى تقسيم البلاد الذي اقترحته الأمم المتحدة في نوفمبر 1947 ما كان من شأنه سوى تأجيل المشكلة بالنسبة للصهيونيين، ويوجد دولة عربية تكاد تكون مسكونة حصرياً بالفلسطينيين، ودولة يهودية تسكنها أقلية صغيرة من اليهود. ففي غضون جيل أو جيلين كان سيوجد

دولتان عربيتان[53]. ورغم الدعم الرسمي للمسئولين في الحركة الصهيونية لخطة الأمم المتحدة، فإن زعماءها لم يشعروا بخيبة الأمل جراء رفض الفلسطينيين للتقسيم والذريعة التي أتاحها لهم هذا الرفض، حسب رأي إيلان بابي، «لتنفيذ عملية طرد منظمة للسكان المحليين ضمن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية»[56].

مما لا شك فيه، أنه مع اقتراب نهاية الانتداب، كانت الحسابات السياسية تتمثل ب بالاهتمام الطاغي للصهيونيين الذين يعدون العدة لخروج البريطانيين. ولدى الإعلان من طرف واحد للدولة في مايو 1948، بدأ الزعماء اليهود إعادة كتابة ديمغرافيا فلسطين عبر ثلاثة سياسات متفرعة: الأولى، الطرد الجماعي للفلسطينيين تحت غطاء الحرب؛ والثانية، تشجيع الهجرة اليهودية على نطاق واسع (و، على العكس من ذلك، معارضة حق العودة للفلسطينيين الذين تم طردهم)؛ والثالثة، الدعم المالي وغير المالي لتحسين معدلات ولادة اليهود على حساب معدلات ولادة العرب. وحتى منذ أكتوبر 1948، أي قبل بضعة شهور من نهاية الحرب، وضع بن غوربون حداً أقصى للسكان العرب في الدولة اليهودية بنسبة 15 بالمائة، وهو رقم لم يتم الابتعاد عنه كثيراً أبداً خلال أكثر من نصف قرن[55].

حدث أكبر حجم من طرد الفلسطينيين خلال حرب 1948 التي استمرت لمدة سنة، والتي دعاها الإسرائيليون بحرب الاستقلال. وقد تم طرد حوالي 750000من الفلسطينيين من الدولة التي أنشئت

حديثاً، أو 80 بالمائة من الـ 900000 فلسطيني الذين كانوا يعيشون داخل الحدود الجديدة. كانت الرواية الخرافية التي روجها الصهيونيون هي أن الفلسطينيين هربوا بناء على أوامر زعمائهم[56].

ولم يضرب صفحاً عن هذه الرواية أخيراً إلا في ثمانينيات القرن العشرين، عندما فتحت السجلات التاريخية للإطلاع. لكن بيني موريس، الذي أمضى عدة سنوات وهو يبحث في أراشيف دولة إسرائيل والأراشيف العسكرية، يقدم سبباً أكثر معقولية لهرب الفلسطينيين: وهو سياسة إسرائيل المنهجية في ارتكاب المجازر في البلدات والقرى الفلسطينية، وهي لا تقل عن 24 حسب أحدث التقديرات وأكثرها محافظة؛ واغتصاب النساء والفتيات من قبل الجنود الإسرائيليين، وعمليات القتل التعسفي.

يقول موريس:

> في عملية حيرام [كانت في أكتوبر 1948 القلب الفلسطيني الشمالي للبلاد] كان يوجد تركيز عال غير اعتيادي على إعدام الناس الذين يتم وقفهم أمام الجدران أو بالقرب من بئر وذلك بطريقة منتظمة. هذا لا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة. بل كان نمطاً من الأنماط. يبدو أن مختلف الضباط الذين اشتركوا في العملية فهموا أن أوامر الطرد التي تلقوها تسمح لهم بالقيام بتلك الأفعال بغية تشجيع السكان على الهروب في الطرقات... وقد عمل بن غوريون على إخماد الموضوع. فقد تستر على الضباط الذين قاموا بالمذابح[57].

تواصلت عمليات طرد الفلسطينيين على نطاق أصغر طيلة السنوات الأخرى للدولة[58]. ففي عام 1950، تم نقل السكان الباقين البالغ عددهم 2700 من الفلسطينيين في بلدة المجدل عبر الحدود إلى قطاع غزة؛ وتم إسكان مستوطنين يهود مكانهم في البلدة التي أطلقت عليها تسمية عبرية «أشكلون». وتم طرد 7000 من البدو من النقب، إما إلى الأراضي الأردنية أو المصرية، خلال فترة سنة اعتباراً من نوفمبر 1949. وأجبر أكثر من 5000 من الفلسطينيين إلى مغادرة قراهم في منطقة وادي عاره والعبور إلى الضفة الغربية في صيف 1949[59].

ثمة أدلة على أنه كان يوجد خطط لعمليات طرد أوسع نطاقاً بكثير، رغم أن الزعماء الإسرائيليين قد أقلعوا على ما يبدو عن تنفيذ خططهم، ربما لأنهم خافوا من التداعيات الدبلوماسية. فقد دل استقصاء أجرته صحيفة إسرائيلية في 1991، على سبيل المثال، أن إسرائيل كانت تأمل، تحت ستار حرب السويس في 1956، في أن تطرد 40000من المواطنين ـ أو حوالي خُمس السكان العرب في إسرائيل ـ إلى الأردن. وتم إجهاض عملية «هافارفيريت» بعد أن قامت وحدة من الجنود، كان يفترض أن يفرضوا منع تجوال على قرية كفر قاسم العربية في إسرائيل كجزء من خطة الطرد، بارتكاب مجزرة ذُبح فيها الكثيرون من السكان المحليين بدلاً من ذلك[60]. في الفترة نفسها، كما ورد في كتاب نُشِر باللغة العبرية في 2005 استناداً إلى وثائق من أرشيف الدولة، اقترح إسحاق رابين، وهو لواء في الجيش ثم أصبح لاحقاً رئيساً للوزراء، إثارة حرب ضد الأردن كذريعة لإبعاد فلسطينيي

الضفة الغربية. فقد قال في اجتماع حضره بن غوريون: "يمكن طرد الغالبية العظمى منهم. وإذا كان العدد أقل فسيكون الأمر أكثر سهولة، لكن المشكلة من شأنها أن تُحلّ من حيث المبدأ. ولن تكون هذه العملية إنسانية، لكن الحرب ليست بصفة عامة مسألة إنسانية»[61]. ومع أنه لم يتم تنفيذ أي من الخطتين، فقد قام رابين، الذين كان مسئولاً عن القيادة الشمالية، بهجوم 1956، في أن يطرد إلى سوريا سكان قريتين في الجليل قرب بحيرة الحولة وعددهم 2000[62].

وخلال حرب الأيام الستة في 1967 وما أعقب ذلك من احتلال الضفة الغربية وغزة وطرد أكثر من 300000 من الفلسطينيين إلى الأردن ومصر. وكانت سياسة الحكومة الإسرائيلية ترفض دائماً عودة الأكثرية الساحقة من اللاجئين على أثر حربي 1948 و1967. فعلى سبيل المثال، بعد حرب 1948، كتب بن غوريون يقول: «أنا لا أقبل المقولة التي مفادها أنه يجب أن لا نشجع على عودة [اللاجئين]:يجب منع عودتهم... مهما كلف الثمن»[64]. وتم إحباط أي خطر مادي لعودة سرية عبر الحدود عبر التدمير الجماعي للممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك تسوية أكبر من 400 قرية بالأرض، ونقل الأراضي العربية إلى جماعات زراعية يهودية مثل الكيبوتزيم والموشافين.

تم تحقيق «الإجراء الديمقراطي» الرئيسي الثاني ـ التلاعب بالحسابات الإثنية للأرض المقدسة لضمان إعطاء اليهود الأفضلية بشكل دائم ـ بعيد إنشاء إسرائيل، من خلال تشريع تمييز متنكر في

زي سياسة الهجرة. فقد أصدر الكنيست قانون العودة في 1950، الذي أعطى كل شخص من أصل يهودي حق المطالبة بمواطنة إسرائيلية تلقائية[64]. وقد استفاد من هذا القانون حتى الآن حوالي ثلاثة ملايين من اليهود، بمن فيهم ما لا يقل عن نصف مليون مهاجر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في 1990[65]. يظهر مدى الأهمية الحيوية لهؤلاء الملايين الثلاثة في ضمان محافظة إسرائيل على أكثرية يهودية مقْنِعة من خلال أرقام السكان خلال خمسة عقود. فرغم معدل ولادات العرب الذي يفوق معدل اليهود بنسبة الضعفين، فقد بقيت نسبة اليهود إلى العرب ثابتة لم تتغير. وفي 1949 كان المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل البالغ عددهم 160000 يشكلون 13.6 بالمائة من مجموع السكان. وبحلول 1970 كان عدد المواطنين أكثر من الضعف حيث بلغ 365000، لكن نسبتهم إلى السكان انكمشت قليلاً لتصبح 12.5بالمائة[66]. واليوم ازداد عدد الأقلية العربية ليصبح 1.1 مليون وحوالي 16 بالمائة من السكان. (إذا تضمنت الأرقام الـ250000 فلسطيني الذين تم ضمهم إلى إسرائيل مع أراضي القدس الشرقية في 1967، فسوف ترتفع النسبة إلى 19بالمائة، وهو الرقم الذي أورده مكتب إسرائيل المركزي للإحصاء).

الأمهات البطلات في الدولة اليهودية

بالنظر لنجاح السكان العرب في المحافظة على وضعهم الديمغرافي رغم الموجات الكبيرة من الهجرة اليهودية، فقد انخرطت إسرائيل فيما دعي بـ «معركة الأرحام»، حيث شجعت على زيادة

معدلات الولادة لدى النساء اليهوديات. فقد كانت المحاولات الرئيسية تركز، تاريخياً، على التحكم بالمزايا المتعلقة بالأطفال. وكانت أهمية هذه التدابير واضحة بالنسبة إلى بن غوريون منذ 1949 حين أعلن جائزة نقدية لكل «أم بطلة» لدى ولادة طفلها العاشر[67]. وقال في مناسبة أخرى: «إن أي أم يهودية لا تنجب إلى هذا العالم، بقدر ما يكون ذلك يعتمد عليها، ما لا يقل عن أربعة أطفال أصحاء إنما تقصر في القيام بواجبها تجاه الأمة»[68]. كانت رؤيا رئيس الوزراء تتمثل بأن من شأن الأبوين الرائدين أن يربوا أطفالهم اليهود للخروج والسُكنى في الحدود الجديدة للدولة، وأن يتكاثروا دون نهاية فيما يقومون بـ «تخليص الأرض» من وصمة ماضيها الفلسطيني. وكان يتعين ملء أرض الميعاد، التي كانت قد أخليت من الغالبية العظمى من سكانها الفلسطينيين خلال الحرب في السنة المنصرمة، باليهود «الصبرا»، وهم اليهود الجدد المطالبون بحقوقهم والمستقلون الذين كان من المفروض أن يجعلهم تأسيس إسرائيل يُفَرِّخون.

بعد عشر سنوات، ألغى بن غوريون هذه المزية الخرقاء حيث اتضح أن الغالبية العظمى من المستحقين كن أمهات عربيات لا يهوديات. وصرح رئيس الوزراء بأن هذه البرامج في المستقبل «يجب أن تنفذها الوكالة اليهودية لا الدولة لأن الهدف هو زيادة أعداد اليهود لا سكان الدولة»[69]. فخلافاً للحكومة، تتمتع الوكالة اليهودية، وهي منظمة صهيونية عالمية لها صلاحيات شبه حكومية في إسرائيل، بحرية التمييز ضد المواطنين العرب.

ومع ذلك، فقد واصلت الدولة تطبيق سياستها التمييزية. ففي 1967، وهي السنة التي حصلت فيها إسرائيل على سكان فلسطينيين جدد كثيرين من خلال احتلالها للضفة الغربية وغزة، تم إنشاء مجلس في مكتب رئيس الوزراء يهتم بزيادة إنجاب النساء الإسرائيليات. وصرح رئيس الوزراء آنئذ، ليفي إيشكول، بأن «المقصود من السياسة الديمغرافية إيجاد مناخ يشجع على الإنجاب، في ضوء الحقيقة التي مفادها أنه ذو أهمية حاسمة لمستقبل الشعب اليهودي»[70]. وبعد سنة تم إنشاء صندوق لتشجيع الولادات يقدم مخصصات أطفال للأسر اليهودية التي يزيد عدد أطفالها عن الثلاثة. كما أن الأسر اليهودية الأكبر حجماً كانت تحصل على مبالغ رفاه إضافية، تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف تلك التي تمنح للعرب. وتم منح مزايا أخرى مجاملة بموجب قانون 1983 للأسر التي تتمتع بنعمة الأطفال[71].

ومن جهة عكسية، كانت الدولة تأمل في خفض إنجاب العرب، رغم أنه، حسب رأي عالم الأنثروبولوجيا، رودا كنعانة، ظلت سياسات الدولة الاصطفائية المتعلقة بتشجيع الإنجاب «رمزية إلى حد بعيد» بالنظر إلى «الصعوبة المقترنة بتشجيع زيادة معدل ولادات اليهود دون تشجيع العرب على التكاثر أيضاً»[72]. وقد جاء في تقرير أوردته صحيفة هآرتس أن الحكومة قامت سراً بالطلب إلى شركات التأمين الصحي في البلاد في ستينات القرن العشرين خفض معدل ولادات العرب عبر التشجيع على استخدام موانع الحمل لدى السكان[73]. على أنه لم يتم تحقيق الشيء الكثير، على ما يبدو، حتى الثمانينيات

عندما بدأت وزارة الصحة مشاريع استثمارية في مجال تنظيم الأسرة مستهدفة السكان العرب بشكل غير تناسبي. فقد كتب كنعانه يقول: «كان من المعروف على نطاق واسع لدى موظفي وزارة (الصحة) أنه كان من الصعب الحصول على الموافقة من أجل إقامة عيادة عامة في منطقة عربية، لكن الموافقة كانت مضمونة إذا كانت العيادة المقترحة تتضمن عيادة لتنظيم الأسرة»[74].

ولم يبدأ اعتقاد الإسرائيليين إلا في التسعينيات بأن «الضغوط الديمغرافية» التي كانت تمارس منذ وقت طويل على البلاد كانت آخذة في التناقص بنتيجة غير متوقعة لهجرة يهودية ضخمة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وجراء عملية سلام انبثقت عن اتفاقات أوسلو التي كانت على ما تبدو تعد في نهايتها بتأسيس دولة فلسطينية، وإن كانت محدودة جداً. وقد تم إلغاء المجلس الديمغرافي في منتصف التسعينيات وقامت إسرائيل للمرة الأولى في تاريخها بالمساواة بين اليهود العرب في مخططات الأطفال.

غير أن فترة الراحة من الجدال الديمغرافي لم تستمر طويلاً. فمع تناقص طوفان المهاجرين من الاتحاد السوفييتي ليصبح مجرد قطرات خلال النصف الثاني من التسعينيات، سرعان ما أخذت الحكومة تبدي قلقها من عدم وجود احتياطي مستقبلي من المهاجرين اليهود. فعندما كان آريل شارون يردد، اعتباراً من 2001 فصاعداً، عزمه على إحضار مليون من اليهود إلى إسرائيل خلال السنوات القادمة، لم يكد الديموغرافيون في البلاد يستطيعون إخفاء

عدم تصديقهم[75]. وتم دفع مسائل الحسابات الإثنية إلى مركز المسرح جراء انهيار عملية أوسلو في أواخر 2000 واندلاع الانتفاضة في الأراضي المحتلة، التي اقترنت بالخطر المفترض لـ «جبهة ثانية» للمواطنين العرب داخل إسرائيل. وأخذ رجال السياسة والدبلوماسيون والأكاديميون ورجال الأعمال والصحفيون والجنرالات يعيدون صياغة «المشكلة الديمغرافية» بإلحاح جديد وبشكل أكثر عدوانية.

إعادة النظر في مفهوم المواطنة

ظهرت علامة هذا التحول في أول مؤتمر من نوعه نظمه معهد السياسة والاستراتيجية في مركز أبواب المعرفة المتبادلة في هيرزليا في ديسمبر 2000، بعيد اندلاع الانتفاضة. وأصبح المؤتمر، الذي جذب إليه 300 من أبرز الشخصيات في إسرائيل، حدثاً سنوياً يتم فيه كشف النقاب عن قرارات رئيسية تتعلق بسياسة الدولة، بما في ذلك، بعد ثلاثة سنوات، حل شارون من طرف واحد للصراع مع الفلسطينيين، أي «خطة الفصل» (الانسحاب)[76].

كان مؤتمر هرزليا الأول قد مهد السبيل لشارون وساعده في صياغة أفكاره المتعلقة بالفصل. فقد تصدى الخطباء، الذين تضمنوا شارون ذاته وشمعون بيريز وبنيامين نتانياهو، لـ «الخطر الديمغرافي» الذي يواجه إسرائيل، وركزوا على مشكلة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بدرجة أقل وبدرجة أكثر على المواطنين العرب في إسرائيل.

وبعد بضعة شهور، أصدر المؤتمر تقريراً يوصي بسلسلة من الحلول بما في ذلك نقل (ترانسفير) السكان. وقد أشار أحد كتاب صحيفة هآرتس إلى أن «صفوة الكيان السياسي والدفاعي في إسرائيل قد طلعوا علينا بوثيقة تقابل، في بعض توصياتها ولهجتها العامة، آراء اليمين المتطرف»[77].

وتضمن التقرير ردّين محتملين معاكسين على «الخطر الديمغرافي» الذي تشكله الأقلية العربية، وهما: «التكيف» و«الاحتواء».

> سياسة التكيف هي التي ينادي بها أولئك الذين ينظرون إلى إسرائيل كدولة لجميع مواطنيها ـ التي تكيف طابعها الوطني ورموزها ومؤسساتها مع التوازن الديمغرافي ـ السياسي المتغير. ومن جهة معاكسة، فإن الذين يدعمون المحافظة على طابع إسرائيل كما كان عند تأسيسها ـ أي دولة يهودية للشعب اليهودي ـ والذين لا يزالون يشكلون أكثرية بين السكان اليهود في إسرائيل، مجبرون على طرح استراتيجية معاكسة توفر رداً فعالاً على الاتجاهات آنفة الذكر [نحو «دولة لجميع مواطنيها»]، والإدراك في الوقت نفسه، بأنه، في بلد ديمقراطي، لا يمكن الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل إلا إذا لم تنخفض إلى أدنى من ثلاثة أرباع مجموع السكن تقريباً[78].

كان التقرير واضحاً في منحاه. فقد أكد أن "الزيادة في الحصة الديمغرافية للأقلية العربية في إسرائيل هو اختبار مباشر لمستقبل إسرائيل كدولة يهودية ـ صهيونية ـ ديمقراطية»[79]. يجب علينا أن لا

نتجاهل السياق العام للروابط الإثنية والإيديولوجية والسياسية بين العرب في إسرائيل والشعب الفلسطيني والعالم العربي برمته[80]. وقد اقترح الكتاب سلسلة من الحلول لتعزيز الأكثرية اليهودية في البلاد، بما في ذلك اعتماد سياسات تشجيع معدلات الولادة لدى السكان اليهود وزيادة الهجرة اليهودية. وقد شدد التقرير على أهمية قانون العودة قائلاً: «لقد كان يهود الدياسبورا دائماً احتياطياً بشرياً تقليدياً في منع وجود أكثرية فلسطينية في إسرائيل»[81].

وقد جادل الذين وضعوا التقرير أنه، علاوة على تعزيز الأكثرية اليهودية، من الممكن تقليص عدد المواطنين العرب تقليصاً هاماً من خلال السياسات التي تعتمدها الحكومة. وتمثّل أحد الاقتراحات «بتشجيع» عرب إسرائيل على نقل (ترانسفير) مواطنتهم إلى دولة فلسطينية مستقبلية، مع الاستمرار في حيازة حقوق الإقامة في إسرائيل. وقد تم التأكيد أيضاً على توصية أخرى: أن يتم نقل قلب الأرض العربية كثيف السكان في إسرائيل ـ منطقة «المثلث الصغير» القريب من الضفة الغربية، هو وسكانه، إلى حكم السلطة الفلسطينية في عملية تبادل للأراضي يتم بموجبها انتقال الكتل الاستيطانية اليهودية الكبيرة داخل الضفة الغربية إلى إسرائيل.)[82] وقد تم تقديم اقتراح مماثل بالنسبة للقدس الشرقية.) وجادل منظم المؤتمر، أوزي أراد، وهو مستشار سابق لنتانياهو بأنه يمكن فرض الترانسفير على الـ 250000 مواطن من المثلث الصغير ضد إرادتهم. فقد قال: «في دولة ديمقراطية، إن الأكثرية هي التي تقرر سكان الحدود الوطنية»[83].

لقيت فكرة تبادل الأراضي و«نقل المواطنة»، كما سماها البعض، دعماً لدى الزعماء الإسرائيليين من اليسار واليمين على السواء. ففي مقابلة جرت في 2002، صرح إيهود باراك بأنه ليس «من غير المتطور» أن يتم نقل مواطنة عرب إسرائيل مع أنه أضاف قائلاً: «أنا لا أوصي بأن يتحدث عن ذلك الناطق باسم الحكومة»[84]. وفي الواقع، فإنه فكر ملياً وحده قبل سنتين بنفس المخطط ـ «تبادل للأراضي» ينتقل فيه المثلث وسكانه إلى الدولة الفلسطينية الجديدة ـ في كامب ديفيد، كما أوردت وسائل الإعلام الإسرائيلية لاحقاً[85]. لكن رغبته الجامحة في الترانسفير لم تتضاءل جراء عمليات الاستطلاع التي أظهرت أن 83 من سكان أم الفحم، وهي أكبر بلدة في المثلث، كانوا يعارضون ذلك معارضة شديدة[86].

وقد قيل إن خليفة باراك، آريل شارون، كان مغرماً أيضاً بالاقتراح. ففي فبراير 2004 أطلق فكرة نقل المثلث في مقابلة مع صحيفة معاريف، مضيفاً بأن المسألة كانت قيد الدراسة من قبل مستشاريه القانونيين[87]. وعندما استنكر الزعماء الإسرائيليون الاقتراح، شكك الناطق باسم شارون، رعانان غيسين، بدوافعهم قائلاً: «من الواضح أن الفلسطينيين الذين يأملون في اجتياح إسرائيل من خلال القنبلة الديمغرافية [معدلات الولادة الأعلى] يعارضون ذلك»[88].

بعد بضعة أسابيع من انتشار ملاحظات شارون على نطاق واسع، تراجع عن الفكرة، وطمأن سكان المثلث علناً بأنهم «جزء لا يتجزأ من سكان إسرائيل»[89]. لكن الاستقصاءات التي قامت بها وسائل الإعلام

العبرية كشفت النقاب عن أن شارون كان يدرس سراً فكرة «نقل المواطنة» مع المسئولين منذ أن تم انتخابه كرئيس للوزراء في أوائل 2001. فقد ذكر الصحفي بن كاسبيت أن شارون كان قد ناقش الخطة مع شمعون بيريز، الذي كان وزير خارجيته آنئذ، مشيراً إلى أنها أفضل طريقة لحماية أكثرية إسرائيل اليهودية. وقد نقل عن شارون قوله إلى أصدقائه الحميمين: «إذا كنا الآن نتبادل الأراضي [مع الفلسطينيين] فلم نعطيهم أرضاً فارغة عندما يكون بوسعنا نقل الأرض مع العرب الذين يعيشون فيها؟" وقد قال كاسبيت إن مشكلة شارون الرئيسية تكمن في أنه يرى أن مثل هذا النقل يمكن اعتباره جريمة حرب بموجب القانون الدولي. لذا فقد كان رجال الحكومة يحاولون» وضع رزمة «لإقناع العالم بها»[90].

الاتجاه السياسي يتحول إلى الترافسير

على الصعيد الشعبي اكتسبت كلمة «الترانسفير» ـ وهي الكلمة الملطفة للتطهير الإثني ـ بسرعة قبولاً واسع النطاق في الكنيست، في الجامعات وفي وسائل الإعلام وفي الشارع. وقد انتشرت اللافتات عبر البلاد على الجدران والمباني وإشارات المرور ومواقف الحافلات وجميعها تنص على: «طرد العرب» أو «الترانسفير = الأمن والسلام». لكن درجة انزلاق هذه اللغة بسهولة من أفواه وزراء الحكومة والمستشارين والناطقين باسم الحكومة هي التي دلت على أن مؤتمر هيرزليا الأول، الذي تم انعقاده في ديسمبر 2000، كان إيذاناً بنقطة تحول. فبعد سنة، في مؤتمر 2001، صرح شلومو غازيت، وهو رئيس

سابق للاستخبارات العسكرية ومحلل لدى مجلس جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب الذي كان يحظى بنفوذ كبير، دون أي أن يظهر عليه أي أثر للحرج، قائلاً: «يجب إخضاع الديمقراطية للديمغرافيا»[91].

حتى الانتفاضة الثانية القليلون من الزعماء الإسرائيليين، باستثناء الذين ينتمون إلى المستوطنين المتعصبين، هم الذين كانوا يتحدثون صراحة عن نقل المواطنين العرب بوصفه هدفاً وطنياً. بل كانوا يؤكدون بدلاً من ذلك على سياسة وثيقة الصلة، ألا وهي أن «التهويد» لم يبرز طرد السكان العرب الحاليين في البلاد بل أبرز العملية تتم بموجبها السيطرة على قلب البلد التقليدي، لا سيما الجليل والنقب، وإخضاعه للحكم اليهودي عبر الاستيطان الذي ترعاه الدولة. وهذا لا يعني أنه منذ ولادة الدولة، لم يكن شبح الترانسفير يسيطر على صناع السياسة الإسرائيليين، كما رأينا، بل إنه كان موجوداً من دون شك. لكن نادراً ما كان يسمح للنقاش أن يتجسد خارج نطاق الحرم الداخلي المقدس للمسئولين الإسرائيليين السياسيين والعسكريين والأمنيين. فقد ترك للمتطرفين مثل مائير كاهان، وهو حاخام أمريكي هاجر إلى إسرائيل في أوائل السبعينات، للترويج للتطهير الإثني في العلن. وقد ألغيت في خاتمة المطاف أهلية حزبه اليميني المتطرف المعروف باسم كاخ للاشتراك في الانتخابات في 1988، بعد أربع سنوات من انتخاب كاهانة ليكون عضواً في الكنيست استناداً إلى برنامج مناهضة العرب.

على أنه كان يوجد الكثيرون من السياسيين الإسرائيليين الذين ورثوا دعوته، رغم أنه حتى الانتفاضة الثانية كان معظمهم يعملون على تلطيف لغتهم والاقتصار في حديثهم عن الترانسفير على فلسطينيي الأراضي المحتلة. ففي النقاشات الإسرائيلية المهذبة كان سكان الضفة الغربية وغزة هم وحدهم المؤهلون للطرد إلى الأردن أو إلى مصر. هذا الرأي لم يكن مثاراً للجدل: بل إنه كان صدى للخيار الذي مفاده أن «فلسطين هي الأردن» ـ الذي ينشئ دولة فلسطينية في الأردن المجاور ـ الذي كان في يوم من الأيام طموحاً معروفاً لعدد من زعماء حزب العمل وحزب الليكود، بمن فيهم آريل شارون[92].

إلا أنه بعد مؤتمر هيرزليا أصبح مقبولاً، بل حتى أمراً مألوفاً، لأن يربط المسئولون الإسرائيليون علناً بين مصير الأقلية العربية في إسرائيل ومصير الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال. وقد أوضحت سلسلة من الخطب والمقابلات التي أجريت مع رجال السياسة، الكثيرون منهم أعضاء في وزارة شارون، أنه لا يوجد تمييز كبير أو لا يوجد تمييز على الإطلاق بين الفلسطينيين الخاضعين لحكم إسرائيل، سواء أكانوا مواطنين أم لا، وأن الترانسفير يمكن، وربما يجب، أن يطبق عليهم جميعاً. وعندما قدم عضو الكنيست اليميني المتطرف مايكل كلينر مشروع قانون خاص لوضع «رزمة هجرة» لتشجيع عرب إسرائيل على الانتقال إلى الخارج ـ لقي المشروع تأييداً واسع النطاق في الكنيست، حتى لدى الوزراء. ورغم تحذير المستشار القانوني البرلماني بأن مشروع القانون «محفوف بالمشكلات»، فقد أقرت لجنة

التشريع مشروع القانون عرض المشروع على الكنيست[93]. ولم يتم ابتلاع احتمالات نجاح مشروع القانون إلا الدعوة إلى انتخابات عامة لاحقاً في تلك السنة.

في بعض الأوقات بدا أنه لا يكاد يوجد وزير لم يشعر بحرية الإعراب عن ازدرائه للسكان العرب في إسرائيل. ففي أغسطس 2003، قال نزاشي هانغبي، وزير الأمن العام والعضو في حزب الليكود الذي يرأسه شارون، لصحيفة معاريف أن عشرات الآلاف من البدو في النقب هم «مجرمون» يجب طردهم من البلاد[95]. وبعد ستة شهور زعم نائب وزير الدفاع، زيعيف بدييم، أن العرب يعانون من «عيب وراثي» جعلهم جميعاً «مجرمين طبيعيين»[96].

ووصف وزير البنية التحتية أفيغدور ليبرمان، وهو مهاجر روسي، والمدير العام السابق لحزب الليكود والزعيم الراهن لحزب ليزرائيل بيتينو، المواطنين البدو بأنهم «غزاة»[97]. وقد اقترح مراراً وتكراراً نقل بيوت عرب إسرائيل، مع سكان، إلى السلطة الفلسطينية. وقد طور أفكاره لاحقاً، في مايو 2004، لتصبح برنامجاً سياسياً. وفي زيارة قام بها إلى روسيا، قدم إلى الرئيس فلاديمير بوتين خطة بديلة لخطة الفصل التي طرحها شارون تنص على طرد جميع عرب إسرائيل إلا إذا برهنوا على ولائهم للدولة اليهودية، كجزء مما دعاه «فصل الشعوب»[98].

وكان داعية آخر إلى الترانسفير من مجلس الوزراء، إيفي إيتام، وهو جنرال في الجيش حصل على عدة أوسمة وكان قد أصبح صهيونياً متديناً بعد حرب يوم الغفران في 1973. ففي 2002، بعد أن

أصبح زعيماً للحزب الديني الوطني وفيما كان يستعد لدخول وزارة شارون كوزير للإسكان، أجرت له صحيفة هآرتس مقابلة قام فيها، مثل رئيس الأركان موشيه ياعالون، بمقارنة السكان العرب المتنامين في إسرائيل بانتشار السرطان. «إن السرطان نوع من الأمراض يموت فيه معظم الناس المصابين به لأنه تم تشخيصه فيهم بعد فوات الأوان. فعندما تدرك حجم الخطر، يكون قد فات الأوان لمعالجته». وعندما سئل إن كان يقترح الترانسفير، أجاب: «سوف يظل عرب إسرائيل مواطنين في الدولة إن لم يعبروا الخطوط الحمراء»[99].

وكان يوجد طرف آخر في وزارة شارون له تاريخ قديم في ما دعاه الترانسفير «الطوعي». لقد تم تأسيس موليديت ف أواخر الثمانينيات ـ بعد خطر حزب كاخ الذي أسسه كاهانة ـ من قبل ريهافاعام زيعفي، وهو جنرال في الجيش الذي كان يسمى «غاندي». ومع أنه متعصب عرفي مفوّه، إلا أنه كان محبوباً في الأوساط العسكرية: فقد عينه رئيس الوزراء إسحق رابين من حزب العمل مستشاراً شخصياً له في السبعينات، واختاره صديقه آرييل شارون ليكون وزيراً للسياحة في أول وزارة شكلها في 2001. كان زيعيفي حريصاً بأن لا يقوم أبداً بتضمين عرب إسرائيل في خططه المتعلقة بالترانسفير ـ لكنه كان يجادل بقوة بوجوب تشجيع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على مغادرة إسرائيل الكبرى «طوعياً»، بأن تفرض عليهم مضايقات اقتصادية وبطالة وحالات نقص في الأرض والماء ـ وسارع إلى القول: «بطريقة مشروعة، وفق اتفاقيات جنيف»[99]. وقد انخرط زيعيفي في الحملة الانتخابية تحت رمز الحرف «ت» الذي تبدأ به كلمة «ترانسفير».

انقطعت ولاية زيعيفي الوزارية عندما تم اغتياله من قبل مسلحين فلسطينيين في فندق في القدس في أكتوبر 2001. وقد تم تأبين زيعيفي في عملية لإظهار الحزن العام بقيادة شارون نفسه، وسمي الطريق الرئيسي الذي تسيطر عليه إسرائيل عبر وادي الأردن، وهو طريق يمتد على طول الضفة الغربية المحتلة، «طريق غاندي»، وطُلِب من المدارس في كل سنة في الذكرى السنوية لوفاته تدريس «القيم في شخصية [زيعيفي] ـ المعرفة ومحبة الأرض والولاء لها»[100]. وفي يوليو 2005 أقر الكنيست بأغلبية ساحقة مشروع قانون لإنشاء مركز تراث زيعيفي الذي تموله الدولة، يقر يوم حداد وطني ويضع منهاجاً مدرسياً للاحتفال بتراث زيعيفي[101]. وقد علق يوسي ساريد، وزير التربية السابق من حزب ميريتز الحمائمي، الذي عارض القانون، قائلاً: «سوف تصبح إسرائيل أول بلد في العالم يقوم بتضمين نظرية الترانسفير في نظامها التعليمي»[102].

وقد وجد خليفة زيعيفي في رئاسة حزب موليديت، بيني إيلون، وهو زعيم وحاخام للمستوطنين، أن المناخ الجديد في إسرائيل يؤدي إلى استحداث برنامج للترانسفير أكثر جرأة[103]. وسرعان ما أعلن عن حملة ترمي إلى تشجيع المواطنين العرب على الهجرة من البلاد، وكشف النقاب بكل فخر على أنه قام شخصياً بمساعدة ثلاث أسر عربية إسرائيلية على المغادرة. وقد تبجح حزب موليديت بأنه وجد «في الخارج أماكن عمل ودراسة وإقامات جديدة للطالبين العرب المهتمين بغية تشجيعهم على الهجرة»[104]. وأوضح إيلون في مقابلة

مع مجلة المستوطنين «نيكودا» كيف أن مخططه المتعلق بالترانسفير «الطوعي» يمكن أن ينجح عملياً: «سوف أغلق الجامعات في وجهكم. سوف أجعل حياتكم صعبة، إلى أن تشعرون بالحاجة إلى المغادرة»[105]. واستمر إيلون كوزير لسياحة في وزارة شارون بينما كان حزبه يعلق اللافتات في أنحاء البلاد تنص على: «أن ترانسفير (نقل) السكان هو وحده الذي سيأتي بالسلام»[106]. وقد استُقبِل في واشنطن أيضاً استقبالاً حافلاً حيث قيل بأن عدة أعضاء من الكونغرس اعتنقوا قضية الترانسفير استناداً إلى مبادرته «مبادرة إيلون للسلام»[107].

لم يعتبر النائب العام إيلياكيم روبنشتاين أياً من هذه التصريحات من جانب الوزراء غير شرعية أو أنها أمثلة على التحريض. بل إنه اعتبرها جزءاً من «النقاش العام» الصحي. وصرح قائلاً: «في الوقت الراهن، القضية هي موضع تجربة من قبل الجمهور»[108]. ويبدو أن الجمهور كان مقتنعاً إلى حد كبير بالحجج التي طرحها زعماؤه. ففي استطلاع للرأي نشر في أبريل 2005، وافق 59 بالمائة على وجوب "تشجيع" المواطنين العرب على الهجرة[109].

السياسات تسعى لتقليص عدد غير اليهود

نجم عن عمليات التعبير عن الدعم للترانسفير خلال الانتفاضة الثانية شرعنة قيام الحكومة باستحداث سياسات متصلبة للتصدي لـ «الخطر الديمغرافي». وتمثل واحد من أول الإجراءات بإعادة التمييز

الجسيم في مخصصات الأطفال. ففي يونيو 2002، وكجزء من تدابير تقشف عامة، تم خفض مزية الأطفال بنسبة 4 بالمائة لجميع الأسر الإسرائيلية وتم تنزيلها بنسبة 20 بالمائة إضافية للآباء والأمهات الذين لم يخدموا في الجيش[110]. كان ذلك تدبيراً يستهدف الأسر العربية بشكل محدد لأن المواطنين العرب هم وحدهم المستبعدون بموجب القانون من الخدمة العسكرية الوطنية[111]. ففضلاً عن اللاأخلاقية الواضحة في معاقبة الأطفال استناداً إلى أخطاء ذويهم المفترضة ـ ومعاقبة الأهل على سلوك لم يكن لهم أي رأي فيه ـ فإن الخفض ألحق الضرر بالقطاع الأضعف اقتصادياً. وكان العرب قد تعرضوا قبل ذلك إلى الحرمان من مجموعة من المزايا التي تمنحها الدولة، ابتداءً من ديون الضرائب وفرص العمالة إلى المنح المتصلة بالمساكن، لأنهم لم يشتركوا في الخدمة العسكرية، وهو حرمان من المساعدة أطلق عليها رجل القانون الإسرائيلي ديفيد كريتزمر اسم «التمييز المقنع»[112]. وتمثلت ضربة مالية أخرى أيضاً للأسر العربية بالحرمان من مخصصات الأطفال، مع أن تلك الأسر هي على الأغلب أفقر من الأسر اليهودية بخمسة أضعاف. كما أنها استهانة بالإحصاءات التي تبين أن 60 بالمائة من الأطفال العرب في إسرائيل كانوا يعيشون دون خطر الفقر[113].

ومع أنه لم يتم الاعتراف بذلك آنئذ، فإن الخفض الإضافي بنسبة 20 بالمائة قد تم تنفيذه فقط بغية خفض معدل ولادات العرب، كما قالت مراسلة الشئون الاجتماعية لصحيفة هآرتس،

روث سنياي، بعد ثلاث سنوات[114]. وقد اعترف كبار المسئولين في وزارة المالية بمثل ذلك فيما كانوا يحاولون إقناع حزب شاس اليهودي الأرثوذكسي المتطرف بتأييد الخفض. كان اليهود المنتمون إلى هذا الحزب يقودون حملة لمعارضة خفض مخصصات الأطفال استناداً إلى المخاوف من أن يلحق الضرر بهم أيضاً. فمعظم هؤلاء اليهود، الذين لديهم أسر كبيرة بصفة عامة، يرفضون أداء الخدمة العسكرية والتي أعفتهم الدولة منها. وأخيراً، في 2003، وإزاء مقاومة متضافرة من أولئك اليهود، قامت الحكومة بإلغاء الخفض الإضافي. غير أن أولئك اليهود قد أساءوا فهم خطة الحكومة، كما قالت سيناي. فإنهم لم يكونوا سيفقدون المزايا، لأن شارون عمل على أن يتم تعويضهم بواسطة مزايا أخرى عن الحرمان من مخصصات الأطفال. فقد كتبت سيناي تقول بأن قرار الحكومة «يرمي إلى تحويل المال إلى اليهود الأورثوذكس كبديل عن مخصصات الأطفال التي تم تقليصها». وقالت بأن سياسة الحكومة «تخدم مصالحها الذاتية وأنها غير أخلاقية وتنطوي على التمييز العنصري»[115].

في أوائل 2005 اعترف المسئولون الحكوميون ثانية بنواياهم الحقيقية في خفض مخصصات الأطفال، عندما نسبوا إلى أنفسهم الفضل في الأرقام التي دلت على خفض، وإن كان يسيراً، في معدلات ولادات النساء العربيات في السنتين اللتين فرض الخفض العام بنسبة 4 بالمائة على مخصصات الأطفال. وصرح ناطق باسم وزارة

المالية بكل فخر واعتزاز: «إننا نقوم بعكس الخط البياني، بغية الدفاع عن الأكثرية اليهودية في البلاد»[116]. وقد روّعت موجة وسائل الإعلام من المشاعر المناهضة للعرب التي أسفرت عنها تلك البيانات، اسحق كادمان، المدير التنفيذي للمجلس الوطني لرعاية الطفل، لكن صوته المعارض كان صوتاً وحيداً: «إن القول بأن المواطنين العرب في إسرائيل يتكاثرون عمداً بغية الإضرار بالدولة هو قول تعصب عنصري. إن القول بأن خفض معدل الولادات لدى عرب إسرائيل هو هدف وطني يدل على تمييز عنصري»[117].

بعيد الإعلان عن خفض مخصصات الأطفال، في سبتمبر 2002، أعادت الحكومة للمجلس الديمغرافي إلى الحياة بعد أن كان قد مات. وفي حين أن المجلس كان يعمل دون كبير ضجة في حياته السابق، فإن إعادته لقيت الكثير من الترحيب. ففي كلمة بمناسبة إعادة افتتاح المجلس، أشار وزير الرفاه الاجتماعي شلومو بنيزري إلى "جمال الأسرة اليهودية التي تنعم بكثرة الأطفال»[118]. وقد تم تكليف أعضاء المجلس الديمغرافي البالغ عددهم 37 عضواً، والذين يتضمنون ثلاثة أطباء متخصصين بأمراض النساء، باستحداث طرق لزيادة معدل ولادة النساء اليهوديات وثنيهن عن طلب الإجهاض.

وقد قال بنيزري لأعضاء المجلس: «نحن أكثرية في البلاد ولنا لحق في الحفاظ على صورتنا، صورة الدولة اليهودية، والحفاظ أيضاً للشعب اليهودي. ولكل دولة الحق في المحافظة على طابعها».

عـلاوة على عـمل المجلس الديمغـرافي المتـعلق برفع مـعـدلات الولادات، فقد صدرت إليه تعليمات بدراسة ظاهرة جديدة: مشكلة الزيجات المختلطة بين اليهود وغير اليهود[119]. لقد كان التزاوج بين العرب واليهود نادراً في إسرائيل، لكن وزراء، بمن فيهم آرييل شارون، كانوا منزعجين جداً من التداعيات الديمغرافية لمجموعة كبيرة أخرى من «غير اليهود» في إسرائيل والذين كانوا يظهرون علامات واضحة على الانصهار. كانت موجات من العمال الأجانب، معظمهم من جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية تتدفق إلى داخل البلاد منذ أوائل التسعينيات ليحلوا مكان العمال الفلسطينيين من الأراضي المحتلة الذين منعوا من دخول إسرائيل استناداً إلى سياسة «إغلاق» تم فرضها عبر نقاط تفتيش وحواجز طرق (قيود قاسية على الحركة كانت، عملياً، تمثل تفسير إسرائيل الشاذ لعملية أوسلو). فبما أن أكثر من 150000 من العمال الفلسطينيين لم يكونوا قادرين على مغادرة الضفة الغربية وغزة، فقد كانت الشركات الإسرائيلية بحاجة ماسة إلى قوة عاملة بديلة. وبحلول 2002 كان عدد العمال الأجانب قد بلغ ذروة تزيد عن 300000 من العمال. وكانت خشية الحكومة والمجلس الديمغرافي من أنه إذا ظلت هذه الأرقام دون ضابط لها فإنه قد يطلق العنان لموجة من الزيجات بين اليهود والعمال الأجانب. والكثيرون من الأطفال الذين يولدون من تلك الزيجات لن يكونوا يهوداً بموجب «هالاخا» (قانون الحاخامات) وبالتالي فمن شأنهم أن يعرضوا

للخطر الطابع اليهودي للدولة. وكان الخطر الديمغرافي الناجم عن العمال الأجانب يشبه، من وجهة نظر الكثيرين من الإسرائيليين، الخطر الذي تشكله معدلات الولادات العربية العالية.

تجلت الجدية التي تنظر فيها الحكومة إلى خطر العمال الأجانب بسلسلة متلاحقة من السياسات التي تم اعتمادها على عجلة في أواخر 2002. ففي أكتوبر من تلك السنة، أعلن شارون بأنه لن يسمح لعمال أجانب جدد بدخول البلاد. وفي الوقت نفسه تم تجنيد عدد كبير من الشرطة في قوة خاصة تحت إمرة الهيئة التي أنشئت في الفترة قريبة العهد باسم «سلطة الهجرة»[120]. فقد تم تحديد هدف لها تمثل في ترحيل 55000 من العمال غير الشرعيين في 2003، وهو هدف تجاوزته بسهولة، حيث أن وسائل الإعلام نقلت أن فرق الشرطة كانت تعتقل وتهاجم بعنف الأجانب الذين كانوا يوجدون في شوارع تل أبيب وفي أماكن أخرى. وتم إطلاق حملة إعلان عنصرية صريحة تمولها الحكومة باسم «أفوداه زارا» ـ وهي عبارة باللغة العبرية تعني بشكل غامض «العمال الأجانب» و«عبادة الأوثان» ـ محذرة الإسرائيليين العاديين بأنه إذا سمح للأجانب في البقاء في إسرائيل فإنهم سوف «يتزوجون نساءنا»[121]. وتم تشجيع المواطنين الصالحين على الإبلاغ عن الأجانب عبر هاتف مجاني «الخط الساخن للمهاجرين»[122].

يمكن ترحيل العمال الأجانب من قبل الشرطة استناداً إلى مسألة شكلية: فقد كان الكثيرون منهم، ربما الثلثان، موجودين في إسرائيل بصورة غير شرعية بسبب نظام من «العمل المقيد» أدانته عدة

جماعات دولية إسرائيلية لحقوق الإنسان بوصفه «شكلاً حديثاً من الرق»[123]. كانت تراخيص العمل التي يتم إصدارها للأجانب تمنح باسم رب عمل واحد، بحيث تعطيه حرية تامة في التعامل مع القوة العاملة الأجنبية. وعندما كان رب العمل يفرض أجوراً منخفضة أو يرفض منح العمال إجازات أو أوقات استراحة أو يقوم باستغلالهم أو يسيء معاملتهم مادياً، أو يخلف وعوده لهم، فإنه لم يكن يتوفر لهم مجال واسع للجوء إلى القانون. وكان الذين يرفضون تحمل أوضاع الرقيق التي يعيشون فيها أمام خيارين: إما مغادرة البلاد ـ إذا لم يكن جواز سفرهم قد صادره رب العمل ـ والتنازل عن آلاف الدولارات التي دفعوها للحصول على ترخيص العمل؛ أو قد يختفون في السوق السوداء للعمل غير القانوني، حيث يتمتعون بحرية اختيار واصطفاء عملهم ورب العمل لكنهم يغامرون بأن يُرحّلوا إذا قبضت عليهم شرطة الهجرة.

في غضون 18 شهراً من إنشاء سلطة الهجرة، كان 100000 من العمال الأجانب قد رُحِّلوا من البلاد. وعند سماع الأخبار، قامت الحكومة على الفور بإسناد مهمة ترحيل 100000آخرين..[124].

مع أن إسرائيل دعت الهيئة المسئولة عن ترحيل العمال الأجانب «سلطة هجرة»، فإن هذه التسمية كانت أبعد ما تكون عن الصواب. ففي إسرائيل لا يوجد سياسة هجرة عدا الامتيازات التي تمنح فقط لليهود بموجب قانون العودة[125]. ومن المؤكد أنه لا يوجد سبيل مفتوح للهجرة بالنسبة للعمال الأجانب. غير أنه في المناخ السياسي

الذي أوجدته الانتفاضة الثانية في إسرائيل أصبحت حتى حقوق الإقامة والتجنيس المحدودة عرضة لإعادة تقييم جذري. وتمثلت أول إشارة لذلك في التجميد المفاجئ في مايو 2002 لإجراءات جمع الأسر التي تسمح للفلسطينيين والعرب الإسرائيليين المتزوجين بالعيش معاً في إسرائيل.

إسرائيل تغير قانون الجنسية

منذ إقامة الدولة اليهودية في 1948، ومئات الآلاف من الفلسطينيين الذين طردوا من بيوتهم والملايين من ذرياتهم يمنعون من حق العودة إلى إسرائيل. وفي حين أن المواطنة الإسرائيلية كانت متاحة تلقائياً لأي يهودي في أي مكان من العالم، فقد منعت عن كل فلسطيني باستثناء العدد الصغير الذين ظلوا داخل إسرائيل في 1948. على أنه كان هناك استثناء واحد من هذه القاعدة. فأي من الفلسطينيين من الضفة الغربية أو غزة الذين يتزوجون من بين المواطنين العرب في إسرائيل بإمكانهم التقدم بطلبات من أجل الحصول على المواطنة الإسرائيلية باستخدام إجراء مطول وغير مضمون بموجب قانون الجنسية. ولم يكن التزاوج عبر الخط الأخضر بين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ظاهرة غير مألوفة، لا سيما وأن عدة بلدات وقرى عربية في منطقة المثلث الصغير في وسط البلاد كانت عملياً تتداخل مع الخط الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية[126].

وحتى أوائل التسعينيات كان الفلسطينيون الذين يتزوجون من المواطنين العرب في إسرائيل ويقدمون طلبات من أجل التجنيس، عدداً قليلاً. وبما أنه كان باستطاعة الزوجين الانتقال بحرية بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، فإن قلة منهم كانوا يرون ذلك من أولوياتهم. ولكن بعد أن بدأت إسرائيل تقفل الأراضي المحتلة عبر «إغلاقات» مطردة في أوائل التسعينيات، أدرك الكثيرون من الأزواج أن مستقبلهم معاً كان في خطر ما لم يتقدم الشريك الفلسطيني بطلب للحصول على المواطنة الإسرائيلية بموجب قواعد جمع شمل الأسر. وكانت إسرائيل ترفض معظم الطلبات من غير اليهود من أجل الحصول على المواطنة بموجب قانون الجنسية إلى أن جرى الطعن في هذه الممارسة في المحاكم في 1999. لقد نص الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا على أن أي إسرائيلي، سواء أكان يهودياً أو عربياً، يجب أن يحصل على معاملة على قدم المساواة عندما يقدم طلباً لتجنيس زوجة أجنبية باستخدام قانون الجنسية. كان اليهود في معظم الأحيان لا يتأثرون بقرار المحكمة لأنه يحق لزوجاتهم غير اليهوديات (على الأقل إذا هاجرن معهم) الحصول على المواطنة استناداً إلى قانون العودة[127]. لكن قرار المحكمة وضع الحكومة في مأزق: فهي لم يعد لها مبررات لرفض طلبات التجنيس الواردة من الفلسطينيين.

يتمثل الإجراء المعقد الذي نص عليه قانون الجنسية في أن أي شخص غير يهودي مؤهل يقدم طلباً للحصول على حق المواطنة يتعين عليه الانتظار ستة شهور قبل تقديم طلبات بشأن سلسلة من تصاريح

الإقامة المؤقتة. وفي نهاية حوالي خمس سنوات، وعلى فرض أن مقدم الطلب قد اجتاز الإجراءات الأمنية وغيرها فإن مقدم الطلب من ذكر أو أنثى يصبح له الحق في الحصول على تصريح إقامة دائم، يمكن أن يتحول إلى مواطنة إذا تخلى مقدم الطلب عن مواطنته الراهنة. وكان قرار المحكمة العليا يعني أنه بحلول 2003 كان سيتعين على الدولة أن تبدأ بإقرار الحالات الأولى للفلسطينيين الذين سيحصلون على المواطنة الإسرائيلية. وقد شعرت الحكومة بانزعاج عميق جراء هذا التوقع وبدأت تحصي الأرقام المتعلقة بأعداد الأزواج الذين كانوا يطالبون بلم الشمل خلال فترة أوسلو. وقد أحصت وزارة الداخلية 22400 طلب من أزواج فلسطينيين[128]، وأضافت بأنه إذا أضيف الأفراد الذين يعيلهم صاحب الطلب في الإحصائيات، فإن من المحتمل أن أكثر من 100000 من الفلسطينيين كانوا يحاولون اكتساب حق المواطنة «من الباب الخلفي»[129]. هذه الإحصائيات غير المحتملة ـ أظهر تحقيق قامت به صحيفة هآرتس أن الرقم الصحيح هو 5400 طلب فقط، وأن سجل السكان قد أحصى الطلبات المتكررة[130] ـ كان لها أثر كبير وأصابت الجمهور اليهودي بالصدمة وأعدته لرد شديد القسوة.

لم يكن منطق الحكومة مختلفاً عن تفكير اليمينيين المفترضين من أمثال بيني موريس. وقد اعتبر وزراء الحكومة اكتساب الفلسطينيين لحق المواطنة عبر الزواج من عرب إسرائيليين بأنه هجوم ديمغرافي ثان ذو شقين على الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية ابتكره عرفات والسلطة الفلسطينية. الشق الأول هو إيديولوجية «الدولة لجميع

مـواطنيـهـا»، المصـمـم لتـقـويض إسـرائيل بصـفـتـهـا «دولة يهـودية وديمقـراطيـة» عـبـر إتاحـة الفـرصـة للفلسطينيين من جـانـب الخط الأخـضـر للدخـول في مـعـركـة الأرحـام مع السكان اليـهـود. فـبـالنظر لمعدلات ولادات العـرب العالية، فـلابد أن يخسـر اليهود ذلك الصـراع. وعندمـا يصبح الفلسطينيون أكثر عـدداً من اليهود في الأرض الواقعة بين البحـر المتوسط ونهـر الأردن، فعندئذ سـوى تسقط الدولة اليـهودية من خلال تآكل الأعداد.

تمثل الشق الثـانـي المفتـرض لهـجـوم الفلسطينيين في ردهـم على إجراء التهرب من جانب إسرائيلمن موضوع «الدولة لجميع مواطنيها». لقد كانت إسـرائيل قد انسحبت من غـزة وبدأت تقيم الجدران عـبـر الضـفـة الغـربيـة وخـفـضـت طموحـاتها الإقليمـيـة الأوسع، وكـان ذلك بالضبط لكي تحمي أكثريتها اليهودية الآخذة في الانكماش. غير أنه بوسع عـرب إسـرائيل إبطال المزايا الـديمغرافيـة لإسـرائيل عـبـر تجنيـد المزيد من مـشـاة الجنود للمـعـركـة، عـبـر الزواج من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد جاء في صحيفة الجيـروزالم بوست أن لم شمل الأسـرة كان يتيح «لعشرات الألوف من الفلسطينيين بأن يمارسوا بهدوء ما أصبح تنفيذاً بطريقة خلسة لـ «حق لعودة»[131].

ونُقِل عن وزيـر الداخليـة، إيلي يـيـشـاي فـي ينايـر 2002 أنه طلب من جهاز الـوزارة دراسة الطرق «لخـفـض عـدد الـعـرب الذين يحـصلون على حق المواطنة الإسـرائيليـة عبر الزواج من مـواطني إسـرائيل»[132]. ونُقِل عنه قوله إنه يحبذ تحديد حصص سنوية للم الشمل.

على أنه رغم المخاوف الديمغرافية الواضحة التي تكمن خلف رغبة الحكومة في تقييد تجنيس الفلسطينيين، فإنه لم يكن يسمح لأي من المسئولين الحكوميين بالإشارة إلى تلك العلاقة صراحة إلى أن فعل ذلك شارون نفسه خلال سفره إلى واشنطن بعد ثلاث سنوات. فبدلاً من ذلك لجأت الحكومة إلى تبرير منطقي أمني، ووجدت تلك الذريعة ذاتها بعد فترة قصيرة ـ في مارس 2002 ـ عندما فجر انتحاري، شادي طوباسي، حزام متفجراته في مطعم في حيفا وقتل 16شخصاً. وقد أوردت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن مفجر القنابل كان لديه هوية إسرائيلية زرقاء حصل عليها استناداً إلى جمع شمل الأسر. (لم يكن هذا صحيحاً، في واقع الأمر. فقد ولد طوباسي إسرائيلياً بسبب المواطنة الإسرائيلية التي كانت لدى أمه، رغم أن والده كان فلسطينياً. فلم الشمل لم يكن هو الموضوع في حالته[133]). فقامت الحكومة على الفور بوقف جميع طلبات التجنيس المقدمة من الفلسطينيين، مجادلة بأن التجميد كان لازماً لحماية أمن البلد. وقد استغل جدعون إيرزا وزير العدل الخط الرسمي وقال: «منذ سبتمبر 2000 ونحن نرى صلة هامة، في الهجمات الإرهابية، بين العرب من الضفة الغربية وغزة وعرب إسرائيل»[134].

أصبح التعليق الإداري من جانب وزارة الداخلية الذي تم تنفيذه في مايو 2002 قانوناً مؤقتاً بعد سنة، في يوليو 2003، عندما أقر الكنيست تعديلاً لقانون الجنسية، نص عملياً على منع الأزواج المتزوجين حديثاً من العيش معاً وعلى إجبار الأزواج السابقين على العيش في ظل برزخ

قانوني لا يستطيع منه أي من الزوجين الفلسطينيين رفع سوية الإقامة الممنوحة لأي منهما. وكان توقيت هذا التشريع هاماً أيضاً: بحلول عام 2003 كانت الطلبات الأولى من جانب الفلسطينيين من أجل الحصول على حق المواطنة ستتساقط على مكتب وزير الداخلية لإقرارها. وقد أشارت أورنا كوهن، وهي محامية تمثل عدة أزواج متأثرين بالقانون، أنه كان مصمماً لجعل الحياة لا تطاق للآلاف من الأسر الذين كانوا بالأصل ضمن النظام: فمن دون إقامة دائمة أو مواطنة، كان من شأن الأزواج الفلسطينيين أن يجدوا صعوبة كبيرة في الحصول على عمل داخل إسرائيل، أو فتح حساب في البنك، أو الحصول على تغطية تأمينية وطنية. فقد سألتني: «ما هو المفروض أن يفعله الأزواج الذين يجدون أنفسهم في هذا الوضع؟ ربما يتعين على الدولة إعداد سجون خاصة كيما يعيشون فيها معاً. أو لعلها تريدهم أن يغادروا البلاد والعيش في الخارج»[135].

ظل هذا الوضع على حالة لمدة سنة ونصف السنة، إلى أن حذرت المحكمة العليا، التي كانت تسعى سعياً حثيثاً لاحتواء فيضٍ من العرائض من جماعات حقوق الإنسان، الحكومة بأن تضع تشريعاً مناسباً لهذه المسألة، مبدية بأنها قد تتدخل إذا لم تتم إعارة الاهتمام للأمور الإنسانية المتعلقة بحقوق الأزواج من النساء والرجال المتزوجين. وفي ربيع 2005، قبيل ذهاب شارون لمقابلة الرئيس بوش، أقر مجلس الوزراء تعديلاً آخر لقانون الجنسية. حظر القانون الجديد، الذي صوت عليه الكنيست بالقبول بعد شهرين، على

المواطنين الإسرائيليين إحضار زوجاتهم الفلسطينيات أو أزواجهم الفلسطينيين إلى إسرائيل، إلا في ظروف معينة. فمن الناحية الشكلية يمكن لوزير الداخلية إقرار تدبير بالنسبة لزوج فلسطيني يتجاوز عمره 35 عاماً أو لزوجة يتجاوز عمرها 25 سنة[136]. غير أنه من الناحية العملية، فإن التعديل لم يأت بفرق حقيقي: فقد كان للوزير كامل الحرية في أن يتذرع باعتبارات أمنية في رفض تلك الطلبات، وحتى في حال إصدار ترخيص، فإنه سيكون مؤقتاً ولا يخول حامله العمل في إسرائيل أو الحصول على مزايا الرفاهة أو الرعاية الطبية [137]. لإدراك الاتجاه الذي كان المجتمع الإسرائيلي يسير فيه إدراكاً تاماً، كان يتعين رؤية التغيير في قانون الجنسية في السياق الأوسع نطاقاً، كجزء من اتجاه يسير نحو «التعزيز الإثني» في إسرائيل الذي كان ينم عن عدم التسامح إزاء غير اليهود، سواء أكانوا «عرباً» أو «أجانب». وقد اتهم تقرير صادر عن رابطة الحقوق المدنية ذات النفوذ الواسع في إسرائيل، في ديسمبر 2004، وزارة الداخلية، التي تشرف على عملية التطبيع، بالتحيز المستوطن والمنهجي والمتغلغل ضد غير اليهود»، مضيفاً أنه «يدوس بشكل دائم على حقوقهم المشروعة»[138]. وقد جاء في التقرير أن الوزارة كانت تستخدم مضايقة بيروقراطية منظمة ومنهجية بغية «إرهاق» الإسرائيليين الذين يرغبون الزواج من غير اليهود. وفي الحالات التي لم يكن بإمكان الوزارة منعها كانت تستخدم الإكراه، لا سيما ضد اليهود، لإقناعهم بأن يطلقوا زوجة غير يهودية، من شأنها أن تفقد بعد ذلك جميع حقوق الإقامة.

هذه الممارسات المريبة المقترنة بالتجنيس كان يمارسها سجل السكان، وهو قسم من وزارة الداخلية لم يتم أبداً نشر معاييره في الحكم على حالات التجنيس، بل كانت «مغلّفة بالضباب»، كما وصفتها الرابطة. وكان المسئولون في ذلك القسم لا يقدمون إيضاحات خطية لقرارات السجل، ولم يكن بالإمكان الطعن في قراراته في المحاكم، وهذا شيء تفرد به كدائرة حكومية. كان يدير السجل خلال جزء كبير من فترة الانتفاضة الثانية لواء سابق من الصقور، هرزل غيدج، وهو ناشط من حزب الليكود وصديق حميم لشارون. وقد حظي بازدراء جماعات حقوق الإنسان بعد أن علق على موت عامل أجنبي تم اعتقاله وشنق نفسه بأن مشكلة العمال الأجانب غير الشرعيين يمكن حلها بين عشية وضحاها فيما لو قامت الدولة بتوزيع الحبال عليهم جميعاً[139]. وكان معارضاً شديداً وعلنياً للسماح للفلسطينيين بالزواج من الإسرائيليين، حيث اعتبر ذلك «ممارسة الحق العودة من الباب الخلفي». وقيل إن غيدج استشهد بأرقام غير موثوقة تنطوي على المبالغة تبين الخطر الذي يشكله العمال الأجانب ولم شمل الأسر، على السواء.

آمون روبنشتاين ينبري للإنقاذ

على أنه بعد أن تعرض سجل السكان لرابطة الحقوق المدنية، ولسلسلة من المقالات الاستقصائية التي ظهرت في صحيفة هآرتس في أوائل 2005[140]، بدأت إسرائيل تعيد النظر في سياستها المهلهلة

المتعلقة بالهجرة بالنسبة لغير اليهود. كانت الحكومة تأمل أن تضع التمييز العنصري ضد الفلسطينيين المتضمن في قانون الجنسية والمضايقة المرتجلة للأجانب التي كان يطبقها سجل السكان ضمن قانون عام لتقليص حقوق غير اليهود في الدولة اليهودية. كانت إسرائيل تريد أن تضفي مظهراً قانونياً جذاباً على الممارسات العنصرية القائمة. ففي أبريل 2005، فيما كانت توضع اللمسات الأخيرة على التغيرات التي أدخلت على قانون الجنسية، أنشأت الحكومة لجنة استشارية من الحقوقيين اليهود ــ لم تشمل أي عربي ــ لوضع أول سياسة للهجرة النهائية للبلد. كانت المهمة المكلفة بها فرض شروط صارمة على تجنيس غير اليهود لضمان «وجود أكثرية يهودية راسخة في إسرائيل»[141]. كان رئيسها أستاذ القانون المرموق وأكبر خبير دستوري في إسرائيل، آمنون روبنشتاين، الذي كان في وقت من الأوقات يحسب على اليسار لكنه مثل بيني موريس أصبح الآن يكاد لا يختلف عن الزعماء المهللين لصقور اليمين.

كان روبنشتاين يعمل منذ مدة لدى مجلس الأمن الوطني، ويساعد، حسب قول مديرة المجلس، غيورا إيلاند، في «مكافحة الشيطان الديمغرافي»[142]. كان روبنشتاين داعية بارزاً لتعديل قانون الجنسية، ومستشاراً من خلف الستار بشأن ذلك القانون، فضلاً عن مؤيد متحمس لانسحاب شارون من غزة. وفي إحدى مقالاته النموذجية في وسائل الإعلام الإسرائيلية، برّر التعديل شديد القسوة لقانون الجنسية بالإدعاء بأن قراراً بالسماح للفلسطينيين في الحصول على

المواطنة والهجرة إلى الداخل، من شأنه أن يشكل سابقة قانونية ويفتح أبواب الطوفانات لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين: «إن إسرائيل لا تحتاج غلى أن تعترف بحق الهجرة إلى إسرائيل بل يجب عليها أن لا تفعل ذلك. إن مجرد إثارة هذا المطلب يعني قبول حق العودة». وعلى ذات المنوال، جادل روبنشتاين بأنه حتى حقوق الإقامة يجب حجبها عن الفلسطينيين بغية حماية الأكثرية اليهودية. و«حتى إذا تم التمييز بين «الإقامة» و«المواطنة»، من الواضح أن المنحدرين من «المقيمين» [الفلسطينيين] سيتوفر لهم حق التجنيس. وسوف يتم تأجيل فقد الأكثرية اليهودية بجيل واحد على أبعد حد»[143].

كان روبنشتاين قد قضى الكثير من الوقت في دراسة قوانين الهجرة الداخلية الأجنبية، ويلتقط بعناية أقسى القيود التي استطاع لعثور عليها في سجل قوانين كل بلد ومن ثم يصرح بأنه سيكون لإسرائيل المبرر لفرض تدابير مماثلة. وكتب روبنشتاين يقول إن المبدأ التوجيهي هو أنه يجب أن يكون هناك مساواة داخل إسرائيل بين اليهود والعرب، إلا أن «مفتاح الدخول إلى وطن إسرائيل هو بيد اليهود»[144]. وقد اكتشف هو وآخرون يعملون لدى مجلس الأمن مكونات تنطوي على تمييز عنصري صارخ لقواعد الهجرة الجديدة إلى داخل إسرائيل لقواعد الهجرة إلى الداخل سنّتها الدنمرك والبلاد المنخفضة (هولندا). وكان البلدان كلاهما قد اعتمدا تشريعاً يقتضي بأن يبرهن المهاجرون المحتملون على ارتباط عميق بوطنهم الجديد قبل اكتساب حقوق المواطنة. وكان يفترض على نطاق واسع أن

الدنمرك وهولندا هما في صدد استخدام هذه القوانين كطريقة لتنفيذ حقوق مقدمي الطلبات من المسلمين للحصول على المواطنة من خلال الزواج من زوجة انمركية أو هولندية.

لقد روّج روبنشتاين لهذه القوانين استناداً إلى أن ما هو جيد لأوروبا فإنه جيد لإسرائيل. لكن المحامي العربي الإسرائيلي المرموق، حسن جبارين، من «العدالة»، أشار إلى أن أقسى القانونيين، وهو قانون الدنمرك، كان أقل تمييزاً بكثير من قوانين إسرائيل المتعلقة بالهجرة ـ فهي تجمع بين قانون الجنسية الجديد وقانون العودة. فقانون الدنمرك لم يتضمن مسارات هجرة تميز على أساس إثني ـ وهي المعايير التي تطبق على قدم المساواة على جميع المهاجرين ـ وتضمن حق الاستئناف القضائي. وأضاف جبارين أنه على أي حال، فإن قانون الدنمرك لم يُعرض على محاكم البلد ومن المؤكد أنه سيعتبر غير دستوري. فقد كتب جبارين يقول: «السؤال ذو الصلة بالموضوع هو ما إذا كان مؤيدو القانون [الإسرائيليون]مستعدون لاعتماد كامل سياسة الدنمرك المتعلقة بالمواطنة والهجرة. من المؤكد أن إجابتهم ستكون بالنفي، لأنهم يعارضون تحويل إسرائيل إلى دولة مدنية ذات سياسات ديمقراطية حديثة»[145]. وجادل جبارين بأنه خلافاً للدنمرك، لدى إسرائيل في قلب إطارها التشريعي قانون العودة التمييزي، وهو سياسة هجرة زائفة توفر المزايا لليهود دون غيرهم. وكان التغيير الذي أدخل على قانون الجنسية والإصلاحات الأخرى التي ينظر فيها روبنشتاين مصممة لإضافة طبقة عنصرية أخرى إلى أساس قانوني هو بالأصل تمييزي بشكل فادح.

كان جبارين يرى أن قانون الجنسية المعدل الذي اعتمدته إسرائيل والذي كان روبنشتاين والحكومة يريدان تعميمه ليشمل جميع غير اليهود الراغبين في العيش في إسرائيل ـ لم يكن يوجد مثيل له منذ إلغاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وقلب قوانين تمازج الجنسين الأبيض والأسود في الولايات الجنوبية الأمريكية في الخمسينات. ففي رأي جبارين، كان قانون إسرائيل بداية انزلاق من تشريع تمييزي إلى تشريع عنصري صريح: ففي حين أن قانون العودة كان يعطي ميزات إلى جماعة واحدة، هي جماعة اليهود، استناداً إلى إثنيتهم، فإن القانون الجديد حرم مجموعة أخرى، هم العرب، من الحريات الأساسية، استناداً إلى إثنيتهم. فقد كتب يقول: «إن القانون المعدل يعكس انتقالاً من وضع تمييزي باطل إلى وضع من الاضطهاد العنصري».

لقد وجد تقييم جبارين من يشاركه الرأي في شخص يوعاف بيليد، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب. فقد قال إن إسرائيل في طريقها لأن تصل إلى «نقطة تحول بالغة الخطورة» حيث لن يكون بالإمكان الاستمرار في وصفها بأنها ديمقراطية، حتى بالمعنى الأكثر شكلية[146].

وقد جادل بيليد بأن في قيام وزارة شارون بعملية الفصل وفي التغييرات التي أدخلت على قانون الجنسية فإنها ألزمت نفسها بالإرث الباقي الوحيد من عملية أوسلو: وهو مبدأ فصل اليهود والفلسطينيين إلى شعبين، وإن كانا غير متساويين إلى حد بعيد. «إن منطق عملية

أوسلو هو منطق ديمغرافي.. فقد كان أنصار أوسلو يبررونه لأنفسهم مستخدمين حجة ديمغرافية: «أنتم هناك؛ ونحن هنا». كان من المقرر أن تنهي الدولة الفلسطينية المستقبلية لا الصراع مع الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة فحسب؛ بل جميع الفلسطينيين، حتى أولئك الذين سوف يتم تجاهل حقوقهم كلياً جراء إقامة تلك الدولة والذين لن يستفيدوا منها. إن مفاوضات أوسلو لم تتعرض للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مجتمعات لاجئية تعيسة في أنحاء الشرق الأوسط، ولا للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وسيظل وضعهم من دون حل بعد إقامة دولة فلسطينية بموجب شروط اتفاقية أوسلو. وسوف يجد المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل بشكل خاص أنفسهم في وضع جديد يثير الاستياء: فسوف يظلون مواطنين إسرائيليين من الدرجة الثانية دون أي مجال أو احتمال للتحسن. فإذا اشتكوا، وإذا انشقوا، وإذا طالبوا بحقوقهم، فإن إسرائيل تستطيع ببساطة غسل يديها منهم، وتقول لهم بأن يبحثوا عن حقوقهم في الدولة الفلسطينية. ومضى بيليد يقول: «لقد تم إنهاء وضعهم في أوسلو وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية في القرار».

كما رأينا، رد المواطنون الفلسطينيون على وضعهم الجديد بعد أوسلو باستحداث إيديولوجية «دولة لجميع مواطنيها»، وهي حجة لضمهم الكامل في نظام الحكم الإسرائيلي، و التي كانوا يعتقدون بأن تنفصل وشيكاً عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ولكن بدلاً من أن تحظى بالقبول من اليهود الإسرائيليين، فإن الحملة التي كانت

تدعو إلى «دولة لجميع مواطنيها» عملت ببساطة على إثارة عداء الجمهور اليهودي وزعمائه إلى درجة أبعد، حيث ألهبت نار المخاوف الديمغرافية التي أدت إلى التغييرات في قانون الجنسية. وقد اعتبر بيليد أن هذا القانون الجديد كان إيذاناً بخط فاصل. ففي حين أن إسرائيل كانت تسعى سابقاً إلى إخفاء المحتوى التمييزي لقوانينها، فقد أصبحت الآن تظهر التمييز علناً.

عندما تقول دولة من الدول: «أعترف بأني أمارس التمييز بسبب الفرق الإثني»، فإنها تتغير. فهي لم تعد ذات الدولة السابقة. إنها تجتاز عتبة... الآن أصبح الطريق مفتوحاً أمام كافة أنواع الأشياء، بما في ذلك «الترانسفير الصامت» ــ التلاعب بالحدود بغية حرمان المواطنين من حقوقهم.

وأشار بيليد إلى أن اللغة الإنسانية التي يستخدمها دعاة سياسة «فقل (ترانسفير) حق المواطنة»، أي نقل كامل الجماعات العربية في إسرائيل مثل جماعة أم الفحم إلى فلك السلطة الفلسطينية هي لغة غير شريفة ومضلِّلة. «فالفلسطينيون الذين سيتم نقلهم لن ينقلوا إلى دولة أخرى ـ أي إلى دولة حيث يكون بإمكانهم تحقيق حقوقهم ــ لأنه لن يكون هناك دولة أخرى. فمواطنتهم لن تُنقل؛ بل ستلغى».

بعبارة أخرى، إن النقاش الذي يدور حول الترانسفير لا يتعلق بنقل حقوق المواطنين الفلسطينيين إلى دولة أخرى بل بخفض وضعهم من مواطنين إلى لا مواطنين بشكل لا رجوع فيه. فسوف تنقل حقوقهم

إلى دولة مزيفة، إلى دولة شبح قزم، قد يسميها العالم فلسطين لكنها ستكون في واقع الأمر تحت الحكم الإسرائيلي ومفصلة لتلائم الاحتياجات الإسرائيلية. وسوف تظل الدولة اليهودية تقرر مصير مواطنيها الفلسطينيين السابقين دون أن تكون مضطرة لتلبية مطالباتهم بالحقوق المدنية والاعتراف السياسي. وكما هو الحال في عملية الفصل (الانسحاب)، سوف يحقق نقل المواطنة إزالة الوجود الفلسطيني من إسرائيل، لا بغية أن يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقوقهم في فضائهم السيادي بل بغية تجريدهم من صوتهم كلياً.

«في خاتمة المطاف، سيكون لدينا جماعتان منفصلتان وحصريتان: مواطنون يهود ومقيمون فلسطينيون»، حسب قول بيليد. «سوف ينتقل المواطنون الفلسطينيون من كونهم إسرائيليين يتمتعون بحقوق مقيمين في المناطق المحتلة ـ علماً بأن المقيمين في الأراضي المحتلة لا يتمتعون بأي حقوق على الإطلاق».

4

إعادة رسم الخط الأخضر

لنقترب من [اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة] ولنقل لهم بأنه ليس لدينا حل، وبأنكم ستظلون تعيشون مثل الكلاب، وكل من يريد يستطيع المغادرة ـ وسوف نرى إلى أين ستؤدي هذه العملية. ففي غضون خمس سنوات قد ينقص عددهم بواقع 200000 عما كانوا ـ وتلك مسألة بالغة الأهمية.

موشيه دايان (1967)[1]

السؤال الحقيقي الذي ما فتئت أطرحه على نفسي كل يوم طيلة السنوات العشر الماضية هو ما الذي سيحدث حين ستوجد أكثرية عربية في غرب نهر الأردن؛ ما الذي سيحدث عندما سيفوق عدد العرب الذين هم مواطنون في إسرائيل وعدد العرب الخاضعين للحكم الإسرائيلي عدد اليهود، لأن تلك اللحظة ليست بعيدة... ذلك لأنه إذا جاء ذلك اليوم ولا يكون لنا حدود، إذا لم يكن يوجد دولة فلسطينية في ذلك اليوم في الجانب الآخر من حدود ما، فسوف تنفجر جهنم هنا. لا أريد حتى أن أفكر بما سيحدث في تلك الحالة. ستكون هذه نهاية الفكرة الصهيونية. لذا فإن ما أقوله هو أن دولة فلسطينية هي طوق النجاة للدولة اليهودية.

يوسي بيلين (2001)[2]

لدى [العرب الإسرائيليين] بطاقات هوية مثلنا، ونفس أرقام السيارات، ولا يمكن إيقافهم على جوانب الطرق. إن حل هذه المشكلات هو أن نجلب المزيد ن اليهود إلى إسرائيل.

آرييل شارون (2005)[3]

في اللغة العبرية، اسمه «سوفر» وهذا الاسم يعني «المحصي». وهذا بالضبط ما يفعله البروفسور آرنون سوفر ليكسب معيشته: إنه يحصي عدد اليهود والعرب. قال لي: «إن المختبر الذي أعمل فيه هو الجليل»، مشيراً إلى قلب أرض العرب في إسرائيل حيث يقطن 600000 من المواطنين الفلسطينيين، الذين تعمل إسرائيل على «تهويدهم» ـ أي لجعلهم يهوداً حرفياً ـ طيلة خمسة عقود.

يقوم سوفر، بوصفه رئيس قسم الجغرافيا السياسية في جامعة حيفا، برصد نمط حياة العرب داخل إسرائيل والأراضي المحتلة، فيسجل الأماكن التي يعيش فيها الفلسطينيون، وسرعة نمو أسرهم، ومتى وكيف يموتون؛ ثم يقوم بمقارنة تلك الإحصائيات مع تلك الخاصة باليهود. وهو يقوم بدراسة البيانات بتفصيل دقيق، ويقدم تحاليل ودراسات مسحية تقوم الحكومات استناداً إليها بوضع سياساتها قصيرة الأجل واستراتيجياتها طويلة الأجل. ويقول: «أقدم المشورة بشأن المسائل الديمغرافية والاجتماعية والدفاعية. يتعين علينا معرفة من هم البدو، ومن هم أهل غزة بالمقارنة مع سكان الضفة الغربية. هل كنت تعرف أنهم شعبان مختلفان؟ أهل غزة جائوا

من مصر ـ إنهم مصريون في واقع الأمر ـ بينما هم في الضفة الغربية يهود اعتنقوا الإسلام قبل قرون. فالعرب في الضفة الغربية وغزة لهم تاريخ مختلف وأنوف مختلفة ودم مختلف».

يُظهِر سوفر عادة تبعث على الانزعاج حيث يمزج الواقع بالرأي الشخصي على حد سواء، في شلال من حشو الكلام لا يتيح المجال لمقاطعته في اندفاعه. ولم يتح لي الوقت إلا بعد مغادرة مكتبه للتفكير بأن التطورات قريبة العد في علم الوراثة قد تجاوزته على ما يبدو. أو، حتى، كيف يمكن له أن يعتقد بأن الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية لهم «دم مختلف» مع أن مئات الآلاف من سكان غزة، شأنهم في ذلك شأن الفلسطينيين من الضفة الغربية هم لاجئون مما هو إسرائيل الآن. فقد أرغموا على الهروب أثناء حرب 1948 من نفس مجموعات البلدات والقرى التي سوتها دولة إسرائيل الجديدة بالأرض بعد انتصارها العسكري.

قد يبدو البروفسور غريب الأطوار، لكنه ليس بالخارج عن جماعته. فهو واحد من الاثنين اللذين أسسا المركز الوطني للدراسات الأمنية، وهو هيئة أبحاث رائدة في جامعة حيفا ووثيق الصلة بأجهزة البلد الأمنية والدفاعية. وهو مستشار ذو نفوذ بشأن الديمغرافيا لدى هيئات صنع القرار الأساسية في إسرائيل، من مكتب رئيس الوزراء ومجلس الأمن الوطني إلى لجنة الشؤون الخارجية التابعة إلى الكنيست والوكالة اليهودية وهو بصفته خبيراً بشأن الحرب المدينية مسئول عن تعليم جيل من كبار المسئولين الأمنيين في كلية الدفاع

الوطني وكلية تدريب الشرطة. فقد صرح قائلاً: إني أدرِّس الجيش منذ 32 سنة. وأستطيع القول بأن: 10 بالمائة تقريباً من قادة الجيش كانوا من طلابي. كما قال بأن زعماء البلد السياسيين يستمعون إليه. بمن فيهم إيهود باراك وبنيامين نتانياهو وآرييل شارون.

جرى اجتماعنا في نوفمبر 2001، أمام مبنى جدار الضفة الغربية، في ذروة كل من مخاوف إسرائيل من هجمات الفلسطينيين الانتحارية وطلب الجمهور بالانفصال المادي عن الفلسطينيين. كان سوفر في مزاج أهوال سفر الرؤيا. «في رأيي، في الخمس عشرة سنة القادمة سوف نرى إسرائيل على قيد البقاء أو سوف نرى نهاية الحلم الصهيوني. أمامنا 15 سنة لا أكثر. لقد بدأنا العد التنازلي نحو نهاية إسرائيل». لم يكن يوجد سوى خيار واحد إذا كان للدولة اليهودية أن تنجو، كما قال سوفر، وهذا الخيار هو تقسيم الأرض. «لم يعد بإمكاننا التفكير بإسرائيل الكبرى؛ علينا أن نفكر بشأن التقسيمات». وقال إن السبب هو أن الفلسطينيين، لا سيما في غزة، يتكاثرون بأسرع من اليهود.

لا يمكن التحدث عن السلام حيث أنه بعد بضع سنوات سيكون هناك 6.5 مليون يهودي يعيشون بين أكثر من 10 ملايين من العرب. أو عندما سيكن لدينا عما قريب 2.5 مليون من الفقراء جداً يعيشون في غزة. سيكون الأمر رهيباً. بعد فترة وجيزة سوف يسمع الجميع عن غزة... إن الغرب ما فتئ يتحدث عن السلام لكني أقول لا ـ السلام، إنه مستحيل.

وأشار إلى سلسلة من الخرائط المعلقة على أحد الجدران. «الأولى هي خريطة أوسلو»، قال بامتعاض.

الخارطتان الأخريان هما أكثر أهمية. الواحدة هي خارطة عربية ليس لها حدود؛ إنها لدولة عربية من الصحراء إلى البحر. الثانية تعود إلى الخمسينات، وهي الخريطة الرسمية الوحيدة التي تبين الخط الأخضر. بعدئذ منعت غولدا مائير إظهار الخط الأخضر على جميع الخرائط. لكن الخط الأخضر هو من وجهة نظري الشيء الأهم. فإذا كنت منفصلاً تماماً عن العرب، فذلك سيكون أمراً رائعاً.

كان سوفر يرغب في عكس التفكير الذي مفاده كل شيء أو لا شيء الذي يعزى إلى الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. كانت يداه الكبيرتان تتحركان هنا وهناك عبر الخارطة الأقرب إليه، وترسمان خطوطاً وهمية على الورق كان يتمنى لو أنها تصبح حقيقة ملموسة. وعندما فصل النقب عن كل من غزة والضفة الغربية، أجرى سلسلة من الحسابات الديمغرافية:

تتمثل فلسفتي في توطين المزيد من اليهود للدفاع عن إسرائيل، وفصل البدو في شمال النقب عن الضفة الغربية، وفصل القدس. نحن بحاجة إلى المزيد من اليهود في الجليل لفصله عن الضفة الغربية، وإلى يهود على طول وادي الأردن [على الجناح الشرقي من الضفة الغربية].

وخلافاً لطريقة حديثه وتفكيره، تلعثم قليلاً قبل الاعتراف بأنه ليس لديه تصور واضح كلياً لما يجب فعله في وادي الأردن.

من جهة، من الأفضل إبقاء اليهود [المستوطنين] هناك لمنع ظهور دولة فلسطينية كبيرة، ولكن من جهة أخرى فإني أحبذ رؤية ما إذا كنا نستطيع تشجيع الفلسطينيين على الانتقال شرقاً إلى ما بعد نهر الأردن [إلى الأردن]. فقد يكون الأردن مكاناً جذاباً مثلما كان في الخمسينيات والستينيات. لكن في الوقت نفسه لابد لي من عزل الضفة الغربية عن بقية العالم العربي لمنع الهجمات بالصواريخ والقذائف.

ومضى يقول بأنه لابد من القيام بإجراء سريع: «لدينا عرب إسرائيل في المثلث والجليل. ماذا نفعل بهم؟ إن التماهي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وعرب إسرائيل إنما يعقد الصورة، ويزيد في صعوبة إيجاد حل». وعندما ألححت عليه عن الخيارات المتاحة، مضى يقول: «لا مانع لدي من التخلص من وادي عاره وطيبة»، مشيراً بذلك إلى منطقة المثلث، التي تضم حوالي ربع مليون من المواطنين الفلسطينيين.

يمكننا تغيير حدودنا بحيث نتخلى عن المثلث لكننا لا نستطيع التنازل عن الجليل. لا يسعنا تقديم تنازلات عن الأراضي هناك. المهم هو وجوب عزل المسلمين. بعدئذ يمكننا تدبر المشكلة. سيبقى لدينا نصف مليون مسلم. فمع المسلمين يمكننا استخدام الجزرة والعصا.

ولكن ماذا إذا رفض المواطنون العرب الشروط المعروضة؟ فهل يفكر بطردهم من الدولة؟ أجاب: «هذا يعتمد على العرب الإسرائيليين. أنا مستعد للعيش معك وإعطائك حقوقاً متساوية، ولكنك إذا لم ترغب في ذلك وتريد إيصال الأمور إلى أحد المواجهة فعندئذ أرجو أن تكون مستعداً لمواجهة أي احتمال».

وكما هو الحال في مشكلته في اختيار مصير لوادي الأردن، كان سوفر يجد في الجليل أمراً مزعجاً، إذ أنه منطقة إسرائيل الجبلية الواسعة التي يسيطر عليها سكانها العرب الأصليون. لقد عبر عن إصراره قائلاً: لا يسعنا تقديم تنازلات هناك. «ورفض أي اقتراح بتبادل الأراضي مع الفلسطينيين. لكنه أردف قائلاً: إن الديمغرافيا أهم من الأرض بكثير». لقد كانت إسرائيل تسعى جاهدة، وتفشل في مسعاها، طيلة خمسة عقود لأن تكوِّن أكثرية في الجليل. فحسب منطقه لم لا يتم التخلي عن الجليل والمثلث أيضاً؟ والسبب في ذلك هو أنه رغم عدم رغبته في أن تضم دولته المواطنين العرب في إسرائيل، فإنه كان يدرك أيضاً أن إسرائيل بحاجة ماسة إلى مزايا الأرض التي يوفرها الجليل: مجرد مساحته الواسعة وأوديته الخصبة، والمِصدّ الكبير الذي يتيحه ضد لبنان المجاور. ففي الوقت الراهن، يتعين على سوفر وعلى يهود إسرائيل العيش، على مضض، مع عرب الجليل.

سألت سوفر أين يضع نفسه في الطيف السياسي. «لا يوجد يمين ويسار في الوقت الراهن. الوضع الآن هو اليهود مقابل العرب. إن الوسط واسع النطاق يؤيد فكرة الانفصال. وعندما يتعلق الأمر

بالانفصال، فإني لا أفكر إلا في الجانب اليهودي. ولا يعود الفلسطينيون يهمونني». ويبدو أنه يقصد بالفلسطينيين المواطنين العرب أيضاً.

إن المشكلة التي تكتنف إيجاد فصل إثني بالشكل الواضح الذي يطلبه سوفر هي أن إسرائيل كانت تبذل كل جهد ممكن تصوره لإحباط تقسيم الأراضي منذ انتصارها في حرب الأيام الستة عام 1967. فقد قامت إسرائيل، منتهكة بذلك القانون الدولي، بتشجيع أعداد متزايدة من اليهود للاستيطان في الضفة الغربية وغزة إلى الحد الذي يجري فيه بحلول التسعينيات تشابك الجماعتين ـ الفلسطينيين والإسرائيليين ـ في شبكة من الجماعات المتجاورة، وإن تكن منفصلة. ولقد كان من الصعب تصور كيف يمكن فصل المجموعتين السكانيتين من دون إجلاء المستوطنين، أو طرد الفلسطينيين أو إجراء إعادة رسم مثير للخط الأخضر.

هدف إسرائيل الكبرى

لقد بدأ استيطان إسرائيل الأراضي الفلسطينية للقدس الشرقية والضفة الغربية وغزة ـ وهي المناطق الأخيرة المتبقية مما كان فيما مضى فلسطين تحت الانتداب ـ بعد حرب 1967 مباشرة. وكان اليهود المتدينون بشكل خاص يمدون عين شهوتهم إلى الضفة الغربية، التي كانوا يشيرون إليها بالاسمين التوراتيين: يهودا والسامرا، والقدس الشرقية بوصفها تحقيقاً لإسرائيل الكبرى[4]. فلم يكونوا يعتبرون أن

احتلال الأراضي الفلسطينية هو المرحلة الأخيرة لتجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته؛ بل إن ذلك هو اكتمال «أرض إسرائيل»، وتحقيق الحق التوراتي الوراثي لكامل أرض الميعاد. وكانت أقلية لا بأس بها من الإسرائيليين يرون أن الانتصار في ميدان المعركة في 1967 لا يقل عن معجزة من الله، وأنه إشارة إلهية بأن الاستيطان الإسرائيلي للأرض يقرب زمن الخلاص.

لقد ركبت موجة من الإيمان بالمسيح المنتظر التي انطلقت على أثر الانتصارات الإقليمية في (1967 والتي تضمنت أيضاً احتلال سيناء من مصر ومرتفعات الجولان من سوريا) مزاجاً أوسع نطاقاً من القومية الدينية التي جرفت حتى الإسرائيليين العلمانيين. وعندما زار وزير الدفاع آنئذ، موشيه دايان، الجدار الغربي لمدينة القدس القديمة يوم احتلالها، فإنه لم يكن يساوره شك كلياً حين قال: «لقد قمنا بتوحيد القدس، عاصمة إسرائيل المقسومة. لقد عدنا إلى أقدس أماكننا المقدسة، ولن نتخلى عنها أبداً»[5].

وسرعان ما أصبحت حركة الاستيطان تعتبر كل الأرض الفلسطينية التي تم احتلالها في 1967 مكاناً مقدساً لليهود ومن غير المتصور التخلي حتى عن بوصة واحدة منها. وكما قال الحاخام زفي يهودا كوك، الزعيم الروحي للمستوطنين المتدينين، بعيد حرب 1967: «أين خليلنا؟ هل ننسى هذا؟ وأين نابلسنا؟ هل ننسى هذا؟ وأين أريحتنا؟ هل ننسى هذه أيضاً؟ وأين الجانب الآخر للأردن؟... هل بأيدينا أن نتخلى عن ميليمتر واحد من هذا؟»[5].

إذا كانت قلة من الحكومة هي التي تشارك المستوطنين في تعصبهم، فإن السياسيين والجنرالات كانوا في معظم الأحيان يقرون الوقائع على الأرض التي كانوا يوجدونها. لقد كان مشروع الاستيطان يراوغ بشكل سهل القانون الدولي الذي يحظر نقل المدينين إلى الأراضي المحتلة؛ كان ذلك يبدو أمراً عفوياً غير مخطط له وأدى نجاح الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية إلى أن يجرؤ المسئولون الإسرائيليون على ضم نصف المدينة الفلسطينية في 1980، وتوسعة استيلاء إسرائيل على الأرض من خلال توسعة حدود القدس البلدية بحيث ازداد توغلها في الضفة الغربية. في غضون ذلك، وفي غزة وبقية الضفة الغربية، وفرت شبكة المستوطنات المتنامية ذريعة لإسرائيل بأن تعيد تقسيم مناطق واسعة قضمتها من الأرض الفلسطينية على أساس أنها لازمة لحماية المستوطنين من الهجمات. وحيثما كانت تنشأ مستوطنات يهودية، كان يُعلن أن الأرض التي أقيمت عليها والمنطقة المحيطة بها «مناطق عسكرية مغلقة» أو «أرض للدولة»، باستخدام قوانين تعود إلى القرن التاسع عشر من الحكم العثماني. وجاءت الطرق الجانبية التي تربط المستوطنات بإسرائيل وببعضها البعض لتأكل المزيد من الأرض القليلة في الأراضي المحتلة.

كان تواطؤ الدولة في حركة الاستيطان واضحة منذ البداية. ففي 1971، قالت رئيسة الوزراء غولدا مائير، لمجموعة من المهاجرين الجدد إلى إسرائيل: «إن الحدود تتقرر استناداً إلى أين يعيش اليهود، وليس استناداً إلى أين يوجد خط على الخارطة»[7]. وقد قامت في الوقت

نفسه، كما أشار البروفسور سوفر، بالتأكيد على تلك النقطة بأن أمرت واضعي الخرائط بمحو الخط الأخضر من جميع الخرائط التي يضعونها. وكان التفسير الرسمي لإسرائيل أن الخط الأخضر أعيدت تسميته «خط التجعد» لتفادي الإشارة إلى أي حدود[8]. كانت عدد الإسرائيليين الذين اعتبروا أن الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة هي أراض محتلة قليل، كما أنهم لم يكونوا يتصوروا أن تستخدم يوماً ما في مفاوضات مبادلة من أجل السلام. وكما قالت غولدا مائير في إحدى مقولاتها الشهيرة: لا يوجد شيء يسمى الشعب الفلسطيني. وقالت: «كيف يمكن إعادة الأراضي؟ فرغم كل شيء، لا يوجد أحد لإعادتها إليه»[9].

وبعبارة أخرى، فإن الصورة التي لا زالت قائمة للمستوطنين بأنهم متعصبون متشردون يعيشون في عربات متنقلة في رؤوس تلال الضفة الغربية لم تكن صادقة أبداً. فقد كان المستوطنون يُشجَعون ويوجَّهون منذ الأيام الأولى من قبل السياسيين والعسكريين. وكانت الحكومات، اليمينية واليسارية على السواء، توفر للمستوطنات مساعدة إيديولوجية وأرضية ومالية وعسكرية. وفي حين أن الكثيرين من المستوطنين كانوا يعتقدون بأنهم ينفذون رسالة من الله، فإنهم كانوا بالنسبة للدولة بيادق مفيدة في معركة تحويل الأرض الفلسطينية إلى إسرائيل الكبرى المستقبلية. ومع أنه تم تطوير بعض المواقع لتلبية مطالبات دينية، مثل الخليل، وشيلود وبيت آيل، فإن معظم أماكن الاستيطان كان يقررها ما كان يفهمه الزعماء من احتياجات البلد

الأمنية: فقد تم بناء بلدات محصنة مثل آرييل ومعالي أدوميم، التي أصبحت تضم عشرات الألوف من اليهود لفصل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية الواحدة عن الأخرى، بحيث أصبحت الأرض مقطعة إلى سلسلة من الغيتوهات.

الخداعات المقترنة بعملية سلام أوسلو

تجلت حقيقة الدور الخفي في مشروع التسوية بوضوح صارخ خلال فترة أوسلو، حين كان من المفترض أن إسرائيل كانت منخرطة في عملية سلام تستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام والتي من المقرر أن تفضي إلى الفصل الإقليمي. ولكن في حين أن اليسار الإسرائيلي كان يتحدث عن إنهاء الاحتلال والدولة الفلسطينية، إلا أن الوقائع على الساحة كانت تنبئ بقصة أخرى. ففي 1993، كان يوجد حوالي 100000 من المستوطنين اليهود في الضفة الغربية؛ بعد موت أوسلو في 2000 كان يوجد أكثر من 191.000 منهم ـ حوالي ضعف السكان خلال مجرد سبع سنوات. وثمة نمط مماثل مشاهد في القدس الشرقية. ففي حين أن سكان إسرائيل تكاثروا بصفة عامة خلال تلك الفترة بنسبة حوالي 2 بالمائة ـ بما في ذلك ارتفاع عددهم الضخم جراء وصول مئات آلاف المهاجرين من الاتحاد السوفييتي ـ فإن سكان المستوطنات كانوا يتكاثرون بأسرع من ذلك بستة أضعاف، بنسبة 12 بالمائة سنوياً[10]. ولم يكن من الصعب معرفة السبب. ففضلاً عن المتعصبين الدينيين الذين كانوا يرغبون

في العيش بقرب الأماكن المقدسة اليهودية، كان يوجد عدد أكبر من المستوطنين، الذين هاجروا لأسباب اقتصادية، يلقون التشجيع عبر حسومات كبيرة على الأرض والإسكان والائتمانات الضريبية وتسهيلات الرهونات العقارية والخدمات البلدية التي يتم توفير مساعدات ضخمة لها. ومع أن القسم الأعظم من تمويل المستوطنات كان مخبأً في أعماق ميزانيات الوزارات، فقد أظهرت عمليات المسح التي قامت بها جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية أن المستوطنين يكلفون الحكومة 500 مليون إلى مليار دولار زيادة سنوياً[11]. وإذا تم تضمين الإنفاق العسكري، فإن الرقم يصبح أعلى من ذلك.

إن النمو المثير للمستوطنات خلال فترة أوسلو يكشف النقاب عما كانت إسرائيل تأمل حقاً أن يتحقق من «عملية السلام». كانت أوسلو التي استهلتها عناصر الحمائم من حزب العمل في إسرائيل، بمن فيهم شمعون بيريز، الذي كان هو نفسه متورطاً في عملية المستوطنات، مصممة لتبدأ عملية فصل السكان الإسرائيليين عن السكان الفلسطينيين. فقد أوجدت مناطق فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي، تتمثل في أول الأمر في القسم الأعظم من قطاع غزة ومدينة أريحا الصغيرة والضفة الغربية، تحت سيطرة السلطة الفلسطينية المنشأة حديثاً.

ومقابل الاعتراف الفلسطيني بالدولة اليهودية، كان يفترض أن تقوم إسرائيل بمزيد من سحب غير محدد للجنود خلال فترة خمس سنوات. وفي النهاية، تقوم إسرائيل والفلسطينيين بالتفاوض لإبرام

اتفاقية الوضع النهائي بشأن القضايا الأكثر مدعاة للجدل: أي قضايا الأمن، القدس، الحدود، اللاجئين والمستوطنات. وكان التفكير السائد أن نهاية العملية ستفضي إلى دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية صغيرة إلى جانبها.

على أنه بالنظر لسلوك إسرائيل خلال فترة أوسلو، من الصعب الاعتقاد بأن إسرائيل كانت عازمة بالفعل على إيجاد دولة فلسطينية إلا بالاسم. ومن المؤكد أن هذا كان رأي رابين في أوسلو. فقد قال للكنيست في آخر خطاب له في 1995 قبل اغتياله: «نود أن تكون هذه كياناً أقل من دولة، وأن تقوم، مستقلة، بإدارة شئون الفلسطينيين الخاضعين لها»[12].

مع أن ذلك نادراً ما يجري التطرق إليه، فإن الدافع إلى منطق أوسلو ـ أي الفصل التدريجي بين الشعبين بحيث تستطيع إسرائيل إنهاء مسئوليتها إزاء الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ـ إلى حد كبير مخاوف إسرائيل الديمغرافية. تلك الاعتبارات ازدادت حدة جراء التكاثر الذي لا ينقطع لعدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فعندما وقعت إسرائيل اتفاقية أوسلو، فإنها كانت تطبق سياسة مستمدة من المقولة الصهيونية المألوفة: «أقصى حد من الأرض وأدنى عدد للعرب». فلم يكن الزعماء الإسرائيليون ليهتمون بالعدالة للفلسطينيين أو في الدولة الفلسطينية؛ فكل مبتغاهم هو تبرئة دولتهم اليهودية من المسئولية الديمغرافية للفلسطينيين. فإذا كان ذلك يقتضي إقامة كيان يسميه الآخرون دولة،

فقد كان الزعماء الإسرائيليون على استعداد للقيام بتلك التضحية. يبدو أن دينيس روس، مبعوث الرئيس بيل كلينتون إلى الشرق الأوسط خلال فترة أوسلو، فهم هذا فهماً جيداً جداً. ففي 2004 أخبر روس توماس فريدمان من صحيفة النيويورك تايمز أن في توقيع اسحق رابين، رئيس الوزراء آنئذ، فإنه كان يحاول استباق الخطر الديمغرافي الفلسطيني الذي يتهدد الدولة اليهودية[13]. وقال روس بأن إدراكه لهذا الخطر كان قائماً لدرجة أن رابين بدأ بعد سنتين يفكر بإنشاء جدار بغية إبقاء الفلسطينيين خارج إسرائيل في حال فشل عملية أوسلو في الحفاظ على القوة الديمغرافية الإسرائيلية.

> قال [رابين]: سوف نضطر إلى التقسيم ـ لابد من إجراء تقسيم هنا، لأننا لن نكون يهوداً وديمقراطيين إن لم نقم بالتقسيم. لقد كان يفضل التفاوض بشأن التقسيم سلمياً بحيث يؤدي ذلك إلى دولتين. لكن إن لم ينجح ذلك، فإنه كان يرغب، كما قلت، في سياج أو حاجز فاصل من أجل إيجاد دولتين، أو على الأقل للمحافظة على إسرائيل كدولة[14].

وقد تبنى المبدأ الديمغرافي يوسي بيلين، وهو أحد مهندسي أوسلو ومفاوض رئيسي في محادثات كامب ديفيد، في تقييمه للفترة:

> إني لا أوافق قطعاً، ولن أوافق، على تسوية دائمة من شأنها أن تؤدي في خاتمة المطاف إلى اختلال سيء للميزان الديمغرافي داخل إسرائيل السيادية. هذا يمثل خطي الأحمر الصارم. في هذه القضية إني في غاية الصلابة. إني كريم

جغرافياً لكني شديد ديمغرافياً. إن أكثرية يهودية داخل دولة [حدود] سرائيل السيادية هي الشيء الأساسي بالنسبة لي. إنها أهم شيء من وجهة نظري[15].

لقد قامت الصحفية الإسرائيلية أميرة هاس بتوثيق دقيق لكيفية تفسير إسرائيل لمبدأ الفصل في أوسلو. فقد ذكرت أنه حتى قبل توقيع إعلان المبادئ، وهو الأساس القانوني لعملية أوسلو، كانت إسرائيل قد بدأت تنفذ سياسات لتقييد حركة أكثر من 150000 من العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل. فقد تم إلغاء «ترخيص خروج عام» كان يتيح للفلسطينيين الوصول غير المقيد نسبياً إلى إسرائيل طيلة عقدين من الزمن في 1991 ـ عشية حرب الخليج، وقبل التفجيرات الانتحارية الأولى بكثير ـ وتم استبداله بنظام من تصاريح المرور الفردية التي لا تعطى إلا لمن ترضى إسرائيل عنهم. في حملة رابين الانتخابية لعام 1992 استغل كراهية الجمهور الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين الذين كانوا لا يزالون مشهداً مألوفاً، وابتدع الشعار القائل: «أخرجوا غزة من تل أبيب»[16]. وبحلول 1994، عندما عاد ياسر عرفات والمنفيون معه من تونس إلى الأراضي المحتلة، كانت إسرائيل قد حولت نظام تصاريح المرور إلى طريقة أساسية للسيطرة على حركة السكان الفلسطينيين.

قالت هاس: «لقد حول نظام تصاريح المرور حقاً أساسياً عاماً إلى ميزة يرنو إليها الفلسطينيون... فبعض التصاريح كانت تجيز البقاء ليلة واحدة في إسرائيل، وأخرى تقتضي العودة بحلول الغسق، وقلة

منها كانت لمدة شهر»[17]. وقد واجه الفلسطينيون صعوبة متزايدة في الذهاب إلى إسرائيل وداخل الأراضي المحتلة جراء الشبكة المتوسعة يوماً بعد يوم من نقاط التفتيش وحواجز الطرق والطرقات الجانبية التي أقيمت على ما يفترض لحماية إسرائيل والمستوطنات ـ وهي بنية تحتية مادية يمكن استخدامها لغرض ما دعته إسرائيل «وسائل إغلاق» للأراضي المحتلة. والذين كانوا يتمكنون من دخول إسرائيل من دون تصريح مرور كانوا يصنفون مع «المتسللين».

وهذا الفصل، بالطبع، لم يكن ينفذ بالعكس. فقد ظل المستوطنون اليهود والجيش الإسرائيلي يدخلون الأراضي المحتلة بحرية وبأعداد متزايدة يوماً بعد يوم. وكما رأينا، فقد جهِد المقاولون الإسرائيليون في توسعة المستوطنات خلال سنوات أوسلو. كان الفصل يطبق في اتجاه واحد: لاستبعاد الفلسطينيين. وعندما رشح إيهود باراك نفسه للانتخابات كرئيس للوزراء في 1999، ومع تصاعد الضغط الدولي من أجل إحراز تقدم في السير قدماً في اتفاقيات أوسلو، فقد تعهد بمواصلة تراث رابين واستخدم في حملته الانتخابية شعار «نحن هنا وهم هناك»[18]. والحقيقة هي أن برنامجه هو: «إنهم هناك، ونحن هنا وهناك». وفي تمام أول سنة له كرئيس وزراء، وفيما كان يستعد للمفاوضات بشأن الدولة الفلسطينية، في كامب ديفيد، أقر باراك إنشاء 4800 منزل جديد للمستوطنين[19].

وقبل ذلك، في 1993، بعد توقيع إعلان المبادئ في البيت الأبيض، كان كل من باراك، الذي كان رئيس الأركان العسكري، وشارون، الشخص البارز في حزب الليكود المعارض، قد أعربا عن معارضتهما

لعملية أوسلو ـ وهي حقيقة، بالنسبة لباراك، نُسِيت بسرعة بعد أن تم انتخابه رئيساً للوزراء[20]. كلاهما كانا يعتقدان أن وجود ياسر عرفات في غرب إسرائيل خطأ استراتيجي فادح. فقد كانا يشعران بالقلق من أن الاعتبار الذي أُسبِغ عليه من خلال زعامة السلطة الفلسطينية، والمنصة التي أعطيت له للظهور على المسرح العالمي، يشكلان خطراً على «أمن» الدولة اليهودية في المدى الطويل: فسيأتي يوم قد يضغط فيه المجتمع الدولي من أجل فصل حقيقي، لا الفصل الخادع. وكما رأينا، فقد كانا يخشيان من أن وجود عرفات بهذا القرب من إسرائيل من شأنه أن يشجعه على محاولة تحويل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل إلى عدو داخلي. وقد اتهم شارون، الذي عرف عنه أنه أهاب بالمستوطنين بأن «يستولوا على قمم التلال» لمنع عودة الأرض إلى الفلسطينيين، بأنه «مجرم أوسلو» قبيل اغتيال رابين من قبل متطرف ديني في نوفمبر 1995. ولكن عملية أوسلو مضت قدماً، حتى أثناء فترة بنيامين نتانياهو في منصب رئيس الوزراء.

خارطة باراك لدولتين في كامب ديفيد

ثمة أسباب معقولة للارتياب بأن باراك كان حريصاً مثل شارون على إعاقة ما أحرزته السلطة الفلسطينية من تقدم خلال فترة أوسلو عبر الإصرار على شروط غير مستساغة من أجل اتفاقية الوضع النهائي. فإما يضطر عرفات إلى رفض الصفقة ويكشف القناع عنه، أو يقبلها ويسلم دولته إلى تبعية نهائية لإسرائيل. وقد صرح دان شووِفتان، وهو مستشار حكومي ومن الدعاة الفصل الأوائل، بأن

الشروط التي قدمها باراك في كامب ديفيد كانت ترمي إلى «كشف حقيقة الفلسطينيين»، حسب تعبيره[21]. وقد قال سراً أحد المفاوضين الإسرائيليين في كامب ديفيد لأحد الموثِّقين الرئيسيين للمحادثات، كلايتون تي. سويشر: «كان باراك يرى أن عرفات ذئب في ثياب حمل: إنك لن تتمكن من كشف [حقيقة] أنه لا يريد إنهاء الصراع، إلا إذا تحديته في إنهاء الصراع»[22].

من المؤكد، كما رأينا في الفصل الأول، أن باراك جعل من مسألة السيطرة على الأماكن المقدسة في القدس نقطة خلافية أقنعت أحد مستشاريه الأساسيين، الدكتور موشيه أميراف، بأنه كان يستخدم تلك النقطة من أجل «نسف» المفاوضات. وقال أودِن إران، وهو سفير إسرائيل السابق للأردن وأحد المفاوضين في الإعداد لكامب ديفيد، إن خرائط باراك الأولى أعطت الفلسطينيين الضفة الغربية مقسمة إلى ثلاثة قطاعات. فبموجبها يحصل الفلسطينيون على 66 بالمائة من الأرض، وتضم 20 بالمائة إلى إسرائيل و14 بالمائة تظل تحت سيطرة إسرائيل في المستقبل المنظور[23]. وقد أكد هذه الخارطة شلومو بن آمي، وزير خارجية باراك وأحد المفاوضين الرئيسيين في كامب ديفيد. فقد قال:

> كان [باراك] يفخر بأن خارطته ستترك لإسرائيل حوالي ثلث الأرض... كان إيهود مقتنعاً بأن الخارطة منطقية إلى أبعد الحدود. كانت مقاربته نوعاً من معاملة المتفضل والتمني والسذاجة، حيث قال لي بحماس: «انظر، هذه دولة؛ وهي تبدو كدولة من كافة الجوانب والأغراض»[24].

وفي «أسخى مزاجه» في كامب ديفيد، من المحتمل أن يكون باراك قد عرض على الفلسطينيين لغاية 88 بالمائة من الضفة الغربية، رغم أنه لم يتم تدوين أي شيء بهذا الشأن. على أنه بصرف النظر عن نوايا باراك، فقد كانت نتيجة الفشل في كامب ديفيد نسف عملية السلام وجولة جديدة من سفك الدماء. على أن وفاة أوسلو لم تكن إيذاناً بنهاية المشكلات التي كانت مصممة لحلها. بل على العكس. فقد ازدادت الهواجس الديمغرافية زيادة كبيرة، كما رأينا في الفصل السابق، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. وفي معسكر السلام الإسرائيلي أضيفت إلى تلك المخاوف مشاعر القلق الناجمة عن كون الفلسطينيين قابلوا بازدراء «العروض السخية» لرئيس الوزراء من حزب العمل، الأمر الذي برهن على أنه لم يكن يوجد «شريك للسلام»، و أن المواطنين العرب في إسرائيل هم جبهة ثانية للانتفاضة. وكان رد اليسار الإسرائيلي البحث عن طريق مختلف للفصل.

سأل أوري درومي، الناطق السابق باسم اسحق رابين وأحد رؤساء معهد الديمقراطية الإسرائيلي، في مايو 2002: «لماذا أعتقد بأنه يتوجب على إسرائيل، رغم الأخطار والثمن الذي يجب دفعه، إخلاء المستوطنات والانسحاب؟» أجاب على السؤال قائلاً: «لمجرد الأعداد. نحن ببساطة ليس لدينا ما يكفي من اليهود في أرض إسرائيل للاحتفاظ بها كاملة لأنفسنا»[25]. وقد انعكس زوال وهم درومي وآخرين غيره من اليسار في الدافع إلى الفصل: لا كما كان عليه

الحال في أوسلو، عبر المفاوضات والانسحابات المرحلية بل بشكل حاسم ودون اعتبار لرغبات الفلسطينيين. من هنا برزت فكرة الانسحاب من طرف واحد.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الفصل من طرف واحد كانت سياسة وُلِدت من اليسار الإسرائيلي التقليدي، لا سيما حزب العمال، وليست من اليمين[26]. لربما كان الأب السياسي للمفهوم الجديد لعملية الفصل من طرف واحد ـ أي الرغبة في الانفصال وإقامة الجدران حول الأراضي المحتلة ـ كما ذكرنا، هو اسحاق رابين. ولكن إن لم يكن رابين، فمن المؤكد أنه إيهود باراك. فالفصل عن الفلسطينيين كان شيئاً يفكر به حتى قبل بدئه مفاوضات الوضع النهائي مع ياسر عرفات في كامب ديفيد في صيف 2000. يقول أوزي دايان، نائب رئيس أركان الجيش، بأنه أقنع باراك بالحاجة إلى الفصل من طرف واحد بوصف ذلك «شبكة أمان لكامب ديفيد». «قلت، حسناً، إذا كنا لا نستطيع تحقيق ذلك الاتفاق، فلنقم بما هو مفيد لإسرائيل والمنطقة كلها، ولننفصل عن الفلسطينيين حتى إن لم يكن يوجد لدينا شريك»[27]. هذه الرواية أكدها نائب وزير دفاع باراك، إبفرايم سنيه، الذي طُلِب إليه التعاون مع دايان في وضع خطة من أجل الفصل من طرف واحد في حال فشل المحادثات. وقال سنيه لاحقاً: «لقد قمت برسم الخارطة. يمكنني التحدث عنها بكل ثقة. كانت الخطة تعني الضم الفعلي لثلاثين بالمائة من الضفة الغربية، نصفها في وادي الأردن، الذي يتعين عليك الاحتفاظ به إذا لم يحصل اتفاق، والنصف الآخر في الكتل الاستيطانية»[28].

يبدو أن باراك كان ينوي إما التفاوض مع الفلسطينيين حول الخارطة التي أطلع بن آمي عليها قبيل كامب ديفيد أو فرضها بالقوة إذا تم رفضها.

كان باراك قد برهن على التزامه العملي بالفصل من طرف واحد. فقبل عدة أسابيع من المحادثات، في مايو 2000، كان قد سحب الجنود من «المنطقة الأمنية» لإسرائيل في جنوب لبنان المحتل دون التفاوض بشأن اتفاق مع الحكومة اللبنانية أو مع حزب الله، وهو الميليشيا الشيعية التي تعد العدو العسكري الرئيسي لإسرائيل في جنوب لبنان. لذا لم يكن عجباً أن باراك كان يتحدث عن «الفصل من طرف واحد» قبل مدة طويلة من خروج تلك العبارة من شفتي شارون. فقد كتب باراك في مايو 2001، قبيل إزاحته من السلطة يقول: "إن ما يتعين على إسرائيل فعله الآن هو أن تتخذ خطوات لتأمين قابلية حياة الأكثرية اليهودية على المدى الطويل». هذا يحتاج إلى استراتيجية الانفصال عن الفلسطينيين ـ حتى لو كان ذلك من طرف واحد إذا لزم الأمر، وعملية متدرجة لإقامة حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها»[29].

حدود من طرف واحد للدولة اليهودية

في صيف 2002، كتب إيه. بي. يهوشوا، وهو روائي إسرائيلي متميز في معسكر السلام، يقول إن الهوية اليهودية في الشتات تفتقر إلى الحدود: «إنها تتجول في أنحاء العالم، كمسافر بين الفنادق، فبوسع اليهودي تغيير بلاده ولغاته دون أن يفقد هويته اليهودية».

وجادل بأنه على العكس من ذلك، تحتاج إسرائيل إلى حدود إقليمية وأن عليها تحديد مدى الملاذ الذي تقدمه لليهود. «إن الحدود هي مثل الأبواب في البيوت التي تزعم بأن كل شيء في الداخل هو مسئولية صاحب البيت. هذا هو معنى الصهيونية: تحقيق السيادة اليهودية داخل حدود محددة»[30]. غير أن الصهيونية كانت، لأكثر من 30 سنة، تعني عكس ذلك تماماً: فقد نشأت في فضاء دون حدود. ومواصلة لكلام يهوشوا المجازي، لقد أنشأ «صاحب البيت» توسعات متزايدة لبيته يوماً بعد يوم على أرض جيرانه. والآن بعد عقود من البناء دون ترخيص، كما يجادل يهوشوا، على ما يبدو، فإن لصاحب البيت الحق في الإغلاق الدائم لأبواب بيته وطرد جيرانه بوصفهم معتدين على أملاكه. ذلك، باختصار، هو إدراك اليسار الجديد.

إذا كانت المفاوضات مع الفلسطينيين قد فشلت في كامب ديفيد، فإن النتيجة التي توصل إليها «معسكر السلام» هي أنه يتعين على إسرائيل أن تجد حدوداً على وجه السرعة وأن تحصنها وتتخلص من كل مسئولية عن الفلسطينيين. كان باراك يجادل بأن «عدم وجود شريك يجب أن لا يصيب إسرائيل بالشلل ويمنعها من اتخاذ خطوات دفاعية لحماية مصالحها الحيوية، وهذا سوف يحدد هويتها ومستقبلها. يجب أن نقول نعم لدولتين لشعبين، حيث يتم الاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة يهودية صهيونية ديمقراطية»[31]. هذه الفكرة كان من الأسهل على اليسار تصورها من اليمين ، وليس أقل ذلك أن يكون وضع حدود واضحة من شأنه أن يؤدي إلى ضرورة تفكيك بعض

المستوطنات على الأقل. كانت الغالبية العظمى من أعضاء حزب ليكود الحاكم، فضلاً عن أعضاء الأحزاب الدينية الصغيرة الذين ضمهم شارون إلى وزارته الائتلافية لإبقائها في السلطة، ترسم خطاً أحمر ثخيناً بشأن خسارة المستوطنات. لكن اليسار اعتمد رأياً براغماتياً آخر: يجب التضحية بالمستوطنات البعيدة لحماية الدولة اليهودية، من هجمات الفلسطينيين ومن القنبلة الديمغرافية الموقوتة المتمثلة بمعدلات ولادات الفلسطينيين، على حد سواء.

على أن القلة من اليسار هم الذين كانوا يتحدثون عن انسحاب إلى الخط الأخضر لعام 1967. وقد كان رابين ذاته قد حذر قبيل اغتياله من أنه لم يكن القصد من اتفاقيات أوسلو إعادة إسرائيل إلى «خطوط 1967». في معرض استذكار آخر خطاب لرابين أمام الكنيست في 1995، كتب دور غولد، وهو سفير إسرائيلي مشهور لدى الأمم المتحدة ومستشار لشارون، يقول: «لقد أصر [رابين]على خارطة تتضمن قدساً موحدة، والكتل الاستيطانية ووادي الأردن»[32]. وقد ردد باراك هذه الأفكار: «يجب أن نقول نعم لحدود آمنة ومعترف بها ولكن نقول لا لخطوط 1967»[33]. وقد عبر شلومو أفينيري، وهو أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية عن الرأي التوافقي لوسط اليسار: «لا للعودة، إلى خطوط 1967ـ هذا مستحيل في القدس، كما أنه لا يجب تفكيك الغالبية العظمى من المستوطنات ــ لكن لا يوجد أي مبرر لبعض المستوطنات المعزولة، ويجب رسم خط متناسق»[34].

إذاً، ما هي الحدود التي كان اليسار يفكر في الانسحاب إليها ؟ في يونيو 2002 قدم باراك فكرة تقريبية، فكرة كانت صدى لملاحظات سينيه بشأن نواياه قبيل كامب ديفيد:

سوف يتم تنفيذ الانسحاب بالتدريج خلال عدة سنوات. يجب أن يتضمن السياج الكتل الاستيطانية الكبيرة السبع والتي امتدت على 12 أو 13 بالمائة من المنطقة وتتضمن 80 بالمائة من المستوطنين. وسوف تحتاج إسرائيل إلى منطقة أمنية على طول نهر الأردن وبعض مواقع إنذار مبكر، التي تغطي في مجموعها 12 بالمائة، وتشكل 25 بالمائة من الضفة الغربية.

وعلاوة على ذلك، كانت هناك مشكلة القدس الشرقية، حيث كان قد تم زرع المستوطنات اليهودية بشكل متراص في وسط السكان الفلسطينيين وحولهم. ومضى باراك يقول:

في القدس، يجب أن يكون سياجان ماديان. الأول يرسم الحدود السياسية ويكون محيطاً بالمدينة الكبرى، بما في ذلك الكتل الاستيطانية المجاورة للقدس. ويكون الثاني حاجزاً تفرضه الاعتبارات الأمنية، مع وجود بوابات وتصاريح مرور تحت السيطرة لعزل معظم المناطق المجاورة الفلسطينية عن المناطق المجاورة اليهودية والحوض المقدس، بما في ذلك المدينة القديمة[35].

وبعبارة أخرى، كان باراك يتحدث عن 70 بالمائة من الضفة الغربية وغزة، وهي أراضٍ كانت تشكل 22 بالمائة فقط من الوطن الأصلي.

كانت المشكلة التي تكتنف هذا التفكير الجديد بديهية للكثيرين، بما في ذلك من جانب اليمين. فاليسار لم يعد يتحدث عن السلام، أو حتى عن إنهاء الاحتلال، بل عن مجرد احتواء الفلسطينيين، دون اعتبار لرغباته أو لعواقب تلك الإجراءات. وقد أشار شلومو غازيت، وهو رئيس سابق للاستخبارات العسكرية، أن اليسار «لم يكن يشك بأن الجانب الفلسطيني سوف يعارض خط الفصل؛ فليس لديهم شك بأن الانسحاب الإسرائيلي لن يضع حداً للعنف الفلسطيني، ولا يشكون بأنه سوف تدعو الحاجة، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى مباحثات ومفاوضات جديدة فضلاً عن انسحاب إسرائيلي إضافي إلى خط يتفق عليه الطرفان»[36].

جاءت أول إشارة إلى أن فكرة باراك بالفصل من جانب واحد أصبحت تلقى قبولاً متزايداً في صيف 2002، عندما أعلنت حكومة شارون بأنها ستقوم بإنشاء سلسلة من الجدران والسياجات حول الضفة الغربية. كان يفترض أنه تم التحايل على شارون لقبول الخطة بوصفها الثمن الذي يتعين دفعه لإبقاء حزب العمل، الذي كان يقوده آنئذ بنيامين بن إيليزر، داخل حكومة الوحدة الوطنية[37]. وقد تم إقناع بن إيليزر من قبل كبار أعضاء حزبه الذين كانوا يؤيدون فكرة الفصل من طرف واحد بأنها قد تكون طريقة مفيدة لإحياء مصير حزبه الذاوي. وكان يُظن بأن شارون لم يكن لديه الشجاعة السياسية لمعارضة إنشاء جدار في الوقت الذي أظهرت فيه استطلاعات الرأي بأن 80 بالمائة من الجمهور الإسرائيلي كان يدعم وجود حاجز مادي ليقف في وجه هجمات الفلسطينيين[38].

كان غياب رئيس الوزراء واضحاً عند عملية أخذ صور نفذها بن إيلبزر في سالم، وهي قرية قريبة من جنين في شمال الضفة الغربية، حيث تم قص العناصر الأولى في إنشاء الحاجز. وقد تم أيضاً استنتاج نفور شارون من السياج والجدار من تعليقاته في اجتماع مجلس الوزراء الذي تلى مباشرة زيارة بن إيليزر إلى قرية سالم. وفي معرض معارضته للاقتراحات التي مفادها أن الحاجز سيوجد الحدود المستقبلية لدولة فلسطينية، صرح قائلاً: «الظروف غير مواتية لإنشاء أي نوع من الدولة الفلسطينية»[39]. ورداً على ذلك، حاول بن إيليزر طمأنة زملائه الوزراء زاعماً بأن السياج لن يرسم حدوداً «في أي ظرف من الظروف على الإطلاق». «هذا جدار الغاية منه وقف الدخول. إنه ببساطة شديدة... جدار حاجز. هذا كل ما هنالك. إنه لا يمثل حدوداً»[40].

من غير الواضح معرفة رأي شارون الحقيقي في الحاجز في تلك المرحلة. فمن المحتمل أنه كان يتظاهر بالمعارضة ـ وهو تكتيك كثيراً ما استخدمه من قبل في مناصبه العسكرية والسياسية بغية إرباك أعدائه ـ أو من المحتمل أن يكون قد عارض الفكرة حقاً. صحيح أن التقدم في الأقسام الأولى للحاجز كان بطيئاً، الأمر الذي أدى ظهور مزاعم بأن شارون كان يحاول تخريب الخطة. وقد زعم أوزي دايان، وهو أحد مهندسي الجدار، أن شارون ووزير دفاعه، شائول موفاز، "لم يكونا يعملان على السياج... بل إنهم يحاولون عدم القيام به»[41]. لكن بحلول أوائل صيف 2003 كان يبدو أن رئيس الوزراء قد أصبح مؤيداً ملتزماً بالجدار. وقد برز تحوله إلى قبول إنشاء الجدار ـ وبعد ذلك

إلى النتيجة الأخرى للفصل من طرف واحد، أي الفصل. في مايو 2003 عندما خاطب جماعته البرلمانيين من حزب الليكود. وفي ملاحظات أصابت المراقبين بالذهول في ذلك الوقت، أعلن شارون أن الفلسطينيين يعيشون تحت احتلال يجب أن ينتهي:

> إن الفكرة التي مفادها أنه من الممكن إبقاء 3.5 مليون من الفلسطينيين تحت الاحتلال ـ نعم، إنه احتلال، قد لا تحبون الكلمة، لكن ما يجري هو احتلال ـ هي فكرة سيئة بالنسبة لإسرائيل وسيئة بالنسبة للفلسطينيين، وسيئة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. إن السيطرة على 3.5 مليون من الفلسطينيين لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. إنكم تريدون البقاء في جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم[42].

إن التفسير المعقول الوحيد لكلمات شارون هو أنه وللمرة الأولى كان ينادي بدولة فلسطينية.

فما الذي حدث بين يونيو 2002 ومايو 2003 لتفسير تحوله الإيديولوجي؟ باختصار: إنه القرار المفاجئ وغير المرحب به من قبل الإدارة الأمريكية في الانخراط في عملية سلام الشرق الأوسط للمرة الأولى منذ انتخاب الرئيس جورج دبليو بوش.

الهلع عند كشف الولايات المتحدة عن خارطة الطريق

في أواخر 2002، بعيد بدأ العمل في المراحل الأولى لحاجز الضفة الغربية، كشف مبعوث الرئيس بوش إلى الشرق الأوسط، ويليام بيرنز

عن مبادرة دبلوماسية جديدة اسمها «خارطة الطريق»[43]. أصابت خطة السلام ـ التي أشرفت عليها جهات رباعية دولية هي الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي وروسيا، شارون بانزعاج شديد لثلاثة أسباب: الأول، كانت تتوخى الإنشاء السريع لدولة فلسطينية «ذات حدود مؤقتة»[44]؛ الثاني، أنها تضمنت إقامة دولة فلسطينية «قابلة للحياة» و«ذات سيادة» في غضون جدول زمني مدته ثلاث سنوات؛ وثالثاً، أنها تقاسمت الإشراف على تنفيذ الخطة مع الأمم المتحدة والأوروبيين، وكلاهما كانا يعتبران معاديين لإسرائيل. فقامت إسرائيل على وجه السرعة بتقديم 14 «تحفظاً» على خارطة الطريق، لكن المسئولين في حكومة شارون كانوا يندفعون لإيجاد طريقة لقتلها في المهد.

لقد تمثل الخوف الذي أثارته خارطة الطريق في أن إسرائيل لن تواصل تقرير وتيرة عملية السلام ونتيجتها. وكان هناك خوف من أن تبعث خارطة الطريق الحياة في الجثة الباردة لأوسلو: أي المفاوضات بشأن حل عادل للصراع، الذي قد يتطلب تقديم تنازلات كبيرة بشأن القدس الشرقية، والانسحاب إلى حدود 1967، وهذا هو الأسوأ من وجهة نظر ديمغرافية، عودة بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم في إسرائيل[45]. وقد تواجه إسرائيل لحظة تصبح فيها متلقية بدلاً من أن تكون مصدرة للأوامر.

وقد عكس إيفرايم هالفي، مستشار الأمن الوطني السابق، الرأي السائد على نطاق واسع في أوساط كبار السياسيين والعسكريين الذي مفاده أن عدم قيام شارون بأي نشاط دبلوماسي قد دفع الأمريكيين

إلى التدخل: «أقول بصراحة، سوف يأتي أولئك الناس الذين يقولون لقد آن الوقت لمطالبة إسرائيل بالانتقال بسرعة إلى حدود 1967 وأن تقدم تنازلات بشأن القدس سيكون من الصعب جداً علينا أن نقدمها. ونحن الذين نضع أنفسنا في هذا الموقف»[46].

ومن جهة أخرى، فإن مبدأ الفصل من جانب واحد المتجسد في جدار الضفة الغربية أعاد زمام المبادرة إلى إسرائيل. فقد تجاوزت المفاوضات متعددة الأطراف التي هي من صميم خارطة الطريق. وحسب تعريف الفصل من طرف واحد، فإن الفلسطينيين لا يسألون عن رأيهم بالموضوع؛ فقد أزيحوا من طاولة المفاوضات. فالمصالح الوحيدة التي كان ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار في تدبير من طرف واحد هي مصالح إسرائيل ـ طالما أن الأمريكيين أيدوا ذلك ضمنياً. وبدا أن هذه هي رؤيا شارون الموجهة لسياسته حيث أعلن بنهاية 2003 أن إسرائيل ستقوم بانسحاب جزئي من الأراضي المحتلة.

شارون يعتنق فكرة الفصل

لقد كان هذا هو تفسير دوف وايسغلاس، مستشار رئيس الوزراء القانوني الذي «رتب» مع واشنطن خارطة الطريق، لمزايا الفصل من طرف واحد. في مقابلة مع صحيفة هآرتس قال وايسغلاس إن شارون جاء إلى الحكم على أمل أن يماطل في عملية السلام لمدة 25 سنة أخرى بسلسلة من الاتفاقيات المؤقتة ـ من النوع الذي نجح في إبقاء الاحتلال طيلة أربعة عقود، على ما يبدو. وبدلاً من الجدول الزمني

لإقامة الدولة حسب خارطة الطريق، قال وايسغلاس: «إن [آريك] شارون كان يفضل أن تستمر المرحلة الأولى من خارطة الطريق ثلاثة أعوام، والمرحلة الثانية خمس سنوات والمرحلة الثالثة ست سنوات». وأكد وايسغلاس أن «خارطة الطريق ستسفر عن دولة فلسطينية مع الإرهاب. وكل هذا في غضون وقت قصير جداً. لا يمتد إلى عقود أو حتى إلى سنوات، بل إلى بضعة أشهر». والحل، في رأي وايسغلاس هوالفصل:

> إنه زجاجة غاز الفورمايهايد التي توضع فيها صيغة الرئيس بحيث يمكن المحافظة عليها لمدة طويلة جداً... فهي تقدم الكمية اللازمة من غاز الفورمالديهايد بحيث أن لا يكون هناك عملية سياسية مع الفلسطينيين... تتمثل عملية السلام بإقامة دولة فلسطينية بكل ما يترتب عليها من. وعملية السلام هي إخلاء المستوطنات، إنها عودة اللاجئين، إنها تقسيم القدس. كل هذا قد تم تجميده الآن[47].

كانت ملاحظات وايسغلاس بحاجة إلى حل دقيق لشيفرتها. فقد كان يجادل على ما يبدو بأن الفصل من جانب واحد من شأنه أن يقضي على أي أمل في إقامة دولة فلسطينية. على أن ما كان يعنيه حقاً، كما سيتضح لاحقاً، أن من شأنه أن يقضي على أي أمل في إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. كان مفاد حسابات شارون السياسية أنه يستطيع الوفاء بحرفية خارطة الطريق ـ ولكن بكل تأكيد لا روحها ـ عبر العمل من جانب واحد على بقاء الدولة

الفلسطينية متجمدة في مرحلة «الحدود المؤقتة». بوسع إسرائيل الانفصال ـ في حال غزة بمجرد الانسحاب، وبالنسبة للضفة الغربية عبر إنشاء جدار يشمل الغالبية العظمى من الأرض الفلسطينية التي يقوم عليها ـ ويسمي المساحة الباقية «دولة فلسطينية». إن من شأن التدابير من طرف واحد أن توجد شكلاً من دولة فلسطينية لكن لا جوهرها؛ ومن شأن تلك التدابير أن تلغي جميع مطالبات الفلسطينيين بحقوق في دولة يهودية، سواء أكان ذلك حقوق اللاجئين أو أزواج المواطنين العرب في إسرائيل؛ ومن شأنها أن تظل تسمح لإسرائيل بالتحكم في شكل «الدولة الفلسطينية» عبر السيطرة على الحدود والمجال الجوي والموارد المائية. فمن خلال فرض حدود على الفلسطينيين من طرف واحد، تستطيع إسرائيل الإدعاء بأنها تقيم الدولة الفلسطينية التي طالب بها بوش بموجب خارطة الطريق، في الوقت الذي حدد شكلها بحيث يناسب مصالح الدولة اليهودية.

والشيء الأهم هو أنه من المحتمل أن تضمن إسرائيل تأييد هذه المناورة، وتضفي الشرعية على السرقة الكبيرة للأرض الفلسطينية التي استولت عليها عبر عقود عديدة تحت غطاء مشروع الاستيطان. وهذا التأييد بالذات جاء في أبريل 2004، بعد إعلان شارون عن الانسحاب المزمع من غزة. وفي تبادل للخطابات، كرر الرئيس بوش التزامه بدولة فلسطينية «قابلة للحياة ومتلاصقة وذات سيادة ومستقلة» لكنه وجه لاحقاً ضربة قاتلة للفلسطينيين: «في ضوء

الوقائع الجديدة على الأرض، بما في ذلك مراكز سكانية إسرائيلية رئيسية قائمة الآن، من غير الواقعي توقع أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي عودة تامة وكاملة إلى خطوط هدنة 1949»[48] كان ذلك إعطاء بوش موافقته على إلحاق إسرائيل الواقعي للمستوطنات الرئيسية في الضفة الغربية بها. وهذا كان يعني أنه يعطي ضمنياً الضوء الأخضر لإسرائيل لفرض دولة على الفلسطينيين تكون مصممة لمنفعة الدولة اليهودية. (وفي مقابل ذلك، حقق شارون انتصاراً ديمغرافياً آخر: لقد صرف بوش النظر عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم الموجودة الآن فيما هو إسرائيل).

لقد بدأ شارون في الكشف عن رؤيته لأبعاد «الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة» منذ مارس 2003. في هذا الوقت بالذات أخذ وزراءه في جولة لمشاهدة الحاجز ليعلن أن أجزاء كثيرة منه يجري إبعادها عن الخط الأخضر وتتوغل في الضفة الغربية بحيث تشمل مستوطنات أكثر مما كان يفترض بالأصل. وقام شارون، كما أوردت وسائل الإعلام الإسرائيلية، بتفجير «قنبلة»: سوف تتم إقامة جدار آخر، جدار تتم إقامته على الجانب الآخر من الضفة الغربية، على جناحها الشرقي، يمتد على طول وادي الأردن ويمنزع المزيد من الأرض من الفلسطينيين[49]. في غضون ذلك كان يتوقع أن يقع آلاف القرويين الفلسطينيين الذين يعيشون بين الخط الأخضر والمستوطنات اليهودية في «الجانب الخطأ» للحاجز الذي كان قيد البناء. فلا بد من تطويقهم بسياجات منفصلة لمنعهم من دخول إسرائيل، حسب ما

أعلنته وزارة الدفاع. وعندما سئل ناطق باسم شارون عن كيفية تمكن عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الوصول إلى حقولهم أو بقية الضفة الغربية، أو الوصول إلى المستشفيات والمدارس والأسواق، أجاب: «لم نقرر بعد لوجستيات الحياة اليومية للفلسطينيين. لابد لنا من ارتجال شيء ما»[50].

استنكرت مقالة افتتاحية في صحيفة هآرتس تلك التغييرات: «يجب عدم استغلال استعداد الجمهور لتخصيص الأموال اللازمة لبناء سياج الفصل، من قبل أولئك الذين يخططون للتوغل في الأرض الفلسطينية وبالتالي ليتحقق ضم بحكم الواقع [للأرض الفلسطينية]»[51].

حاول المسئولون الإسرائيليون تخفيف مخاوف النقاد عبر الادعاء بأن الحاجز تدبير مؤقت. ولكن مع تصاعد تقديرات تكلفة إنجازه، ووضع الحراس في بروج المراقبة وتسيير الدوريات في أنحائه، إلى ملايين ثم مليارات الدولارات ازدادت صعوبة الاعتقاد بأن ذلك هو القصد. فقد كتب مراسل صحيفة هآرتس، ميرون رابابورت يقول: «لابد أن تكون قد فقدت صوابك بأن تفكر بأن يقوم شخص ما باقتلاع جذورالجبال وتسوية التلال وصب المليارات لبناء وسيلة أمن مؤقتة»[52].

كان مؤيدو الحاجز يفترضون أنه سيقتضي تفكيك عدد من المستوطنات، لا سيما الصغرى والبعيدة. ولابد من التضحية بها لتأمين الحفاظ على مبدأ الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان مجلس

السلام والأمن، وهو هيئة مكونة من كبار ضباط الجيش والأمن السابقين، اقترح خطة للفصل استناداً إلى إخلاء ثلث الـ 150 مستوطنة الرسمية في الضفة الغربية والغالبية العظمى من الـ 100مستوطنة أو نحو ذلك، المعروفة لدى الإسرائيليين بأنها «مخافر أمامية غير شرعية»[53]. لكن وايسغلاس أفاد بأن الأمريكيين كانوا يوافقون سراً على بقاء الأكثرية العظمى من المستوطنين الـ 230000 في الضفة الغربية في بيوتهم. قال وايسغلاس متبجحاً: «يوجد التزام أمريكي لم يسبق له مثيل، بشأن 190000 من المستوطنين»[54]. وبدا أن ذلك الرقم مماثل لرقم الثمانين بالمائة الذي كان يأمله باراك.

على أنه إذا كانت الغالبية العظمى من المستوطنين سيبقون في الضفة الغربية فإن من شأن ذلك أن يعقّد إلى حد بعيد عملية فصل السكان اليهود عن السكان الفلسطينيين، لا سيما في المناطق الريفية القريبة من الخط الأخضر حيث كان لدى القرى الفلسطينية الصغيرة صكوك ملكية الأرض التي احتلتها مستوطنات كثيرة احتلالاً غير قانوني. وقد دلت التغييرات التي أجريت على مسار الجدار في أواخر 2002 و2003، وسلوك المستوطنين خلال الفترة ذاتها أنه ثمة طريقتان محتملتان كانت إسرائيل تأمل حل المشكلة استناداً إليهما لما فيه مصلحتها. وقد أثارت الطريقتان الريبة في أنهما مصممتان لتشجيع الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الريفية المعزولة على هجرة مجتمعاتهم.

أولاً، رغم أن الحاجز كان رسمياً ينشأ لحماية إسرائيل من

هجمات الفلسطينيين، فإن مساره كان في الواقع يناقض المعايير المقترنة بـ «حدود يمكن الدفاع عنها». فحيثما كان الجدار يبتعد عن الخط الأخضر، كما كان يحدث في كثير من الأحيان، فإنه كان يلتوي ويمر عبر الأرض الزراعية الفلسطينية، مدمراً ودياناً خصبة والمنحدرات المنخفضة لسفوح التلال، بدلاً من تعقب الأرض المرتفعة حيث يتمكن الجنود من رؤية الغارات الفلسطينية. فذلك المسار كان غير منطقي من وجهة نظر عسكرية، كما بينت جماعة حقوق الإنسان «ب ـ ستليم» الإسرائيلية، لأنه يتيح «نقاط مراقبة متدنية»[55]. غير أن مسار الحاجز كان يحقق هدفاً آخر: فقد أشاع الخراب في الأرض الزراعية الفلسطينية، مدمراً مساحة واسعة من الأرض من كل جانب للجدار على مدى مئات الكيلومترات من امتداده. وقد تم الإبلاغ عن اقتلاع حوالي 100000 من أشجار الزيتون لإفساح الطريق للحاجز. كما أن الجدار فصل، بشكل مطرد مزعج، القرى الفلسطينية عن أرضها الزراعية وآبارها الواقعة خارجها. فقد وجد 400000 من القرويين أنفسهم في جهة[56]، وأرضهم في الجهة الأخرى من الجدار، حيث الوصول يعتمد كلياً على أريحية الجيش الإسرائيلي. وهكذا فإن الجدار أصبح يهدد أمن معيشة عشرات الجماعات الزراعية الفلسطينية.

الثاني، في أواخر 2002، ظهرت تقارير عن هجمات عنيفة شنها المستوطنون على القرى الفلسطينية المعزولة. والمثال الأكثر مدعاة للصدمة كان يتعلق بقرية يانون القديمة الصغيرة في منطقة نابلس من الضفة الغربية. ففي نوفمبر من تلك السنة وردت تقارير أن أطرافاً

مغيرة من مستوطنة إيتمار اليهودية شديدة العنف، استطاعت إرهاب جميع السكان البالغ عددهم 150 وإخراجهم من بيوتهم في يانون. فعلى مرأى من الجيش قام المستوطنون بضرب زعماء القرية وأشاعوا الخراب في كروم الزيتون المحلية ودمروا مولِّد الكهرباء الوحيد، وسمموا البئر الرئيسي في القرية[57]. ومع أن يانون كانت الحالة الأكثر تطرفاً لمثل هذا التحرش، إلا أنها تمثل نموذجاً يتكرر خلال المناطق الريفية من الضفة الغربية، لا سيما حين كان القرويون الفلسطينيون يحاولون قطف الزيتون الذي هو مصدر دخلهم الرئيسي[58].

ألقى اثنان من النشطاء الإسرائيليين، غادي الغازي وعزمي بدير، الضوء على ما كان يجري في الضفة الغربية، في صحيفة هآرتس:

> الترانسفير ليس بالضرورة لحظة درامية، لحظة يجري فيها طرد الناس وتهجيرهم من بلداتهم وقراهم وهو ليس بالضرورة عملية منظمة ومخطط لها يتم فيها تحميل الحافلات والشاحنات بالناس. بل هو عملية تزحف زحفاً وبمنأى عن العيون ولا يتم تصويرها. وكل من ينتظر لحظة درامية لن يراها أثناء حدوثها.

ومضى الاثنان يقولان بأنه بدلاً ن ذلك، فإن الحكومة والجيش لم يكونا متعامين عن المستوطنين بل كانا يساعدانهم في إرهاب القرى الفلسطينية ومهاجمتها في محاولة لإقناع الفلسطينيين بالتخلي عن مناطقهم الريفية. «فالمستوطنون المسلحون والمدعومون من قبل الحكومة والمنظَّمون يرهبون سكان القرى [الفلسطينيين] على غرار ما

كانت تفعله الوحدات شبه العسكرية التي كان يستخدمها أصحاب المزارع في أمريكا اللاتينية لفرض حالة من الإرهاب على الفلاحين. فهم فوق القانون»[59]. وكانت النتائج المحتملة لتلك الهجمات هجرة الجماعات الريفية المنعزلة حيث كان السكان ينشدون الملاذ في مناطق أكثر كثافة في السكان، لا سيما بقرب البلدات والمدن.

ويرى الغازي وبدير وآخرون أن شارون كان يخطط لتركيز الفلسطينيين في أراضيهم المدينية الداخلية والاستيلاء على بقية الضفة الغربية من أجل إسرائيل. هذه النظرة إلى الحاجز انبثقت عن تصريح صدر عن رون ناخمان، رئيس بلدية مستوطنة آرييل الكبيرة في الضفة الغربية. فقد نظر، في مايو 2003، إلى خارطة للمسار المقترح لسياج شارون، المتوغل بشكل متلوي في الأراضي الفلسطينية بغية تطويق المستوطنات وحمايتها، وقال للصحفي ميرون رابابورت بأنه لا يوجد ما يدعو للدهشة في مسار السياج، حيث أنه كان جزءاً من تفكير شارون منذ عقود من الزمن. «إن خارطة السياج التي تراها هنا هي نفس الخارطة التي كنت أراها في كل زيارة كان آريك [شارون]يقوم بها هنا منذ 1978. فقد أخبرني بأنه كان يفكر بها منذ 1973». وقد صرح ناخمان بأن وزير دفاع شارون، شاوول موفاز، قد جاء إليه «متبختراً» ليقول له بأن مستوطنة آرييل، التي تبعد 15 كم عن الخط الأخضر، في عمق الأراضي الفلسطينية، ستكون على الجانب «الإسرائيلي» من الجدار. وقال رابابورت بأن ما سيبقى من الضفة

الغربية بعد إتمام سياج الفصل سيبدو أشبه ما يكون «بسلسلة من الأزقة النرويجية» منه بدولة فلسطينية[60].

في الجناح الشرقي الآخر من الضفة الغربية، يبدو أنه كان لشارون رؤية مماثلة للاستيلاء على الأرض وإظهار ذلك بأنه سياسة أمنية. وقال ديفيد ليفي، أحد زعماء المستوطنين في وادي الأردن، إن شارون أطلعه على خارطة للسياج الشرقي الذي من شأنه أن يلحق قطاعاً بعرض 20 كم من وادي الأردن بإسرائيل. «فالذين يحاولون القول بأن السياج لا يمثل خطاً سياسياً، لا يعرفون ما يقولون. لا تُسمِعني هذا الهراء. فالجميع يلعبون هذه اللعبة المزدوجة، وهي تناسب الجميع. ولهذا فإني أحبذ السياج؛ من البديهي أنه سيضعنا في الداخل»[61].

مريدو الجنرال يغال ألون

مع أن وسائل الإعلام الدولية قرنت الحاجز اقتراناً وثيقاً بشارون، فإن الجدار بدا وأنه مماثل للخطط التي تعزى إلى كل من رابين وباراك. ولم تتح الفرصة لأي منهما لبناء الحاجز: فقد تم اغتيال رابين قبل مواجهة لحظة الحقيقة في عملية أوسلو؛ وفقد باراك منصبه بعيد انهيار محادثات كامب ديفيد. على أنه لو أتيح لهم المزيد من الوقت في السلطة فيمكن الظن بأنه كان من الممكن أن ينتهي الأمر بأي من رابين أو باراك لأن يكون مهندس الحاجز. لقد كان من الخطأ الجسيم الاعتقاد بأن سياسات الفصل وبناء الجدار كان رهناً بشارون. وقد صرح أمير أورين، أحد كبار المعلقين في صحيفة هآرتس قائلاً:

«إن الوجود الشخصي لشارون ليس بالأمر الأساسي لاستمرار الشارونية»[62]. وإن معارضي الفصل في حزب شارون أصبحوا مقتنعين تدريجياً بالمشروع، كما أظهرت الأبحاث قريبة العهد. وقد خلصت مجموعة الأزمات الدولية إلى أنه «حتى المتشككون أصبحوا يسلمون بحتمية ما كان قد يعتبر في وقت من الأوقات هرطقة، وأصبح الكثيرون الآن يقبلون حكمته السياسية»[63].

كان شارون يعتبر رسمياً في النهاية المقابلة للطيف السياسي من رابين وباراك، لكن ثلاثتهم كانوا من نفس المعدن[64].

لقد نشأ كل منهم كإسرائيلي «صبرا» وكان كل منهم جنرالا عركته المعارك وله سجل بأنه كان مصدر إزعاج كبير للعرب بشكل عام وللفلسطينيين بشكل خاص، وكان كل منهم يعتبر «بيتخونيست» (أي تسيطر عليه هواجس الأمن)، وانخرط كل منهم انخراطاً عميقاً في السياسة قبل أن يخلع الزي العسكري رسمياً. وبعبارة أخرى، فقد كانوا جميعاً من إنتاج البوتقة العسكرية التي صنعت الغالبية العظمى من رجال إسرائيل السياسيين. وكان اختلاف الثلاثة عن بعضهم البعض أقل من اختلافهم عن الخصم السياسي الوحيد في تلك الفترة، وهو بنيامين نتانياهو الذي كان يتكلم الإنجليزية بلهجة أمريكية خلافاً للثلاثة الآخرين الذين كانت لغتهم الإنجليزية مشوبة برطانة عبرية.

وقد تشبع رابين وباراك وشارون أيضاً برؤية الجيش الموجِّهة

لمستقبل الضفة الغربية، التي صاغها منذ أمد بعيد ييغال ألون، وهو أحد زعماء حزب العمل والقائد السابق للبالماخ، وهي قوة من النخبة في جيش ما قبل الدولة والتي هزمت الفلسطينيين في حرب 1948. وعندما حققت إسرائيل مكاسب إقليمية كبيرة أخرى في حرب الأيام الستة لعام 1967، كان ألون نائباً لرئيس الوزراء. وقد طور خارطة للضفة الغربية ستصبح لاحقاً الطبعة الزرقاء لزخم المستوطنات خلال العقود التالية[65]. قسمت خطة ألون الضفة الغربية إلى منطقتين رئيسيتين: شمالية وجنوبية محاطتين بـ «مصدات» خاضعة لإسرائيل. كان ألون عازماً على أن تقوم إسرائيل في يوم من الأيام بإعادة هاتين الجزيرتين الفلسطينيتين من الأرض التي يسكنها الفلسطينيون ـ حوالي 60 بالمائة من الضفة الغربية ـ إلى الأردن كجزء من صفقة سلام يتم التفاوض بشأنها. لكن مبدأ استعمار إسرائيل للضفة الغربية وتقسيم المناطق الفلسطينية إلى كانتونات بقيا ثابتتين، بالنسبة للعسكريين، سواء أكانت الأرض أو لم تكن سترد إلى الأردن. كان ذلك جوهر نظام الجيش لعزل السكان الفلسطينيين وإخضاعهم.

تبدو خطة ألون مماثلة إلى حد ملحوظ للخرائط التي وضعتها جماعات حقوق الإنسان مثل «ب ـ بتسيليم» للضفة الغربية التي تعج اليوم بالمستوطنات. وكان التنقيح الرئيسي لخارطة آلون في شمال الضفة الغربية، حيث بدأت إسرائيل في أواخر السبعينات بزرع مستوطنات في المنطقة القريبة من نابلس، بما في ذلك بلدة آريل، التي تضم حوالي 20000 من المستوطنين. أما اليوم فإن إسفيناً من

الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل يقطِّع مثلث المدن الفلسطينية نابلس وقلقيلية ورام الله. إذاً، من الناحية العملية، فقد تم لاحقاً تعديل خطة آلون القاضية بإقامة كانتونين فلسطينيين في الضفة الغربية لإقامة ثلاثة كانتونات. يبدو أن هذه رؤية أي تنازل إسرائيلي قادم لـ «الدولة الفلسطينية»: ثلاثة كانتونات رئيسية في الضفة الغربية، متمركزة على نابلس وجنين في الشمال، وصلفيت ورام الله في الوسط، وبيت لحم والخليل في الجنوب، مفصولة بأسافين من الأرض التي ضمتها إسرائيل إلهيا والتي من شأنها أن تتضمن كتل الاستيطان حول آرييل في الشمال و«مغلف» معاليه آدوميم إلى شرق القدس. أما القدس الشرقية ذاتها فيتم فصلها عن بقية الضفة الغربية، بينما ربما يكون وادي الأردن، في الجانب الشرقي من الضفة الغربية، تحت سيطرة إسرائيل.

ويبدو من ملاحظات براك لزملائه الوزراء أن هذه هي الخطة التي كان يأمل أن يقنع الفلسطينيين بها في كامب ديفيد. وقد وصف بن آمي، وزير الخارجية آنئذ، الخارطة التي أطلعه باراك عليها في مستهل المفاوضات بأنها «نوع مطور من خطة آلون»[66]. كما يبدو أن خارطة آلون كانت النسخة الزرقاء للدولة الفلسطينية «ذات الحدود المؤقتة» التي كانت تتشكل ببطء جراء سياج وجدار شارون. وقد رأت صحيفة الجيروزالم بوست «أن ذلك الجزء من تراث حزب العمل، وهو الذي تم طرحه للمرة الأولى في 1967 من قبل ييغال آلون،... كان على ما يبدو قد تم اعتماده الآن من قبل آريل شارون»[67].

بعد الانسحاب من غزة ومن حفنة من المستوطنات المنعزلة قرب جنين في أقصى شمال الضفة الغربية، صرح شارون بأنه لن يقوم بأي عمليات فصل أخرى، لكن ذلك بدا غير محتمل. فالضغط الديمغرافي على إسرائيل لم يتناقص، كما لم تتناقص الضغوط الدبلوماسية التي فرضتها خارطة الطريق. ومن المؤكد أن الكثيرين من سكان مستوطنات الضفة الغربية البعيدة التي كان يجري التخلي عنها للجانب الفلسطيني من الحاجز لم يكونوا يصدقونه على ما يبدو. وقد قامت حركة «البيت الواحد»، التي تأسست عشية الانسحاب من غزة، باستطلاع في سبتمبر 2005 أظهر أن أكثر من ثلث المستوطنين المتواجدين على الجانب «الخطأ» من الجدار كانوا راغبين في الحصول على تعويض ليغادروا بيوتهم[68].

فيما يتعلق بمواقف شارون المعلنة، أصبح الآن شديد الالتزام بإقامة «دولة فلسطينية» تفي بأكثر المقتضيات الأساسية التي يطلبها الأمريكيون. ففي خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2005، قال صراحة: «نحن نحترم [الفلسطينيين] ولا نطمح إلى حكمهم. فهم أيضاً يستحقون الحرية ووجوداً وطنياً ذا سيادة في دولة خاصة بهم»[69]. ورغم تصميم شارون المعلن على إقامة دولة فلسطينية، فإنها ستكون أقل سيادة مما يدعي. يقول الناطق باسمه، رعنان جيسين، إن رئيس الوزراء يخطط لإقامة دولة ضمن «حدود تأخذ بالاعتبار الوقائع ـ الوقائع الديمقراطية والوقائع الاقتصادية

التي وُجدت على الواقع». ومضى جيسين يقول بأن مناطق الأمن الإسرائيلية التي أقيمت على الشطرين الغربي والشرقي للضفة الغربية ستترك للفلسطينيين حوالي 58 بالمائة من الأرض[70].

إذا كان شارون عازماً على إنشاء ما يشبه دولة فلسطينية، فإنه من الصعب الاعتقاد بأنه سيفضل التفاوض على الشروط مع الفلسطينيين على مواصلة سياساته من طرف واحد. وكما جاء في مقالة افتتاحية في صحيفة هآرتس، يريد الزعماء الإسرائيليون «تحديد حدود [الدولة] من طرف واحد، تماماً مثل أن المستوطنات كانت عملاً من طرف واحد»[71].

ومن المؤكد أن إنكار شارون للقيام بمزيد من الانسحاب يتناقض مع ما يقوله كبار معاونيه. فقد أكد إيهود أولمرت، أشد حليف له في مجلس الوزراء، والرجل الذي أعلن عن الانسحاب من غزة قبل بضعة أسابيع من إعلان شارون، على أنه سيجري فصل آخر واسع النطاق، هذه المرة من الضفة الغربية. فقد قال أولمرت في أواخر ديسمبر2004 «إن مصلحة إسرائيل تقتضي القيام بفصل أوسع نطاقاً مما سيحدث كجزء من الخطة الراهنة المتعلقة بالانفصال [عن غزة]، وأضاف بأن «عملية انفصال ثانية» هي البديل الواقعي الوحيد لانسحابات أوسع نطاقاً أيضاً مما يحتمل أن يفرض على إسرائيل بمقتضى خارطة الطريق[72]. وبعد شهر من الانسحاب من غزة، صرح ثلاثة من مستشاري رئيس الوزراء ـ وهم أهارون زيفي، رئيس الاستخبارات العسكرية؛ وإيفال جيلادي، الرئيس السابق للتخطيط الاستراتيجي

للجيش؛ وإيال أراد، كبير مستشاري شارون السياسيين، كل على حدة، بأنه سيجري المزيد من التدابير من طرف واحد. فقد قال جيلادي لجمع في تل أبيب: «أعتقد أنه في الواقع الراهن لا يمكن سوى اتخاذ إجراءات ومبادرات من طرف واحد»[73]. وفي ندوة انعقدت في هيرزليا قال أراد: «قد ننظر في تحويل الفصل إلى استراتيجية إسرائيلية، حيث تقوم إسرائيل وحدها بتحديد حدود [الدولة الفلسطينية]»[74] وقد شك المحللون في أن شارون كان يطرح بوالين اختبار بشأن الإعلان عن انسحاب آخر من طرف واحد، ربما بعد الانتخابات الإسرائيلية، المقررة في أواخر 2006.

لا يمكن معرفة الشكل النهائي لـ «الدولة الفلسطينية» حتى الآن: فالتقديرات بشأن مساحة الأرض التي ستبقى للفلسطينيين تتفاوت بين 60 و88 بالمائة (هذا يعتمد إلى حد بعيد على ما إذا كانت إسرائيل تحاول ضم وادي الأردن). وقلة من المحللين هم الذين يعتقدون بأن مثل تلك الدولة، حتى في أسخى نطاق لها، ستكون «قابلة للحياة»[75]. وتتضمن العوامل الرئيسية التي تحدد أبعاد الحدود: محاولات إسرائيل المتواصلة في تنفيذ التطهير الإثني للجماعات الزراعية الفلسطينية؛ والطعون أمام المحاكم الإسرائيلية بشأن مسار الحاجز من جانب جماعات حقوق الإنسان؛ والنضال غير العنيف الذي تقوم به جماعات من الفلسطينيين والإسرائيليين لحماية الجماعات الفلسطينية المهددة، مثل بيلعين، قرب القدس، وفي خاتمة المطاف سوف يعتمد نجاح إسرائيل على استمرار الدعم الأمريكي لنهجها ذي

الطرف الواحد. وهذا لا يبدو موضع شك في الوقت الراهن. ففي ابريل 2005، دعا بوش شارون إلى مزرعته في تكساس لتأكيد تعهداته له التي قطعها له قبل سنة. وبعد بضعة شهور، في سبتمبر 2005، كرر سفير الولايات المتحدة المغادر، دانييل كورتزر، التزامات بوش: «في سياق اتفاقية للحل النهائي، سوف تدعم الولايات المتحدة احتفاظ إسرائيل بمناطق [في الضفة الغربية] ذات الكثافة العالية من السكان الإسرائيليين»[76].

الأهداف المحتملة للفصل

أهم من نطاق «الدولة الفلسطينية»، أو السرعة التي سيتم فيها إنشاؤها، هو غايتها النهائية. حتى الآن لم يقدم شارون تصريحات سياسية بهذا الشأن. فقد جاء في تقرير صدر في أبريل 2006 من مجموعة الأزمات الدولية على أن "قوته تكمن في غموض أهدافه[77]. على أن ثمة دلائل على الاتجاه الذي تسير فيه إسرائيل في المستقبل، كما أوضح هذا الكتاب. فمنذ أكثر من عقد كانت سياسات إسرائيل المتعلقة بالفصل ـ سواء أكانت بنتيجة المفاوضات أو من طرف واحد ـ مستوحاة من الاعتبارات الديمغرافية. فإسرائيل تواجه مستقبلين اثنين محتملين: إما كدولة واحدة، لإسرائيل والأراضي المحتلة، حيث سيكون هناك أكثرية فلسطينية في يوم من الأيام، أو واحدة من دولتين إثنيتين، بأكثرية يهودية لا يمكن زحزحتها. وقد طرح المحللون الذين ينطلقون من أولويات إسرائيل الديمغرافية ثلاث نظريات بشأن مستقبل الفلسطينيين.

الأولى هي نوع من حجة التطهير الإثني الزاحف التي طرحها الغازي وبدير. في هذا السيناريو، سوف يزداد فقر ويأس السكان الفلسطينيين، الحبيسين في غيتوهاتهم المدينية، مع الوقت. فبسبب ندرة الموارد والأرض والمياه وفرص العمالة والتعليم، فإن الفلسطينيين من شبان الطبقة الوسطى الطموحين سوف يسعون إلى الهجرة إلى الدول العربية المجاورة. وهذا قريب من نموذج التطهير الإثني الذي تحدث عنه البروفسور سوفر خلال مقابلتي له في أواخر 2001 والذي كرره في مقابلة جرت في 2004.

> إن الفصل من طرف واحد لا يضمن «السلام» ـ إنه يضمن وجود دولة صهيونية ـ يهودية ذات أكثرية يهودية كبيرة؛ إنه يضمن ذلك النوع من السلامة التي تعيد السياج إلى الريف؛ ويضمن شيئاً هاماً آخر. فبين 1948 و1967، كان الفاصل [الذي يحدد الخط الأخضر] سياجاً، وغادر 400000 الضفة الغربية طوعاً. هذا ما سيحدث بعد الفصل. فإذا كان الفلسطيني لا يستطيع المجيء إلى تل أبيب من أجل العمل، فإنه سيبحث عن العمل في العراق أو في الكويت أو في لندن. أعتقد أنه ستحصل حركة إلى خارج المنطقة[78].

يعد جيف هالبر النصير الرئيسي للنظرية الثانية. وهو مدير اللجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم المنازل. فقد جادل بأنه عندما يتم إقناع الفلسطينيين بالتوقيع على «دولتهم السجن»، فإن إسرائيل ستخفف نظامها العسكري القاسي الراهن وتستبدله بنظام من الاستغلال

الكولونيالي المتنكر بزي التنمية الاقتصادية[79]. وهذه العملية، كما يقول هالبر، قد خطت خطوات كبيرة. فمع تحول المدن الفلسطينية إلى غيتوهات وتعذر الوصول إلى الأرض الزراعية، تعرضت اقتصادات الضفة الغربية وغزة إلى الاختناق[80]. فاتفاقية نهائية تبقي الفلسطينيين ملتصقين بأراضيهم الداخلية المدينية سوف تتيح فرصة كبيرة لإسرائيل بأن تنهب الدولة الفلسطينية الوهمية مما بقي من أرضها ومواردها المائية و، الأهم من ذلك بصورة خاصة، من يدها العاملة الرخيصة. فيمكن خفض الأجور بالقوة ويمكن دعوة الشركات الإسرائيلية لبناء المصانع، لا سيما في الصناعات ذات الدرجة العالية من التلويث، في المناطق الفلسطينية التي تطوقها المناطق الإسرائيلية ـ وسوف تدفع أجور عمل الرق دون تكبد تكاليف المعايير الصحة ومعايير السلامة المطبقة داخل إسرائيل. وقد تم بناء مثل هذه «الحدائق الصناعية» الإسرائيلية لخدمة الأراضي المحتلة في عهد رابين. وكان السياسي المخضرم من حزب العمل، شمعون بيريز ـ الذي يؤيد تراث رابين ـ يقترح، وهو يخفي أفكاره وراء عبارات إنسانية، منذ مدة إنشاء المزيد من «الحدائق الصناعية» للفلسطينيين في محاولة منه لتحقيق ما يسميه «ديمقراطية اقتصادية» فلسطينية[81].

أما السيناريو الأخير فقد طرحه، وحده، غاري سوسمان، وهو من علماء السياسة في جامعة تل أبيب[82]، والصحفي الإسرائيلي ألوف بين. فقد جادلا بأن خيار «الأردن هي فلسطين» يجري عرضه بثياب جديدة. فبدلاً من إقامة دولة فلسطينية من نصفين، أي الضفة

الغربية وغزة، فإن إسرائيل تحاول إقامة دولتين فلسطينيتين صغيرتين منفصلتين: «فلسطين شرقية» في الضفة الغربية و«فلسطين غربية» في غزة. وهذا يتم بإعطاء الكيانين وضعاً مختلفاً، ومنع الاتصال السياسي والمادي بينهما. وسوف يتم تشجيع كل دولة صغيرة بدلاً من ذلك بالتماهي مع منطقتها العربية الخلفية: في حالة الضفة الغربية مع الأردن، وفي حال غزة مع مصر. يقول بين:

> تتحدث الأرقام في أوساط الدفاع الإسرائيلية عن رغبتها في إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل 1967، عندما كانت مصر تعتني بقطاع غزة والأردن بالضفة الغربية. ومما يشجع على ذلك استعداد مصر لتولي مسئولية طريق فيلادلفيا [قطعة من الأرض تفصل غزة عن مصر] وتدريب قوات الدفاع الفلسطينية في قطاع غزة، الأمر الذي من شأنه أن يمكن القاهرة من الإشراف على المنطقة بشكل غير مباشر[83].

على أن جميع هذه السيناريوهات لا يستبعد بعضها البعض، بالطبع. فقد تأمل إسرائيل بأن تتمكن في المدى القصير من استغلال سوق عمالة فلسطينية مكبّلة وفي المدى الطويل «تقليص» السكان الفلسطينيين عبر تشجيعهم على السعي وراء حياة أفضل في الخارج وتشجيع اتحاد سياسي أكبر بين الفلسطينيين وجيرانهم العرب. لكن جميع هذه النظريات تتجاهل تطورات موازية جارية داخل إسرائيل توحي بأن الرؤية السياسية لكبار زعماء البلد السياسيين والعسكريين

تتطلع إلى إعادة تشكيل أوسع نطاقاً بكثير للمنطقة. من المحتمل أن يكون الفصل الذي تتوخاه إسرائيل أكثر اكتمالاً مما تتصوره أي من النظريات آنفة الذكر.

رؤية إسرائيل هي في الفصل الإثني

كما رأينا في الفصل السابق، لقد نشأ توافق واسع النطاق في إسرائيل منذ الانتفاضة الثانية ليس فقط بشأن الحاجة إلى دولة فلسطينية بل إلى الحاجة إلى إنهاء التدخل المحتمل من جانب الأقلية العربية في حياة الدولة اليهودية. إذا كانت إسرائيل ستقبل بدولة فلسطينية، فإنها بكل تأكيد لن تترك أقلية فلسطينية لا يستهان بها ومتزايدة يكون لها تأثير داخل حدودها النهائية. إن نهاية الصراع، إذا كان لها أن تكون لصالح إسرائيل، تقتضي فصلاً إثنياً للحقوق يكون مطلقاً بالقدر الذي يمكن تدبيره.

هذا يفسر العمل الذي كان يجري خلف الكواليس أولاً من جانب باراك ثم من قبل شارون لإيجاد طريقة لتعديل حدود إسرائيل بحيث يمكن نقل قطعة صغيرة من الأرض المجاورة للضفة الغربية والمعروفة باسم المثلث الصغير، والتي تضم ربع المواطنين العرب الذين يبلغ عددهم مليون في إسرائيل، إلى دولة فلسطينية قادمة. في كامب ديفيد اتفق كل من إسرائيل والفلسطينيين للمرة الأولى على مبدأ عمليات تبادل للأراضي، وإن اختلفوا حول النسب[84]. قال جمال هلال، كبير مستشاري الرئيس كلينتون في المحادثات ما جرى بشأن

عرض التبادل، متذكراً: «يمكن لإسرائيل ضم مناطق حيث توجد كتل استيطانية، ومقابل ذلك يحصل الفلسطينيون على بعض الأراضي من إسرائيل ذاتها. كان الامتداد المتواصل للأراضي مشكلة. لكن الفلسطينيين كانوا على استعداد للالتفاف حولها شريطة إظهار إسرائيل المرونة ـ يجب أن تكون الأرض متساوية من حيث الحجم والنوعية»[85]. وقد نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية، كما رأينا سابقاً، اهتمام باراك بتبادل المثلث الصغير مقابل المستوطنات، وإن أوصى الناطقين باسم الحكومة لاحقاً «بعدم التحدث» عن تلك الخيارات. على أنه بعد مؤتمر هيرزليا في ديسمبر 2000، أصبح الحديث عن نقل المثلث دعامة أساسية للنقاش السياسي الإسرائيلي. فقد كان، على سبيل المثال، هو ما أوصى به البروفسور سوفر لأعضاء لجنة الشئون الخارجية التابعة للكنيست في مارس 2001[86] وقد صرح في مناسبة أخرى: «هذا ليس طرداً بل هو تحرير وطني»[87].

وكان أيضاً الخيار الذي يفضله شارون، الذي كان منهمكاً مع مستشارين لإيجاد طريقة لإقناع العالم بنقل المثلث إلى دولة فلسطينية. فقد قال شارون لأمناء سره: «إذا كنا نتبادل الأراضي [مع الفلسطينيين]، فلم نعطهم أرضاً فارغة عندما نستطيع نقل الأرض والعرب الذين يعيشون فيها؟» وفيما تعمل إسرائيل على تعزيز مستوطناتها وبسط السيادة عليها في عمق الضفة الغربية ـ مثل مستوطنات آريل ومعالي أدوميم وغوش إتزيون. فيبدو أنه من المحتمل أن تقدم المثلث، وربما المناطق العربية المجاورة للقدس

الشرقية[88]، كورقة في المفاوضات «ذات قيمة متساوية». كان الوزير السابق أفيغدور ليبرمان، المدير السابق لحزب الليكود ومدير مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، يروِّج لحلول من هذا القبيل لدى جناح اليمين الإسرائيلي والسياسيين في الخارج، بما في ذلك في موسكو وواشنطن. تلك الجهود أصبحت تكسب إلى جانبها حلفاء دوليين هامين: فقد نقلت صحيفة الجيروزالم بوست في ديسمبر 2004 أن وزير خارجية الولايات المتحدة سابقاً، هنري كيسنجر كان يؤيد هذه السياسة[89].

هذا لا يزال يترك أرضين داخليتين فلسطينيتين أخريين في إسرائيل: الجليل التي يقطنها 600000 من المواطنين العرب والنقب وفيها 150000من المواطنين البدو. ما هو مستقبلهم في هذا الترتيب؟ تطرق إلى هذه القضية بالذات جزء غير بارز من خطاب بوش إلى شارون في أبريل 2004: «إننا ندرك أيضاً أن إسرائيل، في هذا السياق [لحل الدولتين]، تعتقد بأهمية توفير فرص جديدة للنقب والجليل»[90]. وفي اجتماع لهما بعد سنة في تكساس، كرر بوش هذه النقطة: «يرى رئيس الوزراء [شارون] أن تطوير منطقتي النقب والجليل أمر حيوي لضمان مستقبل اقتصادي مزدهر لإسرائيل. أنا أساند هذا الهدف وسوف نعمل معاً لجعل خططه حقيقية واقعة»[91].

لم يتضح ما عناه الاثنان إلا عشية الفصل، في أغسطس 2005، عندما أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن الأمريكيين وافقوا على تقديم مبلغ2.1 مليار دولار إضافي كمساعدة، معظمها من أجل «تطوير» الجليل و

الحدان الخارجيان الشماليان والجنوبيان للبلاد كانتا موضع عقود من البرامج التي تعهدتها الحكومة من أجل «التهويد» ولا تختلف عن الاندفاعات الاستيطانية في الأراضي المحتلة. كان التهويد مصمماً لترجيح كفة الميزان من أكثرية عربية إلى يهودية. هذه السياسة نجحت في النقب: فاليوم اثنان من كل ثلاثة من السكان هم من اليهود. أما في الجليل فإن السكان اليهود والعرب متساوون في العدد. لكن الاتجاه طويل الأمد في الحالتين هو ضد التهويد. فمعدل الولادات في الجليل هو ضعف معدل يهود المنطقة على الأقل؛ وفي النقب، حيث يشكل البدو الغالبية العظمى من السكان، فإن المعدل أعلى بكثير، ربما أعلى بأربعة أضعاف. لقد كانت حاجة الحكومة إلى إعادة إسكان هاتين المنطقتين باليهود ـ مليون آخر، برأي شارون ـ كانت وراء المناشدات الملحة ليهود الشتات بأن يهاجروا إلى إسرائيل. وبما أن معظم يهود العالم المحرومين أصبحوا في إسرائيل، فقد وجه المسئولون اهتمامهم إلى اليهود الميسورين في أمريكا وأوروبا، في محاولة لجذبهم عبر زعمهم بأن مجتمعاتهم مهددة بموجة جديدة من اللاسامية. ففي خطاب ألقاه شارون في يوليو 2004، أثار شجاراً دبلوماسياً كبيراً جراء حث اليهود الفرنسيين على المغادرة، مضيفاً أنه في فرنسا «نشاهد انتشار أشرس أنواع اللاسامية»[92].

كان تركيز بوش على الجليل والنقب يعكس الأولويات الجديدة للاستيطان الإسرائيلي التي كانت تظهر منذ اندلاع الانتفاضة الثانية. ففي يوليو 2003، نقلت صحيفة هآرتس أن شارون قد أمر مستشاره

بشأن المستوطنات، أوزي كيرين، بأن يركز على توطين اليهود في هاتين المنطقتين. وفي إجراء لقي الترحاب بوصفه أكبر اندفاع استيطاني داخل إسرائيل في غضون 25 سنة، طلب مكتب رئيس الوزراء إقامة 30 بلدة جديدة معظمها في النقب والجليل[93]. وقد تم تجنيد المنظمات الصهيونية الدولية للانضمام إلى الحركة. وأعلنت الوكالة اليهودية في أواخر 2002 أنها تنوي إحضار 350000 من اليهود إلى الجليل والنقب بحلول 2010 لضمان وجود «أكثر صهيونية» في هاتين المنطقتين. وفي ذات الوقت كشفت المنظمة الصهيونية العالمية النقاب عن أنها ستقوم بإقامة 14تجمعاً جديداً وهي المرة الأولى التي تصدت لموضوع المستوطنات في إسرائيل بدلاً من الأراضي المحتلة منذ أواخر السبعينيات[94]. وفي يناير 2003، وافقت الحكومة على منح حسومات تتعلق بالرهونات بنسبة 90 بالمائة للجنود المسرحين حديثاً والذين يختارون الاستيطان في النقب[95]، وفي نوفمبر 2004 تم إقرار رزمة «طوارئ» بقيمة حوالي 4 مليارات دولار لتشجيع اليهود على العيش في النقب وفي الجليل[96].

وخلال ذات الفترة، واجهت الحكومة ما اعتبرته أخطر تهديد لاندفاعة الاستيطان؛ وهو تجمعات زراعية بدوية صغيرة «غير معترف بها» في النقب كانت قد قاومت محاولات الدولة خلال عدة عقود «حصرهم» في سبع محميات، تعرف باسم «النواحي المخططة» إن التجمعات غير المعترف بها والتي تضم 70000 من البدو، محرومة بموجب القانون من كافة الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء

والعيادات والمدارس وتخضع بيوت سكانها للهدم الفوري. وفي أبريل 2003، أعلن شارون أن الحكومة ستخصص ملايين الدولارات على خمس سنوات لإجبار القرويين غير المعترف بهم على الانتقال إلى النواحي، بما في ذلك تصنيفهم بأنهم «متعدون» على أرض الدولة[97]. ولزيادة الضغط، كانت وزارة الداخلية تقوم مراراً وتكراراً بإتلاف محاصيل قرى البدو غير المعترف بهم عبر رش المبيدات على آلاف الدونمات، إلى أن أوقفت المحاكم تلك الممارسة في منتصف 2004[98].

في غضون ذلك، أقر الصندوق الوطني اليهودي مخططاته لإقامة شبكة تتكون من أكثر من 30 مزرعة خاصة، مماثلة لمزرعة شارون «سيكامور» من شأنها أن تتحكم بجزازات واسعة من أرض النقب لليهود فقط[99]. وأقرت لجنة وزارية تشرف على المستوطنات اليهودية الجديدة بأنه يجب تصميمها لمنع «توسع البدو»، حسب ما أوردته صحيفة هآرتس، مع أن الكاتب الصحفي ذكر أن هذا المصطلح لن يستخدم في الوثائق الرسمية. «بعض الأشياء يجب عدم الإعلان عنها بصوت عال»، كما قال أحد المسئولين[100].

لم تنتبه وسائل الإعلام الدولية إلى كل هذا النشاط في قلب الأراضي العربية في إسرائيل. إلا أن الحقيقة هي أن إسرائيل كانت تعد الأساس للفصل الأول، وربما لفصل ثان، حيث تقوم بإخلاء المنطقتين تمهيداً لإغراء الغالبية العظمى من اليهود الذين يعيشون في مستوطنات سيتم تفكيكها بالرجوع إلى إسرائيل. قبل الانسحاب من غزة، أعلنت الحكومة عن مبالغ كبيرة من التعويضات الإضافية

للمستوطنين الذين يوافقون على الانتقال إلى الجليل أو النقب، بضمان من قبل الأمريكيين. وقد دعا موشيه كاتساف، الرئيس الإسرائيلي، «استيعاب» المستوطنين «واجباً وطنياً»[101]، في حين أن الكُتّاب والمثقفين أهابوا بالمستوطنين أن يعيدوا توجيه طاقاتهم لجعل النقب يزدهر كجزء من «رسالتهم الوطنية»[102]. بعد شهر من الفصل كشف إيلان كوهين، مدير مكتب رئيس الوزراء خطة استراتيجية جديدة بعنوان «نقب 2015» لإزالة الجماعات البدوية «المبعثرة» عبر سياسة لهدم المنازل واستبدالهم بالمستوطنين اليهود الذين تم إخلاؤهم[103]. كانت المهمة الجديدة على درجة كبيرة من الأهمية بحيث أن السياسي العمالي المحنّك، نائب رئيس الوزراء شارون. اختار حقيبة وزير من أجل تطوير النقب والجليل. وقد جادل بيريز بأن إسرائيل أخيراً «استيقظت من أحلام لا أساس لها لترى أمامها واقعاً جديداً».

«لقد قمنا باستثمار أموالاً طائلة في المستوطنات، ضاعت كلياً. لذا فإننا عازمون على ترك غزة وبناء إسرائيل». وكان بيريز مكلّفاً بجمع حوالي 5 مليارات دولار من أجل تحقيق خطط الحكومة المتعلقة بالجليل والنقب، وهو ما سماه «معركة من أجل مستقبل الشعب اليهودي»[104].

تبرير التطهير الإثني

هذه المناورات الحكومية، وغيرها من المناورات، تشي بتحول مثير في الأولويات: تفضيل التهويد داخل حدود إسرائيل ذاتها على

الاستيطان في تلك الأجزاء من الأراضي المحتلة التي سيأتي يوم يتم التخلي فيه عنها من أجل إقامة «دولة فلسطينية». إنها تعكس تراجع حاسم عن مطامح إسرائيل الإقليمية[105]. فبدلاً من ذلك أصبحت إسرائيل تطرح من جديد السؤال الذي واجهه الآباء المؤسسون، ألا وهو: كيف يمكن حماية دولة يهودية إزاء وجود سكان عرب عديدون؟ على أن الحلول المذكورة بشكل مفصل أعلاه، لا يمكن سوى أن تأمل في احتواء الخطر الديمغرافي. فمهما قامت إسرائيل بتهويد النقب والجليل، فإنها إنما تؤجل ما هو حتمي، أي العدد المتنامي من العرب الذين لا تستطيع دولة يهودية قبولهم كمواطنين حقيقيين والذين من المتوقع أن يقوموا بنتيجة ذلك بالمطالبة التي تزداد شدة يوماً بعد يوم بإصلاحات ديمقراطية حقيقية، لدولة لجميع مواطنيها. فعلى المدى الطويل سوف يتعين على إسرائيل إيجاد وسيلة للانفصال انفصالاً مطلقاً عن مواطنيها الفلسطينيين.

من السابق لأوانه التحديد الدقيق للكيفية التي تعتقد إسرائيل أنها تستطيع أن تحقق فيها هذا الهدف. فاستناداً إلى مؤتمرات هيرزليا، نعرف أن الزعماء الإسرائيليين يبحثون في إعادة رسم الخط الأخضر بحيث يتم استبعاد المناطق الجغرافية العربية كثيفة السكان مثل المثلث الصغير. فسوف تتم ممارسة الضغط الشديد على العرب الباقين داخل حدود إسرائيل للتماهي مع الدولة الفلسطينية الجديدة. وسوف يتم التنفيذ الصارم لمقاربة «الجزرة والعصا» التي كان البروفسور سوفر ينادي بها. فيمكن ممارسة الضغط عبر استخدام مبادئ مماثلة

لتلك التي دعا إليها موليديت، أي حرمان عرب إسرائيل من التعليم والمزايا الأخرى «إلى أن يرغبوا في المغادرة».

وفي الحد الأدنى سوف تطلب إسرائيل من المواطنين العرب الباقين توقيع قسم الولاء لإسرائيل بوصفها «دولة يهودية وديمقراطية»[106]. على أن الأكثر احتمالاً، أن يتم تشجيعهم على إعادة الانتساب في المواطنة إلى الدولة الفلسطينية حتى لو ظلوا يعيشون في إسرائيل. فسوف يظلون مقيمين دائمين، أو عمالاً ضيوفاً، تتم ممارسة حقوقهم الوطنية ـ جوازات سفرهم وحقوق التصويت ـ داخل «فلسطين». بهذه الطريقة يمكن إلغاء الخطر الذي يشكله عرب إسرائيل في الوقت الراهن على الدولة اليهودية والديمقراطية. فسوف يصوت العرب داخل إسرائيل في انتخابات البرلمان الفلسطيني بدلاً من انتخابات الكنيست، مثلما يصوت المستوطنون في الأراضي المحتلة اليوم في الكنيست رغم أنهم يعيشون خارج الأراضي التي تخضع للسيادة الإسرائيلية. ومن المؤكد أنه لن يكون هناك مجال للنشاط الذي ينكر إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، بما في ذلك الحملات التي تدعو إلى دولة لجميع مواطنيها. إن القوانين الناظمة لهذا أصبحت جاهزة وكل ما تدعو الحاجة إليه هو الذريعة اللازمة لفرضه دون هوادة. إن «دولة فلسطينية» مجاورة ستوفر العذر المثالي.

ثمة جانبان من النقاش السياسي الذي يدور حول الفصل من طرف واحد يوحيان بشكل أكثر دقة بالسياسات التي ستطبقها إسرائيل في المستقبل.

في إقامة إسرائيل لسلسلة من الجدران والسياجات عبر الضفة الغربية فإنها تحجز أعداداً كبيرة من السكان الفلسطينيين في «الجانب الإسرائيلي». وعندما يكتمل الحاجز، فسوف يكون هناك ما لا يقل عن مليون فلسطيني يعيشون في الجانب الخطأ من الجدار، محصورين في غيتوهاتهم التي ينتصب فيها الجدار. هذا الجانب من الحاجز قد حيّر الغالبية العظمى من المراقبين إذ أنه يخالف مبدأ الفصل الذي يبدو أن إسرائيل تتبعه. يشير يوسي ألفر الذي يعد من الحمائم، على سبيل المثال، إلى أنه رغم موافقته على «الحدود الملرسومة بشكل واضح» التي تنشئها إسرائيل، والتي سوف تمنع البلاد من «الانزلاق الديمغرافي إما إلى دولة ذات جنسيتين أو إلى الفصل العنصري»، فإنه يشعر بالقلق لأنه بقلق إلى أنه لا يوجد «حل بديهي لأولئك الفلسطينيين الذين يتم حصر قراهم ضمن حدود å[إسرائيل]الجديدة»[107]. فإذا كان للحاجز أن يصبح حدوداً ثابتة في اتفاق للوضع النهائي، فما من أحد يعتقد اعتقاداً جاداً بأن إسرائيل سوف تضم أرض الضفة الغربية هذه وأن تعطي الفلسطينيين الذين يعيشون فيها حق المواطنة الإسرائيلية. فحقوقهم المتعلقة بالمواطنة ـ مهما تم تقليصها جراء وجود الجدار ـ سوف تظل تمارس في الجانب الآخر من الحاجز. فسوف يصوتون في انتخابات فلسطينية، لا إسرائيلية؛ سوف يحملون جوازات سفر فلسطينية؛ سوف يستخدمون مدارس ومستشفيات ومصارف فلسطينية. فالفلسطينيون المحتجزون في الجانب الإسرائيلي من الحدود سيمارسون حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الجانب الفلسطيني.

قد تسعى إسرائيل لاستخدام هذه السابقة لتبرير «نقل» حقوق مواطنة العديدين من مواطنيها العرب إلى الدولة الفلسطينية. وهذا بالتأكيد هو المصير الذي أصبح يُقترح بالنسبة لربع مليون من المواطنين العرب الذين يعيشون داخل المثلث الصغير[108]. ومن المحتمل أن ينطبق أيضاً على عدد مماثل من الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية. فبموجب الخطط التي أشرنا إلهيا، من المحتمل أن يتم إسناد أرضهم وبيوتهم إلى الدولة الفلسطينية. وقد يجدون أن أجزاء من الحاجز قد بنيت حولهم.

لكن المبدأ ذاته يمكن تطبيقه ليشمل البدو في النقب، وهم أسرع سكان إسرائيل نمواً. وقد قامت إسرائيل مراراً وتكراراً بإخراج البدو عنوة من أرضهم الزراعية إلى محميات مدينية مخططة، مستخدمة تبريرها القانوني في حقيقة أن البدو في معظم الحالات لا يملكون صكوك ملكية لأرض أجدادهم. ومن يرفض من البدو «الاحتجاز» تشير لهم الحكومة بشكل مطرد على أنهم «غزاة»، «مجرمون» و«معتدون على أرض غيرهم». هذه التصريحات الرسمية قد تعطي فكرة عن مستقبل البدو بعد إقامة «دولة فلسطينية». وقد تجادل إسرائيل بأن البدو ليسوا سكان النقب الأصليين لكنهم تسللوا من سيناء والضفة الغربية ـ وهو زعم يتكرر في وسائل الإعلام الإسرائيلية. وبنتيجة ذلك فقد تطلب إسناد حقوقهم المتعلقة بالمواطنة إلى «الدولة الفلسطينية» الجديدة.

ثمة دعوة أخرى إلى نقاش على سبيل التجربةً، على الأقل في الوقت الراهن، لكنه يوحي بتوجه الاتجاه الإيديولوجي الجديد. وهذا النقاش بأبسط جوانبه هو أنه يجري اقتلاع اليهود من بيوتهم، سواء في غزة أو لاحقاً في الضفة الغربية، فلم لا يطبق ذلك على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل؟ كان أشد أنصار هذا الرأي أفيغدور ليبرمان، وهو من سماسرة السلطة المحتملين في اليمين الإسرائيلي. فهو يرى أنه يجب إعادة تحصيص كامل المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن. فقد قال: «لا يمكن أن يكون أمامنا دولة فلسطينية خالية من اليهود، في الوقت الذي تصبح فيه إسرائيل دولة ذات جنسيتين».

> يجب أن يكون عرب إسرائيل على هذه الأجندة منذ البداية، وبشكل صريح. فلا معنى لاتفاقية حل نهائي إن لم نحل مشكلة عرب إسرائيل. أنا لا أفهم لماذا يمكن نقل اليهود، ومن المتعذر نقل العرب[109].

وقد جادل أيضاً سياسي آخر من اليمين، مايكل كلينر، بأن «نقل اليهود بالقوة» من غزة من خلال الفصل قد كشف النقاب عن نفاق العالم في رفضه مثل هذا الحل للفلسطينيين. «عندما اقترح جماعة من اليمين الإسرائيلي النقل التوافقي للعرب الفلسطينيين من أجل مصلحة السلام الإقليمي، فقد قوبلوا بالنقد الشديد والذم وحتى بمحاولات لرفع الحصانة عنهم»[110].

مثل هذه الأفكار أصبحت متجذرة وتنطوي على القدرة على تشكيل توافق إسرائيلي جديد. وقد رفض موشيه آرينز، وهو وزير دفاع سابق من الصقور عارض بقوة الانسحاب من غزة المساواة الجديدة في النقل، لأسباب ليس أقلها أنه كان يريد إنقاذ المستوطنات. لكنه بذلك، قبل شروط المحاججة وأن الطرد بالقوة يمكن أن يكون له دور في صنع السلام:

> لقد آن الأوان لأن يسأل الإسرائيليون أنفسهم عما إذا كان طرد اليهود بالقوة من بيوتهم في الأراضي التي تم تسليمها للسيطرة الفلسطينية ينسجم مع معايير المجتمع الديمقراطي، أو يمكن أن ينظر إليها كجزء أساسي من صنع السلام في الشرق الأوسط.

دلت ملاحظات يئير شيلغ، كبير المعلقين في وسائل الإعلام الإسرائيلية الليبرالية، على السرعة التي يمكن فيها لهذا الخطاب أن يكسب تأييداً من جانب المفكرين. فقد صرح بعد نجاح الحكومة في فرض إرادتها على المستوطنين في غزة قائلاً:

> هذا القرار من حيث المبدأ في إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية بدلاً من حقوق فرادى [مستوطني غزة] قرار مبرر. ويمكن ويجب أن يكون لمثل هذا القرار تداعيات بعيدة المدى في مختلف المجالات مثل قانون المواطنة وسياج الفصل. ذلك لأنه.... بالمقارنة مع اقتلاع الآلاف من البشر وتدمير 25من الجماعات، من الواضح أن المصلحة الوطنية يمكن أن تبرر

حجب المواطنة عن أناس لم يكونوا أبداً مواطني إسرائيليين بالأصل [الأزواج الفلسطينيين للعرب الإسرائيليين]، أو حتى فصل الأراضي التي تخص القرى الفلسطينية عن بعضها[111].

ما يمكن أن تبرره أيضاً في خاتمة المطاف ينتظر الإيضاح.

الختام

الصهيونية والجدار الزجاجي

إن دولة يهودية جزئية ليست النهاية، بل هي مجرد البداية.

ديفيد بن غوريون (1937)[1]

أحلم ببلدين مفصولين بحدود واضحة. حدود توضح لكل شعب المساحة التي يعيش فيها ككيان سياسي، ككيان وطني. إذا كان يوجد حدود، فتوجد هوية. يوجد واقع حي جديد يمكن فيه لهذه الهوية أن تجد طريقها للشفاء وأن تنفث دم سُمَّ الوهم.

ديفيد غروسمان (1993)[2]

في بلد طبيعي، يكون الجيش مسئولاً عن أمن الأعداء الخارجين ويفترض أن تهتم الشرطة بالصراعات الداخلية... أما في إسرائيل، فإننا لا نعرف تماماً ما هو خارجي وما هو داخلي، وهذا وضع غير صحي تماماً. يوجد عندنا اليوم حاخامات يظهرون وكأنهم جنرالات وجنرالات يظهرون وكأنهم حاخامات. فالحدود لازمة لإدراك حدود القوة العسكرية.

بارون إزراحي، أستاذ العلوم السياسية
في الجامعة العبرية، القدس (2003)[3]

في أغسطس 2005، قبل أسبوعين من انفصال إسرائيل عن غزة، ركب جندي شاب حافلة تابعة لشركة مواصلات إيجيد رقم 165 في حيفا حتى وصل إلى نهاية الخط: وهو بلدة شفاعمرو العربية. كانت تلك المرة الثانية التي قام بها إيدن ناتان زادا، البالغ من العمر 19 سنة، بهذه الرحلة. وكان في اليوم السابق قد ركب في الحافلة بنفس الساعة، الخامسة بعد الظهر، وتظاهر بأنه نائم. وقام السائق، ميشيل باهوث، بإيقاظ زادا عندما وصلا إلى مستودع شفاعمرو وقدم إليه كأساً من الماء وعادا معاً إلى النقطة التي يستطيع منها أن يستقل حافلة أخرى تنقله إلى بيته. وقد صرح سائق آخر في المستودع بأن «الجندي كان صامتاً. كان ملتحياً ويضع على رأسه قبعة «كيبّة» وله خصلات شعر جانبية ويحمل حقيبة على ظهره. كان يبدو عليه الهدوء، لا الجزع لكونه في بلدة عربية[1].

ويبدو أن باهوث لاحظ ركوب الجندي ذاته حافلته في اليوم التالي، مع أن نظام النقل العام في إسرائيل يعج بالشبان الذين يرتدون الكاكي ويحملون البنادق. ويقول الشهود بأنه عندما دخلت الحافلة شفاعمرو، نادى باهوث على الشاب الجالس في الصف الخلفي لأن يتقدم إلى الأمام. مشى زادا إلى مكان السائق، وتبادلا بعض الكلمات، ثم رفع زادا بندقيته م ـ 16 وأطلق الرصاص بعلى رأس باهوث. ثم التفت وأفرغ الخزان في رجل كان يجلس وراء باهوث مباشرة، اسمه نادر حياك والأختين، هزار ودينا تركي، وعمرهما 23 و21 سنة، في الجانب الآخر من ممر الحافلة. ثم عبأ خزاناً آخر ورش الحافلة

بمزيد من الطلقات وجرح 12 من الركاب. ثم سار نحو امرأة وقد انحنت تحت مقعدها من الخوف. ومن مسافة قريبة جداً صوب بندقيته إلى رأسها وضغط على الزناد. كان الخزان فارغاً. وفيما كان يحاول إعادة تعبئة البندقية بمشط من الأمشاط الأربعة عشر في حقيبة ظهره، قبضت المرأة على فوهة البندقية الملتهبة، محرقة يديها، لانتزاعها منه. وانضم إليها آخرون وتغلبوا على الجندي.

يذكر حارس أمني درزي ألقى القبض على زادا في الحافلة جواب الجندي الشاب عندما سئل عن سبب قيامه بذلك، فقد قال: «كل ما أعرفه أن هذه بلدة عربية. عما قريب ستحضر الشرطة وتكون الأمور كلها على ما يرام»[5]. بعد لحظات قام حشد من الجمهور المتفرج ـ ربما خشية وصول الشرطة وأن تكون الأمور كلها على ما يرام ـ باقتحام الحافلة وأوسعوه ضرباً حتى الموت[6].

اتفقت آراء الجميع أن زادا كان يأمل أن يؤدي هجومه إلى وقف الانسحاب من غزة. فقد كان ينتمي إلى كاخ، وهي حركة يمينية متطرفة تأسست في السبعينات من قبل الحاخام مائير كاهانه المتوفى.

يعتقد أتباع كاهانه، مثل كثيرين آخرين من الصهيونيين الدينيين، أن الله قد فرض على اليهود أن يعيشوا في معزل عن غير اليهود بغية إيجاد ثقافة يهودية نقية استناداً إلى القانون الديني اليهودي «الهلاخا» وأن إقامة إسرائيل هي إيذان ببداية عهد المسيح المنتظر. على أن حركة كاخ تختلف عن غيرها من الجماعات الصهيونية الدينية، من حيث الحماس الذي تطالب به باقتلاع العرب من أرض

الميعاد بغية تسريع مجيء المسيح المنتظر. ومع أن القانون حظر برنامجها في 1988، إلا أن تأييد كاخ لدى الشبان الإسرائيليين كان قوياً: ففي ذروته في الثمانينيات، بلغ 60 بالمائة في بعض مدارس القدس[7]. وقد لقيت الحركة تسامحاً كبيراً من جانب أجهزة الأمن الإسرائيلية. ورغم أن أعضاء كاخ جزء من منظمة محظورة بموجب القانون، إلا أنه كثيراً ما كانوا يرون يسيئون إلى المتظاهرين من الجناح اليساري ويقومون بإرهابهم، وقد وردت تقارير مطردة عن قيام نشطاء الحركة بمهاجمة الفلسطينيين، لا سيما في القدس[8]. وكان القليلون منهم هم الذين يسجنون. وكان أعضاء جناح الشبان خلف العديد من حواجز الطرق التي يسودها العنف في تقاطعات الطرقات الرئيسة قبيل الانسحاب من غزة، حيث كانوا يهاجمون الشرطة الذين كانوا يحاولون تفرقة المتظاهرين.

لم يحاول زادا، شأنه في ذلك شأن نشطاء كاخ الآخرين. إخفاء آرائه. وقد كان يعارض الفصل بشدة ـ أي إعادة أراض للعرب ـ وكان قد انتقل مؤخراً من بيت ذويه قرب تل أبيب إلى مستوطنة تابوا في الضفة الغربية، للانضمام إلى مجموعة من أتباع كاهانه. وبوصفه مجنداً إلزامياً، فقد رفض تنفيذ الأوامر بإقامة المخيم الذي يستخدمه الجنود الذين كانوا سيقومون بتنفيذ الفصل، وفي خاتمة المطاف فر مع سلاحه. وقد اتصلت أمه عدة مرات برؤسائه بالشرطة لتحذرهم بشأن آراء ابنها المتطرفة وأنه كان مسلحاً. ويقال إن زادا راجع الشرطة بعد مدة وجيزة قبل الهجوم بغية تسليم سلاحه لكن الشرطة صدته.

الإرهابي اليهودي ليس إرهابياً حقاً

في الجو المحموم الذي سبق الفصل، لم يضيع رئيس الوزراء آرييل شارون الوقت في شجب أعمال زادا. فقد صدر عن مكتبه بيان جاء فيه[9]: «هذا الحادث الإرهابي يمثل محاولة مقصودة للإضرار بالعلاقات بين جميع المواطنين الإسرائيليين». ذلك البيان عَمَّ تغطية اليوم التالي. لكن القليلين من المراقبين هم الذين تابعوا خاتمة القصة. فالضحايا الإسرائيليون للهجمات الإرهابية يحق لهم الحصول على تعويض من الحكومة بموجب قانون 1970 المتعلق بضحايا الأعمال العدوانية. وأي شخص يقتل أو يجرح من قبل «أي عضو في أي منظمة معادية لإسرائيل» يكون له وضع «ضحية الإرهاب». لكن سلطات الرفاهة سرعان ما أبلغت أسر ضحايا زادا بأنهم لن يكونوا مؤهلين للحصول على تعويض بموجب ذلك البرنامج. وبعد وقت قصير تأكد القرار من قبل لجنة وزارية، أشارت إلى أن زادا كان جندياً وبالتالي لا يمكن اعتباره عضواً في منظمة معادية[10]. وقد رد نازيا حاياك، شقيق نادر حاياك بمرارة: «ما نوع الرسالة التي يبعثها هذا القرار إلى الجمهور، لا سيما إلى أولئك الذين يفكرون مثل إيدن ناتان زادا؟ هذه الرسالة هي أن قتل العرب لا يعتبر إرهاباً؟»[11].

وقد جرت عدة محاولات فاشلة لكي يتم تضمين ضحايا «الإرهاب اليهودي» في القانون. ففي 1994، بعد المذبحة التي ارتكبها طبيب إسرائيلي في الجيش واسمه باروخ غولد شتاين، ذهب ضحيتها 29 من المسلمين المصلين في الخليل، رفض الكنيست تعديلاً للقانون الذي

ينص على تعويض جميع ضحايا الهجمات القومية. وجرت محاولة أخرى بعد أحداث أكتوبر 2000، عندما طالبت أسر 13من العرب الذين قتلتهم الشرطة في الجليل بالتعويض. وقد رفضت دعواهم أيضاً. يبدو أنه في الدولة اليهودية أعمال العرب هي وحدها التي تعتبر إرهاباً.

قبل بضعة أيام من هجوم زادا، أجرت صحيفة هآرتس مقابلة لعدة مفكرين مرموقين من عرب إسرائيل بشأن مستقبل البلاد بعد الفصل. فقد لاحظوا، شأنهم شأن إسرائيليين آخرين، غلبة الشرائط البرتقالية ـ علامات الذين يعارضون الفصل ـ وهي ترفرف من هوائيات السيارات في أنحاء البلاد بخلاف الشرائط الزرقاء لمؤيدي الفصل. فقد شاهدوا في التلفاز العبري الأخبار الليلية التي وصفت بتفصيل أليم صدمة المستوطنين الذين سيضطرون إلى مغادرة غزة. فقد سمعوا الجمهور الإسرائيلي يشير إلى الإجلاء بأنه كارثة، مما يوحي بأن معظمهم لم يكن لديه فكرة بأن تلك الكلمة كانت تثير في نفوس المواطنين العرب ذكرى أكثر مأساوية بكثير[12]. فقد سمعوا الحاخامات يقولون لأتباعهم في الجيش بأن يرفضوا تنفيذ الأوامر. وشاهدوا المستوطنين اليهود يعامَلون برفق شديد وهم يغلقون تقاطعات الطرق ويضعون المسامير في الطرقات ويسكبون الصمغ في أقفال المباني الحكومية ويهاجمون أفراد الشرطة و يشعلون النيرانفي بعض المناسبات. وطيلة ذلك كانوا يسمعون التحريض غير المتناهي الصادر عن السياسيين والحاخامات والمستوطنين ووسائل الإعلام ضد «العرب».

قال الدكتور عادل مانا، وهو مؤرخ في الجامعة العبرية:

أرى كيف أن المستوطنين الذين كانوا يشار إليهم بأنهم يشكلون عقبات للسلام يلقون الآن التعاطف وقدراً من الدعم في خطابهم الشوفيني والفاشي، وأقول لنفسي بأنه إذا كان هذا بدأ يحدث الآن، فماذا سيحدث عندما يضطرون إلى تفكيك بيت إيل [وهي مستوطنة دينية في الضفة الغربية]؟ فأي اضطراب عقلي سيصيب المجتمع الإسرائيلي حينئذ؟ إني أشعر بأني أقل إسرائيلية مما كنت في أي وقت مضى. بالنسبة لي، إنها معادلة بسيطة. كلما سلموا شيئاً للفلسطينيين، ازدادت يهودية إسرائيل، وسأترك في نقطة أبعد في الخارج.

في تعليق يدل على بصيرة نافذة إلى درجة عجيبة، ألمح لطفي مشهور، محرر الصحيفة العربية الأسبوعية، «السِّنارة»، إلى حتمية الهجوم الذي قام به زاداد: «عندما يعود المستوطنون إلى داخل الخط الأخضر، سنكون نحن فلسطينييهم. وسوف يزداد الصراع الداخلي مع العرب في إسرائيل سوءاً». وقد أعرب مشهور عن رأيه الذي مفاده أن الانسحاب من غزة لا يدعو إلى الابتهاج والاحتفال.

إذا تم في واقع الأمر التوسع في عملية الفصل بحيث يشمل أراضي أخرى، فستكون النتيجة أنك ستقيم أخيراً الدولة اليهودية ـ الدولة اليهودية حقاً. وأنا لا أشك في أن هذه هي الخطة... فالناس أخذوا يتحدثون الآن ـ لا من قبيل المصادفة

ـ عن نقل أم الفحم إلى الدولة الفلسطينية، وهذه هي مجرد البداية. وعندما يتم إنشاء الدولة اليهودية الحقيقية، إلى جانب، ربما، الدولة الفلسطينية، سوف يقولون لي: «اذهب إلى هناك، اذهب إلى الجحيم». ولا أشك أبداً بأن هذا ما سيقولونه. فأي نوع من الأخبار السارة يحملها الفصل لي؟[13].

وفيما كان يشاهد في التلفاز المظاهرات احتجاجاً على الانسحاب من غزة، ويرى المستوطنين الشبان يضربون الجنود والشرطة ويركلونهم، قال مشهور بأن ذلك جعله يعود بالذاكرة إلى أكتوبر 2000. كيف كانت هذه الصدامات بين المستوطنين والجنود ستنتهي لو كان المتظاهرون من العرب لا مَن اليهود؟[14].

الإسرائيلي العربي ليس إسرائيلياً حقيقياً

مع أن المعلقين الإسرائيليين دانوا زادا ووصفوه بأنه «تفاحة عفنة»، إلا أنه كان أبعد ما يكون عن الشخص الاستثنائي الذين كانوا يودون أن يفترضوه. إن محاولة زادا إفشال الفصل عبر ذبح عرب إسرائيل كانت مستوحاة من ذات الافتراضات المشوهة التي دفعت الدولة إلى استخدام القمع الفتاك في أكتوبر 2000. فقد كان زادا والدولة على السواء يعتقدان أن عرب إسرائيل هم جزء من الصراع الإقليمي، شأنهم في ذلك شأن فلسطينيي الضفة الغربية وغزة. كان يُفترض أن عرب إسرائيل والفلسطينيون يمثلون ذات الخطر للدولة اليهودية. وكان زادا والدولة على السواء يسلّمان بأنه، في حال تضارب المصلحة

بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية، فإن الأولوية غير المشروطة هي لليهود؛ فقد كانا يرون أن المساواة في المواطنة لا معنى لها داخل دولة يهودية. وكلاهما رفضا المبدأ الذي مفاده أن الخط الأخضر يرسم فرقاً: فالعرب هم العرب، سواء أوجدوا في نابلس أو في الناصرة أو في الخليل أو في حيفا.

وكان هناك تشابه آخر. فنظرة زادا إلى العرب، الآخر، كانت تحدد فهمه لما يعنيه كون المرء إسرائيلياً حقيقياً. فكما هو الحال لدى الصهيونيين المتدينين الصميميين ـ الذين يشكلون أكثر من واحد في كل عشرة من السكان اليهود[15] ـ كان زادا يؤمن بأن لليهود، شعب الله المختار، التزاماً بأن يستوطنوا في كامل إسرائيل الكبرى. وبصرف النظر عما ينص عليه القانون الدولي، فقد كان الصهيونيون المتدينون يعتقدون بأن اليهود المقيمين في غزة والخليل، في آرييل ومعالي أدوميم ليسوا محتلين، شأنهم في ذلك شأن اليهود المقيمين في تل أبيب وحيفا وبئر السبع. فكيف يكون العيش في الأراضي التي تسمى الآن جيلو أو تابوا، المحتلة في 1967، جريمة، إن لم يكن العيش في الأراضي التي تسمى الآن نتانيا وعسقلان، التي تم احتلالهما عام 1948، جريمة؟ الفرق الوحيد هو تاريخ الاحتلال. من وجهة نظر المعسكر الديني، اليهود يملكون صكوك ملكية إسرائيل الكبرى التي أعطاهم الله إياها. وكما قالت إيمونا إيلون، وهي زوجة وزير سابق من أقصى اليمين، وهو بيني إيلون، ساخرة: «إذا كنا قد اجتحنا وطنهم القومي، فلم يتعين عليهم قبول «حل وسط» نظل بموجبه نعيش في

بيتهم في الوقت الذي نعرض بسخاء ـ إعادة ـ رواقهم؟»[16]. فهي، مثل زادا، ترى أنه لا مجال للقول بأن اليهود سرقوا الأرض: لقد وعدهم الله تلك الأرض منذ آلاف السنين.

في الحقيقة، كان الصهيونيون المتدينون يقفزون إلى النتيجة القاسية للرأي الذي يعبر عنه دعاة الزعماء الإسرائيليين منذ ولادة الدولة اليهودية. فقد كان شارون هو الذي أكد في 2002 بأن نتزاريم، وهي مستوطنة صغيرة في غزة، لا تختلف عن تل أبيب[17]. وقبل ذلك بمدة طويلة، كان موشيه دايان هو الذي ذكَّر الطلاب صغار السن في جامعة تيكنيون في حيفا بأنه يجب عليهم أن لا يصدروا حكماً قاسياً على المستوطنين في الضفة الغربية الذين اختاروا مثلما اختار ذوو الطلاب في 1948.

> لقد ظهرت قرى إسرائيلية مكان القرى العربية. إنكم لا تعرفون الأسماء [أسماء القرى] وأنا لا ألومكم، لأن كتب الجغرافيا تلك لم يعد لها وجود. ثم إن هذه الكتب لم يعد لها وجود فحسب، بل إن القرى العربية لم تعد هناك أيضاً. فقد ظهرت ناهلال في المكان الذي كانت فيه محلول، وغعات محل جيبتا، وسريد مكان حنيفيس، وكفر يهوشوا مكان تل شامان. لا يوجد أي مكان واحد تم إنشاؤه في هذا البلد لم يكن له سكان عرب في السابق[18].

من حيث الطموحات الإقليمية والشوفينية اليهودية، فإن إيديولوجيات الصهيونيين المتدينين والعلمانيين على السواء ليست بعيدة عن بعضها بعضاً. فالخط الأخضر لا وجود له، من وجهة

النظر الدينية، فهو مخالفة خاطئة مفرطة في الإنسانية لإرادة الله؛ والخط الأخضر، من وجهة النظر العلمانية، يمكن تكييفه إلى ما لا نهاية، ولا يحده سوى قدرة اليهود على رسمه لما فيه مصالحهم. فمن منطلق عقلية زادا ودايان، اليهود هم أصحاب الملك الوحيدون للدولة اليهودية، وعلى العكس من ذلك، فإن العرب هم، على أحسن الأحوال، ضيوف غير مرحب بهم، وفي أسوئها غزاة أو أعداء.

لقد جادل باروخ كيمرلينغ بأن الحركة الصهيونية لابد أن تصبح مشروعاً دينياً في اللحظة التي يتصور زعماؤها من جديد بأن فلسطين هي أرض إسرائيل المقدسة.

> إن جوهر حق هذا المجتمع وهذه الدولة وسبب وجودهما منغرسان في رموز وأفكار وكتب دينية ـ رغم محاولة إعطائهما تفسيراً وسياقاً علمانيين. بل إن [الصهيونية] أصبحت أسيرة منذ البداية عبر اختيارها لأرض مستهدفة للهجرة ولمكان لبناء أمتها عليه. ذلك لأنه بعد ذلك، لم يعد بالإمكان إحراز النجاح في بناء الدولة ولا ثقافتها بمعزل عن سياقها الديني، حتى عندما رأى أنبياؤها وكهنتها وبُناتُها ومقاتلوها أنفسهم بأنهم علمانيون كلّياً[19].

وبعبارة أخرى، لا حاجة لأن يكون المرء صهيونياً متديناً لكي تصيبه عدوى ادعاءاتها. وقد صرح كيمرلينغ بأن 68 بالمائة من اليهود الإسرائيليين يؤمنون بأنهم الشعب المختار و39 بالمائة يؤمنون بعودة المسيح المنتظر[20].

التقسيم العلماني ـ الديني يحل مكان التقسيم السياسي

حتى اندلاع الانتفاضة الثانية، كان الخط الفاصل المركزي في المجتمع اليهودي الإسرائيلي خطاً سياسياً: بين اليسار، الذي ينتمي إلى حزب العمل، إلى حد بعيد، واليمين، الذي ينتمي إلى الليكود. فحزب العمل يريد أقصى حد ممكن من الأرض مع أقل عدد من العرب؛ أما حزب الليكود فيريد، على غرار جابوتنسكي، الحد الأقصى من الأرض، لا غير. ومع ازدياد قوة المستوطنين في الثمانينات والتسعينات، تنامى أيضاً حزب الليكود الذي بوسع برنامجه أن يستوعب بسهولة ـ حتى وإن لم يكن يعكس كلياً ـ حلم المستوطنين بإسرائيل الكبرى المرتبط بالمسيح المنتظر. فسياسات الليكود التوسعية الشرهة للأرض يمكن أن تسير يداً بيد مع تعصب الصهيونيين المتدينين.

ولم يتعرض الحلف لخطر الانحلال إلا حين أصبح زعيم اليمين الطبيعي، شارون، مقتنعاً أخيراً بالحاجة إلى فصل الأراضي، وهو سياسة حزب العمل والعديدين من البيروقراطيين الأمنيين الذين يرأسون الجيش والشرطة وشين بيت ومجلس الأمن الوطني. أمام الوقائع الديمغرافية في المنطقة، وافق شارون على تقسيم الأرض. فبعد أن تخلى عن مواقف الليكود التقليدية المتصلبة، احتل الموقع المتوسط وبدأ النضال الطويل من أجل تحقيق توافق صهيوني يهودي. ذلك سيترتب عليه عواقب رضيّة كان زعماء إسرائيل يتجنبون

مواجهتها طيلة جيل كامل أو أكثر: أي تحديد الحدود النهائية للدولة اليهودية؛ وتحديد الأطراف التي سيشملهم حق المواطنة؛ وأخيراً، محاولة حل الانقسامات الداخلية في المجتمع اليهودي الإسرائيلي.

إذا كانت فترة شارون إيذاناً ببداية نهاية اليسار واليمين كفئات سياسية ذات صلة، إلا أنها وسّعت خط انقسام آخر في المجتمع اليهودي: بين الصهيونيين العلمانيين والمتدينين. فمع تشكل توافق علماني حول سياسة التصرف من طرف واحد، يمكن أن ينشأ تصدع ينطوي على خطر كامن بينه وبين الصهيونيين المتدينين[21]. حتى هذه المرحلة كانت المواجهة الإيديولوجية على أشدها، وإن كانت قصيرة، حول الانسحاب من غزة. لكنها كانت معرضة لبلوغ نقطة الأزمة إذا حصلت انسحابات ذات شأن من الضفة الغربية، التي لها أهمية دينية أكثر أهمية. وكما قال المؤرخ توم سيغيف، فقد أصبحت المعركة الآن بين إيديولوجيي «دولة إسرائيل» وإيديولوجيي «أرض إسرائيل»[22]. بين أولئك الذين أقسموا يمين الولاء لدولة يهودية والذين أقسموا يمين الولاء لإله يهودي.

قد تكون عواقب هذا الصدام شديدة، ليس أقل شدتها أن المستوطنين كانوا منذ السبعينيات يشجعون أولادهم على الخدمة في الجيش، ووصول العديدين منهم إلى رتب عالية في الجيش. وحيث كان القادة العسكريون، فيما مضى، أبناء الكيبوتزات، والذين كان يدينون بالولاء الأسمى للدولة التي أنشئت داخل حدودها لعام 1948، فقد أصبح اليوم أبناء المستوطنين هم الأكثرية، وهم الذين يعملون على

تشكيل وتعزيز التزام الجيش بمشروع المستوطنات. وكما قال اثنان من المراقبين المتمرسين إن الصهيونيين المتدينين الشبان قد نشأوا «على اعتماد المهنة العسكرية كواجب ديني، وعلى الانضمام إلى الوحدات القتالية والخاصة في الجيش وعلى بلوغ رتب الضباط»[23]. والكثيرون منهم يخدمون قريباً من مستوطناتهم وبعد الخدمة الإلزامية يظلون «يتصرفون كجنود في إجازة أو في الاحتياط، يلاحقون الفلسطينيين بالأسلحة التي زودهم بها الجيش وعلمهم كيف يستخدمونها»[24]. وهم يشكلون اليوم 50 بالمائة من خريجي دورات قادة فصائل الجنود، و40 بالمائة من دورات الضباط و30 بالمائة منـ قادة سرايا الجيش[25].

إجراءات تفادي الحرب الأهلية بين اليهود

من المحتمل أن اختطاف المستوطنين لأجزاء كبيرة من الجيش كان الباعث على عبارات القلق التي صدرت عن شارون مع اقتراب تاريخ الانسحاب من غزة. فقد قال لتلفزيون إن. بي. سي. قبيل اجتماع مع الرئيس بوش في أبريل 2005[26]: «يبدو التوتر هنا والجو هنا وكأنه نذير بحرب أهلية». في ذلك الوقت كان شارون يواجه تهديدات بالقتل من قبل الحاخامات، لا تختلف عن تصاعد التحريض الذي دفع مستوطن متدين شاب إلى قتل إسحق رابين في 1995في محاولة لتخريب عملية أوسلو. وقامت شخصيات دينية كبيرة، بمن فيها كبير الحاخامات السابق أفراهام شابيرا، بأمر الجنود المتدينين برفض

إطاعة الأوامر بإخلاء المستوطنات. وقد دان حاخام كبير سابق آخر الفصل بأنه «لعنة من السماء»[27]. وتولى حفنة من حاخامات غزة توجيه عمليات العنف ضد الجيش حين أتى لإخلاء المستوطنات في أغسطس 2005، وقام أحدهم حتى بالإشراف على جماعة من الشبان الذين كانوا يلقون الزجاجات الحارقة على وجوه الجنود.

ومع ذلك، ثمة أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأنه إذا قامت الدولة بتفكيك العدو الصغير من مستوطنات الضفة الغربية اللازمة لتحديد الحدود الموسعة النهائية لإسرائيل، فإن المستوطنين سوف يسعون في خاتمة المطاف إلى حل وسط بدلاً من المواجهة. وقد دلت على ذلك صور الجنود والمستوطنين وهم يتعانقون والدموع في عيونهم فيما كان يجري إخلاء مستوطنات غزة. وبعد الانسحاب، سارع الحاخامات الذين حرضوا ضد الحكومة إلى اتخاذ موقف مسالم. ففي مقابلة مع صحيفة الجيروزالم بوست، طلب الحاخام إيلياهو من الصهيونيين المتدينين أن يظلوا على ولائهم للدولة، وحث جميع اليهود على «المحبة والوحدة»[28]. كما أشار زعيم المستوطنين إسرائيل هاريل على «الجمهور الديني الوطني بعدم الانفصال مطلقاً [عن الدولة][29] الصهيونيون المتدينون يدركون أين يكمن مصدر القوة النهائي في دولة إسرائيل العلمانية ومؤسساتها وترسانة أسلحتها.

ومع ذلك فإن صدمة الفصل سيكون لها آثار عميقة على مستقبل الصهيونية الدينية. لقد تحدث المحللون عن الاتجاه الذي سيسلكه أعضاء المعسكر الديني لاحقاً. وتتضمن الخيارات المتاحة لهم ما يلي:

اعتناق مناهضة الصهيونية التي يتبناها الأورثودوكس المتطرفون، مما يجعلهم يديرون ظهورهم للاستيطان كهدف؛ أو العودة إلى المواقف الأكثر توافقاً والتي لا علاقة لها بالاعتقاد بالمسيح المنتظر للمعسكر الديني قبل حرب الأيام الستة؛ والاقتراب أكثر من عنصرية كاخ والمواجهة. يرى موشيه هالبرتال، وهو فيلسوف من الجامعة العبرية، أن الغالبية العظمى من زملائه الصهيونيين المتدينين «لن يقطعوا الصلة بالاتجاه السائد في إسرائيل». فهو يعتقد أن كتلة حاسمة من الصهيونيين المتدينين سيضعون الوحدة اليهودية قبل أي اعتبار آخر[30]. وقد اقترح الحاخام دان بيئيري كيف يمكن للمعسكر محاولة تحقيق ذلك. فقد دعا الصهيونيين المتدينين إلى البحث عن طرق للتغلغل في نخب البلد السياسية والاقتصادية بنفس الطريقة التي تسللوا فيها إلى الجيش. «فكما أرسل جمهورنا أبناءه إلى الجيش وإلى فيلق الضباط وأحدث تغييراً كمياً في وضع الجيش، كذلك... علينا أن نعدّ صفوة شبابنا لبلوغ مراكز القوة»[31]. فبدلاً من التحرك نحو المركز الوسط في إسرائيل، فقد يحاول المعسكر الديني جذب المركز المتوسط إلى المستوطنين.

لقد وجد المعلقون العلمانيون تلك السيناريوهات مدعاة للقلق. فقد حذر أفراهام تال من صحيفة هآرتس بأن «إسرائيل الديمقراطية اليهودية تواجه خطراً مزدوجاً: كدولة يهودية من الذين يحبذون أن تكون «دولة لجميع مواطنيها»؛ وكدولة ديمقراطية من جانب الذين يحبذون دولة للمؤمنين. إن من الصعب تحديد أي التهديدين أكثر خطورة»[32].

على أنه في معادلة ما هو يهودي وما هو ديمقراطي، لا يمكن أن يكون هنا شك بشأن أي الفريقين ـ الصهيوني المتدين أو العرب ـ هو الأكثر تعرضاً للأذى. إن التحدي الذي يواجهه شارون وأولئك الذين يأتون بعده سوف يتعلق بكيفية تحويل التوافق السياسي الذي يكمن وراء تقسيم الأرض إلى توافق إثني؛ وكيفية تعزيز الدولة اليهودية من عمل مادي إلى عمل إيديولوجي يشمل اليهود العلمانيين والمتدينين على السواء. وكما يقول الدكتور عادل مانا ولطفي مشهور، فإن العواقب الضارة لذلك التعزيز سيشعر بها شعوراً بالغ الشدة المواطنون العرب في إسرائيل. فهم لن يدعون إلى الانضمام إلى التوافق لأن التوافق سيرفضهم بالأصل. وكما قال الوزير السابق ناتان شارانسكي: «إن الحرب الأهلية [حول الفصل] والتي لم تحدث تعلمنا أننا جميعاً في نفس المعسكر»[33]. كان يشير، بالطبع، إلى اليهود لا إلى الإسرائيليين.

«الأسرة» ضد المتطفلين العرب

«هذا النوع من الشعور بالأسرة هو الذي سيضمن إمكان قيام الدولة بتنفيذ العملية الجراحية اللازمة لتقسيم البلد دون حدوث حرب أهلية»، كما قال البروفسور الكسندر جاكوبسون من الجامعة العبرية، مضيفاً كفكرة لاحقة: «على أنه يجب أن نسأل أين سيترك هذا التضامن للأسرة اليهودية الإسرائيليين غير اليهود»[34].

حاخام واحد على الأقل كان عنده الجواب، حيث قال للمشاهدين عبر التلفاز بأنه إذا رفض الفلسطينيون، بمن ذلك عرب إسرائيل، مغادرة أرض إسرائيل فإنهم «سيدفعون الثمن».

يتساءل نشط السلام القديم أوري أفنيري ما إذا كانت شعبية الكاهانية لدى المستوطنين الشبان قد تومئ إلى الطريق الذي ستسلكه إسرائيل بعدئذ.

> لقد دعا كاهانه علناً ما يقوله الكثيرون من المستوطنين، وربما الغالبية العظمى منهم فيما بينهم، من أن الله لم يعدنا لهذا البلد فحسب، لكنه أمرنا (في كتاب جوشوا) باستئصال السكان غير اليهود. ليس لهم مكان هنا. فإذا لم يفلح الإرهاب في جعلهم يغادرون («الترانسفير الطوعي») فلا بد من إزالتهم[35].

إذا كان لليهود العلمانيين والمتدينين أن يتحدوا، فسيكون ذلك حول المبدأ الذي مفاده أن الآخر، العدو، هم العرب.

وحسب فهم زادا والشرطة، فإن الدولة اليهودية في خاتمة المطاف تعرف العربي تعريفاً سبياً فقط: أي أنه غير يهودي. إنه ضيف غير مرحب به، إنه المتطفل، المخرب، الإرهابي. لذا فيجب أن يكون هو الذي يرحل، أو الذي يجب العمل على جعله يرحل. وقد أشار الكاتب الإسرائيلي سيفي راشليفسكي إلى أن المذبحة التي ارتكبها زادا حدثت فقط لأن القانون الديني اليهودي (هلاخا) كان ينظر إلى إيذاء «غير اليهود» نظرة رزانة نسبية. وقد تنبأ راشليفسكي بأن «تصعيد العنصرية» نحو العرب من شأنه أن يعطي الصهيونيين المتدينين «التعويض» اللازم للفوز بموافقتهم الضنينة على التقسيم. وأشار إلى أن حوادث القتل التي جرت في شفاعمرو هي "مجرد البداية على ما يبدو)»[36].

كان شارون، مثل باراك قبله، يدرك أهمية الأفكار والرموز الدينية في معركة تكوين توافق يهودي يضم المتدينين والعلمانيين، على السواء. ويقع في وسط هذا النضال، جبل الهيكل، وهو الجزء المرتفع من الأرض في مدينة القدس القديمة حيث تحاول إسرائيل بهدوء انتزاع السيادة الفلسطينية من الفلسطينيين. هذا هو المكان الذي وجد باراك، وهو يستعد للمفاوضات مع الفلسطينيين في كامب ديفيد، إيمانه العلماني وحول جبل الهيكل إلى «قدس الأقداس». إنه أيضاً حيث بدأ شارون حملته الانتخابية، وفاز بتكليفه الذي يكاد يكون مقدساً لإعادة تشكيل الأرض الموعودة. وهو المكان الذي سوف يوجد فيه الرمز الوطني والديني المطلق لتوحيد جميع اليهود في نضالهم من أجل دولتهم النقية، قلعتهم اليهودية.

الملحق

نحن كالزوار في بلدنا

مقابلة مع مراهقين في سن 17 و 18 من الناصرة، جرت في1 ديسمبر 2001، حول أحداث أكتوبر 2000 التي قتل فيها رمياً بالرصاص من قبل الشرطة الإسرائيلية 13 من المواطنين الفلسطينيين غير المسلحين.

لماذا خرجت للاحتجاج في أكتوبر 2000؟

نور: انظر إلى الشوارع هنا، ثم اذهب إلى «جيراننا اليهود» في الناصرة العليا أو في حيفا وانظر الفرق بنفسك: الأرصفة، المنازل، أضواء الشوارع، الحدائق العامة. إننا نفترض أن الحكومة ترغب في أن يذهب المال إلى مناطق يهودية لا إلينا.

أشرف: لم نكن هناك لمجرد مؤازرة الفلسطينيين. كنا نشعر بالغضب حول الطريقة التي انتزهت فيها إسرائيل أرضنا. كنا نعيش هنا قبلهم، لكنا نعامل كزائرين في بلدنا. إن ما شاهدناه في التلفاز ـ قتل محمد بالرصاص (وهو طفل فلسطيني عمره 12 سنة قتل أثناء تقاطع نيران الجنود الإسرائيليين في غزة) ـ كان مجرد القشة التي قصمت ظهر البعير. إن ما أثار غضبنا في المقام الأول هي الأوضاع الاجتماعية، عدم المساواة بين اليهود والعرب. كا ن لا بد من التعبير عن ذلك الغضب.

هل تعتقد أن واليك وأجدادك يشاركونك في هذا الشعور؟

نـور : بكا تأكيدز فقد ربّونا على ذلك.

أشرف: لقد كانت الغالبية العظمى منا في الشوارع مراهقين يجذبنا طراز الحياة الغربية. كان أهلنا منشغلين بالنضال السياسي للمحافظة على أراضيهم التاريخية، واستنفذوا كل طاقاتهم في حماية أسلوب حياتهم التقليدي. لكن الشبان يناضلون الآن حرفياً لحماية منازل أسرهم. هذا هو كل ما بقي لنا. ولا يقتصر الأمر على حيازتنا للحقول لزراعة المحاصيل بل المسألة هي ما إذا كان يسمح لك بامتلاك بيتك، بامتلاك سقف فوق رأسك. الهدف الذي نناضل من أجله أوضح كثيراً بالنسبة لنا.

عبد: أنظر إلى الناصرة العليا [بلدة يهودية أنشئت في 1957 على جرف عال من الأرض تمت مصادرتها من الناصرة]. إنهم منشغلون دائماً في البناء على قمة التلال وكأنهم يحتاجون إلى مراقبتنا بشكل دائم. وكأننا لسنا أهلاً للثقة.

أشرف: قال بن غوريون [أول رئيس وزراء إسرائيلي] يمكنك تمييز العربي في طابور الخبز بسبب مدى تخلفه، وهذا ما يريدونه منا. بل إن الذين يعلمون قيادة السيارات يأخذوننا إلى الناصرة العليا [اليهودية] للتدريب لأن الطرقات هنا في حالة يرثى لها. وكأنهم يريدون أن نبقى متخلفين، أن نظل في القرون المظلمة.

لماذا تظن أن إسرائيل تريد أن تبقوا متخلفين؟

نور: إنهم يشعرون بالقلق من أننا إذا تعلمنا وأصبحنا عصريين فسوف نباشر في بناء المنظمات الخاصة بنا. عندها سيكون بوسعنا النضال من أجل حقوقنا وأراضينا. فغير المثقفين ليس لديهم القدرة على فهم الترابط بين سياسات الدولة. لذا فإنهم لا يعرفون كيف يعارضونها.

عبد: لا يريدون أن نعرف شيئاً عن تاريخنا أو عن كيفية انتزاع حقوقنا منا.

هل غير أكتوبر 2000 الأمر؟

أشرف: حتى أكتوبر 2000، كان الإسرائيليون يظنون أننا سنخرج إلى الشارع، ونثير بعض الضجيج ثم نعود إلى بيوتنا. هذه المرة بقينا هناك ورفضنا أن نتحرك قيد أنملة. لكن أكتوبر كان شيئاً صغيراً، لا ثورة. فنحن لم نكن نحاول تغيير تفكير اليهود بين عشية وضحاها. كنا فقط نريد أن نريهم مدى غضبنا.

نور: لقد ساءت الأمور فحسب. إنها أسوأ مما كانت عليه في أي وقت سابق لأنهم أكثر خوفاً منا من أي وقت سابق.

ألا زال لديكم أصدقاء يهود؟

رامي: بعد أكتوبر 2000 لم يعد أصدقائي اليهود يتكلمون معي. أظن أنهم وجدوا قطع الاتصال أمراً سهلاً ـ فقد علمهم أهلهم عدم الثقة بنا، وأننا خطيرون، والآن يعتقدون أنا قدمنا البرهان على أن أهلهم كانوا مصيبين.

أشرف: أنا لا ألوم اليهود. المشكلة تكمن في دولتهم وأفكارها. إن الصهيونية هي التي تقف حائلاً دون أن نكون أصدقاء.

نور: حتى قبل أكتوبر، كان يوجد قيود على الصداقات. فلم نكن نستطيع أن نتكلم بالأمور السياسية معهم.

ماذا فكرت عندما بدأت الشرطة تطلق النار عليكم؟

نور: ظننت أننا سنموت جميعاً. لقد ظننت بعد الجريمة الأولى في أم الفحم: «الآن سوف يوقفون إطلاق النار». لكنهم ظلوا يطلقون النار. ولم تقم الحكومة بأي محاولة لإيقاف ذلك. بل إنهم ازدادوا مهارة في إطلاق النار علينا.

نور: كان موتنا شيئاً مقبولاً عندهم.

أشرف: لقد توقفوا لأننا توقفنا. فقد أدركنا أن العنف سوف يتواصل ما لم نقلع ونعود إلى بيوتنا.

ماذا تريدون للمستقبل؟

نور: أريد أن أعيش في بلد حر. أريد أن تكون الناصرة بلدة صغيرة وأن لا يكون لها أي صلات بإسرائيل. بل أن تكون بلدتنا فقط.

أشرف: لابد لنا من الخروج إلى الشوارع ثانية.

نور: يمكننا تحسين الأوضاع عبر المفاوضات.

أشرف: لقد اضطررنا للتوقف في أكتوبر لأن كل أب كان يخشى أن يفقد ابنه. لقد توقفنا لأنهم إذا ظلوا يقتلوننا فلن يبقى أحد منا. لكننا سنجد طريقة أخرى.

عـبد: نحتاج أن يقف المجتمع الدولي إلى جانبنا.

أشـرف: لكن الأمـر ذاته قـد يتـجـدد ثانيـة. لا يسـعنا أن نظل نأمل بأنه سيكون لدينا ديمقراطية في إسرائيل في يوم من الأيام.

إذا خـيـرتم، هل تفـضلون العـيش في إسـرائيل أو في دولة فلسطينية مقبلة؟

نـور: أريـد أن أعـيـش في الناصـرة لن أنتـقل إلى فلسطين [وافق الآخرون].

ولكن مـاذا إذا بقـيـتم على حـالكم وظلت الناصـرة إمـا داخل إسـرائيـل أو أصـبـحت جـزءاً من دولة فلسطينيـة مـقـبلة. فـهل ترغبون في نقل الحدود؟

عبـد: أفضل البقـاء في إسرائيل. إن مشكلتنا لا تكمن فيما إذا كنا فلسطينيين أو إسرائيليين بل بأن نكون متساوين.

نـور: إذا تحـقق السـلام فـإنـي أفضل أن بقى في إسـرائيل لكني لا أظن أن شـارون يريد السـلام. الفلسطينيـون يعـتـقـدون أننا يهود واليهود يعتقدون بأننا فلسطينيون. نحن في فخ بينهم ولا نعرف إلى أين نذهب.

أشـرف: أنا لا أمـانع في أن أكون جـزءاً من فلسطين. لكني لن أقبل أن تكون الناصرة جـزءاً من فلسطين إلا إذا كانت إسرائيل مستعدة لإرجـاع جـميـع البلدات والقـرى التي سـرقتهـا من الفلسطينيين. ولكنها إذا فعلت ذلك فلن يبقى لها أرض على الإطلاق.

هل تعتبرون أنفسكم عرباً فلسطينيين؟

أشرف: أقول إني عربي فلسطيني إسرائيلي لكني لا أقول بأني إسرائيلي أو حتى مواطن. فالمواطن يحصل على حقوقه. فالشيء الإسرائيلي الوحيد في كياني هو بطاقة هويتي.

رامي: لا أعتبر أياً منا إسرائيلياً ـ إننا نعيش هنا فحسب.

نور: بعد أكتوبر 2000 تغيرت فكرة فلسطينيتنا. الآن يجب أن نتأكد بأن نناضل من أجل أن يعترف بنا اليهود كفلسطينيين نعيش في إسرائيل. لقد أراد أهلنا ذلك لكنهم فشلوا في تغيير الأمور.

أشرف: إن أهلنا لم يناضلوا بما فيه الكفاية. فالمرء يجب أن يريد شيئاً بشدة كافية لجعل هذا الشيء يتحقق.

الحواشي

حواشي المقدمة

1- "The paradox of Jerusalem", Ha'aretz, 9 June 2005.

2- قدرت مساحة الأرض اللازمة للمستوطنات والمنشآت العسكرية والطرقات بأنها تشكل 40 بالمائة من أرض القطاع. وكان المستوطنون يشكلون 0.006 من سكان غزة.

3- George W Bush, "President Addresses American Society of Newspaper Editors Convention", Washington, 14 April 2005, accessed on 26 August 2005: http ://www.whitehouse .gov/news/releases/2005/04/2 0050414 - 4. htm1.

4- "Israel to seal off Gaza with underwater wall", Guardian, 18 June 2005.

5- التعديليين Revisionists للفاشية الأوروبية في الثلاثينيات. فضح ناشط الحقوق المدنية الأمريكي ليني برينر دعم الكثيرين من كبار

6- Avi Shlaim, The Iron Wall, p. 14.

7- يستخدم مصطلح «العربي الإسرائيلي» بطريقة مربكة وغير ثابتة كان يشير بالأصل إلى الفلسطينيين الذين منحوا حق المواطنة الإسرائيلية بنتيجة حرب 1948. أما اليوم فهو يشمل أيضاً فلسطينيي القدس الشرقية، الذين ضمتهم إسرائيل إليها في 1967. غير أن الغالبية العظمى منهم لم يقبلوا المواطنة الإسرائيلية

وظلوا «مقيمين دائمين». يشمل الرقم الذي ينص على 1.3 مليون عربي إسرائيلي، الصادر عن المكتب المركزي للإحصاءات، هؤلاء الـ 250000 من القدس الشرقية.

8- في السياق الإسرائيلي، كان للفكرة سابقة شيقة في الحجيرة الزجاجية التي كانت تحمي مجرم الحرب النازي أدولف آيخمان أثناء محاكمته في القدس.

9- Noam Chomsky, foreword to Sabri Jiryis, The Arabs in Israel, p. vii.

10- "Or panel rethinks public sessions", Ha'aretz, 26 March 2001.

11- "Glass wall to protect Or panel hearings", Ha'aretz, 4 April 2001.

12- للاطلاع على ما روي عن هذه الفترة انظر:

Fouzi el-Asmar, To be an Arab in Israel, and Jiryis, The Arabs in Israel

13- "When B-G told the cabinet about the Kfar Kassem massacre", Ha'aretz, 28 March 2001.

14- David Hirst, The Gun and the Olive Branch, p. 312.

15- للاطلاع على رواية لهذا الحادث انظر

Nur Masalha, A Land without People, pp. 21-33, and Shira Robinson, 'Occupied Citizens in a Liberal State' (PhD diss., Stanford University, 2005)..

16- انظر مقالتين حديثتين

The spirit of '76", Jerusalem Post, 2 April 2001; "An Interview with Fr Shehadeh Shehadeh on the First Yum El-Ard Protest", Adalah's Newsletter, Vol. 11, March 2005..

17- الإسرائيلي يتعلم أن البعض هم إسرائيليون أكثر من غيرهم (New York Times, 1 March 1998).

18- تسجيل من الإذاعة الإسرائيلية بواسطة مركز العدالة القانوني، اقتبس من Email from Baqa?, Guardian, 18 March 2002.

19- ورد في إحصائيات معهد التأمين الوطني في 2002 أن حوالي نصف جميع الأسر العربية ذات الأطفال يعيشون دون خط الفقر مقارنة بـ 11 بالمائة من الأسر اليهودية. فبين 1990 و2002، ازدادت معدلات الفقر بالنسبة للأسر العربية بينما هبطت بالنسبة للأسر اليهودية. وعلاوة على ذلك، بعد تضمين مزايا الدولة والضرائب في الحسابات، بقيت معدلات الفقر على حالها دون تغيير بالنسبة للغالبية العظمى من الأسر العربية فيما انخفضت إلى حوالي الثلثين بالنسبة للأسر اليهودية.

Asad Ghanem (ed.), Civic Developments among the Palestinian-Arab Minority in Israel, First Annual Report 2004 of Ibn Khaldun (June 2004), pp. 105-6.

20- تدعي إسرائيل في بعض الأحيان أنها أنشأت سبع بلدات بدوية في النقب. غير أن هذه الجماعات أنشئت في قرى بدوية موجودة سابقاً وسبق للدولة أن رفضت الاعتراف بها في محاولة منها «حصر» عشرات الألوف من البدو الآخرين في قرى «غير معترف بها».

21- لم يكن بشارة هو الذي ابتدع الفكرة. ففي كتابه «أرض بلا شعب»، أورد تصويتاً للبرلمان في 1958 رفض بموجبه بأكثرية طاغية اقتراحاً بتعديل قانون انتخابات الكنيست ينص على أن إسرائيل «دولة يهودية ودولة لجميع مواطنيها» (ص155).

22- إن عبارة «دولة لجميع مواطنيه» التي ترددت كثيراً أسيء فهمها كثيراً. وكان واضحاً أن بشارة كان يعني بأن مثل تلك الدولة يتعين عليها، فضلاً عن ضمان حقوق الأفراد، ضمان الحقوق الوطنية للأقلية بالنسبة لعرب إسرائيل مثل حقوق الجماعات التي يتمتع بها اليهود. غير أن هذه العبارة لم تفهم بهذا المعنى بصفة عامة. للإطلاع على مناقشة لهذه المشكلات، انظر:

Raef Zreik, "Themes of justice and Power: The Palestinians in Israel", Journal o f Palestine Studies, Vol. 33 No. 1, Fall 2003.

23- David Shipler, Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land, pp. 437-8.

24- Rashid Khalidi, "The Palestinians and 1948: the underlying causes of failure", in Rogan and Shlaim (eds), The War for Palestine, p. 14.

25- Dan Rabinowitz, "The Palestinian citizens of Israel, the concept of trapped minority and the discourse of transnationalism in anthropology", Ethnic and Racial Studies, -Vol. 24 No. 1, January 2001.

26- Majid al-Haj, Education Empowerment and Control, p. 121.

27- هذه لم تكن مجرد تقسيمات طائفية. فأعضاء كثيرون من حزب جبهة هاداش وحزب تجمع بشارة القومي هم من المسلمين. لكن بالنسبة للمسيحيين هذه الأحزاب كانت القنوات السياسية الوحيدة المتاحة لهم لمواجهة تقدم الحركة الإسلامية.

28- "Umm al-Fahm prefers Israel", Ha'aretz, 1 August 2000.

29- Alan Dowty, "Is Israel Democratic? Substance and Semantics in the 'Ethnic Democracy' Debate", Israel Studies, Vol. 4 No. 2, Fall 1999, pp. 1-15.

30- Ruth Gavison, "The Jews' Right to Statehood: A Defense", Azure, Summer 2003.

31- الممثل الرئيسي لنموذج «الديمقراطية الإثنية» في إسرائيل هو سامي سموحاً، وهو عالم اجتماع من جامعة حيفا. انظر، على سبيل المثال، كتابه:

The Model of Ethnic Democracy", ECMI Working Paper" No. 13, October 2001.

32- Oren Yiftachel, "'Ethnocracy': The Politics of Judaizing Israel/Palestine", Constellations, Vol. 6, No. 3, 1999, p. 365. Two other Israeli academia, both Arab, As'ad Ghanem and Nadim Rouhana, also developed the ethnocracy model.

33- "A respresentative of Israel's Arab minority experiences the harsh reality of Zionism", Daily Star (Beirut), 29 November 2001.

34- "A Double Responsibility: Palestinian Citizens of Israel and the Intifada", Middle East Report No. 217, Winter 2000.

35- انعقد مؤتمر لمقارنة معاملة مختلف شعوب البلاد الأصلية في جامعة بن غوريون في بئر السبع بين 16 و 18 يونيو 2004.

36- "Democratic towards Jews and Jewish towards Arabs", Bitterlemons, Edition 24 Vol. 2, 24 June 2004.

37- للإطلاع على عرض أكثر تفصيلاً على هذه الأفكار، انظر مقالتي: Amnon Rubinstein's lazy - and misleading - math", Electronic Intifada, 11 March 2003.

38- Marwan Dalal, "Imagined Citizenship", Adalah's Newsletter, Vol. 12, April 2005.

39- في حين أنه من الواضح أنه من غير الممكن التجنس كيهودي، فإنه يوجد طرق للتجنس كإسرائيلي، وإن كانت صعبة إلى درجة مخيفة (انظر الفصل الثالث).

40- Baruch Kimmerling, "Religion, Nationalism and Democracy in Israel", Constellations, Vol. 6 No. 3, 1999, p. 340.

41-"So this Jew, Arab, Georgian and Samaritan go to court", Ha'aretz, 28 December 2003.

42- Dalal, "Imagined Citizenship".

43- من نقاش في الكنيست بتاريخ 22 يوليو 2002، مقتبس من: Nimer Sultany (ed.), Israel and the Palestinian Minority 2004, p. 191.

44- Hassan Jabareen, "Collective Rights and Reconciliation in the Constitutional Process: The Case of Israel", Adalah's Newsletter, Vol. 12, April 2005.

45- Laqueur and Rubin (eds), The Israel Arab Reader, p. 81.

46- مع ذلك، فإن لجنة كنيست تعمل على صياغة دستور منذ أوائل 2003. وقد انسحب عزمي بشارة، عضو اللجنة العربي الوحيد، بعد أن حرم من حق المجادلة بأن الدستور يجب أن لا يتضمن الكلمات «يهودية وديمقراطية». انظر كتابي:

Israeli Constitutional Committee Faces Double Bind", Mid-" dle East Report No. 234, Summer 2004.

47-Adalah, Institutionalised Discrimination against Palestinian Citizens o f Israel, August/ September 2001, p. 8.

48- Nimr Sultany, Citizens without Citizenship, p. 57; Sultany (ed.), Israel and the Palestinian Minority 2004, p. 34.

49- "A state in emergency", Ha'aretz, 19 June 2005.

50- ملاحظة أبداها الدكتور مايكل كرياني من الجامعة العبرية في المؤتمر الأكاديمي الدولي الثاني حول الحقوق الجماعية في الناصرة، والذي تم تنظيمه من قبل مادا، 26 يونيو 2004.

51- في التسعينيات، تم، نموذجياً، تخصيص 98 بالمائة من ميزانية الوزارة للخدمات الدينية المتاحة للسكان اليهود.

Adalah, Institutionalised Discrimination, pp. 67-72.

52- "Report: Haredi school spending twice as much per pupil as state schools", Ha'aretz, 6 August 2004.

53- يسمح قانون العودة لأي شخص من جد يهودي طلب حق المواطنة الإسرائيلية الفوري وإحضار زوجة معه. وقد تأهل ما لا يقل عن 280000 مهاجر من الاتحاد السوفييتي السابق بموجب هذا التشريع لكنه لم يستوف التعريف الأكثر صرامة للحاخامين لمن هو يهودي، أي من كانت أمه يهودية. وبنتيجة ذلك فإن الكثيرين ليس لهم دين رسمي. «ثمة ربع مليون إسرائيلي لا يستطيعون أن يتزوجوا أو أن يطلقوا»، هآرتس، 17 مايو 2005.

54- «إسرائيل تعترف بحالات الطلاق القنصلية»، هآرتس، 5 مايو 2005.

55- المجتمع اليهودي أبعدما يكون عن التجانس ويوجد فيه فروق حادة في الدخل والامتيازات. الجماعات الرئيسية هم من أصل يهودي أوروبي (الأشكيناز)، ومن أصل متوسطي أو من الشرط الأوسط (سفارديم أو ميزراحيم)، والجماعة الصغيرة من الفلاشة من إثيوبيا، والقادمون المليون الجدد من الاتحاد السوفييتي سابقاً، والـ 700000من الأورثوذوكس المغالين، الذين يقاومون الابتكارات الحديثة، والمستوطنون في الأراضي المحتلة، لا سيما من النوع الوطني ـ الديني، يشكلون تجمعاً متميزاً آخر. وعلى أي حال، فإن التقسيم الأكبر بكثير من حيث الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية هو بين السكان اليهود والعرب.

56- كانت النتيجة خروج كبير للعرب المسيحيين. وقد تجلى ذلك ومعدلات ولاداتهم في أرقام تبين أنه، في حين أنهم في 1955 كانوا يشكلون 22 بالمائة من السكان الفلسطينيين الإسرائيليين، فإنهم اليوم أقل من نصف ذلك. رقم عام 1955 مأخوذ من جريس «العرب في إسرائيل»، ص.291

57- المعروف باسم هداش بالعبرية والجبهة بالعربية، وبالأحرف الأولى من «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» باللغة الإنجليزية (Democratic Front for Peace and Equality). مع السنين فقد الحزب الغالبية العظمى من مؤيديه اليهود، مع أن بعض المسؤولين هم من اليهود وأصبح حزباً عربياً بكل شيء ما عدا الاسم. في انتخابات 2003، تم انتخاب ثلاثة من هاداشا إلى الكنيست، وجميعهم من العرب.

58- استعمل مصطلح «رمزي» عالم السياسة العربي الإسرائيلي أسعد غانم عند وصف الاشتراك في السياسة الإسرائيلية، مقتبس في: Susan Nathan, The Other Side of Israel, p. 246.

59- وجد الزعماء الإسرائيليون أنفسهم في مأزق حول الاستفتاءات التي تحدد الحدود. فبالنظر للانقسامات العميقة في المجتمع اليهودي، فإن من شأن النتيجة أن تتمحور على أصوات العرب الإسرائيليين. كان كل من باراك وشارون لا يرغبان في إجراء الاستفتاءات ـ باراك حول إنهاء احتلال الجولان، وشارون حول الانسحاب من غزة ـ لهذه الأسباب بالذات.

60- «ليفنات يطعن في شرعية مشروع قانون ثم إقراره استناداً إلى أصوات أعضاء الكنيست العرب»، هآرتس 9 فبراير 2005.

61- يمنع قانون الأحزاب السياسية (1992) تسجيل أي حزب تتكرأهدافه بشكل مباشر أو غير مباشر «وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية». وقد ازداد القانون صرامة بعد التعديل الذي جرى في 2002. تتولى لجنة الانتخابات المركزية، الإشراف على الأحزاب والمرشحين الذين يمكن ترشيحهم للانتخابات استناداً إلى تفسيرهم لهذا القانون.

62- Kimmerling, "Religion, Nationalism and Democracy in Israel", p. 360.

63- للاطلاع على المزيد على هذه التحقيقات، وعن الاعتداءات الجسدية من جانب الجنود والشرطة على أعضاء الكنيست العرب، انظر:

Jonathan Cook and Alexander Key, Silencing Dissent, Arab Association for Human Rights, October 2002. 64. Bishara's party is also known as Tajamu in Arabic and Balad in Hebrew.

64- يعرف حزب بشارة أيضاً باسم التجمع بالعربية و«بلد» بالعبرية.

65- في أواخر 2001 تم توجيه تهمة إلى بشارة بشأن سفره إلى سوريا، رغم أنه يتمتع بحصانة دبلوماسية وبشأن خطاب قال فيه: إن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال يمكن أن يتعلموا من مقاومة حزب الله لاحتلال جنوب لبنان. وقد تم إسقاط إحدى التهمتين وتم تأجيل إصدار الحكم بشأن الثانية على ما يبدو إلى أجل غير مسمى. وقد واجه صلاح، الذي تم اعتقاله في مايو 2003 مجموعة من التهم بأنه قام بتمويل منظمات إرهابية في الأراضي المحتلة. وأثناء محاكمته التي استغرقت وقتاً طويلاً تم إسقاط جميع التهم تقريباً وقامت الدولة بترتيب مساومة بشأن نوع الجواب على التهمة (أي مذنب/غير مذنب). وقد اعترف صلاح بأنه كان يوصل أموالاً إلى منظمات محظورة في إسرائيل، لا سيما الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تساعد الأيتام والأرامل. على أن صلاح يقول بأنه حصل على موافقة الأجهزة الأمنية على التبرعات التي كان يقوم بها.

66- يستكشف كتاب عالم الأنثروبولوجيا دان رابينوفيتز «الإطلالة على الناصرة» العلاقة بين الغرب من «الآخر» والعنصرية. وقد أمضى سنة في الناصرة العليا، وهي بلدة يهودية تم إنشاؤها بجانب بلدة الناصرة العربية. وقد خلُص إلى أن عنصرية سكان الناصرة العليا المعروفة جيداً تعكس حقيقة أن لهم اتصالات أكثر مع العرب، وأن لهم فرصة أكثر للتعبير عن عنصريتهم. إن يهود تل أبيب لا يقلون عنهم عنصرية: إنهم نادراً ما يقابلوا عربياً.

67- "Umm el-Fahm, Palestine", Jerusalem Post, 11 March 2004.

68- "Camp David and After: An Exchange (1. An Interview with Ehud Barak)", New York Review o f Books, 13 June 2002.

69- المرجع ذاته.

70- "Three Strikes and You're Out", Ha'aretz, 16 September 2003.

71- "Shame of the Jews -& Arabs",Jerusalem Post,11 August 2005.

72- Israel's disengaged establishment", Jerusalem Post, 22 September 2005.

73- David Grossman, Sleeping on a Wire; Jacob Landau, The Arab Minority in Israel; Elie Rekhess (ed.), Arab Politics in Israel at a Crossroads; Sammy Smooha, Arabs and Jews in Israel, Vols 1 & 2; Nadim Rouhana, Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State

74- انظر، على سبيل المثال،

The Democracy Index: Major Findings 2003", Israel Democracy Institute, accessed on 26 August 2005: http:// www.idi.org. il/english/article.asp?id=1466.

75- "Sharon's South African strategy" Ha'aretz, 18 September 2002.

حواشي الفصل الأول

1- من يومياته المؤرخة 1 يناير 1948، المقتبسة في:
Noam Chomsky, The Fateful Triangle, p. 182.

2- من مقالة في صحيفة معاريف
November 1973 cited in David Hirst, The Gun and the Olive Branch, p. 183.

3- مقتبسة من مارتن فان كريفيلد، أستاذ التاريخ العسكري في الجامعة العبرية في القدس، وردت في Hirst, The Gun and the Olive Branch, p. 119

4- تتضمن الأسباب المعقدة للخطر كون الحاخامات لا يعرفون مكان الهيكل ولذا فهم يخافون أن يطأ اليهود عن غير قصد منطقة تعرف بـ «قدس الأقداس»، وهي حرم داخلي لا يسمح بدخوله إلا لكبير الكهنة بعد أن يكون قد قام بطقوس التطهير. على أنه منذ 1967 أخذ بعض الحاخامات يقولون بأن الوصول إلى الهيكل مباح. انظر:
Leading rabbis rule Temple Mount is off-limits to Jews?, Ha? aretz,' 18 January 2005.

5- انظر، على سبيل المثال،
Yatom: Jews nearly succeeded in 1984 Temple Mt bomb" plot", Ha'aretz, 25 July 2004.

6- يقال بأن عدد الصهيونيين المسيحيين وهم لا ساميون، بالأصل، عشرات الملايين في الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن انخراطهم في السياسة الأمريكية بالغ المنفعة لإسرائيل. فهم يعتقدون بأن اليهود يجب أن يعودا إلى أرض الميعاد كي يتحقق المجيء الثاني للمسيح. وكل يهودي لم يعتنق المسيحية قبل مجيء المسيح سوف يهلك في معركة آرمغيدون. انظر: Gershom Gorenberg, The End of Days.

7- Clayton E Swisher, The Truth About Camp David, p. 321.

8- قال أميراف: «من الأمور الشيقة أن أول زعيم صهيوني يصر على جبل الهيكل هو إيهود باراك. فقد أشار إلى «قدس الأقداس»...وقد أطلق باراك هذا الاسم على كامل الساحة، بما فيها المساجد.. وعندما حان وقت مناقشة جبل الهيكل، قرر أن ينسف المفاوضات برمتها بشأن هذه القضية».

Barak. began referring to the 'Holy of Holies',Ha'aretz, 9" December 2002.

9- اعترف باراك مؤخراً بأن زيارة شارون كانت «موجهة ضدي، لا ضد الفلسطينيين، ليبين أن الليكود أكثر اهتماماً بالقدس مني».

Camp David and After: An Exchange (1. An Interview with" Ehud Barak)", New York Review o f Books, 13 June 2002.

10- Yossi Beilin, The Path to Geneva, p. 189, cited in Swisher, The Truth About Camp David, p. 382.

11- من تقارير لجنة أور وميتشل، وردت في مروان دلال، أكتوبر 2000، ص.170.

12- قالت مصادر عديدة إن العدد كان سبع ضحايا، لكن الرقم الوارد هنا هو استناداً إلى التقدير المحافظ لمبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل،

Sharm el-Sheikh Fact-Finding Committee Final Report", 30" April 2001, accessed on 20 August 2005: http://usinfo.state. gov/mena/Archive Index/Sharm ElSheikh FactFinding Committee_ Final_Report.html.

13- "Bloodbath at the Dome of the Rock", Independent, 30 September 2000

14- B'Tselem, Illusions o f Restraint, December 2000.

15- Human Rights Watch, Erased in a Moment. Suicide Bombing Attacks against Israeli Civilians, October 2002.

16- See, for example, "How West Bank fighters had planned 'war' a year before", The Observer, 19 November 2000.

17- "Camp David and After", New York Review o f Books.

18- See, for example, "Camp David: The Tragedy of Errors", The New York Review o f Books, 9 August 2001.

19- "Popular misconceptions", Ha 'aretz, 11 June 2004.

20- "Following the stretch from concept to axiom to dogma", Ha 'aretz, 13 June 2004.

21- "Imperial Misconceptions", Challenge, July-August 2004.

22- "The stronger side creates reality", Ha'aretz, 16 June 2004.

23- "More than a million bullets", Ha'aretz, 30 June 2004.

24- Adalah news update, "Barak and Ben Ami shirk responsibility for the events of October 2000", 9 December 2001.

25- "Barak sure police followed orders to show restraint", Jerusalem Post, 20 August 2002.

26- "Border cops contradict each other's testimony" Ha'aretz,20 February 2001.

27- "The enemy within", Ha'aretz, 30 August 2002.

28- Rhoda Kanaaneh, 'Embattled identities: Palestinian soldiers in the Israeli military", Journal o f Palestine Studies, Vol. 32 No. 3, Spring 2003.

29- "The quiet revolution after October 2000", Ha'aretz, 13 January 2002.

30- المرجع ذاته.

31- "It crossed the Green Line", Ha 'aretz, 6 July 2001.

32- Muhammad Jabareen, 24, was killed in Umm al-Fahm on 1 October. Another two victims shot that day, Ahmad Jabareen, 18, and Rami Jarra, 21, died the next morning.

33- The full list is Iyad Lawabny, 26, in Nazareth; Aseel Asleh, 17, and Ala Nassar, 22, in Arrabe; Imad Ghanem, 25, and Waleed Abu Saleh, 21, in Sakhnin; and Misleh Abu Jarad, 19, from Gaza, who was killed in Umm al-Fahm.

34- Ramez Bushnaq, 25, in Kafr Manda, and Muhammad Humaysa, 21, in Kafr Kana.

35- "Israeli Arab leaders renew general strike threat", Jerusalem Post, 11 October 2000.

36- "Summary of events", Ha'aretz online, undated, accessed on 5 September 2005:http://www.haaretzdaily.com/hasen/pages/ShArt.jhtml? item No= 96428 & contrassl D = 3 & subContrasslD=1&sbSubContrasslD = O & listSr c=Y.

37- "Autopsies prove that police fired live ammo at Israeli Arabs", Ha'aretz, 13 March 2001.

38- "Black flag order", Ha'aretz, 2 March 2001.

39- قدر الدكتور نخلة بشارة في الناصرة أن 8000 شخص عولجوا في المستشفيات العربية من قبل أطباء محليين.

40- على سبيل المثال، رفض الدكتور أفو أجاباريا من أم الفحم تقديم قائمة بالمرضى، قائلاً إن الكثيرين طلبوا كتمان هوياتهم، خوفاً من انتقام الشرطة.

MDA told us that police should stay out of Umm al Fahm",' 22 February 2001 Ha'artz,

41- المرجع ذاته.

42- "More than an inquiry into riots", Ha'aretz, 27 February 2001.

43- "Or panel gets report on police racism", Ha'aretz, 2 May 2001.

44- ذكر عدة شهود من الناصرة أنهم شاهدوا حافلات عديدة واقفة في مكان قريب واستنتجوا أن العديدين من اليهود الذين كانوا يهددون الناصرة قد نقلوا بواسطة هذه الحافلات. كان من شأن الناصرة، عاصمة السكان العرب الإسرائيليين، أن تكون الهدف البديهي للضربات الانتقامية المنظمة، في حال حدوثها.

45- "Police: Arabs were killed by fellow demonstrators", Ha'aretz, 10 November 2000.

46- "Or panel slams police's own inquiry of Nazareth slayings", Ha'aretz, 22 August 2001.

47- See, for example, "Or panel hears of Nazareth riot", Jerusalem Post, 17 July 2001.

48- Interview with Dr Nakhleh Bishara in Nazareth on 21 February 2002.

49- "Or panel, lacks clear-cut evidence trail", Ha'aretz, 10 June 2001.

50- See, for example, "The Israeli Arab grievance: Inequality", Jerusalem Post, 6 October 2000.

51- "Only through force", Ha'aretz, 8 October 2000.

52- See, for example, "Those who refuse to call a spade a spade", Ha'aretz, 22 November 2001.

53- "Jewish rights on the Temple Mount", Jerusalem Post, 3 October 2000.

54- انظر شهادة باراك أمام لجنة أور في أغسطس 2002، والمقابلة التي أجريت له في the New York Review o f Books.

55- "Don't blame the Israeli Arabs", Jerusalem Post, 11 October 2000.

56- "Good Fences for a Bad Neighbour: The Case for Unilateral Israeli Disengagement", Middle East Insight, April-May 2001.

57- "The pessimists were right", Ha'aretz, 6 October 2000.

58- منذ ذلك الوقت يحيي الفلسطينيون في أنحاء العالم حوادث القتل تلك في 30 مارس وسموه يوم الأرض.

59- "Not by hummus and za'atar alone", Ha'aretz, 13 October 2000.

60- See, for example, the testimony to the Or Commission of Dov Lutzky in "October's Arab riots felt like Yom Kippur War, Or panel told", Jerusalem Post, 29 August 2001.

61- Editorial, "A proper investigation", Ha'aretz, 12 October 2000.

62- "They must choose between Israel and the enemy", Ha'aretz, 22 February 2001.

63- Benny Morris, Righteous Victims, p. 661.s

64-تم تقديم الكثير من أفلام الفيديو إلى لجنة أور من قبل المركز القانوني لمؤسسة العدالة.

65- "The New Israeli Arab", Ha'aretz, 6 October 2000.

66-"Gov't panel to probe events in Arab towns", Ha'aretz, 4 October 2000.

67- "Or panel hears evidence the gov't knew of sniper use early in riots", Ha 'aretz, 16 January 2002

68- Email from Maha Qupty, "13 Palestinian citizens of Israel killed since Sunday October 12000", dated 10 October 2000.

69- "Police shot to kill in Nazareth riots", Jerusalem Post, 11 July 2001.

70- "Adalah's correspondence with the Police Investigation Unit (Mahash) and the Attorney General since October 2000", accessed on 20 August 2005: http://www.adalah.org/eng/index.php.

71- Interview with Dr Amr Ramadan at his surgery in Nazareth on 13 March 2002.

72- "Police invented Molotov cocktail story to justify shootings, Or hears", Ha'aretz, 27 June 2001.

73- "Police shot to kill in Nazareth riots", Jerusalem Post.

74- "Police officer admits 'shoot-to-kill' order against Arab car", Ha'aretz, 13 June 2001.

75- "Camp David and After", New York Review of Books.

76- For similarities in Barak and Sharon's thinking, see Tanya Reinhart, Israel/Palestine: How to End the War o f 1948, ch. 4.

77- "Ehud Barak", London Review of Books, 25 January 2001.

78- "Barak testifies that severity of October riots was unexpected", Israel Insider, 22 November 2001.

79- "Barak: I did not order opening of roads 'by any means' during riots", Ha'aretz, 21 August 2002.

80- من إحدى السخريات التي تقع فيها بشكل خاص السياسة الإسرائيلية أن باراك قد حطم عملياً آماله بإعادة انتخابه عبر تنفير الناخبين العرب وإقناع الناخبين اليهود بأنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني. فقد وجد اليهود أنهم بحاجة إلى صقر مثل شارون بدلاً منه.

81- For details of the 4 bn shekel plan, see Shuli Dichter and As'ad Ghanem (eds), The Sikkuy Report 2001-2002, July 2002.

82- Swisher, The Truth about Camp David, p. 403.

83- تم إنشاء عملية تحقيق سافيل في 1998 بعد فقد الثقة بلجنة التحقيق الحكومية البريطانية الأصلية التي ترأسها اللورد ويدجيري.

84- "Commission gets new Israeli Arab judge", Ha'aretz, 13 June 2001. Although the official grounds for replacing Jarah were medical, rumours suggested problems between him and Or.

85- Adalah press release, "Adalah Challenges the Legality of the Mandate of the Newly Appointed Commission of Inquiry", 12 November 2000.

86- المرجع ذاته.

87- "Barak snubbed by bereaved Arab families", Ha'aretz, 31 December 2000.

88- "Ending the game of citizenship",AI-Ahram Weekly, 8-14 February 2001.

89- "PM sorry for death of 13 Israeli Arabs", Ha'aretz, 5 February 2001.

90- Mossawa, Election report, February 2001.

91- "Some Arab Israeli leaders insist on a total vote boycott as the only option", Ha'aretz, 10 January 2001.

92- See my "The skeletons in Israel's closet", AI-Ahram Weekly, 3-9 May 2001. A Health Ministry spokeswoman called the phrase "Enemy operation" on hospital reports a "technicality". "The road to reconciliation", Jerusalem Post, 16 October 2000.

حواشي الفصل الثاني

1- Theodor Herzl, The Jewish State (1896), quoted in Laqueur and Rubin (eds), The Israel Arab Reader, p. 5.

2- David Grossman, Death as'a Way of Life, p. 2.

3- Yaron Ezrahi, Rubber Bullets, p. 277.

4- Adalah, 1999 Annual Report, p. 19.

5- Adalah press release, "Adalah to Attorney General: Cancel Registrar of Associations' Decision to Appoint an Investigator into Adalah's Activities", 13 August 2002.

6- "A commission of inquiry under'suspicion", Ha'aretz, 1 May 2002,

7- "Israeli Arabs slam Landau on Or inquiry", Jerusalem Post, 18 April 2001

8- "Battered badge", Jerusalem Post, 1 June 2001.

9- "Attempts to influence an investigation", Ha'aretz, 10 September 2001.

10- "Ron: Lacking reinforcements, I had to use marksmen", Jerusalem Post, 5 September 2001.

11- "Israeli Arabs demand Or Commission hear injured protesters", Jerusalem Post, 21 March 2001.

12- "Or inquiry assailed by victims' distrust", Ha'aretz, 20 February 2001.

13- "Trust the inquiry commission", Ha'aretz, 26 March 2001.

14- "Border cops contradict each other's testimony", Ha'aretz, 20 February 2001.

15- "'Inexperienced cops' blamed for bloody October clashes", Ha'aretz, 21 March 2001.

16- "Border police tell Or Commission: 'We fired live ammo'", Ha'aretz, 14 March 2001.

17-"Border cop tells Or panel, officers fired 'like in war'", Ha'aretz, 14 June 2001.

18- "Or: Police officer's replies are 'untrue'", Ha'aretz, 15 June 2001.

19- المرجع ذاته.

20- "Much mumbling from the police force", Ha'aretz, 1 August 2001.

21- "They didn't see, they didn't hear, they don't remember", Ha'aretz, 2 July 2001.

22- "In the valley of death", Jerusalem Report, 7 March 2001

23- المرجع ذاته.

24- "Document shows PID okayed burial of four Arab riot victims without autopsy", Ha'aretz, 20 September 2005.

25- "In the valley of death", Jerusalem Report.

26- "Or panel learns about peace activist's death", Ha'aretz, 6 June 2001.

27- "Or Commission witness: Police murdered my son", Jerusalem Post, 6 June 2001.

28- "Police disagree in Or Commission testimony", Jerusalem Post, 3 August 2001

29- المرجع ذاته.

30- "Or Commission fails to discover who killed Arrabe youth", Ha'aretz, 7 June 2001.

31- Uniquely, Shimoni refused to take a polygraph test. "Document shows PID okayed burial of four Arab riot victims without autopsy", Ha'aretz, 20 September 2005.

32- "Police disagree in Or Commission testimony", Jerusalem Post, 3 August 2001.

33- "Senior cop says 'police cannot afford growing damage to public image'", Ha'aretz, 12 March 2001.

34- "Alik Ron ordered protesters shot,' police snipers testify", Ha'aretz, 23 February 2001.

35- "Police officers okayed shots at'people they couldn't see", Ha'aretz, 23 August 2001.

36- "Snipers admit they fired live bullets during Nazareth riots", Ha'aretz, 4 July 2001.

37- المرجع ذاته.

38- المرجع ذاته.

39- "Gov't panel to probe events in Arab towns", Ha'aretz, 4 October 2000.

40- كان بعض بدو النقب المنخرطين في تهريب الأسلحة من مصر مسلحين أيضاً. وهؤلاء أيضاً لم يستخدموا أسلحتهم خلال أحداث أكتوبر 2000.

41- "Or hearings told of 'success' in ending Negev clashes in October", Ha'aretz, 20 June 2001.

42- "Barak backs police, gov't over October 2000 riots", Ha'aretz, 21 November 2001.

43- "Israel's Palestinians and the Politics of Law and Order", Middle East Report PIN 31, 23 September 2000.

44- Adalah press release, "Adalah Submitted a File Documenting Alik Ron's

45- كانت أم الفحم معقلاً لعناصر الحركة الإسلامية الشمالية طيلة عدة سنوات، وهو أحد الأسباب الذي جعل أجهزة الأمن الإسرائيلية يكرهون البلدة. فالجناح الشمالي يقاطع الانتخابات البرلمانية وأنشأ شبكة من الجمعيات الخيرية في الأراضي المحتلة، لا سيما تلك التي تعمل في رعاية الأيتام، الأمر الذي أدى إلى اعتقال ومحاكمة الشيخ رعد صلاح، زعيم الحركة، في مايو 2003.

46- Israeli Islamics ?Exploiting Democracy?", Ha ?aretz, 23 September 1999.

47- Adalah press release,?Adalah submitted a File Documenting Alik Ron?s Abuse of Authority?

48- المرجع ذاته.

49- "Ben-Ami me-tts with Hadash MKs", Jerusalem Post, 12 May 2000.

50- "A-G appro-,-=-s investigation of MK Barakei", Jerusalem Post, 14 September 2000.

51- "Police accuse Hadash MK of incitement", Jerusalem Post, 13 September 2000.

52- "Smoke but nci fire", Al-Ahram Weekly, 21-27 September 2000.

53- "Israeli Arab cells uncovered", Arutz Sheva, 13 September 2000.

54- "Police accuse Hadash MK of incitement", Jerusalem Post, 13 September 2000.

55-"Smoke but no fire", Al-Ahram Weekly.

56- "A-G approves investigation of MK Barakei", Jerusalem Post.

57- المرجع ذاته.

58- خلافاً للانطباع الذي تركه رون، لم يكد أحد يسمع بالإرهاب المنظم من قبل الأقلية الفلسطينية. وقد حدثت استثناءات، قامت وسائل الإعلام بتغطيتهما تغطية واسعة، هما عبارة عن

سيارتين مفخختين في طبريا وحيفا في 1999، قتل فيهما منفذا العمليتين فقط، وعملية انتحارية في نهاريا في سبتمبر 2001. وكانت حماس هي التي جندت اللذين قاما بالتفجير. أما العرب الإسرائيليون الآخرون الذين قيل إنهم كانوا يساعدون في الهجمات الفلسطينية فقد كانوا عادة يفعلون ذلك عن غير قصد: فقد كان عدة سائقي سيارات تاكسي ـ مثل السائقين اليهود ـ ينقلون مفجري القنابل إلى إسرائيل، ظانين أنهم عمال غير قانونيين. وقد دعت إسرائيل السائقين العرب (لا السائقين اليهود) شركاء في الجريمة.

59- أبطلت المحكمة العليا الإسرائيلية التعذيب في 1999، إلا في الحالات الاستثنائية المتعلقة بـ «القنابل الموقوتة»، حيث يكون لدى المشتبه بهم معلومات تكون السلطات بحاجة ماسة إليها من أجل إنقاذ الأرواح. غير أن اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل وجدت أن 58 بالمائة من المعتقلين الفلسطينيين قد ضربوا وعذبوا أثناء الانتفاضة الثانية.

60- Defence of Children International, "Israel recruits Palestinian children to collaborate", Electronic Intifada, 13 June 2005.

61- "Whose freedom is it anyway?", Ha'aretz, 30 April 2004.

62- Interview with Ilan Pappe, Haifa University, 30 October 2001.

63- "Former northern police chief: I didn't consult over snipers", Ha'aretz, 4 Sebtember 2001.

64- "October riots were 'apocalyptic dream'", Jerusalem Post, 4 September 2001.

65- المرجع ذاته.

66- Adalah news update, "Barak and Ben Ami shirk responsibility for the events of October 2000", 9 December 2001.

67- "Ron defends use of live bullets", Jerusalem Post, 23 July 2002.

68- Bernard Wasserstein, Divided Jerusalem, pp. 341-2.

69- "The battles will begin in the streets", Ma'ariv, 25 September 1998.

70- "Minority report", Jerusalem Post, 4 September 2003.

71- Marwan Dalal, October 2000, p. 21.

72- Adalah news update, "Barak and Ben Ami shirk responsibility".

73- "Police had trained for riots in Galilee", Ha'aretz, 6 October 2000.

74- Dalal, October 2000, p. 22.

75- "The skeletons in Israel's closet", Al-Ahram Weekly, 3-9 May 2001.

76- "Or panel slams National Police HQ deputy commander", Ha 'aretz, 13 September 2001.

77- "Ministerial responsibility", Jerusalem Post, 23 November 2001.

78- "Public Security Minister wanted police disarmed during Oct riots", Ha'aretz, 10 October 2001; "Ben Ami says he asked to remove northern police commander", Ha'aretz, 20 November 2001.

79- "Cop says police in riots ignored PM's orders", Ha'aretz, 17 October 2001.

80- "Nowhere man", Ha'aretz, 23 November 2001.

81- Adalah news update, "Barak and Ben Ami shirk responsibility"

82- Dalal, October 2000, p. 22.

83- "Or panel hears evidence the gov't knew of sniper use early in riots", Ha'aretz, 16 January 2002.

84- Dalal, October 2000, p. 27.

85- "October's Arab riots last October felt like Yom Kippur War, Or panel told", Jerusalem Post, 29 August 2001.

86- "Unacceptable norms", Ha'aretz, 26 September 2004.

87- "Ben Ami tells Or inquiry he asked for Alik Ron's removal", Ha'aretz, 21 November 2001.

88- "Ben Ami says he asked to remove northern commander", Ha'aretz.

89- "Wilk defends police, contradicts Ron in testimony to Or panel", Ha'aretz, 25 October 2001.

90- Dalal, October 2000, p. 21.

91- Adalah news update, "Barak and Ben Ami shirk responsibility".

92- "Barak: intelligence failure preceded riots", Ha'aretz, 21 November 2001.

93- "We accuse", Ha 'aretz, 22 January 2001.

94- "A grave report, tepid conclusions", Ha'aretz, 2 September 2003.

95- All Or Commission Report quotes are from the official summary in English published on the Ha 'aretz website, accessed on 5 September 2005: http://www.haaretz.com/hasen/pages/shArt.jhtml?itemNo=335594.

96- "Report cites failures in Barak's performance", Ha'aretz, 2 September 2003.

97- "Or report won't affect Barak's comeback plan", Ha'aretz, 2 September 2003.

98- المرجع ذاته.

99- "Borovsky rejects Or recommendation to dismiss Waldman", Ha'aretz, 3 October 2003.

100- "Officer promoted despite Or findings", Jerusalem Post, 20 October 2004.

101- "Angered by report, Arabs demand justice", Jerusalem Post, 1 September 2003.

102- "PID investigated only two policemen immediately after October 2000 riots", Ha'aretz, 22 September 2005.

103- Telephone interview with Marwan Dalal, 7 September 2003.

104- "Or else", Jerusalem Post, 28 Aug 2003.

105- "Police Investigations Unit begins inquiries after Or Commission report", Jerusalem Post, 2 September 2003.

106- "Barak testifies that severity of October riots was unexpected", Israel Insider, 22 November 2001.

107- "No officers to face charges for October riots as ministry closes investigations", Ha'aretz, 19 September 2005.

108- "Or panel member slams police probe into 2000 riots", Ha'aretz, 21 September 2005; "Shamir: failure to prosecute disgraceful", Jerusalem Post, 19 September 2005.

109- Adalah press release, "The truth about the bodies of the victims of October 2000", 20 September 2005.

110- "Or else", Jerusalem Post.

111- "Barak backs police, gov't over October 2000 riots", Ha'aretz, 21 November 2001.

112- "Minority report", Jerusalem Post; "Report leaves police force reeling", Ha'aretz, 2 September 2003.

113- "Ministerial panel on Or Commission issues recommendations", Ha'aretz, 3 June 2004.

114- "There's a tiger in the basement", Ha'aretz, 13 June 2004.

115- "Or: Not enough done after 2000 clashes", Ha'aretz, 22 June 2005.

حواشي الفصل الثالث

1- From diary entry 12 June 1895, cited in Benny Morris, Righteous Victims, pp. 21-2.

2- From diary entry 20 December 1940, cited in Benny Morris, The Birth o f the Palestine Re fi4gee Problem, p. 27.

3- Speech at the 2003 Herzliya Conference, cited in "Lapid lambasts 'barbaric settlers'", Ha'aretz, 19 December 2003.

4- قانون الجنسية هو الترجمة الحكومية للعنوان العبري. ويشار إليه أحياناً بعبارة قانون المواطنة.

5- لم يتأثر جميع الإسرائيليين بنفس الدرجة. فقد كان المستوطنون اليهود يصلون إلى أجزاء كثيرة من الضفة الغربية دون عائق ـ أو 60بالمائة على الأقل تحت المراقبة الأمنية الإسرائيلية.

6- للإطلاع على مناقشة لقوانين الجنسية الإسرائيلية المتعلقة بحقوق الفلسطينيين، انظر:

Victor Kattan, "The Nationality of Denationalized t Palestinians", Nordic Journal o f International Law, Vol. 74, 2005.

7- B'Tselem press release, "The Knesset: Enshrining Racism in Law", 18 June 2003, accessed on 23 September 2005: http://www.btselem.org/ english/press releases/20030618. asp

8- Human Rights Watch, "Israel: Joint letter to the members of the Internal Affairs Committee of the Knesset", 27 July 2003, accessed on 23 September 2005: http://hrw.org/press/2003/07/israelO72703-1tr. htm.

9- "Knesset forbids citizenship to Palestinians who marry Israelis", Ha'aretz, 18 June 2003.

10- "Israel denies Palestinians citizenship", Agence France Presse, 31 July 2003.

11- "The existing laws suffice", Ha'aretz, 31 July 2003.

12- Joanne Mariner, "Israel's New Citizenship Law: A Separation Wall Through the Heart", FindLaw's Legal Commentary, 11 August 2003.

13- "PM defends tighter immigration laws", Ha'aretz, 23 May 2005.

14- "PM extends law meant to maintain Jewish demographic edge", Ha'aretz, 4 April 2005.

15- "'Israel must remain Jewish'", Ynet, 4 April 2005.

16- "Legislation seeks to hinder citizenship for Palestinians, non-Jews", Ha'aretz, 5 April 2005.

17- "Gov't mulls severe new immigration, citizenship policy", Ha'aretz, 11 May 2005.

18- على وجه الدقة، فقد أعلن شارون عن عزمه على القيام من طرف واحد على الانفصال وذلك في مؤتمر هيرزليا في ديسمبر 2003. وقد حدد بأن معظم الانفصال سيكون من غزة بعد شهرين.

PM: I gave order to plan evacuation of 17 Gaza 1 settle-" ments", Ha 'aretz, 2 February 2004.

19- "Sharon tells settlers to'Run, grab hills"', Jerusalem Post, 16 November 1998.

20-لقد واجه شارون ضغوطاً أخرى. أولاً، كان يتعرض للتحقيق بشأن سلسلة من التهم بالفساد. ثانياً، كان بحاجة إلى بديل لمبادرة جنيف، هي مشروع اتفاقية تم توقيعه في أكتوبر 2003من قبل إسرائيليين وفلسطينيين. وقد نصت المبادرة على أن المفاوضات مع الفلسطينيين ممكنة.

21- كان يوجد مزايا أخرى متوخاة. أولاً، كانت حماية المستوطنين في غزة عبئاً كبيراً على ميزانية الدفاع. ثانياً، إن الطابع المؤلم للانسحاب . نبش المقابر، مشاهد المستوطنين وهم يقاومون الجنود . قد تجعل الأمريكيين حذرين إزاء تكرار العملية في الضفة الغربية.

22- اعتباراً من 2005، قدر عدد سكان غزة بـ 1.1 مليون والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بـ 250000في القدس الشرقية و2.3 مليون في الضفة الغربية، بحيث أن مجموع السكان الفلسطينيين "بين البحر المتوسط ونهر الأردن" كان حوالي 4.95 مليون.

23-لجنة الأمم المتحدة الخاصة باستقصاء ممارسات إسرائيل التي تؤثر على حقوق الإنسان المتعلقة بالشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة، "Report on the Period 27 August

to 30 November 1992", 16 April 1993, accessed on 23 September 2005: http://domino. un.org/UNISPAL.NSF/0/ cdddl705ade209ec852568c000698a56?Open Document.

24- "Anglican church hardens its stance on investment in Israel", The Times, 25 June 2005; "Threat to Divest Is Church Tool in Israeli Fight", New York Times, 6 August 2005.

25- "Lecturers vote to boycott Israeli universities", Guardian, 23 April 2005.

26- لقد أدرك الكثيرون من اليهود الصهيونيين في أوروبا الخطر أيضاً. انظر، على سبيل المثال:

David Aaronovitch, "Peace will prevail", Observer, 27 February 2005

«لا يمكن لإسرائيل أن تبقى دولة ديمقراطية ويهودية إذا اختارت أن تحكم منطقة تعيش فيها أقلية غير يهودية. لذا يتعين عليها الانسحاب أو لابد لها أن تصبح دولة فصل عنصري».

27- "The Israeli public is ready for radical compromise", Bitterlemons, 21 January 2002.

28- هذا الموقف سوّى بين الفصل العنصري ولعبة أرقام بسيطة. غير أن البيض في جنوب أفريقيا حيث كان يمارس الفصل العنصري كانوا يتلاعبون بالقانون والحدود ـ لا الانتخابات ـ لشرعنة أجندتهم العنصرية. كان للسود أصواتهم ولكن فقط داخل أراضيهم الزائفة، أي البنتوستانات.

29- لا يتضمن عدد الـ 5.2مليون من اليهود حوالي 300000 من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقاً الذين رفض الحاخامات الاعتراف بيهوديتهم. فكثيرون منهم كانوا من غير اليهود الذين تزوجوا من المهاجرين اليهود. فإذا أضيفت أعدادهم إلى أعداد الفلسطينيين، كما حذر الديمغرافيون، فإن غير اليهود يكونوا قد أصبحوا أكثرية. «للمرة الأولى لم يعد اليهود أكثرية بين الأردن والبحر» .Ha'aretz, 11 August 2005

30- كان أحد أساطين الديمغرافيا الأكثر محافظة، سيرجيو ديللا بيرغولا، يعتقد بأنه سيتم بلوغ ذلك التاريخ بحلول 2020.

31- "Maximum Jews, minimum Palestinians", Ha'aretz, 13 November 2003.

32- "It's the demography, stupid", Jerusalem Post, 20 May 2004.

33- اقترح بعض المعلقين أن يعكس شارون ضم إسرائيل غير الشرعي للقدس الشرقية، وبذلك يمكن إنقاص 250000 وآخرين من الفلسطينيين.

Does Israel want to exist?", Ha'aretz, 13 May 2005."

34- "It's demographic security, stupid", Bitterlemons, 4 July 2005.

35- "Sharon's speech on Gaza disengagement", BBC News online, 15 August 2005.

36- "Disengagement and ethnic cleansing", Guardian, 16 August 2005.

37- بعض الوزراء اتخذوا موقفاً أكثر تطرفاً، حيث كانوا يريدون عدم اكتساب الأزواج غير اليهود المتزوجين من يهود مهاجرين بموجب قانون العودة أن يحصلوا على حق المواطنة أيضاً. The right to marriage", Ha'aretz, 15 July 2005.

38- "Either country or family", Ha'aretz, 19 May 2005.

39- See As'ad Ghanem, "Zionism, Post-Zionism and Anti-Zionism: Jews and Arabs in the Conflict over the Nature of the State", in Ephraim Nimni (ed.), The Challenge o f Post-Zionism.

40- "The Democracy Index: Major Findings 2003", Israel Democracy Institute, accessed on 26 August 2005: http:// www.idi.org.il/english/ article.asp?id=1466.

41- Arnon Sofer, Israel, Demography 2000-2020, p. 35.

42- "A new exodus from the Middle East?", Guardian, 3 October 2002.

43- "Survival of the fittest", Ha'aretz, 9 January 2004.

44- "Minister to his subordinates", Yediot Aharonot, 15 October 2004, cited in Nimr Sultany (ed.), Israel and the Palestinian Minority 2004, p. 87.

45- "The enemy within", Ha'aretz, 30 August 2002.

46- Kimmerling, Politicide, p. 166.

47- "Parting shots", Ha'aretz, 2 June 2005.

48- "Netanyahu: Israel's Arabs are the real demographic threat", Ha'aretz, 18 December 2003.

49- "Fortress Israel",London Review o f Books,Vol.27 No. 10, 19 May 2005.

50- Fouzi el-Asmar, Through the Hebrew Looking-Glass, p. 13.

51- Nur Masalha, A Land without a People, pp. 61-2.

52- El-Asmar, Through the Hebrew Looking-Glass, p. 20.

53- حصلت إسرائيل، بموجب خطة 1947، على 54 بالمئة من فلسطين، وحصلت الدولة الفلسطينية على 45 بالمائة، واعتبرت القدس منطقة خاضعة للإدارة الدولية. وكان عدد سكان الدولة العربية 807000من الفلسطينيين و 10000 من اليهود. وعدد سكان الدولة اليهودية 500000من اليهود و400000 من الفلسطينيين. وكان يفترض أن منطقة القدس تضم 105000 من الفلسطينيين و100000 من اليهود.

54- Ilan Pappe, A History o f Modern Palestine, p. 125.

55- Simha Flapan, "The Palestinian exodus of 1948", Journal of Palestine Studies, Vol. 16 No. 4, Summer 1987, p. 16. In 1995 Yitzkak Rabin raised the percentage, presumably - reflecting his commitment to holding on to East Jerusalem: "The red line for Arabs is 20% of the population; that must never be gone over."Quoted in Kanaaneh, Birthing the Nation, p. 50.

56- قال الأنثروبولوجي الإسرائيلي أوري ديفيس إنه، حتى لو كان ذلك الزعم الأخير صحيحاً، فإنه لا يبرر رفض السماح للفلسطينيين بالعودة. أنظر تقريري عن مؤتمر حق العودة الأولى الذي انعقد في إسرائيل:

Palestinian right of return: history still in the making", Daily" Star (Beirut), 1 April 2004.

57- "Survival of the fittest", Ha'aretz.

58- Nur Masalha's books detail these expulsion policies.

59- Masalha, A Land without a People, pp. 9-13; Penny Maddrell, The Beduin of the Negev, p. 6.

60- Masalha, A Land without a People, pp. 21-35.

61- "Book: Rabin backed transfer of Arabs in '56", Ha'aretz, 1 July 2005.

62- Masalha, A Land without a People, p. 33.

63- Simha Flapan, "The Palestinian exodus of 1948", p. 17.

64- في الأصل كان تعريف اليهودي بموجب القانون بأنه أي شخص مولود من أم يهودية. في 1970 تمت توسعة التعريف ليشمل كل شخص أحد جدّيه يهودي.

65- Jewish Agency website, accessed on 23 September 2005: http://www. jafi.org.il/aliyahl/.

66- The 1949 and 1970 figures are from Sabri Jiryis, The Arabs in Israel, p. 289.

67- Masalha, A Land without a People, p. 144.

68- David Ben Gurion, Israel: A Personal History (New English Library, 1972), p. 839, cited in Jacqueline Rose, The Question of Zion, p. 51.

69- Reinhard Wiemer, "Zionism and the Arabs after the Establishment of the State of Israel", in Alexander Scholch (ed.), Palestinians over the Green Line, cited in Kanaaneh, Birthing the Nation, p. 35.

70- "Birth of a nation", Ha'aretz, 1 November 2002.

71- Kanaaneh, Birthing the Nation, p. 36.

72- المرجع ذاته.

73- المرجع ذاته.

74- المرجع ذاته.

75- "Sharon wants 1m new Jews for Israel", Guardian, 7 November 2001; "Sharon aims to get 1 million Jews to move to Israel in next few years", Ha'aretz, 12 March 2004.

76- "Address by Sharon at the Fourth Herzliya Conference", 18 December 2003, accessed on 23 September 2005: http://

www.mfa.gov.il/MFA/Government/Speeches + by + Israel + leaders/2003Address + by + PM + Ari el + Sharon + at + the + Fourth + Herzliya.htm.

77- "A very moving scenario", Ha'aretz, 23 March 2001.

78- "Special Document: The Herzliya Conference on the Balance of National Strength and Security in Israel", journal o f Palestine Studies, Vol. 31 No. 1, Autumn 2001, p. 53.

79- المرجع ذاته.

80- Cited in Rabinowitz and Abu Baker, Coffins on our Shoulders, p. 148.

81- "Special Document: The Herzliya Conference", p. 54.

82- المرجع ذاته ص54.

83- "A very moving scenario", Ha'aretz.

84- "Camp David and After: An Exchange (1. An Interview with Ehud Barak) ", New York Review o f Books, 13 June 2002.

85- "Umm al-Fahm prefers Israel", Ha'aretz, 1 August 2000.

86- المرجع ذاته.

87- "Sharon considers placing some Arab-Israelis under PA control", Jerusalem Post, 3 February 2004.

88- "Sharon plans to swap towns", Mail and Guardian online, 4 February 2004, accessed on 23 September 2005: http:// www. miftah.org/Display.cfm? Docld=3075 & Categoryld=14.

89- "PM nixes moving Israeli Arab villages to a Palestinian state", Ha'aretz, 25 February 2004.

90- Sultany (ed.), Israel and the Palestinian Minority 2004, pp. 122-3.

91- "A Jewish demographic state", Ha'aretz, 28 June 2002.

92- See, for example, "Is Jordan Palestine?", Commentary, October 1988.

93- "'Racist' bills move to the Knesset", Ha'aretz, 18 February 2002.

94- "Lost freedoms of Israel", Le Monde Diplomatique, February 2004.

95- "Boim: Is Palestinian terror caused by a genetic defect?", Ha'aretz, 24 February 2004.

96- «علينا إيقاف اجتياحهم غير المشروع للدولة بكل الوسائل المكنة. البدو لا يحترمون قوانينها».

The shrinking space of citizenship", Middle East Report, No. 223", Summer 2002.

97- "Lieberman presents to Russia plan to expel 'disloyal' Arabs", Ha'aretz, 30 May 2004.

98- Dear God, this is Effi", Ha'aretz, 23 March 2002.

99- Masalha, Imperial Israel and the Palestinians, pp. 177-8.

100- "The transfer legacy", Ha'aretz, 8 October 2002.

101- "Knesset establishes commemoration of Ze'evi", Jerusalem Post, 12 July 2005.

102- "Weekly Review of the Arabic Press in Israel", Arab Association for Human Rights, No. 230, 8-15 July 2005.

103- "Elon gets in hot water over 'transfer' campaign", Ha'aretz, 3 February 2002.

104- "Moledet Party promoting Israeli Arab emigration", Jerusalem Post, 26 March 2002.

105- "A shame for the government", Ha'aretz, 3 February 2002.

106- "Legitimising anti-Arab racism", Ha'aretz, 21 February 2002

107- "MK Elon lobbies US legislators for voluntary transfer plan", Jerusalem Post, 27 June 2002.

108- "Rubinstein doesn't get involved in racism", Ha'aretz, 21 February 2002.

109- "Poll: Most Israeli Jews favour emigration of Israeli Arabs", Ha'aretz, 4 April 2005.

110- Human Rights Watch press release, "Cuts in Child Allowance Discriminate Against Palestinian Arab Children", 7 June 2002.

111- معظم المسلمين، الذين يشكلون 80 بالمائة من السكان العرب في إسرائيل مستبعدون قانوناً من الخدمة العسكرية. ويمكن للمسيحيين التطوع في الجيش، كما هو الحال بالنسبة للبدو. والدروز وحدهم هم الذين يتعين عليهم الخدمة بموجب اتفاق مع زعمائهم في 1956.

112- Kretzmer, The Legal Status o f Arabs in Israel, ch. 7.

113- "Worst-ever poverty report shows one-third of children below poverty line", Ha'aretz, 9 August 2005.

114- An alternative to child allowances", Ha'aretz, 2 March 2005.

115- المرجع ذاته.

116- "Arab birthrate drops for first time in years", Ha'aretz, 24 January 2005.

117- "A more effective birth control", Ha'aretz, 1 February 2005.

118- "Birth of a nation", Ha'aretz.

119- "Benizri reconvenes long-dormant council on demography today", Ha'aretz, 3 September 2002.

120- See, for example, "Foreign workers, Israeli corruption", Ha'aretz, 3 October 2002.

121- "A state-sponsored racist campaign", Ha'aretz, 11 November 2002.

122- "'I never saw such fear'", Guardian, 21 February 2005.

123- On the Verge o f Slave Labour, Kav La'Oved, February 2002; Migrant Workers in Israel - A Contemporary Form o f Slavery, International Federation for Human Rights, October 2003.

124- "100,000 illegal aliens deported under police operation", Ha'aretz, 21 April 2004.

125- اليهود «العائدون» لا يعتبرون مهاجرين بل «أوليم» (أسلاف)، صاعدون «آلياً» إلى إسرائيل، وهو تعبير عن الفكرة التي مفادها أن في مجيء اليهود إلى إسرائيل فإنهم يوفون بميثاق مع الله. وقد شرح قاضي المحكمة العليا، الياكيم روبنشتاين، هذه النقطة قائلاً: «إن طابع الدولة هو طابع «دولة صاعدين» ـ أي دولة عودة لا دولة هجرة». وأضاف يقول: «الهجرة لا تنسجم مع التجربة الإسرائيلية الفريدة والرؤيا الصهيونية».

A nation of return, not immigration", Ha'aretz, 3 July 2005."

126- For example, Baqa al-Gharbiyya and Baqa al-Sharkiyya (Western and Eastern Baqa respectively), and Ba'arta al-Gharbiyya and Ba'arta alSharkiyya.

127- إن التمييز الشكلي في هذه الحالة بين قانون العودة وقانون الجنسية كان ذا مغزى. فقانون العودة يسمح لليهود «العائدين» إلى إسرائيل باصطحاب أزواجهم، وأطفال الزوجين والأزواج وأحفاد الزوجين والأزواج ـ وجميعهم مؤهلون للحصول على حق المواطنة حتى وإن لم يعتبروا يهوداً بموجب القانون الديني (هالاخا). لكن اليهود الإسرائيليين الذين يتزوجون من غير اليهود أثناء إقامتهم في إسرائيل لا يمكنهم الاستفادة من قانون العودة ويتعين عليهم أن يقدموا طلبات من أجل تجنيس الأزواج استناداً إلى قانون الجنسية. ومع أن الحكم الصادر في1999 ألزم الدولة بمعاملة كافة طلبات المواطنة بموجب قانون الجنسية على قدم المساواة، سواء تم تقديمها من قبل المواطنين اليهود أو العرب، فقد شددت الحكومة القواعد بالنسبة لأزواج اليهود من غير اليهود بدلاً من تسهيلها بالنسبة للأزواج الفلسطينيين من المواطنين العرب.

Adalah, Institutionalised Discrimination against Palestinian Citizens of Israel, August/September 2001, pp. 12-14.

128- "Yishai seeks to cut non-Jewish citizenship", Ha'aretz, 8 March 2002.

129- "Gov't approves freeze on reunification of Arab families", Ha'aretz, 13 May 2002.

130- "A 16,000-person discrepancy", Ha'aretz, 22 September 2005.

131- "Reviewing immigration laws", Jerusalem Post, 11 July 2005.

132- "Yishai: Let's restrict citizenship for Arab spouses", Ha'aretz, 10 January 2002.

133- B'Tselem, Forbidden Families, January 2004.

134- "New law for Israeli-Palestinian couples", Associated Press, 31 July 2003

135- Racism reinforced", Al-Ahram Weekly, 7-13 August 2003.

136- "Extension of family reunification ban advances", Jerusalem Post, 26 May 2005; "Family unification pared down for Palestinian spouses", Ha 'aretz, 28 July 2005.

137- Adalah news update, "Adalah to Supreme Court: Freeze Implementation of Ban on Family Unification", 4 August 2005.

138- "ACRI slams Interior Min for human rights violations", Ha'aretz, 6 December 2004.

139- "No longer keeper of the gate", Ha'aretz, 28 May 2004.

140- هذه السلسلة القاسية لشاهار إيلان أدت إلى افتتاحية في صحيفة هآرتس تندب «سوء المعاملة التي لا تحتمل من جانب» مسؤولي إدارة السكان «لغير اليهود الذين يحاولون أن يصبحوا من المقيمين في الدولة».

Wanted: A humane immigration policy", Ha'aretz, 20 June 2005."

141- "Legislation seeks to hinder citizenship for Palestinians, non Jews", Ha'aretz, 5 April 2005.

142- "Eiland proposes citizenship limitations for Palestinians", Ha'aretz, 3 March 2005.

143- "Shocken's mistakes", Ma'ariv, 8 May 2005 (Hebrew).

144- "There is no 'right' of return", Jerusalem Post, 15 March 2005.

145- "From Discrimination to the Denial of Basic Freedoms", Adalah's Newsletter, Vol. 13, May 2005; article originally published in Ha'aretz on 18 May 2005.

146- تم تسجيل جميع الملاحظات التي أبداها البروفسور يوعاف بيليو في مؤتمر ماذا، «العلاقة بين إسرائيل والأقلية الفلسطينية: حاضراً ومستقبلاً»، في حيفا بتاريخ 26 يوليو 2005.

حواشي الفصل الرابع

1- Noam Chomsky, "Middle East Diplomacy: Continuities and Change", Z Magazine, December 1991.

2- "Iceman", Ha'aretz, 15 June 2001.

3- "Sharon repeats call for French Jews to immigrate to Israel", Ha'aretz, 29 July 2005.

بالنسبة لغلاة المتعصبين، تتضمن إسرائيل الكبرى مساحات كبيرة من الدول العربية المجاورة، بما في ذلك الضفة الشرقية لنهر الأردن وجنوب لبنان وأجزاء من سوريا ومصر.

5- Bernard Wasserstein, Divided Jerusalem, p. 205.

6- Michael Prior, Zionism and the State of Israel, p. 84.

7- Chomsky, "Middle East Diplomacy: Continuities and Change".

8- "The One-Fence Solution", NQw York Times Magazine, 3 August 2003.

9- "Golda speaking from Bush's mouth", Ha'aretz, 18 April 2004.

10- B'Tselem, Lad Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank, May 2002.

11- "Lords of the manor", Ha'aretz, 7 March 2002; "Settlers enjoyed NIS 130M in income tax benefits last year", Ha'aretz, 6 November 2002; "Every settler a king", Ha'aretz, 1 February 2002.

12- "Defensible borders", Jerusalem Letter/Viewpoints, 15 June-1 July 2003.

13- تجلت هواجس رابين الديمغرافية أيضاً في قرار عدم تضمين شخصية عربية من إسرائيل في وفده إلى واشنطن من أجل توقيع «إعلان المبادئ»، رغم أنه كان من المقصود أن تعكس المجموعة التنوع في المجتمع الإسرائيلي. وعندما سئل عن الأسباب التي دعته إلى ذلك، أجاب: «لأننا ذاهبون لتوقيع معاهدة سلام بين إسرائيل اليهودية ومنظمة التحرير الفلسطينية».

"Covert support", Ha'aretz, 25 August 2005.

14- "The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace", a meeting at the Council on Foreign Relations in New York on 13 September 2004, accessed on 2 October 2005: http://www3.cfr. org/pub7355/thomas l friedman dennis b ross/the missing-peacethe inside story-of the fight-for middle east-peace.php.

15- "Iceman", Ha'aretz.

16- "Separation means economic punishment", Ha'aretz, 23 October 2000.

17- "Israel's closure policy: An effective strategy of containment and repression", Journal of Palestine Studies, Vol. 31 No. 2, Spring 2002.

18- هذا الشعار صدى شعار حزب ريهافاعام زئيعيفيس موليديت، الذي، كما أوردنا في الفصل السابق، كان أول من طلب طرد الفسطينيين من الأراضي المحتلة.

19- B'Tselem, Land Grab.

20- Tanya Reinhart, Israel/Palestine: How to End the War o f 1948, p. 193; Baruch Kimmerling, Politicide, pp. 123, 127.

21- Dan Schueftan, "Good Fences for a Bad Neighbour: The Case for Unilateral Israeli Disengagement", Middle East Insight, April-May 2001.

22- Clayton E Swisher, The Truth About Camp David, p. 256.

23- Charles Enderlin, Shattered Dreams, pp. 145-6, cited in Swisher, The Truth About Camp David, p. 198.

24- "End of a journey", Ha'aretz, 14 September 2001.

25- "Why we need to withdraw unilaterally", Jerusalem Report, 6 May 2002.

26- يعود تفضيل إسرائيل التصرف من طرف واحد، كما قال ميرون بينفينيستي، إلى أبعد من ذلك. فبعد تمرد عربي في الثلاثينيات، خلُص آرثور روبين، وهو زعيم صهيوني ينتمي إلى الجناح اليساري إلى: «إن ما يمكننا الحصول عليه ليس ما نحتاجه، وما نحتاجه لا يمكننا الحصول عليه».

90 "years of unilateralism", Ha'aretz, 28 July 2005.

27- Speech at the Washington institute of Near East Policy, 15 December 2003, cited in Swisher, The Truth About Camp David, p. 222.

28- "It would bring about a terrible response", Bitterlemons, 4 February 2002.

29- "Building a wall against terror", New York Times, 24 May 2001.

30- "For a Jewish border", Jerusalem Post, 19 July 2002.

31- "Destroy terror and disengage", Jewish Telegraphic Agency, 13 June 2002.

32- "Defensible borders for Israel", Jerusalem Letter/Viewpoints.

33- "Destroy terror and disengage", Jewish Telegraphic Agency.

34- "Disengagement the only choice", Jerusalem Post, 14 February 2002.

35- "Destroy terror and disengage", Jewish Telegraphic Agency.

36- "No to unilateral disengagement", Jerusalem Post, 21 August 2001.

37- "The fence: stakes in the heart of the settlers' dream", Ha'aretz, 18 June 2002.

38- "Finally getting off the fence", Jerusalem Post, 13 June 2002.

39- "Defense ministry wants fence moved deeper into West Bank", Ha 'aretz, 23 March 2003.

40- "Defense Minister Ben-Eliezer: Delaying fence would invite terror", Jerusalem Post, 17 June 2002.

41- "A Wall in the Heart", Yediot Aharonot, 23 May 2003 (Hebrew).

42- "The fight of Sharon's life: His place in history", Ha'aretz, 28 May 2003.

سحب شارون لاحقاً تصريحه، بعد أن حذر مستشاروه من أن الإقرار من شأنه أن يجعل من الصعب على إسرائيل تبرير رفضها تطبيق القانون الدولي على الأراضي المحتلة.

43- Accessed on 2 October 2005: http://www.state.gov/r/pa/ 20062.htm. prs/ps/2003/

44- أطلق هذه الفكرة أول الأمر بوش في 24 يونيو 2002.

45- أصرت المحمية السادسة على الإشارات الديمغرافية إلى «حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية وعلى التخلي عن أي حق لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل».

46- "The spy who went into the cold", Jerusalem Post, 31 December 2004.

47- "The big freeze", Ha'aretz, 8 October 2004.

48- "Exchange of letters between PM Sharon and President Bush", accessed on 2 October 2005: http://www.mfa.gov.il/ M FA/Peace + Process/Reference + Documents/Exchange + of + letters + Sharon - Bush + 14 -Apr2004.htm.

49- "The fence: stakes in the heart of the settlers' dream", Ha'aretz.

50- "Making right of way", Jerusalem Post, 3 October 2002.

51- "Deviation from the principle of separation", Ha'aretz, 24 March 2003.

52- "A Wall in the Heart", Yediot Aharonot.

53- "The semiotics of `fence'", Ha'aretz, 17 June 2002.

54- "The big freeze", Ha'aretz.

55- B'Tselem, The Separation Barrier: Position Paper, September 2002.

56- Norman Finkelstein, Beyond Chutzpah, pp. 201-2.

57- "Alone with the settlers", AI-Ahram Weekly, 21-27 November 2002; "It's the pits", Ha'aretz, 25 October 2002.

58- 2003. ،2002 تمت تغطية هذه الظاهرة على نطاق واسع في أواخر

59- "Transfer's real nightmare", Ha'aretz, 16 November 2002.

60- "A Wall in the Heart", Yediot Aharonot. 61. Ibid.

61- المرجع ذاته.

62- "Sharonism without Sharon", Ha'aretz, 2 September 2005.

63- ICG, Disengagement and After. Where Next for Sharon and the Likud?, 1 March 2005.

64- Sharon's ideological inheritance is discussed in "Is Sharon really a Trojan horse?", Ha'aretz, 16 August 2005.

65- Maps of the Allon Plan can be viewed at: http://www. jewishvirtuallibrary. org/jsource/ History/allonplan.html.

66- "End of a journey", Ha'aretz.

67- "Labor's last chance", Jerusalem Post, 4 September 2005.

68- "Settlers on `wrong' side of the fence seek gov't aid to evacuate", Jerusalem Post, 30 September 2005.

69- "Verbatim: Ariel Sharon's UN speech", Jersualem Post, 18 September 2005.

70- "Editor's notes: His master's (very loud) voice", Jerusalem Post, 6 January 2005.

71- "The year of the turnabout", Ha'aretz, 3 October 2005.

72- "Sharon: Only one unilateral pullout", Jerusalem Post, 30 December 2004.

73- "Sharon reaffirms pledge to road map", Jerusalem Post, 29 September 2005.

74- "PM denies plan for 'Disengagement 11'", Ha'aretz, 29 September 2005.

75- أجرت اللجنة الإسرائيلية المناهضة لعمليات تهديم المنازل مقارنة بليغة. إذا أعطى السجن سجناءه سيطرة كاملة على كامل المبنى إلا على 5 بالمائة ـ وهي الجدران والنوافذ المزلجّة والأبواب ـ فإنهم يظلون سجناء.

76- "Outgoing ambassador Kurtzer: US will support retention of some settlements", Ha'aretz, 19 September 2005.

77- ICG, Disengagement and After

78- "It's the demography, stupid", Jerusalem Post, 20 May 2004.

79- This view was advanced by Halper during a tour of East Jerusalem on 21 April 2005.

80- من المذهل المدى الذي تحاكي فيه السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية السياسات السابقة التي كانت تستخدم ضد الأقلية العربية في إسرائيل. لم يكن مقصد الحكومة العسكرية بين 1948 و1966 يتعلق بالدرجة الأولى بالتطهير الإثني بل بإخضاع السكان الفلسطينيين وفق الشروط الإسرائيلية، من خلال محو هويتهم الفلسطينية لجعلهم أكثر انقياداً للاستغلال. فقد تم عزل عرب إسرائيل عن جماعات السكان الفلسطينيين المجاورين؛ وتم تدمير طريقة حياتهم الزراعية؛ وأعيد تشكيلهم ليكونوا قوة عاملة لا نظامية.

81- كان مركز بيريز للسلام في طليعة المحاولات لإقامة «حدائق صناعية» منذ أوائل عملية أوسلو.

82- "Ariel Sharon and the Jordan Option", Middle East Report online, March 2005, accessed on 2 October 2005: http://www.merip.org/mero/ interventions/ sussman interv.html.

83- "The new partition plan", Ha'aretz, 2 September 2005.

84- Swisher, The Truth about.Camp David, pp. 200-1, 287-8.

81- المرجع ذاته، ص 325.

86- "Squaring the triangle", AI-Ahram Weekly, 11-17 October 2001

87- "A Jewish demographic state", Ha'aretz, 28 June 2002.

88- معظم فلسطينيي القدس الشرقية البالغ عددهم 250000 لا يتمتعون بحق المواطنة. فبسبب وضعهم القانوني الأدنى درجة، يصبح مجال إسرائيل للمناورة أوسع بكثير.

89- "Will peace moves breathe new life into land-swap plan?", Jerusalem Report, 27 December 2004

90- "Exchange of letters between PM Sharon and President Bush".

91- White House press release, "President and Prime Minister Sharon Discuss Economy, Middle East", 11 April 2005.

92- "French Jews `must move to Israel'", BBC online, 18 July 2004.

93- "PMO issues rush order for 30 new towns in Negev, Galilee", Ha'aretz, 20 July 2003.

94- "Jewish Agency readies plan to foster a 'Zionist majority'", Ha'aretz, 28 October 2002.

95- "Come settle the Negev", Ha'aretz, 1 June 2004.

96- "Emergency plan to boost Negev, Galilee formulated", Ma'ariv, 17 November 2004.

97- For background to the Negev plan, see my "Bedouin in the Negev Face New Transfer", Middle East Report online, 10 May 2003, accessed on 2 October 2005: http : // www.merip.org/mero/mero O51003.html.

98- "Beduin claim crop spraying aims to drive them from land", Jerusalem Post, 29 January 2004.

99- "Fencing out the Bedouin", Ha'aretz, 1 July 2003.

100- "Jewish communities planned to 'block Bedouin expansion'", Ha'aretz, 5 June 2004.

101- "Katsav: Absorbing evacuees is a 'national task'", Ha'aretz, 29 August 2005.

102- See, for example, Avrum Ehrlich, "Now, can we make the Negev bloom?", Jerusalem Post, 25 August 2005.

103- "Weekly Review of the Arabic Press in Israel", Arab Association for Human Rights, No. 240, 16-23 September 2005.

104- "Press Asking US Jewry To Push Aid For Galilee", Forward, 5 August 2005.

105- ركزت الخطط على «تعزيز» الكتل الاستيطانية في الضفة الشرقية، لا سيما معالى أدوميم وآرييل.

106- تم اقتراح عدة خطط ولاء للمواطنة، بما في ذلك اقتراح أميغدور ليبرمان وأوزي لانداو، وهما وزيران في الحكومة.

107- "It's time for a serious public debate", Bitterlemons, 4 February 2002.

108- هذه المنطقة فريدة في نوعها من حيث أنها الجزء الوحيد لإسرائيل الذي لم يتم احتلاله في حرب 1948. فقد سلمتها الأردن في 1949 أثناء مفاوضات الهدنة. ويمكن لإسرائيل استخدام هذه الحالة الشاذة كذريعة قانونية لمعاملة سكان المنطقة بنفس طريقة معاملة فلسطينيي الضفة الغربية في «الجانب الخطأ» من الحاجز.

109- "A party, and everyone's invited", Ha'aretz, 2 September 2005.

110- "Encourage Arab emigration"Jerusalem Post, 20 September 2005

111- "National interest vs human rights", Ha'aretz, 5 September 2005.

حواشي الختام

1- "Back to a coalition of pragmatism", Ha'aretz, 5 September 2002.

2- "Suddenly human contact", Death as a Way o f Life, p. 6.

3- Talk at University of Toronto: "Israeli professor sees a way out of Palestine conflict", 20 March 2003, accessed on 10 October 2005: http://www. thevarsity.ca/media/paper285/news/ 2003/ 03/ 20/ News/ Israeli. Professor. Sees. A.Way.Out. Of.Palestine. Conflict-3 96923.shtml.

4- "A day before, the driver gave the killer a drink of water", Ha'aretz, 7 August 2005.

5- مقابلة على الهاتف مع حسام عليان، 11أغسطس 2005.

6- تقتبس الرواية من مقابلاتي التي أجريتها ومن شهادات تقرير الرابطة العربية لحقوق الإنسان, One Killer, Many to Blame, October 2005.

7- Nur Masalha, Imperial Israel and the Palestinians, pp. 202-3.

8- See, for example, "The child hour", Ha'aretz, 20 January 2005.

9- "PM Sharon's statement following the terrorist attack in Shfaram", 4 August 2005, accessed on 10 October 2005: http://www.mfa.gov. il/MFA/Government/Communiques/2005/PM+Sharons+statement+f ollow-ing+the+terrorist+attack+in+Shfaram+4-Aug-2005.htm.

10- "Shfaram victims won't be recognised by terror law", Ha'aretz, 30 August 2005.

11- One law for all terror victims", Ha'aretz, 2 September 2005

12- The Catastrophe, "al-Nakba", is how Palestinians refer to the loss of their homeland in the 1948 war.

13- "This isn't my story", Ha'aretz, 27 July 2005.

14- المرجع ذاته.

15- Israel Shahak and Norton Mezvinsky Jewish Fundamental-ism in Israel, p. 8.

ثمة عدد مماثل من اليهود، حوالي 13 بالمائة، من المتدينين ولكنهم غير صهيونيين. يستشهد اليهود الأورثوذوكس، أو الحارديم، بأمر التلمود لليهود بأن لا يهاجروا بأعداد كبيرة إلى أرض الميعاد قبل مجيء المسيح المنتظر كمبرر لمناهضتهم للصهيونهية. وعلى العكس من ذلك، فإن أغلبية من الصهيونيين المتدينين، وإن لم يكن جميعهم، يعتقدون بأنهم يعيشون في بداية عصر المسيح المنتظر.

16- "The dangers of seeing Netzarim as Tel Aviv", Ha'aretz, 6 May 2002.

17- المرجع ذاته.

18- From Ha'aretz, 4 April 1969, cited in Nur Masalha, A Land without a People, p. 100.

19- Baruch Kimmerling, "Religion, Nationalism and Democracy in Israel", Constellations, Vol. 6 No. 3, 1999, pp. 342, 358.

20- Shahak and Mezvinsky, Jewish Fundamentalism, p. 75.

21- كثيرون من الصهيونيين المتدينين يعيشون داخل إسرائيل لكنهم يعتنقون نفس آراء المستوطنين المتدينين. إن الغالبية العظمى من المستوطنين البالغ عددهم 450000 ليسوا متدينين؛ فهم مستوطنون اقتصاديون، جذبتهم المنافع المادية للعيش في الأراضي المحتلة.

22- "Leaving Gaza - The sky did not fall down", Ha'aretz, 12 September 2005.

23- Shahak and Mezvinsky, Jewish Fundamentalism, p. 90.

24- "Agony and ecstasy", Ha'aretz, 26 August 2005.

25- "Time of Reckoning", Ha'aretz, 26 September 2005.

26- "Sharon expects violence during Gaza pullout", NBC online, 11 April 2005.

27- "Rabbi Eliahu changes mind on refusal", Jerusalem Post, 23 September 2005.

28- المرجع ذاته.

29- "Don't disengage from the state", Ha'aretz, 6 October 2005.

30- "Religious Zionism's identity crisis", Jerusalem Report, 5 September 2005.

31- "A decade of dreams down the drain", Ha'aretz, 29 September 2005.

32- "The faith connection", Ha'aretz, 5 August 2005.

33- "The civil war that wasn't", Jerusalem Post, 10 September 2005.

34- "Who is part of the family?", Ha'aretz, 7 September 2005.

35- "March of the Orange Shirts", Gush Shalom, 24 July 2005.

36- "There are no wild weeds here", Ha'aretz, 31 August 2005.

ثـبت المـراجع

الكـتـب

Abu Hussein, Hussein, and Fiona McKay, Access Denied (London: Zed Books, 2003)

Al-Haj, Majid, Education, Empowerment and Control (Albany: SUNY, 1995) Amnesty International, Broken Lives (London: Amnesty International, 2001) Benvenisti, Meron, Sacred Landscape (Berkeley: University of California Press, 2000)

Bishara, Marwan, Palestine/Israel: Peace or Apartheid (London: Zed Books, 2002)

Carey, Roane et al. (eds), The Other Israel: Voices of Refusal and Dissent (New York: The New Press, 2002)

Chomsky Noam, The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians (London: Pluto Books, 1999)

Dalal, Marwan, October 2000: Law and Politics before the Or Commission of Inquiry (Shafa'amr: Adalah, 2003)

Davis, Uri, Apartheid Israel (London: Zed Books, 2003)

El-Asmar, Fouzi, To be an Arab in Israel (London: Frances Pinter, 1975) Through the Hebrew Looking-Glass (Vermont:

Amana Books, 1986) Ezrahi, Yaron, Rubber Bullets: Power and Conscience in Modern Israel (Berkeley: University of California Press, 1998).

Finkelstein, Norman, Image and Reality o f the Israel-Palestine Conflict (London.. Verso, 2001)

Beyond Chutzpah: On the Misuse o f Anti-Semitism and the Abuse o f History (Berkeley: University of California Press, 2005)

Ghanem, As'ad, The Palestinian-Arab Minority in Israel, 1948-2000 (Albany: SUNY, 2001)

Gorenberg, Gershom, The End o f Days (New York: Oxford University Press, 2002)

Grossman, David, Sleeping on a Wire (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1993)

Death as a Way o f Life (London: Bloomsbury, 2003)

Hirst, David, The Gun and the Olive Branch (London: Faber & Faber, 2003) Jiryis, Sabri, The Arabs in Israel (New York: Monthly Review Press, 1976) Kanaaneh, Rhoda Ann, Birthing the Nation (Berkeley: University of California Press, 2002)

Kimmerling, Baruch, Politicide (London: Verso, 2003)

Kimmerling, Baruch, and Joel Migdal, The Palestinian People (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003)

Kretzmer, David, The Legal Status o f the Arabs in Israel (Boulder: Westview Press, 1990)

The Occupation o f Justice (Ni~_w York: SUNY, 2002)

Landau, Jacob, The Arab Minority in Israel, 1967-1991 (Oxford: Clarendon Press, 1993)

Laqueur, Walter, and Barry Rubin (eds), The Israel Arab Reader (New York: Penguin Books, 2001)

Lustick, Ian, Arabs in the Jewish State (Austin: University of Texas Press, 1980)

Maddrell, Penny, The Beduin o f the Negev (London: Minority Rights Group, 1990)

Masalha, Nur, A Land without a People (London: Faber & Faber, 1997) Imperial Israel and the Palestinians (London: Pluto Press, 2000) (ed.), Catastrophe Remembered (London: Zed Books, 2005)

Morris, Benny, The Birth o f the Palestine Refugee Problem (New York: Cambridge University Press, 1988; 2nd edn, 2004)

Righteous Victims (New York: Vintage, 2001)

Nathan, Susan, The Other Side o f Israel (London: HarperCollins, 2005) Nimni, Ephraim (ed.), The Challenge o f Post-Zionism (London: Zed Books, 2003)

Pappe, Ilan, A History o f Modern Palestine (Cambridge: Cambridge University Press, 2004)

Prior, Michael, Zionism and the State o f Israel (London: Routledge, 1999) Rabinowitz, Dan, Overlooking Nazareth (Cambridge: Cambridge University Press, 1997)

Rabinowitz, Dan, and Khawla Abu Baker, Coffins on our Shoulders (Berkeley: University of California Press, 2005)

Reinhart, Tanya, Israel/Palestine: How to End the War o f 1948 (New York: Seven Stories Press, 2002)

Rekhess, Elie (ed.), Arab Politics in Israel at a Crossroads (Tel Aviv: Moshe Dayan Centre, 1996)

Rogan, Eugene, and Avi Shlaim (eds), The War for Palestine (Cambridge: Cambridge University Press, 2001)

Rose, Jacqueline, The Question o f Zion (Princeton: Princeton University Press, 2005)

Rouhana, Nadim, Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict (New Haven: Yale University Press, 1997)

Said, Edward, Peace and its Discontents (New York: Vintage, 1996) The End of the Peace Process (London: Granta, 2001)

Shahak, Israel, Jewish History, Jewish Religion (London: Pluto Press, 1994) Shahak, Israel, and Norton Mezvinsky, Jewish Fundamenstalism in Israel (London: Pluto Press, 1999)

Shipler, David, Arab and Jew (New York: Penguin Books, 1987) Shlaim, Avi, The Iron Wall (London: Penguin Books, 2000) Slyomovics, Susan, The Object o f Memory (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998)

Smooha, Sammy, Arabs and Jews in Israel, Volume 1 (Boulder: Westview Press, 1989)

Sofer, Arnon, Israel, Demography 2000-2020: Dangers and Opportunities (Haifa: University of Haifa, 2001)

Sultany, Nimr, Citizens without Citizenship (Haifa: Mada, 2003)

(ed.), Israel and the Palestinian Minority 2003 (Haifa: Mada, 2004) (ed.), Israel and the Palestinian Minority 2004 (Haifa: Mada, 2005)

Swisher, Clayton E, The Truth About Camp David (New York: Nation Books, 2004)

Wasserstein, Bernard, Divided Jerusalem (London: Profile Books, 2002) Zureik, Elia, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism (London: Routledge and Kegan Paul, 1979).

جوناثان كوك

الدم والدين

كشف النقاب عن الدولة اليهودية والديموقراطية

العبيكان

ماذا تأمل إسرائيل أن تحققه من انسحابها الذي حدث مؤخراً من غزة و بناء جدار حول الضفة الغربية؟

يقدم جوناثان كوك، الذي كتب عن الصراع الفلسطيني خلال الانتفاضة الثانية وصفاً جلياً لدوافع الدولة اليهودية؛ فهو يجادل بأن جوهر القضية هو الديموغرافيا؛ فإسرائيل تخشى من اللحظة التي يصبح فيها فلسطينيو المنطقة – المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل والفلسطينيون في الأراضي المحتلة – أكثرية؛ وهذا يستدعي مقارنات محتومة مع الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

يرسم هذا الكتاب استجابات إسرائيل اليائسة لورطتها:

- القمع العسكري للمعارضة الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر.
- توجيه الاتهامات للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وللسلطة الفلسطينية بالتآمر سراً على تخريب الدولة اليهودية من الداخل.
- حظر الزيجات بين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال والسكان الفلسطينيين في إسرائيل لمنع حق العودة "من الباب الخلفي".
- إعادة رسم الخط الأخضر بغية إيجاد دولة حصينة موسعة، حيث لا يعتد إلا بالدم اليهودي والدين اليهودي.

يخلُص المؤلف إلى أن هذه الإساءات ستؤدي إلى انتفاضة ثالثة أكثر تطرفاً.

"كتاب يأتي في الوقت المناسب... وهو يتصف بالعمق والشمولية إلى أبعد درجة حتى الآن حول الموضوع."

نور مصالحة، مدير "دراسات الأرض المقدسة"، كلية سانت ماري، جامعة ساري، مؤلف "سياسة الرفض" (٢٠٠٣).

"كتاب مبدع"

إيلان بابي، محاضر في العلوم السياسية في جامعة حيفا، ومؤلف التاريخ الحديث لفلسطين (٢٠٠٤).

"كتاب يدعو إلى الإعجاب... بعض ما توصل إليه من معلومات سيثير دهشة أكثر القراء اطلاعا".

سليم تماري، مدير معهد دراسات القدس.

لقد نشر جوناثان كوك – وهو صحفي سابق لدى صحيفة الغارديان والأوبزيرفر– كتاباته أيضاً في صحف التايمز و لي موند ديبلوماتيك و الإنترناشنال هيرالد تريبيون والأهرام الأسبوعية وشبكة الجزيرة. وهو مقيم في الناصرة، إسرائيل.

ISBN:978-9960-54-342-0

9 789960 543420

ORD:000259-1

موضوع الكتاب: ١- النزاع العربي الإسرائيلي
٢- القضية الفلسطينية

موقعنا على الإنترنت:
http:/www.obeikanbookshop.com